AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01071 7951

Ex Libris

American University
at Cairo



Gift of

Carnegie Endowment for International Peace

لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩١٤

التعاون

الاستهلاكى والصناعى للعمال والزراعى
التعاون فى الاقراض وفى البناء
التعاون فى مصر

تأليف

الاستاذ أحمد لطفى

Lashin, Ahmed
al-Ta'āwun
HD
2956
L37
1930



أرسطو : المعلم الاول

سلسلة المعارف العامة

١٣٤٩ مطبعة الاعتماد بشارع حسن الاكبر بمصر ١٩٣٠

ID: aab4880
21-6

334.1
L334
Carnegie

٣٣٤
ل.ت

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
CAIRO

15492

بسم الله الرحمن الرحيم

« وتعاونوا على البر والتقوى ولا
تعاونوا على الاثم والعدوان »

فى شهر أغسطس من عام ١٩٠٨ سافرت من مصر الى فرنسا لاتمام دراستى فى الحقوق باحدى جامعاتها وكانت حالتى المالية وقتئذ تحتم على التوفير والاقتصاد فى أمور معيشتى . فمن أجل ذلك عمدت — بعد أن استقر بى المقام بمدينة (جرينوبل)(١) بمقاطعة (الأيزير) (٢) وقيدت اسمى فى سجلات طلاب جامعتها — الى قرية صغيرة تسمى (لامونتا) (٣) تبعد عن المدينة بما يقرب من عشرة كيلو متر وتتصل بها بواسطة المركبة الكهربائية (الترام)

عمدت الى تلك القرية لأعيش فيها مدة دراستى لعلمى أن نفقات الحياة فى الريف أقل مما تتطلبه حياة المدن . والقرية فى

---

(١) Grenoble (٢) L'Isère (٣) La Monta

تلك البلاد وما جاورها من البلاد الأخرى وكان هذا أول عهدى بها . هى قطعة من احدى مدن الحضارة أو مما يسمونه بمدن الحدائق . فالمنازل فيها صغيرة صحية مجهزة بأحدث الأدوات الصحية . بأغلبها حدائق صغيرة للخضر والازهار ، وللانعام والدواجن أمكنة خاصة بها بعيدة عن المساكن .

وقد أقيمت تلك المساكن فى شوارع متسعة رصفت بالاحجار وعلى جوانبها الاشجار ذات الازهار تضيئها ليلا أنوار كهربائية وفى ميادينها منتزهات أقيمت فى بعضها نصب تذكاريه

وفى القرى تتوافر المستشفيات والملاجئ الخيرية والملاهى الادبية والحوانيت أو الجواسق (الاكشاك) المخصصة ببيع الصحف والمجلات المحلية والاجنبية مما يحبب أهلها فى الحياة الريفية فلا تجد الحواضر سبيلا الى استغوائهم واجتذابهم اليها

وأما المواصلات فقد تعددت وتنوعت ما بين بخارية وكهربائية فضلا عن السيارات والطرق الزراعية التى تسهل للفلاحين الانتقال ونقل البضائع والحاصلات الزراعية بأرخص الاجور من غير تعب ولا عناء

ولقد سهلت لى المقادير التعارف بأسرة من صغار الفلاحين فى تلك القرية فقبلتنى لديها نزيلا مقابل مائتى قرش شهرياً أجراً

للمسكن وثمناً للغذاء والتدفئة وغسل الثياب وغير ذلك

أقمت مع هذه الأسرة الريفية مدة ثلاث سنوات فى دارها الصغيرة الصحية الشاملة لأسباب الراحة وكان لى بها غرفة خاصة تحوى الضرورى من الاثاث الذى يحتاج اليه المرء فى غرفة نومه وهو سرير وخزانة للملابس ومنضدة ومقعدان ونحوها . وكذلك كان حال أفراد هذه الاسرة ينامون على أسرة فى غرف نظيفة مجهزة بالقليل من الاثاث .

وكنا نتناول الطعام معاً على مائدة صفت حولها المقاعد وعليها من الأدوات والاوانى البسيطة النظيفة ما يدلك على رقى القوم الاجتماعى . وأما الغذاء فكان فى الصباح لبناً وزبداً ومربى أو عسلا وشيئاً من القهوة أو الشاى أو نحوهما . وكانت وجبتا (إكلتا) الظهر والمساء لا تخلوان من اللحم والحساء والخضر والجبن والفاكهة أو الحلوى .

وهذا النظام فى الحياة المنزلية يتبعه على وجه التقريب عمال الزراعة وصغار الفلاحين وكذلك عمال المدن وصغار الصناع فى فرنسا وغيرها من البلاد التى زرتها أثناء العطلات الصيفية كسويسرا وبلجيكا والمانيا وانجلترا

لقد تركت فى بلادى فلاحاً هو عماد ثروتها يسكن أكواخاً

حقيرة تأويه ومواشيه مبنية باللبن فى أزقة ضيقة تعبث أتربتها وأقذارها بالأبصار والأنفاس . حليف البلهارسيا والانكلستوما والرمد وغيرها من الأمراض الفتاكة . يتوسد الحجر و يفترش أديم الأرض و يلتحف السماء . عارى القدم يصعب عليه اذا ما بلى ثوبه تغييره بجديد . يشرب ماء يعاف الحيوان الشرب منه . اذا ما رأيته أمام مائدة طعامه وهى أديم الارض وفوقها خبز من الذرة أو الشعير ومش وكامخ (مخلل) و بصل لرأيت البؤس مجسما يشكوك اهمال أمره وسوء حاله

هذه كانت ولا تزال حال الفلاح فى مصر . وتلك هى حال الفلاح فى تلك البلاد . وهى صورة اجمالية لشظف العيش فى الحياة الريفية والمنزلية لأهل الطبقة الفقيرة من الزراع فى بلادنا ولرغد العيش لهذه الطبقة فى تلك البلاد . وتدلك هذه الناحية من الحياة على تأخر الأمة او تقدمها اقتصادياً واجتماعياً .

سألت القوم عن أسباب هذه النعماء التى نغبطهم عليها فعلمت أنها من نتائج التعاون . وهو أمر نجهله وقتئذ فى بلادنا . فكان هذا مدعاة لاهتمامى بالوقوف على كنهه لعلى أنفعها به اذا ما رجعت اليها بعد اتمام دراستى

وفى سنة ١٩٠٩ عقد بمدينة (جرينوبل) مؤتمر تعاونى

كان لى الحظ فى حضور اجتماعاته والتعارف بأستاذى وصديق (شارل جيد) زعيم التعاون فى فرنسا . فمهد لى زيارة كثير من المنشآت التعاونية فى بلاده وفى غيرها من البلاد الأخرى كسويسرا وبلجيكا وانجلترا . وعندئذ وقفت على ما للتعاون من أثر حميد فى رقى الأمم التى أخذت بأساليبه اقتصادياً واجتماعياً . فهو فضلا عن انه سبب فى انماء ثروة الأفراد والجماعات فانه وسيلة كبرى للاصلاح الاجتماعى . وأداة لحل احدى المشكلات الاجتماعية وهى مشكلة البطالة وقلة الأعمال وما يتبعهما من جرائم ترتكب فى سبيل الوصول الى المال وفوضوية تنتشر تبرماً من سوء الحال

ولقد علمت أثناء زيارتى فى صيف تلك السنة لبعض منشآت التعاون الاستهلاكى فى انجلترا أن اتحادها العام وجماعاته الاستهلاكية أنفقت فى العام السابق[1] نحو (٨٠٠٠٠٠٠) جنيهاً قيمة مرتبات وأجور (١٥٠٠٠٠) مستخدماً وعاملا تقريباً يعملون فى حوانيتها ومخازنها ومصانعها ومزارعها ومصارفها

---

(١) لقد بلغ ما انفقه هذا الاتحاد وجماعاته فى سنة ١٩٢٤ نحو (٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠) جنيهاً تقريبا قيمة مرتبات (٢١٠ ٠٠٠) موظفا تقريبا يعملون فى منشآتها — الاحصاء السنوى للتعاون الاستهلاكى فى انجلترا لسنة ١٩٢٦ ص ١٨

ومستشفياتها وملاجئها ومدارسها وفنادقها وملاهيها الأدبية ونحوها. فكثير من العاطلين من مختلف الحرف والمهن يجدون فى تلك المنشآت أعمالا يرتزقون منها فيهدأ بالهم باطمئنانهم على عيشهم ويصبحون بعد ذلك عونا على السلام بعد أن كانوا له من الأعداء.

رجعت الى مصر على أثر اتمام دراستى فى شهر ديسمبر من عام ١٩١٢ معتزماً السعى فى الدعاية الى التعاون وكان المرحوم عمر بك لطفى قد سبق أن غرس مبادئه قبل ذلك بعامين لكن متاعب مادية فى حياتى شغلتنى عن تحقيق غايتى فبقيت كذلك حتى عام ١٩٢٦ حيث بدأت الحكومة حينذاك فى وضع مشروع قانون عام للتعاون فتجددت عندى رغم ما كان ولا زال يكتنفنى من هذه المتاعب فكرة الدعاية الى التعاون. فأخذت فى نشر الدعوة اليه بالصحف وحاولت تأليف جماعات فى التعاون غير الزراعى ثم وضعت هذا الكتاب ليكون احدى الوسائل للدعاية التعاونية

ولقد كان المال حجر عثرة فى سبيل طبعه فبقى لدى من غير طبع منذ ذلك التاريخ حتى أوائل هذا العام. ولولا عطف (لجنة التأليف والترجمة والنشر) على الكتاب لبقى مطوياً الى أن يشاء الله نشره

فهذا الكتاب الذى أقدمه الى مواطنى عموماً والى قراء التعاون خصوصاً ترجع فى الواقع فكرة وضعه الى عام ١٩٠٨ منذ وقفت أيام دراستى فى أوروبا على مزايا التعاون

وانى إن كنت بسطت الكلام على التعاون فى الاستهلاك والبناء والتعاون الصناعى للعمال فلأن هذه الانواع لم يتكلم عليها بشرح واف أحد من المؤلفين فى مصر الذين طرقوا باب التعاون قبلنا(١) ولأن النهضة الحالية التى قام بها الشعب المصرى نحو الاستقلال الاقتصادى تنبئنا بأن مصر ستأخذ قسطها كغيرها من البلدان الأخرى فى منشآت الأنواع السالفة لذلك قد عجلنا بوضع هذا الكتاب لتعزيز تلك القوة من الوجهة العلمية وليستنير بما كتبناه عن هذه المنشآت من يريد فى المستقبل من أبناء مصر أن يرفع لواء التعاون فوق ربوعها

والتعاون معناه اشتراك شخصين أو أكثر فى أداء عمل بحيث يعمل الفرد لمصلحة الجماعة كما تعمل الجماعة لمصلحة الفرد ويستفيد الواحد من عمل الجماعة كما تستفيد الجماعة من عمل الواحد . والذى يدعو لهذا الاشتراك فى العمل هو الصعوبات

---

(١) راجع المؤلفات التعاونية وأهمها : صادق بك حنين . عبد الرحمن بك الرافعى . الدكتور ابراهيم رشاد بك

التى يلاقيها الفرد فى حياته المادية والأدبيـة ولا يمكنه التغلب عليهـا منفرداً فتعرضه أحياناً لاخطار الفاقة وقد تصل به الى سلوك سبيل الاجرام. فهو اذا اشترك مع الجماعة اتقى بفضل التعاون هذه الاخطار وأمكنه التغلب عليها وهو فضلا عن ذلك يدرك بهذه الطريقة منافع لا يصل اليها بعمله الفردى

تكاد تكون المشكلة الزراعية أساس المشكلات الاجتماعية التى يواجهها العالم فى هذا العصر ويعمل على حلها بجميع الوسائل الاقتصادية والقانونية التى أملتها التجارب من جراء الازمات المتوالية التى حلت بكثير من البلاد حتى باتت كل أمة تترسم الخطوات التى انتهجت لمداواه تراث العالم الاجتماعى من علله وأوجاعه. ولم يعد فى هذا العصر مكان لادعياء الساسة والحكام الراغبين فى الحكم لمجرد الظهور وشهوة السلطان المطلق اذ كل أمة زراعية كانت أو صناعية تطالب حكامها المشرفين على تصريف أمورها العامة أن يضعوا نصب أعينهم متاعبها الاجتماعية والاقتصادية وهى تطلب اليهم أن يضعوا لها حلا سريعاً حاسماً أساسه العلم ولحمته التجارب فى كل مشكلة تواجهها أو تعرض لها مثل ذلك توزيع الملكية فيهـا توزيعاً عادلا . وفرض الضرائب الجديدة مع تطبيق النظم الديمقراطية الحديثة فيها

وحماية الملكيات الصغيرة ومراقبة النسبة فى ازدياد السكان . وتخصيب الاراضى القاحلة . وايقاف تيار استغواء المدن للايدى العاملة فى الريف والقرى . ومعالجة البطالة وتنظيم المهاجرة . وزيادة الانتاج . والمحافظة على الاسواق من المناورات المصطنعة والمضاربات المخربة . وكم من مؤلفات وضعت . ومؤتمرات عقدت . ومعاهدات أبرمت . وقوانين سنت . وضرائب فرضت . كلها لتخفف ويلات الانسانية . والرفق بتلك الضحايا البشرية التى هزأ بها القدر الساخر والأيام القاسية . وفى هذا السبيل انقسم الناس منذ القدم شيعا وأحزابا . كل يناصر مبدأ يعتقد أنه الصواب وأنه الحق وانه الوحيد الذى يكفل رخاء الناس واستتباب السلم فى العالم . فهنا أنصار المذهب الحر أو الفردى (كالفيزيوكراتين وادم سميث ومالتس وريكاردو ومل وساى وباستيا) . وهناك أنصار المذاهب الاشتراكية العلمية والماركسية . وأنصار المذاهب الناقدة أو الوسطى كتعاليم سيموندى والاشتراكية الحكومية والكاثوليكية والبروتستانتية ومذهب Le play ومذهب التضامن والتعاون . وحديثاً أخذت مكانها تحت الشمس أيضاً البلشفية الروسية والفاشزم الايطالية . كل هذه المبادىء ترمى الى تنظيم المجتمع تنظيما

اقتصادياً جديداً ولكنها تختلف عن بعضها البعض اختلافاً بيناً بل اختلافاً جوهرياً من حيث المبدأ والوسيلة فى التطبيق ولا حاجة بنا الى المقارنة بينها أو بحثها من الناحية الفلسفية أو التاريخية . وانما أردت أن أبين للقارىء موضع المدرسة التعاونية من العلوم الاقتصادية وانها ليست بدعة ولا خيال بل هى مبدأ اقتصادى راسخ القدم وطيد الأركان له أنصار فى الممالك الزراعية والصناعية سواء بسواء . وقد أثبتت الأيام ان نظام التعاون ليس بالنظام الهين الذى تذره العواصف والحوادث اذ ثبت فى مدة الحرب ثبوت الرواسخ وأدى الجليل من الخدمات للحكومات والشعوب أيام كان الانسان لا يأكل ولا يشرب الا بترخيص خاص من الحكومة يعطيه الحق فى تناول مقدار معين من الغذاء ، فسلوا بلاد الانجليز عن مقدار اشتراك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى تموين الأمة ، وسلوا الخرائب والأقاليم المدمرة فى غرب فرنسا وشمالها عما أصلحه التعاون فيها فاعاد الحياة الى الرمس والنضار الى اليابس . سلوا ألمانيا ورومانيا ويوجوسلافيا وهولندا والدانمارك عن أثر التعاون فيها وفضله عليها

اذن ليس التعاون أمراً مبتدعاً أحدثته المدنية والحضارة بل

هو غريزى وجد مع الانسان منذ نشأته وانما الجديد المستحدث نظامه الحالى وانه لم يتكون الا فى منتصف القرن التاسع عشر .

وكان الباعث على ظهور نظام التعاون فى أوربا هو البؤس الذى أحاق بالعمال عقب انتشار الآليـة فى الأعمال فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر اذ كان ذلك سبباً فى الاستغناء عن الكثير منهم وتخفيض أجر من بقى فى العمل الى أن بلغ من أمرهم أن ما كان يتقاضاه العامل أجراً لعمله ثمانى عشرة ساعة يعملها فى اليوم لم يكن يفى بحاجات عيشه وضروريات حياته.

لم تطب نفوس هؤلاء العمال الأبيـة أن تستكين للظلم والذلة والمسكنة ولم تسلم أمورها الى الاهواء تتقاذفها حتى تلقى بهـا فى هاوية التسول فيصبحوا بذلك عالة على غيرهم معرضين أنفسهم لارتكاب الآثام . وكثيراً ما تدفع الفاقة الى الاجرام . تلك النفوس الابية التى ترفض بعزة كل ما يقـال له عطاء أو احسان تريد أن تحتفظ فى هذه الحياة بكرامتها ، وهى أعز شىء يجب على الانسان أن يحتفظ به وان ضحى فى سبيله بكل غال . انهم لذوو أجسام قوية وعقول كبيرة وهمة عالية وشمم رفيع فلا ينقصهم اذاً لصدع أغلال الفقر والحصول على المال الا اتحادهم وتضامنهم . فان الاتحاد يذلل كل صعب وبه يصل الانسان الى

ما يشق عليه الوصول اليه وهو فى عزلة وانفراد .

عرف هؤلاء الفقراء ذوو النفوس الكبيرة قيمة الاتحاد والاعتماد على النفس فدعا بعضهم بعضاً الى التعاون بانشاء جمعيات تضم شتيتهم وبها يتمكنون من الوصول الى المال(١)

كذلك كان من بواعث ظهور النهضة التعاونية رغبة الزراع وصغار التجار والصناع فى زيادة رؤوس الاموال للكفاح فى الحياة

رأى المتعاونون أن المنتجين يستغلونهم اذ يبخسون أجورهم ولا يكافئونهم بالعدل على ما يقدمونه لهم من الاعمال . وكذلك يستغلهم المنتجون والتجار فيما يبيعونه لهم من السلع اذ يتقاضون منهم أرباحاً باهظة . ويستغلهم المقرضون اذ يفرضون عليهم فوائد مرهقة لما يقرضونهم من المال . فكان من برنامجهم السعى للقضاء على هؤلاء الوسطاء بينهم وبين العمل والمستهلك والمال حتى لا يكون بين المستهلكين وحاجاتهم منتج ولا تاجر بل هم الذين ينتجون ما يستهلكون . ولا يكون بين الايدى العاملة والانتاج سيد بل يكون العمال أرباباً للعمل . ولا يكون بين المقترضين والمال ممولون (رأسماليون) بل يكونون هم أصحاب

---

(١) المال هنا هو كل مايستخدم من الوسائل فى الانتاج واحداث الثروة كالنقود والآلات والمصانع والمزارع ووسائط النقل وغير ذلك

المصارف . بذلك لا يكون بين حاصلات الزراع والمستهلكين وسيط بل هم الذين يبيعونها اليهم مباشرة وبذلك تتوفر لهم جميع الارباح التى كان الممولون يربحونها منهم

فأنواع شركات التعاون وان اختلفت فى الاعمال التى تزاولها والاغراض التى تتأسس لها انما تعمل كلها لغاية واحدة وهى ابعاد الوسطاء واداء الاعمال التى يحتاج الانسان عادة فيها الى غيره بواسطة أعضاء الشركة أنفسهم فيوفر المتعاونون ما يكسبه الغير منهم ويبقى ذلك ربحاً لهم .

لجأ المتعاونون الى هذه الطريقة وليس غرضهم محو المال بل جعله آلة فى أيديهم لا ينال فى ميدان الحياة الاقتصادية الا الحظ الذى يستحقه أى فائدة محدودة فى المائة كالفائدة التى تأخذها المصارف فى الاقراض

اذاً يريد أنصار التعاون أن يتحد الناس جميعاً أغنياء وفقراء ليصلوا الى حياة ارقى من الحياة الحاضرة بدلا من أن يقف بعضهم فى وجه بعض متحاربين . ولقد أصبح التعاون كما قال أحد أنصاره « علاجاً نافعاً لدفع أخطار الفاقة والاجرام ورفع لواء الحرية فى العمل ولم يقتصر على ذلك بل مكن الامم من انماء ثروتها . فلم يكن التعاون علاجاً لحالة سيئة فقط بل أصبح مرقياً

لحالة الناس صاعداً بهم لأسمى درجات الرقى الاقتصادى والاجتماعى »

وكان من نتائج تلك النهضة التعاونية أن أسس المتعاونون أنواعاً أهمها :

(أولا) أسس العمال شركات التعاون فى الاستهلاك فكان مهدها انجلترا وغرض هذه الشركات اشتراك أعضائها فى شراء السلع التى يحتاجون اليها جملة ثم توزيعها على أفرادهم كل حسب حاجته بدون أن تتقاضى منهم ربحاً مطلقاً . فحمت هذه الشركات العمال من غش البضائع ومن اتحاد التجار على رفع ثمنها . وربت فيهم ملكة التوفير وحب التآلف والتضامن . ظهرت هذه الشركات فى أواخر القرن الثامن عشر الا أن نظامها الحالى لم يوضع الا فى سنة ١٨٤٤ . وترمى هذه الشركات الى غاية أسمى من الاولى وهى قلب النظام الاقتصادى الحالى لما فيه من العيوب التى ستعرفها بعد الى نظام تعاونى حديث يحل فيه المستهلكون محل التجار والمنتجين

(ثانياً) لم يكتف العمال بتلك المنشآت الأولى بل وجهوا همتهم فى فرنسا من سنة ١٨٣٠ الى تأسيس المصانع التعاونية يشتركون فى الا كتتاب برؤوس أموالها فيصيرون بذلك أصحاباً

لها ويتقاضون فائدة معينة لمالهم المكتتب به عدا أجورهم ويوزع عليهم الربح بنسبة تلك الأجور فوقت تلك المصانع اليد العاملة شر تحكم رؤوس الأموال وحمتها من استغلال الرأسماليين لها كما أنها عودتهم الاستقلال فى العمل

(ثالثاً) ولدفع أذى المرابين الذين خربوا كثيراً من بيوت الفلاحين والتجار والصناع بالفوائد المرهقة التى كانوا يتقاضونها أنشأت هذه الطبقات فى المانيا جمعيات التعاون فى الاقراض حيث بدأت تظهر من سنتى ١٨٤٩ و ١٨٥٠ فى المدن والقرى

ولم يقف التعاون فى الاقراض عند دفع أضرار المرابين وتسليف المقترضين بفائدة معتدلة وشروط للسداد مناسبة بل دربهم على الاعتماد على النفس الذى يوجد فى الانسان الشعور بالعزة والكرامة والترفع عن مواقف الذلة والمهانة وطلب المعونة والضراعة لأى كائن مهما علت منزلته . وعودتهم التوفير وقت الرخاء ليكون عندهم ما يعوزهم فى وقت الشدة وبذلك مهد لهم سبيل الوصول الى الاستقلال الاقتصادى

(رابعاً) أسس الزراع شركات التعاون فى الزراعة فكانت سلاحاً أتقى به الفلاحون تلاعب التجار بأثمان حاصلاتهم ودرأ عنهم خطر مزاحمة الحاصلات الخارجية وطغيانها على أسواقهم

ونهض بهم نهضة عظيمة ضاعفت من ثروتهم

(خامساً) وحفظ التعاون فى البناء الصحة والاخلاق من تسرب جراثيم الامراض وانحطاط النفس التى تنتقل من الملوثين بها الى الاصحاء والشرفاء من سكان المنزل الواحد بسبب الاختلاط . وتعود الانسان به فضيلة التوفير التى تصير ملكة عنده اذا ما فرغ من أداء قيمه منزله . هذا فضلا عن أنه يصبح مالكا لمنزل لم يكن فى امكانه بدون التعاون الحصول عليه

هذا وقد أصبح الآن مجموع هذه الشركات التعاونية على اختلاف أنواعها نحو ٣٠٠,٠٠٠ شركة منتشرة فى أغلب بلدان العالم تضم اليها نحو ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ عضو فى جملتهم أفراد أسرهم .

تلك هى نتائج التعاون وتلك هى الحالة التى وصلت اليها أوربا وغيرها من البلدان التى انتشرت فيها هذه المنشآت وما زالت تلك البلاد دائبة على الدعوة والنشر والارشاد بكافة الوسائل لتكوين جمعيات التعاون . وهى تصرف فى سبيل ذلك المال الكثير عن طيب خاطر بكرم وسخاء

وانى اذا ما استعرضت تاريخ الحركة التعاونية فى مصر فانما استعرض صفحات نيف وعشرين سنة مضت على هذه النهضة الاقتصادية ذات المغذى الاجتماعى العظيم والتى

يتصل تاريخها باسم زعيم من ابنائها الخالدين هو المرحوم عمر لطفى بك الذى يعد بحق أول رائد تعاونى قاد البلاد فى هـذا المضمار وباسم أمير من أمرائهـا الديمقراطيين فى القول والفعل هو المغفور له السلطان حسـين كامل (الملقب بأبى الفلاح) ففى عام سـنة ١٩٠٨ سافر عمر الى ايطاليا حيث درس أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والتقى هناك بزعيمها التعاونى لوجى لوتساتى ثم عاد الى مصر أثبت عقيدة وأشـد ايمـاناً بمبادىء التعاون السامية فـكرس حياته فى سبيل الدعاية لها ورفع لوائها فى ربوع النيل حيث أمة بأسرها تعانى الأمرين من الـكارثة المالية التى حلت بالبلاد فى السنة السابقة والتى كانت نتيجة ظاهرة لاعتماد البلاد على رؤوس الأموال الأجنبية واعتماد الزراع المصريين على محصول واحد هو القطن واندفاع الأهلين فى المضاربات العقارية ودخولهم الأسواق شـارين بائعين ينقصهم العلم والمـال والتجارب نقصاً تاما . ممـا أدخل الذعر على الاسواق المصرية وادى الى نكبة البلاد وضياع الثقة بها فى الأسواق المـالية . حقيقة كان الدين لمصرى فى هذا العهد يبلغ المـائة مليون من الجنيهات ولـكن ليست مديونية الدولة دليل قاطع على عجزها أو فقرها أو اختلال ميزانية أموالها فمـا

من دولة أوروبية بعد الحرب العالمية بنوع خاص الا وتئن من عبء ديونها الداخلية أوالخارجية ومع ذلك فهذا ليس دليل مع على أنها أمة ففيرة يخيم عليها البؤس والشقاء . اذ الواقع ان فقر الأمة وبؤسها مرتبط بعوامل كثيرة أخرى منها مقدار انتاجها وقدرة أهلها على القصد والتوفير واستثمار أموال الأفراد فى المشروعات العامة المنتجة لذلك نادى عمر بوجوب التكاتف والتساند لاقالة الأمة من عثرتها فتم له انشاء عدد من النقابات كما سماها فى ذلك العهد . ولن تخف على الباحث والمؤرخ المصاعب التى واجهها بسبب حرمان البلاد من تشريع خاص بالهيئات التعاونية فعمل على التوفيق بين نصوص القانون العام ومقتضيات القواعد الأساسية لمبادئ التعاون وكان الأمير الجليل السلطان حسين كامل وقتئذ رئيساً للجمعية الزراعية الملكية فجاهد جهاداً صادقاً فى سبيل وضع تشريع خاص بالهيئات التعاونية حتى وفق الى مشروع قانون للتعاون يلائم النظام القضائى المتبع فى مصر ويتفق مع أخلاق المصريين وعاداتهم .

وفى سنة ١٩١٤ أعدت الحكومة مشروع قانون آخر أحالته على الجمعية التشريعية لتبدى رأيها فيه غير أن نيران الحرب العالمية كانت قد استعر لهيبها فوقفت أعمال الجمعية

التشريعية وطوى المشروع فى مهده بعد ان هذبته وأصلقته لجنة خاصة كونت لهذا الغرض برآسة المغفور له سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب وأعدته قانونا على المبادىء الديمقراطية التى تصبو لها الامة منذ عهد بعيد . وان تنس البلاد لا تنس وقفة سعد التاريخية فى وجه الحكومة دفاعا عن حقوق الشعب التعاونية ومهاجمته لكل تدخل لامبرر له فى تقييد حرية الافراد فى تأسيس الجمعيات التعاونية منادياً بأن الجمعية موجود معنوى له حقوق وعليه واجبات والموجود المعنوى كالموجود الحقيقى سواء بسواء فكما ان الشخص الحقيقى لا يحتاج فى وجوده لاذن من الحكومة كذلك الشخص المعنوى لايحتاج فى وجوده لهذا الاذن . ولم يقف دفاعه رحمه الله عن الجمعيات التعاونية حال تأسيسها بل حرم الادارة من حقها المطلق فى حل الجمعيات والقضاء عليها دون ان يصدر بذلك حكم من الهيئة القضائية فى البلاد وهى أكبر ضمان يكفل للجمعيات حياتها وحريتها وفى سبيل ذلك قال سعد كلمته المأثورة :

« اننى رجل قد وضعت تحت تصرف أمتى عقلى واختبارى وبيانى . فان استفادت الامة من عملى فذلك ما يجعلنى سعيداً . والا فهو واجب قد أخذته على نفسى . فأنا أقوم به لأريح

ضميرى . أما الذى يسرنى ويشرفنى فهو أن أكون خادماً لكم لا زعيما »

وبقى مشروع هذا القانون طى الاوراق والدفاتر الى أن بعثه المجلس الاقتصادى فى سنة ١٩٢٣ من رقدته واتخذ منه أساساً لقانون آخر صدر فى السنة نفسها خاصا بالشركات التعاونية . غير ان التجارب دلت مع الزمن على وجوب تعديل أمور كثيرة فيه. فتكونت فى وزارة الزراعة فى عهد وزيرها الفلاح علما وعملا معالى فتح الله بركات باشا لجنة من الاخصائيين فى الاقتصاد والمال والتشريع انتهى بها البحث الى أفضلية وضع قانون جديد على أحدث النظم التعاونية أصدره البرلمان المصرى فى عام ١٩٢٧ اذ راع المشرع فى وضع هذا القانون كثيرا من المبادىء الاقتصادية والتعاونية الصحيحة كأن يكون التعاون شعبياً طليقاً من القيود والعقبات . ولكنه أمانة بيد الحكومة لا سبيل لها عليه الا بالنصح والارشاد كما جعلت القانون عاما يطبق على جميع أنواع الجمعيات التعاونية التى تركت لها الحرية فى اختيار أغراضها المدونة فى أنظمتها الداخلية وألقت على كاهل التعاونيين تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والعلمية كما خصتهم بامتيازات غير قليلة فى مختلف الجهات الحكومية

ونصت على عدم تطبيق قانون الخمسة الافدنة فيما يختص بمعاملات الجمعية مع أعضائها وبشرت التعاونيين فى المستقبل القريب باتحادات تقوم مقام الحكومة والاشراف عليها والمحافظة على مصالحها وأنشأت للتعاون مجلسا أعلى مهمته بحث الخطط العامة للحركة التعاونية وفحص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو غيرها من الاعانات كما أن وزير الزراعة لا يقر أمراً فى السياسة التعاونية الا بعد أخذ رأى هذا المجلس الذى يضم الى عضويته عددا غير قليل من رجال البرلمان ومن أعضاء الجمعيات أنفسها حتى تتاح لهم فرص الاشتراك فيما يوضع لها من النظم والقواعد . وفوق هذا وذاك فقد أقر البرلمان تخصيص مبلغ ربع مليون من الجنيهات قابلة للزيادة لاقراض الجمعيات التعاونية الزراعية بواسطة بنك مصر بشروط معينة على أن لا تزيد فائدة القرض عن أربعة فى المائة فأصبح المال فى متناول الجمعيات متى افتقرت اليه قدمت طلبا الى قسم التعاون فيصرح لها بالاقتراض من البنك المذكور المبلغ الذى يلائم ظروفها وأعمالها ودرجة تقدمها واتباعها لاحكامه وتجنبها لنواهيه . كذلك تحصل الجمعيات على البذور والاسمدة من وزارة الزراعة نسيئة كانت أو نقداً بتخفيض ٥ ٪ ولم يفت واضع

القانون وجوب اصدار مجلة خاصة بالتعاون تذيع مبادئه بين الجمهور وتدعو الناس الى الأخذ بها وها هى صحيفة التعاون تصدر من قسم التعاون مرة فى كل شهرين حافلة بالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية التى تهم التعاونيين وغيرهم من أبناء الأمة

وانى شديد الأمل بنجاح التعاون فى مصر وتدرجه نحو الكمال بخطوات واسعة مما يبشر المصريين والتعاونيين فى أنحاء العالم بنجاح الحركة التعاونية فى مصر وان لا ينتصف القرن العشرين حتى تصبح راسخة القدم متينة الاسس تبنى عليها مصر استقلالها الاقتصادى ورفعتها الاجتماعية وهما اللذان يجب ان يسبقا بحق الاستقلال السياسى للبلاد ويكونا أساسا له

وقبل الختام اتقدم بالشكر الجزيل للجنة التأليف والترجمة والنشر على تكرمها بأخراج الكتاب . وكذلك اتقدم بالشكر لحضرات الاستاذ حسن بك كامل الشيشينى والدكتور ابراهيم بك رشاد والدكتور أحمد مدحت على ما أسدوه الى من نافع الاقتراحات وما قدموه لى من جليل المساعدات . والله أسأل أن يوفقنا جميعاً الى خدمة بلادنا العزيزة بالصدق والاخلاص ؟

القاهرة فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٠

الباب الأول

التعاون الاستهلاكى

النهضة التعاونية الاستهلاكية الآن (١)

ظهرت هذه النهضة فى نظامها الحالى سنة ١٨٤٤ بمدينة «روتشديل» (٢) من أعمال «لانكشير» (٣) بانجلترا ولم يكن رأس مالها وقتئذ غير ثمانية وعشرين جنيهاً ولا عدد أعضائها بأكثر من ثمانية وعشرين فقيراً فأصبحت الآن تملك فيها وحدها عدا ما فى غيرها من البلدان الأخرى نحو مائة مصنع . وثلثمائة ضيعة بعضها فى الهند وسيلان واستراليا . وثلاثة عشر ألف هكتار من أجود الأراضى الزراعية . وأسطولا بحرياً مكوناً من ست بواخر تجارية ومصرفا عظيما بمدينة « منشستر » (٤) يضارع فى الغنى « بنك

---

(١) عن الاحصاء السنوى للتعاون الاستهلاكى لسنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ولا تدخل ضمن ذلك شركات التعاون الاستهلاكى الاشتراكية ولا التى تعمل المصلحة الفردية

(٢) Rochdale

(٣) Lankshire

(٤) Manshester — بلغت قيمة موجودات هذا المصرف فى سنة

انجلترا » هذا عدا المستشفيات والملاجئ ومعاهد العلوم والمعارف كالمدارس والمكتبات وقاعات المطالعة وعدا المجلات والصحف وشركات التأمين التعاونية الاستهلاكية وغير ذلك من جليل الأعمال التى كانت سببا فى سعادة الملايين من الفقراء فأصبحوا من أجل ذلك بعد البؤس فى نعيم وبعد الشدة فى رخاء

وقد بلغ رأس مال التعاون الاستهلاكى فى انجلترا وحدها عدا ما ذكر نحو ١٤٢ مليون جنيه[1] منه الاحتياطى . وعدد

١٩٢٨ ٤٣ مليون جنيه وبلغت حركة معاملاته نحو ٧٠٠ مليون جنيه (جريدة التعاون فى فرنسا عدد ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩)

ملحوظة — يستعمل المؤلفون فى التعاون من الافرنج وغيرهم للدلالة على المنشئات التعاونية الكلمات الآتية : جمعية أو شركة أو نقابة أو جماعة . مع أن الاولى تطلق عادة على الهيئات الدينية والعلمية والادبية والاجتماعية الخ. والثانية يفهم منها أن عمادها المال وغرضها الكسب والربح. والثالثة غايتها الدفاع عن مصلحة طائفة من الناس ذوى مهنة واحدة بوسائل لا تنطبق على أغراض وأعمال التعاون . والرابعة تدل على هيئة منظمة من الناس لا رئيس لها . وهذا يخالف الواقع فى المنشئات التعاونية التى تعمل تحت ادارة رئيس معين أو منتخب لها. وقد تنطبق كلمة جماعة على شركات التعاون الاستهلاكى الاشتراكية لأن هذه الشركات لا رئيس لها ويقوم السكرتير فيها بوظيفة الرئاسة كما سنقف عليه بعد وحيث أن العرف قد جرى باستعمال هذه الكلمات فى هذا المعنى فلا غرابة اذا استعملناها فى هذا الكتاب عملا بالمألوف بدلا من كلمة « متعاونة » بفتح الواو

(١) الاحصاء السنوى الدولى للتعاون الاستهلاكى لسنة ١٩٢٦ ص ١٩ و ٢٣ و ٢٤

أعضائه نحو ٣٠ مليون[١] نفس من ضمنهم أفراد اسراتهم وهو يقرب من مجموع سكانها . وقد شوهد أن جميع سكان بعض مدنها أعضاء فى شركات التعاون الروتشيديلى [٢]

وقد بلغ فى سنة ١٩٢٦ عدد المتعاونات الاستهلاكية فى جميع البلاد التى انتشرت فيها ٨٠٫٠٠٠ ألف تضم اليها ١٤٠ مليون نسمة[٣] معظم ما يستهلكونه من متاجرهم ومصانعهم ومزارعهم

أعمال هذه الشركات أبان الحرب العالمية

ولقد أدت شركات التعاون الاستهلاكى للناس أبان الحرب الكبرى خدمات جليلة اذ ساعدت السلطات المحلية فى توزيع حاجياتهم عليهم بطريقة عادلة حيث كانت تقيد فى دفاترهم مايبتاعونه منها فتبين ما كانت تستهلك كل أسرة ووزعت عليها حاجياتها بنسبة عادلة اذا قيست الى ما كان يستهلك من قبل

ولما كانت الطلبات أكثر من المعروض فى الاسواق وكان الناس فى خوف من وقوع مجاعات رفع التجار أثمان ما لديهم من

---

(١) عن آخر احصاء ورد بمجلة الامنسيباسيون الاقتصادية التعاونية عدد ٢٥ مايو سنة ١٩٢٩

(٢) مثل ليدس Leeds وكيترن Kettering وديبور Desborough وغيره .

(٣) مجلة الامنسيباسيون التعاونية عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ ص ١٢

السلع الى حد غير معقول . ولكن هذه الشركات التى ليس من أغراضها الكسب والربح كانت تبيع ما لديها بأثمان مخفضة تخفيضاً كبيراً عما كان يبيع به التجار و بذلك أمكنها أن تخفض كثيراً من غلوائهم فى رفع الاثمان

الفصل الأول

أقسام شركات التعاون الاستهلاكى

تنقسم شركات التعاون الاستهلاكى من حيث أغراضها الاقتصادية والاجتماعية الى عدة أقسام غير ان المشهور منها ثلاثة وهى : —

(أولا) الشركات التى تعمل بالمذهب الروتشدالى وغرضها قلب النظام الاقتصادى الحالى واحلال نظام تعاونى حديث محله

(ثانياً) الشركات الاشتراكية وغرضها نشر الدعوة الاشتراكية

(ثالثاً) الشركات التى تعمل للمصلحة الفردية

القسم الاول

الشركات التى تعمل بالمذهب الروتشدالى[١]

التعريف

شركة التعاون فى الاستهلاك هى الشركة التى يتعاون أعضاؤها فى الحصول على ما يستهلكونه من أنواع جيدة و بأثمان لا ربح فيها وكذلك فى تحسين حالتهم اقتصادياً واجتماعياً[٢]

---

(١) توجد بعض شركات تعمل بمبادىء شركات القسم الاول ولكنها تقصر غرضها فقط على تحقيق بعض أغراض اجتماعية كانشاء المدارس أو المستشفيات أو الملاجىء او كتخصيص صناديق لمد العجزة من الاعضاء بالمال أو لمنحهم معاشات لدى بلوغهم سن الهرم . وبعضها يكتفى برد الارباح كلها الى الاعضاء بعد خصم جزء منها للاحتياطى ولأدارة اعمالها وتوجد فى «لندرا» شركة تخصص ٣٠ فى المائة من أرباحها لتأسيس دولة لليهود بفلسطين . وغير ذلك من مختلف الاغراض . ولكن تشعب الاغراض سبب فى عدم نجاح هذه النهضة فى البلدان التى تعمل فيها كما هو حاصل فى فرنسا وبلجيكا وغيرهما . فاذا أريد نجاحها وجب توحيد الاغراض نحو اقتناء الممتلكات من المصانع والمزارع لتنتج الشركات فيها حاجاتها . وبذلك تتوفر لها جميع الارباح التى كان يتقاضاها منها المنتجون . تلك الارباح التى هى السبب الاهم فى انضمام الناس اليها

(٢) هذا التعريف لاينطبق على شركات القسم الثانى والثالث كما ستعرفه بعد

رأى أنصار التعاون الاستهلاكى
الروتشدالى فى النظام الاقتصادى الحالى

يرى أنصار التعاون الاستهلاكى الروتشدالى أن النظام الاقتصادى الحالى . أى النظام الذى بنى على الرأسمالية والذى فيه السيادة للممولين فى كل مرافق الحياة الاقتصادية هو نظام لا يتفق ومصلحة الناس جميعا اذ فيه عيبان رئيسيان هما :

(أولا) استغلال المنتجين والتجار للمستهلكين استغلالا هو فى الحقيقة سلب ونهب لأموالهم وذلك بتقاضيهم منهم أرباحا فاحشة لما يبيعونه لهم من منتجاتهم وسلعهم فضلا عن كثرة ما يجنيه التجار عليهم بغشهم تلك الحاجيات

(ثانيا) وقوع أزمات اقتصادية تنتهى غالبا بأفلاس كثير من المنتجين لانتاجهم كميات فوق الطلب . فتتكدس تلك المنتجات فى الأسواق حتى تتلف أو تباع بأثمان أقل من نفقات الانتاج فينشأ عن ذلك حتما نقص فى الثروة العامة

والذى يدعو المنتجين الى انتاج ما هو فوق الطلب هى منافسة بعضهم لبعض وجهلهم عدد المستهلكين . بخلاف ما اذا أخذت شركات التعاون الاستهلاكى على عاتقها عبء الانتاج فان هذه الازمات قلما تقع لأنه فضلا عن كونها ترمى الى القضاء على المنافسات

تعرف بالضبط عدد أعضائها فلا تنتج لهم غير مافيه كفايتهم

ولهذين العيبين وغيرهما من النظام الاقتصادى الحالى وضع أنصار التعاون الاستهلاكى الروتشدالى نظاماً يرمى الى تغييره بنظام تعاونى حديث يدير فيه المستهلكون فى شخص الاتحادات الاستهلاكية العامة دفتى الانتاج والتوزيع وبذلك لا يكون هناك منافسات ولا أزمات فضلا عن حصول الناس على مايستهلكون بأثمان لا ربح فيها

أغراض التعاون الاستهلاكى الروتشدالى وأمانيه وبرنامجه(١)

يرمى التعاون الاستهلاكى الروتشدالى الى تحقيق ما يأتى :

(أولا) تحقيق أغراض وقتية وهى ماوقفنا عليها فى التعريف

(ثانياً) تحقيق أمانى بعيدة وهى جعل المال أى كل ما يستخدم من الوسائط فى الانتاج واحداث الثروة كالمصانع والمزارع والمناجم والمتاجر ووسائل النقل والنقود وغير ذلك ملكا مشتركا بين كل المستهلكين تحصل عليه تدريجاً بواسطة أموالها بحيث يصبح المستهلك منتجاً وتاجراً لما يستهلكه فلا يكون بينه وبين المتاجر والمصانع والمزارع وسيط

---

(١) « التعاون فى الاستهلاك » ش جيد ص ٢٣ وما بعدها — « التعاون » ش جيد ص ٨٨ وما بعدها — « الجمهورية التعاونية » أ . بواسون ص ٥٨ وما بعدها — « أمانى شركات التعاون » للاستاذ سيرموشى

ولبلوغ تلك الامانى وضع أنصار هذا المذهب برنامجاً يحققها على ثلاثة أدوار كالآتى :

(أولا) غزو التجارة

(ثانياً) غزو الصناعة

(ثالثاً) غزو الزراعة

كيف تتوصل الشركات الى تحقيق البرنامج التعاونى

وتتوصل الشركات الى تحقيق البرنامج التعاونى بواسطة الاتحادات(١) . لأن تحقيق مشروعات خطيرة كهذه يتطلب رؤوس أموال عظيمة . ولما كان من الصعب بل ربما كان من المستحيل على مثل هذه الشركات التى لا تضم عادة الا العمال وبعضاً من أهل الطبقة المتوسطة أن تصل الى تحقيق تلك الآمال رأى المتعاونون أن الشركات المنعزل بعضها عن بعض يصعب عليها مهما كانت غنية ووافرة العدد والاعضاء أن تحققها الا اذا اتحد

---

(١) اصطلحنا على ترجمة كلمة Fédératton Coopérativé بالاتحاد وعلى كلمة Union coopérative بمكتب الاتحاد . ويطلق على هذه الهيئة فى فرنسا اسم « غرفة المشورة » وفى سويسرا اسم « السكرتيرية » وفى انجلترا « مكتب الاتحاد » وتقوم بنشر الدعاية التعاونيـة فى المانيا « اتحادات المشتريات التعاونية »

بعضها مع بعض لتضم الى قواها الفردية قوة جموعها . تلك القوة التى يسهل عليها بلوغ كل أمر مستعص . ولذا فكرت الشركات فى كل شعب فى أن يتحد بعضها مع بعض وتكون من مجموعها جمعية تعاونية كبيرة تكون بمثابة الجسم العامل فى الحركة التعاونية

غير أن هذه القوة ينقصها بجانبها قوة أخرى تكون بمثابة الرأس المفكر فتعمل لنشر الدعوة التعاونية بين الناس وتقوية روحها فى نفوس المتعاونين . ولهذا الغرض تكونت بجانب الاتحاد هيئة من أشد الناس اخلاصاً للتعاون لتقوم بهذه المهمة واطلق عليها اسم « مكتب الاتحاد »

أعمال مكتب الاتحاد

ويقوم مكتب الاتحاد بأعمال مختلفة ترمى كلها الى نشر الدعوة التعاونية بين الناس واليك أهم أعماله : —

(أولا) بث التعاليم التعاونية لتربية الناس وتهذيبهم تعاونيا وذلك بواسطة اصدار الصحف والمجلات التعاونية وفتح مكتبات تعاونية وقاعات لمطالعة الكتب التعاونية والاقتصادية . والقاء المحاضرات التعاونية وتنظيم دروس شعبية مجانية فى التعاون . وعقد المؤتمرات التعاونية . وغير ذلك مما تكون نتيجته هداية الناس الى سبيل التعاون

(ثانياً) مطالبة المشرع بسن القوانين المفيدة للتعاون الاستهلاكى والاحتجاج على كل تشريع فى غير مصلحته وكذلك على كل مظلمة تلحق الشركات المنضمة اليه من جانب السلطات المحلية .

(ثالثاً) اصدار الفتاوى القانونية التى تحتاج اليها الشركات وارشادها الى أقوم السبل التى تذلل أمامها ما قد يعترضها من العقبات .

(رابعاً) التوفيق فيما يقع من الخلاف بين الشركات ومستخدميها وبين الاتحاد والموظفين فى مستودعاته أو بين بعض الشركات وبعضها الآخر

(خامساً) منع تأليف أى شركة جديدة فى الدائرة التى يكون فيها كفايتها من الشركات لأن كثرتها بدون ضرورة اليها من شأنه زيادة النفقات العامة التى يتحملها المستهلكون كذلك عدم الاهتداء الى الأكفاء من المديرين

(سادساً) السعى فى تأليف شركات فى الجهات التى لا توجد فيها أو ليس فيها ما يكفى أهلها

هذه هى أهم أعمال مكتب الاتحاد فى البلدان التى انتشرت فيها هذه النهضة وله فى انجلترا غير ذلك من الأعمال ما ستقف عليه بعد

رأس مال مكتب الاتحاد

لمكتب الاتحاد رأس مال أدبى وهو اخلاص أعضائه للفكرة التعاونيـة . ذلك الاخلاص الذى يجعلهم يتطوعون لخدمتها بمحض ارادتهم ليكافحوا فى سبيل نصرتها غير منتظرين من وراء مجهوداتهم وتضحياتهم جزاءاً ولا شكوراً . وله غير ذلك رأس مال مادى و يتكون من ثلاث موارد :

(أولا) الاشتراكات التى تدفعها الجمعيات المنتمية اليه

(ثانياً) الجزء الذى تنص الجمعيات فى لوائحها بخصمه من صافى الارباح لنشر الدعوة التعاونية

(ثالثاً) الهبات والوصايا

الاتحاد

الاتحاد هو الجمعية التعاونية الكبيرة التى تتألف من الجمعيات التعاونية الصغيرة وهو على نوعين : اما اقليمى واما مركزى

فالاتحاد الاقليمى هو الذى يتألف من كل أو بعض الجمعيات التعاونية الصغيرة التى فى مديرية واحدة أو أكثر

والاتحاد المركزى أو العام هو الذى يتألف من كل أو بعض الجمعيات التعاونية التى فى شعب واحد . ومهمته تحقيق البرنامج التعاونى

الدور الأول من البرنامج التعاونى

ولكيما يتوصل الاتحاد الاستهلاكى العام الى تحقيق الدور الأول من البرنامج التعاونى يعمد الى الشراء رأساً وعلى حسابه من المنتجين جل ما تحتاج اليه الجمعيات وبهذا تتوفر لها الارباح التى كان التجار والوسطاء يربحونها منها فضلا عن حصولها بفضل الشراء بالجملة على مطالبها بقيمة أقل كثيراً مما لو كانت تشتريها وهى منفردة

وقد كاد المتعاونون فى بعض الشعوب يحققون هذا الدور الأول من البرنامج التعاونى حتى أصبحوا الآن فى غير حاجة كبيرة الى التجار

رأس مال الاتحاد

يقوم أعضاء الاتحاد من الجمعيات بدفع جميع النفقات الأولية لتأسيس مستودعاته وكذا المكتب الذى يجتمع فيه مندوبو الجمعيات كل واحدة منها بمقدار حسب حالتها المالية

أما رأس مال الاتحاد فيتكون من الحصص التى تكتتب الجمعيات فيها ومن الاحتياطى والقروض والهبات والوصايا

ولما كان انشاء المستودعات وشراء البضائع على حساب الاتحاد يتطلبان مالا كثيراً وكان لا يمكنه أن يقوم بعبء ذلك

الا اذا كانت الجمعيات المنضمة اليه غنية وعددها وفيراً عمد مؤقتاً على تحقيق ذلك باتخاذ احدى الوسيلتين الآتيتين :

(أولا) أن تنشىء الجمعيات التعاونية اذا كانت قليلة وفقيرة «مكتب وساطة تعاونى» (١) وظيفته اعطاء الجمعيات الاستعلامات اللازمة عن البضائع وأثمانها وأسماء مورديها ويجمع طلباتها ثم يرسلها الى الموردين فيرسلونها رأساً الى الجمعيات التى تبعث لهم أثمانها بدون واسطة المكتب

وللمكتب مقابل ذلك جعل (عمولة) يتقاضاها من الموردين فيوزعه على الجمعيات كل منها بنسبة مشترياتها . وأما النفقات اللازمة لادارة المكتب الذى هو عبارة عن غرفة أو غرفتين لوضع المثل (العينات) ومكتب المستخدم الذى يقوم بالمراسلات فتسدد من اشتراكات زهيدة تدفعها الجمعيات المشتركة فيه

ولمكتب الوساطة فائدتان تعودان على الجمعيات وهما :

(ا) أن يتوفر لكل جمعية نفقات كانت تتحملها فيما لو اشترت حاجاتها منفردة وذلك بفضل نقل البضائع وشرائها جملة

(ب) وفوق ذلك تنال كل واحدة منها جزءاً من العمولة

---

(١) office coopératif

التى تعطى للمكتب

(ثانياً) وأما الوسيلة الثانية فهى ذات صبغة مزدوجة تعمد اليها الجمعيات فيما لو كثر عددها نوعاً ما وكانت متوسطة الحال فى المال والرجال . فتؤلف من بينها « نقابة تعاونية » (١) تقوم بما يعمله مكتب الوساطة وفى آن واحد تشترى من البضائع لحسابها من المنتجين ما تساعدها أموالها على شرائه لتبيعه للجمعيات المنضمة اليها

وقد اتبعت جمعيات التعاون الاستهلاكى فى بادىء أمرها وفى بعض البلدان هذه الوسيلة الثانية . ولما نمت أعمالها وكثر عددها ألفت من بينها اتحاداً . وقد اتبعتها جمعيات انجلترا نفسها قبل أن يتألف اتحاد منشستر الحالى (٢)

غير أن الطريقة الوحيدة لتحقيق الدور الاول من البرنامج التعاونى هى الاتحاد الذى يؤسس المستودعات و يشترى لحسابه من المنتجين حاجات الجمعيات

الدورين الثانى والثالث من البرنامج التعاونى

ينشىء الاتحاد المصانع و يشترى الاراضى بواسطة ما يحجز

---

(١) Syndicat coopératif أو Syndicat de commission

(٢) The English Co-operative Wholesale

من الارباح المستحقة لاعضائه من الجمعيات . وقد حققت بعض البلدان كانجلترا والدانمارك وسويسرا جزءاً كبيراً من الدور الثانى ولو أن ما تحقق للآن من الثالث لم يكن عظيما الا أن المتعاونين لا يقنطون من تحقيق أمانيهم تدريجاً مع الصبر والاناة

الجمهورية التعاونية (١) : تغيير النظامين السياسى والاجتماعى

و يؤمل أنصار التعاون الاستهلاكى الروتشدالى أن تتحقق أمانيهم . فاذا تحققت وأصبح المستهلكون عامة أعضاء فى شركات التعاون الاستهلاكى وأصبحت التجارة والصناعة والزراعة فى أيديهم (٢) . وأشرفت الاتحادات الاستهلاكية العامة فى كل شعب على الانتاج والتوزيع فستنضم الهيئة السياسية الى الهيئة الاقتصادية ويؤلفان منهما هيئة واحدة يطلق عليها اسم « الجمهورية التعاونية » لأن أعضاء الأولى من صغيرهم إلى

---

(١) La République Coopérative . راجع « الجمهورية التعاونية » للاستاذ ا . بواسون . و « التعاون » للاستاذ شجيد ص ١٠١ وما بعدها

(٢) اذا فرضنا أن رفض أحد المزارعين فى شعب من الشعوب أن يبيع أرضه الى الاتحاد فانه يصعب عليه (أولا) ايجاد أيد عاملة تعمل فى أرضه لأن كل العمال يشتغلون فى مزارع الاتحاد . (ثانيا) اذا فرضنا أنه وجد عمالا فانه يصعب عليه بيع محصول أرضه لأن كل الناس يشترون حاجاتهم مما تنتجه أراضى الاتحاد . فيضطر المزارع أمام هذه الصعوبات أن يبيع أرضه له .

وما يقال عن المزارع يقال عن أرباب المصانع والمصارف الخ .

كبيرهم أعضاء فى الثانية ومصلحتهما تقضى عليهما بالتضامن فى المصلحة المشتركة . ومن الصواب أن تندمج الهيئتان بعضهما فى بعض ليؤلفا منهما هيئة واحدة تشرف على تلك المصلحة . ومعنى ذلك أن دفة الأمور السياسية والاقتصادية ستدار فى كل شعب بواسطة الجمهور التعاونية

فتغيير النظام الاقتصادى الحالى بنظام تعاونى يعقبه تغيير فى النظام السياسى وسيعقبه كذلك تغيير فى النظام الأجتماعى لأن أغلب الناس سيكونون موظفين فى الجمهورية التعاونية ليتسنى لهم الحصول على ما يقوم بأمر حياتهم .

هاتان هما النتيجتان اللتان ستحدثان فى كل شعب فيما لو تغير النظام الأقتصادى الحالى بنظام تعاونى طبقاً لامانى أنصار التعاون الاستهلاكى الروتشدالى .

الجمهورية الدولية التعاونية (١)

ولما كان التعاون الاستهلاكى الروتشدالى يرمى الى القضاء على المنافسات بين الافراد والجماعات التى يرجع سببها الى النظام الرأسمالى يستتبع ذلك أن تنضم الجموريات التعاونية التى تحكم مختلف الشعوب بعضها الى بعض وتؤلف منها هيئة واحدة

---

(١) La République Coopérative internationale

يطلق عليها اسم «الجمهورية الدولية التعاونية» التى ستشرف على الانتاج والتوزيع بين تلك الجمهوريات

وللقضاء على المنافسات بين الشعوب المنضمة اليها سيقسم العمل بينها بحيث لا ينتج كل شعب الا ما يمكنه انتاجه بشروط أحسن من غيره . وبذلك تزداد الثروة العالمية بحيث لن تكون هناك منافسات ولا أزمات ويومئذ يرفرف علم السعادة والسلام فوق هذا الكون

الاشتراكية والتعاون الاستهلاكى

الروتشدالى

قال « البير توماس »[١] : « تعاونية شارل جيد واشتراكية جان جوريس[٢] تتلاقيان فى نهاية الطريق »

أما شارل جيد فهو أكبر دعاة التعاون فى فرنسا وقد ألف هو والمسيو « دى بواف »[٣] « جماعة نيم » التى يرجع اليها

---

(١) Albert thomas هو المدير الحالى لمكتب العمل الدولى الذى مقره فى جنيف وهو من كبار رجال الاقتصاد والعمل فى العالم . وتولى وزارة العمل الفرنسوية فى وزارة المسيو هريو

(٢) Jean Jaurés

(٣) M. de Boive يرجع الفضل فى انشاء «مجلس التعاون الدولى

الفضل فى احياء النهضة التعاونية الاستهلاكية فى فرنسا [١] طبقاً للاغراض الروتشدالية . وتعتبر هذه الجماعة فى فرنسا « كرواد روتشديل » فى انجلترا

وأما جوريس فكان زعيم العمال فى فرنسا وأكبر دعاة الاشتراكية فيها وهو أحد تلاميذ « كارل ماركس » [٢] زعيم الاشتراكية المعروف

وكلا المذهبين يرمى الى شيوعية المرافق الاقتصادية [٣] وجعلها

الأعلى » l' Alliance coopérative internationale الذى هو بمثابة مكتب اتحاد تعاونى دولى الى هذا الرجل . فهو أول من اقترح تأليف هذا المجلس وكان ذلك فى المؤتمر التعاونى الذى عقد بمدينة « بليموث » Plymouth بانجلترا سنة ١٨٨٦ . وقد نفذ هذا الاقتراح مؤتمر لوندرا التعاونى الذى عقد سنة ١٨٩٥ حيث ألف هذا المجلس فى تلك السنة وعين سكرتيراً له « فانسيتار نيل » Vansittart Neal وعقبه بعد وفاته فى ذلك المركز « بيير وولف » Pierre Woolf . وأما المجلس فغايته البحث فى كل ما يهم التعاون أيا كان نوعه (التعاون ش٢٢ جيد ص ٣٣٣ وما بعدها) ويمثل المجلس الأن ٣٥ دولة تعاونية ضمنها بلاد فارس التى اشتركت فيه سنة ١٩٢٧ تضم اليها نحو ٢٠٠ ألف جمعية عدد أعضائها نحو ٢٠٠ مليون بما فى ذلك افراد اسراتهم (جريدة الاكسيون التعاونية عدد ١٨ يونيه سنة ١٩٢٧) وللمجلس نشرة دولية بصدرها فى مدينة بروكسل بالفرنسية والانجليزية والالمانية .

(١) le groupe de Nimes . ونيم مدينة فى جنوبى فرنسا

(٢) Karl narks

(٣) التعاون ٢٢ ش جيد ص ٩٦

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
CAIRO



ادوارد دی بواف



شارل جید

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
CAIRO

ملكا مشتركا بين أيدى الطبقة العاملة [١] الا أن المذهب التعاونى الاستهلاكى الروتشدالى يعترف بشرعية الملكية ويريد الحصول عليها تدريجاً بواسطة أمواله . وليس غرضه محو المال أو الاستيلاء عليه بلا مقابل . بل قصده جعله آلة فى أيدى المتعاونين يعطى لأربابه أجراً عليه كما يعطى الممولون فى النظام الحالى العامل أجراً على عمله [٢]

أما المذهب الشيوعى فانه لا يعترف بشرعية الملكية ولا بالحقوق المكتسبة وغايته الحصول عليها بالعنف والشدة كالاضراب العام والثورة العالمية مما يحدث لاولى الامر والناس قلقاً . فاذا ما آل الحكم للاشتراكيين أصدروا القوانين والديكريتات بنزع الممتلكات من أيدى ذويها من غير مقابل لتقوم حكومتهم بادارتها

فالتعاون الاستهلاكى الروتشدالى نظام اعترفت به الشرائع وان كانت أمانيه ترمى الى احلاله محل النظام الرأسمالى الا أن

---

(١) تشمل الطبقة العاملة كل انسان يكسب عيشه بواسطة عمله مادياً كان أو أدبياً . فيخرج من ذلك من يسمون بالطفيليين وهى الطبقة التى تعيش عالة على حساب غيرها مع قدرتها على العمل مرتكنة على ما لديها من مال أو على فضلات الغير .

(٢) التعاون جيد ص ٩٦ .

ذلك بطريقة هادئة ودية وشرعية مثله فى ذلك كمثل الأفراد أو الهيئات التى لها شخصية معنوية مطلقة كلما تجمع لدى أحدهم مال اشترى به عقاراً

وليس أدل على تعارض البرنامجين الماركسى والروتشدالى مما وقع فى روسيا فى بدء الثورة البولشفية اذ أرادت حكومة السوفييت ادماج المنشئات التعاونية الاستهلاكية الروتشدالية تحت لوائها وجعلها مراكز للتموين فأبى أربابها وكان جزاؤهم النفى والاستيلاء عليها قهراً (١) . وكانت هذه فرصة واجباً على أنصار المذهب الروتشدالى اغتنامها لنشر سلطانهم لو كانوا يحبذون خطة ماركس ومذهبه . ولكنهم على عكس ذلك يمقتونها ويفضلون أن يضحوا فى سبيل السلام كل ما يستطيعون من أموال وأرواح

قد يجوز أن بالبرنامج التعاونى شيئاً من الغلو فى تفكيره فى بسط ذراعيه على العالم الاقتصادى وانتزاعه المال من أيدى الممولين لجعله بين أيدى المستهلكين عموماً . خصوصاً اذا عرفنا أن التعاون الاستهلاكى لا يحصل على ممتلكاته من مصانع ومزارع ونحوها الا من الارباح المستحقة لأعضائه . تلك الأرباح التى هى السبب الأصيل فى انضمامهم اليه . فاذا كان ما يوزع عليهم منها وفيرا

---

(١) مجلة الاقتصاد السياسى عدد ٣٨ سنة ١٩٢٤ ص ٥٨٥ .

أخلصوا له وأقبل غيرهم عليه فتتسع حركة أعماله ويزداد تقدماً ويصبح الأمل كبيرا فى رقيه ونجاحه . وينعكس الأمر اذا كان ما يوزع عليهم من الأرباح ضئيلا . فانهم يبتعدون عنه لأنهم ربما يجدون لدى التجار ميزات أكثر مما يحصلون عليها منه وهذا تكون نتيجته فشله وافلاسه

فاذا كان هناك جزء من الأرباح للاحتياطى وآخر للمصانع وثالث للاراضى فماذا يتبقى بعد ذلك منها للاعضاء ؟ أليس فى هذا خطر على التعاون الاستهلاكى ؟

ان خصم الأرباح كلها أو جلها للاحتياطى وشراء الأراضى واقامة المصانع يتطلب اخلاصاً عظيما من ناحية المتعاونين للغرض الذى يرمى الى تحقيقه التعاون الاستهلاكى اخلاصاً يجعلهم يضحون بحقوقهم لأجيال تأتى بعدهم تجنى ثمار كدهم دون أن تكلف نفسها تعباً ولا عناء . لأن الجمهورية التعاونية لن تتحقق الا بعد أجيال عدة اذا لم يعقبها ما يحول دون ذلك .

وبعدئذ توزع الأرباح جميعها على الأعضاء دون أن تحجز منها شيئاً . فهل يقبل هؤلاء الاستمرار فى ترك أرباحهم طوال هذه السنين لكى يستفيد من تعبهم غيرهم دون أن يجنوا هم ثماره ؟

يحق لنا أن نجيب على ذلك بأن هذا التفانى فى الاخلاص قد لا يوجد الا فى القليل من المتعاونين . وقد يترك المتعاونون جزءا من أرباحهم لتحقيق البرنامج التعاونى لا الارباح كلها . وهذا ان لم يكن سبباً فى عدم تحقيق برنامجهم فهو على الأقل عقبة كبرى فى تأخيره .

ولكن هذا من جهة أخرى يجب ألا يدفعنا الى التسرع فى الحكم بعدم تحقيقه خصوصاً بعد ما رأينا النجاح الذى أحرزته هذه النهضة فى المدة القصيرة التى ظهرت فيها . و بعد ما رأينا بعض الشعوب كسويسرا يضحى المتعاونون فيها بكل أرباحهم للاحتياطى واقتناء الممتلكات . و بعد ما رأينا فى سنة ١٩٠٧ اهتمام « مجلس التعاون الدولى الأعلى » الذى هو بمثابة « مكتب اتحاد تعاونى دولى » بانشاء مستودعات عامة دولية تعاونية تدير أعمالها هيئة مكونة من مندوبى اتحادات الأمم المشتركة فيه ليقوم بتوريد ما يلزم لأعضائه من الاتحادات من منتجات مصانع وأراضى الاتحادات الاستهلاكية وغيرها ولتقسم الهيئة المذكورة الانتاج بين مصانعها وأراضيها لتنتج كل منها ما يمكنها انتاجه بشروط أحسن من غيرها وقد أخذت المؤتمرات التعاونية الدولية منذ ذلك الوقت فى بحث هذا الاقتراح . وفى ابريل سنة ١٩٢٠

قرر مؤتمر « جنيف »[١] تنفيذه وقد تحققت هذه الفكرة فى سنة ١٩٢٤ وأنشئ المستودع الدولى المذكور بمدينة منشستر بجانب مستودعات اتحاد منشستر واشترك فيه ٢٦ اتحاداً استهلا كياً عاماً منتشرة فى ٢٦ دولة تعاونية وتديره لجنة مكونة من تسعة مندوبين تمثل تلك الاتحادات[٢] وأنشئ المستودع المذكور بمدينة منشستر

وبعد هذا كله يحق لنا كما قال المستر (هوروكس)[٣] — المندوب التعاونى عن جمعيات انجلترا فى المؤتمر التعاونى الذى عقد فى يونيه سنة ١٩٢٦ بمدينة مونيخ[٤] من أعمال المانيا : « اننا على يقين بأن الشعب البريطانى سيصبح كله قريباً تعاونياً لا يخضع الا لنظام واحد ألا وهو نظام التعاون » — أن نقول معه : ومع الصبر والاخلاص للتعاون من جانب أنصاره ستصبح قريباً جميع الأمم المتمدينة تعاونية لا يسوسها الا سلطان التعاون

فمن الصواب اذن أن ندع الحكم فى تحقيق تلك الأمانى للمستقبل يكشف لنا عنها وحينئذ يتحقق لمن يرى « الجمهورية التعاونية » من الأجيال بعدنا ان صدقا وان كذبا ما قاله الأستاذ

---

(١) Genève

(٢) المجلة التعاونية لسنة ١٩٢٧ ص ٣٣٧

(٣) Horrocks

(٤) Munich

جيد : « سعيد من سيرى الجمهورية التعاونية » ولكن هذه السعادة لن تتوقف على ظهورها بين الناس فحسب بل تتوقف أيضاً على اغتباطهم بها ورضائهم بحكمها . على أن هذا اليوم يلوح بعيداً حيث هناك من العقبات ما يحول وقتاً ما دون قربه

نعم لو حل النظام التعاونى محل النظام الرأسمالى لحصل الناس على ما يستهلكون بأثمان لا ربح فيها . ولما وقعت أزمات من جراء انتاج ما هو فوق الطلب . لكن هناك أزمة جديدة منشؤها قلة الانتاج عن المطلوب وارتفاع فى نفقاته وربما أدى هذا الى حصول مجاعات . وذلك لا يكون الا من سوء ادارة الاعمال . لأن الذين يديرون دفتها موظفون مأجورون مهما أخلصوا لها فلا يعـــد اخلاصهم شيئاً بجانب اخلاص رب العمل له . ذلك الاخلاص الذى يجعله يسهر على رقيه ونجاحه

هذا فيما لو تحقق البرنامج التعاونى تحقيقاً كلياً . أما اذا تحقق جزئياً أى اذا بقى النظامان التعاونى والرأسمالى يعملان جنباً لجنب فربما كان ذلك أفضل . لان التعاون سيكون رقيباً على الرأسمالية من حيث مغالاتها فى الربح . وهذه تقدم له أحدث الاختراعات من الآلات وأكفأ المدربين على الأعمال من الرجال وغير ذلك مما هو فى متناولها وعسير على التعاون وفى هذا نجاح له وتقدم

العقبات التى ستؤخر وقتياً تحقيق البرنامج التعاونى

نشأ التعاون فى وسط أنظمة اقتصادية وسياسية واجتماعية قد لا تتفق مصالحها معه . ولكنه مضطر لكى يعيش بجانبها الى الخضوع لأحكامها وفى ذلك عقبة وقتية فى سبيل تحقيق أمانيه:

العقبات الاقتصادية

أما العقبات الاقتصادية فهى الاحتكار سواء كان فى مصلحة الشركات الرأسمالية وهو المعروف «بالترست[١]» فى الولايات المتحدة و «الكرتل[٢]» فى المانيا . أو كان فى مصلحة الحكومات والسلطات المحلية كالسكك الحديدية والمياه والنور والمناجم ونحوها .

فالشركات التعاونية لا يمكنها العمل الا فى الوسط الذى تكون فيه المنافسات حرة ولكنها لا يتسنى لها العمل بنجاح فى وسط يستغله الاحتكار مثل ما هو واقع فى الولايات المتحدة حيث لم يصب التعاون الاستهلاكى هناك غير الفشل . ولكن فشل الشركات فى تلك البلاد لم يكن الا لانها أرادت غزوها بعد ما غزاها الاحتكار وتسلط عليها . وحيث ألقت بنفسها أمام

---

(١) Trust

(٢) Cartell

خصم لا يمكنها أن تنازعه البقاء خصوصاً ان أعوانها من العمال فيها يتقاضون أجراً عالياً يجعلهم فى غير حاجة اليها . ومع ذلك كله لم تقنط ولم تيأس شأن من أراد النجاح وبلوغ الامانى . فألقت رحلها بجانبه تنشر بصبر واناة دعايتها ، ولا يأتى اصلاح على عجل .

ولقد أخذت فكرة الاتحاد بين الصناعات تنتشر لكيلا تنافس بعضها بعضاً . وتستبد بعد ذلك بالمستهلكين . ولكن هؤلاء ان كانت القوانين لا تحميهم وكانت أفئدة الممولين لا ترقب الله فيهم . فان سلاحهم ما زال مشهوراً فى أيديهم . سلاحهم الاعتماد على النفس والاتحاد والائتلاف ذلك الذى بفضله أسسوا دولة التعاون . فيه سيصلون الرأسماليين من المنتجين والتجار حربا ليقضوا على المنافسات والاحتكار . وانا لا ندرى لمن سيكون بعد ذلك الانتصار . غير أن هذه الحرب لن تضع أوزارها الا اذا تألفت فى عالم الاقتصاد هيئة تدعى « جمعية الامم التعاونية » كما تألفت فى عالم السياسة جمعية غرضها نشر السلام

على أن الاولى لو تألفت فستكون للثانية أقوى نصير للقضاء على الحروب التى يرجع أغلبها الى المنافسات لتصريف ما لدى الأمم من متاع

العقبات السياسية

وأما العقبات السياسية فسببها مبدأ الوحدة فى التصويت والمساواة فى الحقوق الذى جعله المتعاونون شعاراً لهم والذى يعودهم على الديموقراطية ويحببهم فى نظام الجمهورية وهو يتعارض مع مبدأ الارستقراطية والحكم المطلق الذى اتخذته الحكومات المستبدة قاعدة لحكمها وعمل به المستعمرون فى البلاد التى رزئت بسيطرتهم عليها .

فكيف يتسنى للتعاون أن ينال تشريعاً وتعضيداً من حكومة يخالف نظامها ومصلحتها مبادئه وأغراضه وهو أن نال منها مساعدة فهى ناقصة بتراء . أضف الى ذلك أن المتعاونين بفضل التعاون يتدربون على الائتلاف والتضامن ويشعرون بضرر العزلة والانفراد فيعملون للخروج منه الى حيث الرابطة والاتحاد . وفى هذا وذاك خطر على الحكم المطلق أقل جزاء يستحقه التعاون منه اضطهاده له فيكون عقبة وقتية فى سبيل أمانيه

العقبات الاجتماعية

والتعاون اشتراك اختيارى أساسه الميل والرغبة فى تبادل المعونة للتغلب على الصعوبات المادية والادبية التى تعترض

الانسان فى أمور معيشته والتى يصعب عليه بمفرده التغلب عليها . لكن هناك فريق من الناس لا يميل بحكم مركزه الاجتماعى الى هذا الاشتراك لعدم حاجته اليه وهو فى ذلك يراه غير جدير به ولم يخلق الا لمن هم دونه ثروة وغناء . تلك هى طبقة الاغنياء الذين ليسوا فى حاجة الى ما يوزع عليهم من ربح كما هو الحال فى المتعاونات . وليسوا فى حاجة الى تلمس الاقتصاد لكثرة ما لديهم من مال . بل تراهم يعمدون الى معاملة الكبير من المتاجر باحثين عما يباع فيها بأعلى الاثمان وفى عقيدتهم أن الشىء كلما ارتفع ثمنه كان أرقى وأجود من الذى يباع بقيمة معتدلة . وما أضلهم عن الصواب غير سعة العيش التى يمرحون فيها ولو ذاقوا يوماً لدغة الفاقة لتنبهوا لحقيقة الامر وعرفوا أن ما يبددونه من أموالهم عن سفه فى الحصول عليه ربما كان أقل جودة مما يباع بثمن معقول . ومع ذلك كله لا يكلف الغنى نفسه عناءاً فى شراء ما يستهلكه من غذاء . بل يعهد أمر ذلك الى خدمه الذين يرون من مصلحتهم معاملة التجار لحصولهم منهم على جعل معلوم مقابل الشراء منهم لا يجدونه فى الشركات التعاونية

كذلك كانت مقاطعة الاغنياء للتعاون الاستهلاكى لأنه

يرمى الى القضاء على غناهم فكيف مع هذا يعطونه سلاحاً يشهره فى وجوههم وهم لو استطاعوا التعجيل بالقضاء عليه لما تأخروا

وهناك طبقة أخرى من الناس على عكس الاولى لا يستفيد التعاون الاستهلاكى منها شيئاً اذا انضمت اليه بل ربما كانت عالة عليه وسبباً فى تأخره وافلاسه . تلك هى طبقة المعوزين الذين لا يعيشون الا من طريق الاحسان . أو الذين لا ينالون مقابل كدهم ونصبهم غير القليل من الأجر الذى لا يكفيهم ثمن خبز قفار . وهم اذا ساعدهم الحظ بالعمل يوماً كانت بطالتهم أياماً عدة . فأدمهم الكامخ (المخلل) والملح والبصل . حفاة الاقدام باليه ثيابهم يعسر عليهم تغييرها بالجديد . هؤلاء لا يستفيدون من التعاون ولا يستفيد التعاون منهم لانهم لا يستهلكون فاذا ما أخذته عليهم شفقة وضمهم اليه طالبوه بالبيع الى أجل وفى هذا خطر كبير عليه يعرضه للفشل والافلاس . لقد كان يود وهو وليد الفاقة ان يحنو عليهم اعترافاً بفضلهم عليه . ولكنه وقد عاهدهم كما عاهد الناس جميعاً أن يعمل للحصول على سعادتهم رأى من الصواب تركهم وقتاً ما يتألمون حتى لا يصدوه عن التقدم فاذا ما بلغ أمنيته عوض عليهم ما ذاقوه من عذاب

فها هما طبقتان من الناس خرجت أحداهما عليه وخرج هو مضطراً على الأخرى وهذان سببان فوق ماتقدم من أسباب لتأخير تأليف «جمعية الأمم التعاونية» ورفع لوائها فوق ربوع البلدان

ولا ينجح التعاون الاستهلاكى الا فى الأوساط الراقية المتمدينة التى تشبعت نفوس أهلها علماً وتهذيباً . أما الشعوب التى تسود فيها الهمجية أو الأمية أو تأصل فى نفوس أهلها حب الذات وتضحية المصلحة العامة فى سبيل الشخصيات وتفضيل الوحدة والانفراد فى العمل على التضامن والاتحاد فقلما كان للتعاون فيها حظ وفير .

التوفيق بين المستهلكين والمنتجين

ولقد رأى مجلس التعاون الدولى الأعلى من الحكمة أن يسعى للتوفيق بين المستهلكين والمنتجين من الزراع سواء كانوا أعضاء فى الجمعيات التعاونية أم غير أعضاء ليبيع هؤلاء الى أولئك حاجاتهم رأساً من غير احتياج الى التجار والوسطاء الذين يستأثرون بجل الأرباح لأنفسهم فلا يستفيد منها الزراع وتكون عبئاً على المستهلكين . وقد طرحت هذه المسئلة للمداولة فيها فى المؤتمر التعاونى الدولى الذى عقد بمدينة ستوكهلم[1] عاصمة

السويد فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ فأقرها بالاجماع مندوبو الهيئات التعاونية الممثلة فيه . ولتحقيق هذا الغرض تألفت كذلك بمدينة باريس فى سنة ١٩٢٢ « لجنة تعاونية دولية للاقراض » لتسهيل الاقراض لجمعيات التعاون الاستهلاكى وغيره لتسليفها ما تحتاج اليه من المال لأعمالها وشراء حاجاتها من المنتجين فلا يحتاجون بذلك الى الوسطاء ليبتاعوا منهم مطالبهم الى أجل .

ولقد رأى المجلس المذكور لسهولة التوفيق بين الجماعات التعاونية عموما أن يكون يوم عيد واحد لها جميعاً وهو العيد التعاونى الدولى لتحتفل به جميع الأمم التعاونية لديها كل سنة فى يوم الأحد الأول من شهر يوليه وذلك منذ سنة ١٩٢٥ كما أنها تنتدب ممثلين لها ليجتمع بعضهم ببعض فى مركز ذلك المجلس ليتذاكروا فيما يهمهم من شئون التعاون الذى ينضوون جميعاً على اختلاف نزعاتهم تحت لوائه المشبه قوس قزح فى ألوانه السبعة والذى أوجدوه بناء على اقتراح الاستاذ جيد . وفى ذلك اليوم ينشد جماهير المتعاونين النشيد التعاونى الدولى مظهرين بذلك ما تكنه نفوسهم من الاغتباط بحياتهم الجديدة وهى حياة التعاون التى بدلت شقاءهم نعيما وعسرهم يسراً

---

(١) Stokholm

ولقد قامت فى بعض البلدان كفرنسا والمانيا وغيرهما حركة غرضها التوفيق بين المنتجين والمستهلكين فألفت اتحاداتها لأجل ذلك هيئات مكونة من مندوبين عن جمعيات فى التعاون الاستهلاكى وآخرين عن جمعيات التعاون الزراعى (١)

وهذه الحركة التعاونية الجديدة حركة التوفيق بين المستهلكين والمنتجين لا تؤثر فى شىء من برنامج الروتشداليين وأنصارهم وهو الوصول الى شيوعية المرافق الاقتصادية بالطريقة الشرعية وتحقيق الغاية الكبرى وهى الجمهورية الدولية التعاونية

أنواع جمعيات التعاون الاستهلاكى ومبادئها

تعددت أنواع جمعيات التعاون فى الاستهلاك كما سنذكره بعد . وهى مع تعددها تجمعها فى الجملة أربعة مبادئ وهى (٢)

(أولا) لا تقصر الجمعية عضويتها على طائفة معلومة من الناس بل تفتح أبوابها لكل راغب فى الانضمام اليها ما دام مستوفياً للشرائط القانونية (٣)

---

(١) تألفت بمدينة باريس لجنة فى ١٩٢٢ لهذا الغرض وفى المانيا تألفت بمدينة برلين لجنة فى سنة ١٩٢٣ للغرض نفسه

(٢) « التعاون فى الاستهلاك » لا فرنسيه ص ١٦ وما بعدها . . .

(٣) وهذا ما يسمى بمبدأ الحياد . أى أن الشركة تقبل فى عضويتها كل انسان غنياً أو فقيراً بدون نظر الى مهنته او ديانته أو جنسيته او مذهبه

(ثالثاً) المجازر التعاونيـة وغرضها بيع اللحوم وهى قليلة الانتشار

(رابعاً) الصيدليات التعاونيـة . وقد نجحت أعمالها بمدن بروكسل وميلان وجنيف . وتفتح بعض جمعيات انجلترا قسما لبيع العقاقير

ويحتم القانون أن يكون القائم بأعمال الصيدلية صيدلياً حائزاً لأجازة فى الصيدلة ومصرحاً له قانوناً بتعاطى المهنة

وهذا النوع من الجمعيات غير معمول به فى فرنسا لان القانون يحتم لفتح صيدلية أن يكون صاحبها حائزاً لاجازة فى الصيدلة

(خامساً) الجمعيات التعاونية لبيع النبيذ — وهى غير الجمعيات التعاونية لصنع النبيذ و بيعه التى هى من أنواع جمعيات التعاون فى الانتاج الزراعى . وتحرم شركات انجلترا بيع الخمور على العموم فى حوانيتها

(سادساً) الجمعيات المتعددة الاعمال . وامتازت انجلترا دون غيرها بوجود هذا النوع لديها فكثير من جمعيات انجلترا تبيع جميع أنواع الاغذية والملابس والاثاث والعقاقير

وكان من أسباب تقدم الحركة التعاونية فى انجلترا وجود هذا النوع لديها لان أعضاء الجمعيات يجدون فيها كافة ما يحتاجون

اليه فلا تخرج بذلك أموالهم الى خزائن التجار

وباجمال يمكن المتعاونون أن يتعاونوا فى كل أمر فيه فائدة ترجع عليهم من ورائه. فمثلا فى كثير من مدن الولايات المتحدة جمعيات تعاون استهلاكى غرضها وضع التليفونات فى مساكن أعضائها ومحال أعمالهم وكذلك فى نيويورك وبروكسل وبرلين وميلان وغيرها جمعيات غرضها شراء البنزين والمطاط وكل مايلزم لسياراتهم. غير أن ما تكلمنا عنه من أنواع جمعيات التعاون فى الاستهلاك هو الاكثر انتشاراً

(سابعاً) جمعيات التعاون الفكرى — وغرض أعضائها هو التعاون لأنشاء الجامعات التعاونية أو دور التمثيل التعاونية[1] أو نشر الصحف التعاونية[2] غير أن هذا النوع من التعاون لم يبدأ فى تحقيقه بعد. ويوجد منه فى أغلب جامعات الولايات المتحدة

---

(١) وهى شركات يتعاون أعضاؤها على تأسيس دور تمثيل ليمثل لهم فيها ما يشاءون من الروايات.

(٢) وهى شركات تتألف من القراء يتعاونون على انشاء صحيفة لهم يكتب فيها ما يوافق أذواقهم — وهى غير الشركات التعاونية التى تتألف من المحررين لأصدار صحيفة يستغلون ريعها مثل مجلة « لمركور دى فرانس Le Mercure de France التى تصدر فى باريس والتى هى من أنواع شركات التعاون فى الانتاج الفكرى

جمعيات غرضها شراء مايلزم للطلبة من أدوات دراسية وأخرى لبيعها لهم .

قواعد البيع (١)

للبيع ثلاثة قواعد وضعها روادر وتشيل وهى :

(أولا) البيع بالنقد . لأن البيع الى أجل يعرض الشركة لخطر الأفلاس .

وقد خالفت بعض الشركات هذه القاعدة فجعلت تتيع للمحتاجين من أعضائها الى أجل والى مبلغ محدود وذلك رأفة بحالهم . غير أنه اجتناباً لوقوع الشركة فى الأفلاس يستحسن أن تفتح الشركة صندوقاً للتسليف ليقرض المحتاجين من أعضائها على شرط ألا ينفقوا ما اقترضوه الا فى مشترياتهم من الشركة

(ثانياً) البيع بالسعر المتداول فى السوق — رؤى من

---

(١) كلمة البيع هنا هى فى غير موضعها لأنها كلمة تجارية وهذه الشركات لا تعمل للتجارة بل غرضها توزيع السلع التى تشتريها على أعضائها بالثمن الأصلى مضافا اليه النفقات العامة فيحسن اذا أن تستعمل كلمة « توزيع » بدلا من كلمة بيع ولذا يطلق الانجليز على هذه الشركات اسم « شركات التوزيع » ويطلق الفرنسيون على المستخدمين المكلفين بالبيع فيها اسم « الموزعين » الا أن كلمة البيع هى الغالبة فى الاستعمال . « التعاون فى الاستهلاك » جيد ص ٥٦ وما بعدها .

الحكمة تلافيا لما عساه أن يقع من المشاغبات بين الشركات والتجار أن تبيع بسعر السوق لأنها لو باعت بالثمن الأصلى لشراء البضائع مضافة اليه النفقات العامة كما هو المبدأ التعاونى فان التجار لا يستطيعون منافستها و ينتج من جراء ذلك ما لا تحمد عقباه .

وقد تبيع بعض الشركات بسعر أقل من السعر المتداول فى السوق اذا كان أعضاؤها فقراء لأن هؤلاء يفضلون الحصول على حاجاتهم بثمن قليل لعوزهم غير عابئين بما سيتوفر لهم من الأرباح فيما لو اشتروا بسعر السوق لأن التوفير لا يتفق ومصلحتهم ويعتبر فى هذه الحالة من الكماليات بالنسبة لهم

وبالعكس تبيع بعض الشركات بسعر أعلى من السعر المتداول فى السوق اذا كان أعضاؤها موسرين .

وتتبع شركات بلجيكا هذه الطريقة الأخيرة لأنها تجد فى ذلك وسيلة للتوفير لأعضائها

(ثالثاً) عدم البيع لغير الأعضاء — لأن شركات التعاون فى الاستهلاك لم تؤسس لأجل التجارة بل لتوزع على أعضائها ما يحتاجون اليه .

وقد خالفت شركة روتشديل نفسها هذه القاعدة فكانت

تبيع للاجانب من غير الأعضاء وكانت توزع عليهم نصف الارباح والنصف الآخر تضيفه الى الاحتياطى وقد اتبعت سنة شركة روتشديل أغلب شركات انجلترا وأوروبا الا أن بعضها خالفها فى مسئلة توزيع الارباح على غير الاعضاء فمنها من توزع ربع الربح أو ثلاثة أرباع الربح أو الربح كله كشركة «دارون»(١) فى انجلترا

ويجب أن يدفع الاجانب من غير الاعضاء اشتراكاً معيناً ليخولهم الحق فى الشراء من الشركة ولا يرد اليهم هذا الاشتراك اذا عدلوا عن الشراء منها بل يصبح حقاً للشركة . والمشترك من الأجانب حر فى أن يأخذ ما يستحقه من الأرباح أو يتركه يتوفر حتى يجتمع له ثمن حصة فيصير عضواً فى الشركة . وفى بعض البلاد كفرنسا (٢) وبانسلفانيا (٣) مثلا يحتم القانون على الشركة أن تحفظ لديها ٥٠ فى المائة مما يستحقه المشترك من غير أعضائها فى الأرباح حتى يصير مجموعها ثمن لسهم فيصبح بعد ذلك عضواً فيها يتمتع بجميع الحقوق التى تمنحها الشركة أعضاءها . وفى

---

(١) Darwen

(٢) قانون التعاون فى الاستهلاك لسنة ١٩١٧

(٣) Pensylvanie قانون التعاون فى الاستهلاك لسنة ١٨٨٧

هذه الحالة يطلق على الأجنبى اسم (طالب عضوية) الى أن يتم ما يحجز باسمه حتى يبلغ ثمن سهم

الا أنه قد صدر فى المانيا قانونان فى سنة ١٨٨٩ وسنة ١٨٩٦ يحرمان البيع لغير الأعضاء لان ذلك لا يتفق ومبادىء التعاون وغرض المشرع من ذلك هو أن يضطر الناس للدخول فى الجمعيات التعاونية

كيف تؤسس الشركة

الاصل فى تأسيس الشركة هو الاتفاق شفوياً بين جمع قليل من الناس يعرف بعضه بعضاً معرفه جيدة يشعرون جميعاً بحاجتهم الى الاقتصاد فى أمور معيشتهم على أن يكونوا منهم جمعية غرضها شراء حاجاتهم بالجملة مباشرة من المنتج ليوفروا لانفسهم الارباح التى يتقاضاها منهم الوسطاء

فاذا ما ازداد عددهم ودفع كل منهم مبلغاً معلوماً وتعاقدوا على أن يلتزم كل منهم بشراء حاجاته من مخزن الجمعية أطلق عليهم اذاً اسم « المتعاونين » وأطلق على المجموعة التى تتكون منهم اسم « شركة التعاون فى الاستهلاك »

الشروط الأولية اللازمة لتأليف الشركة

الشروط الأولية اللازمة لتأليف الشركة هى : —

أولا — أن يتعاقد الذين يريدون تأليف الشركة كتابة على الغرض منها

ثانياً — أن يكتتب كل منهم فى سهامها لتكوين رأس مالها ولا يشترط أن تدفع قيمة السهام بأكملها اذ يصعب ذلك على الاعضاء وهم عادة من الطبقة العاملة (رغم ضآلة قيمة السهم اذ هى عادة جنيه واحد أو أقل) بل يدفع العضو جزءاً قليلا من ثمن سهامه كالعشر مثلا والباقى يسدد على أقساط معلومة

ثالثاً — أن يكون قانون البلد الذى تريد أن تعمل فيه معترفاً بهذا النوع من الشركات أى أنه لا يكون فى القانون العادى اذا لم يكن هناك قانون تعاونى نصوص تمنع من تأليفها

فاذا ما تحققت هذه الشروط أصبحت الشركة هى الممثلة لمصالح أعضائها المشتركة ويجب عليها أن تدافع عن تلك المصالح ضد كل اعتداء يقع عليها من الخارج أو من داخلية الشركة نفسها

قانون الشركة

قانون الشركة أو لائحتها أو نظامها الداخلى هو النظام الذى يجب عليها أن تسير على مقتضاه فيما يتعلق بتأسيسها ورأس مالها

وحلها وادارتها وأموالها متبعة فى ذلك نصوص القانون الذى تخضع له ومبادىء التعاون ومصلحة المتعاونين

ويقوم مؤسسو الشركة بتحرير لائحتها الداخلية ويجب أن تكون هـذه اللائحة علنيـة . وكل من ينضم الى الشركة بعد ذلك يعتبر قانوناً موافقاً على ما جاء بها

إدارة الشركة

تقوم إدارة الشركة على مبدأ الاستقلال التام بلا تداخل من الخارج اللهم الا ما يحتمه القانون عليها فتخضع له . ولكل شركة هيئات ثلاثة وهى : الجمعية العامة ومجلس الادارة والمراقبون وتؤدى الوظائف فيها مجاناً [1] ولا مانع من أن تستخدم الشركة

---

(١) وقد خالفت أخيراً شركات انجلترا هـذا المبدأ نظراً لاتساع حركة أعمالها ومايتكبده مديروها من التعب . فالشركات هناك يعد أعضاؤها بالآلاف من الناس وأموالها بالملايين من الجنيهات . فتجدد الجمعيات العامة من حين الى آخر ما يجب أن يمنح لأعضاء مجلس الادارة عن الاجتماعات التى يحضرونها . ففى الشركات الصغيرة يعطى العضو اسبوعيا من ٢ — ٤ شلنات وفى الشركات الـكبيرة يعطى له من ١٠ — ٢٥ جنيها عن كل دورة مالية على شرط أن يحضروا على الأقل اجتماعين أو ثلاثة اسبوعيا حسب نص اللائحة — راجع المواد الـ ٦٧ و ٨٢ و ٩٠ من اللائحة الانموذجية رقم ٦ التى قام بتحريرها اتحاد انجلترا طبقا لقـانونى ١٨٩٣ و ١٩١٣ ولم تخالف على ما عرف للآن شركات البلدان الاخرى مبدأ المجانية

لديها موظفين مأجورين كما فى أى مشروع اقتصادى .

الجمعية العامة

هى الهيئة العليا للشركة وفيها تتحقق الديموقراطية التى يبنى عليها التعاون فى كون كل عضو من أعضاء الشركة ليس له الأصوت واحد وان بلغت سهامه ما بلغت .

وتسمح بعض الشركات بالتوكيل فى التصويت فينوب عضو عن كل عدد معين من الأعضاء وذلك منعاً للصعوبة التى تصادفهم اذا كان عددهم كبيراً من ضيق مكان الاجتماع بهم وهو عادة مركز الشركة .

وتنص اللائحة الداخلية على تاريخ انعقاد الجمعية العامة وعلى عدد الاعضاء الذين يجب عليهم حضور اجتماعها ليكون صحيحاً ويرأس جلساتها رئيس مجلس الادارة أو وكيله فى حالة غيابه فان غابا فأكبر الاعضاء سناً . وكاتب سر مجلس الادارة هو كاتب سر الجمعية العامة .

وفى الشركات الاشتراكية لاينتخب لمجلس الادارة رئيس بل يقوم بوظيفة الرئاسة كاتب سر المجلس وهو الذى يرأس الجمعية العامة لدى انعقادها .

وظيفة الجمعية العامة هى :

(ا) انتخاب أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة

(ب) المصادقة على الحساب الختامى للشركة وتقرير نسبة الربح أو الخسارة التى توزع على الاعضاء فى كل عام

(ح) تقرير كل ما تراه فى مصلحة الشركة

مجلس الادارة

هو السلطة التنفيذية للشركة وتنتخبه الجمعية العامة من بين الأعضاء . ولا يشترط فى عضو مجلس الادارة الا أن يكون قد أدى قيمة سهم من سهامه وأن يكون مضى على دخوله فى الشركة مدة معينة ليكون على علم بما يجرى فيها

ويتكون مجلس الادارة عادة من عدة أشخاص لتسهيل القيام بالأعمال

ومهمته تختلف باختلاف حالة الشركة . فنى الشركات الصغيرة يقوم أعضاء مجلس الادارة بمشتريات الشركة وتوزيعها على الأعضاء وكذلك مسك حساباتها

وفى الشركات الكبيرة تنحصر مهمة أعضاء مجلس الادارة فيما يأتى :

(ا) تعيين مدير فنى لادارة الشركة وتعيين مستخدميها

(ب) اختيار السلع التى يجب شراؤها وتحديد الأثمان التى تباع بها

(حـ) ملاحظة سير أعمال الشركة وتحديد نفقات الادارة ووضع الميزانية

ادارة أموال وأملاك الشركة بكافة الطرق المشروعة. وقبول أو رفض الهبات وما يوصى به وما يوقفه الواقفون لها

(هـ) مجلس الادارة هو الذى يدعو عادة الجمعية العامة للانعقاد ولمجلس الرقابة أيضاً هذا الحق. كذلك يمكن أعضاء الشركة أنفسهم دعوة الجمعية العامة على رغم مجلس الادارة والرقابة اذا اتفق عدد معلوم كنص اللائحة الداخلية

وللمجلس أعمال أخرى غير ما تقدم يفرضها عليه القانون ونظام الشركة ومصلحتها

مجلس الرقابة

هو الذى يمثل الشركة أمام مجلس الادارة بل هو مصغر الجمعية العامة وخلاصة سلطتها. ويجب ألا يكون عضو مجلس الرقابة عضو فى مجلس الادارة فى الوقت نفسه

ومهمة مجلس الرقابة كما تفهم من اسمه هى مراقبة أعمال مجلس الادارة ومراجعة حسابات الشركة وله أن يطلب من

مجلس الادارة اطلاعه على ما يريده من حسابات الجمعية أو غيرها وأن يقدم للجمعية العامة تقارير عن كل الأمور الخاصة بمجلس ادارتها ولمجلس الرقابة الحق فى وقف مجلس الادارة مؤقتاً اذا رأى داعياً الى ذلك و يستمر هذا الوقف حتى تنعقد الجمعية العامة وفى أثناء ذلك يقوم بشؤون الجمعية

شرط الانضمام الى الشركة

تقبل الشركة فى عضويتها كل من يريد الانضمام اليها ما دام مستوفياً للشرائط القانونية معروفاً بالصدق والاخلاص ومن ذوى الأخلاق الحميدة . وينتج من ذلك :

(أولا) أن عدد أعضائها وعدد سهامها غير محدودين — وينشأ عن ذلك أن قانون العرض والطلب لا يؤثر فى ثمن سهامها بل يبقى ثمن السهم حافظاً لقيمته التى حددت له لدى تأسيس الشركة . بعكس الشركات التجارية التى يؤثر هذا القانون فى قيمة حصصها نظراً لتحديد عددها . فيرتفع ثمنها وينخفض حسب كثرة الطلبات وقلتها

(ثانياً) حياد الشركة التام — فلا تقصر الشركة عضويتها على طائفة معلومة من الناس بل تقبل فيها كل انسان بدون نظر الى مركزه الاجتماعى أو مذهبه السياسى أو ديانته أو جنسيته أو مهنته

وقد خالفت مبدأ الحيـــاد بعض شركات فرنسا اذ تقصر عضويتها على أرباب الحرفة الواحدة وكذلك فى بلجيكا تقصر بعض الشركات عضويتها على الاشتراكيين العـاملين بمذهب كارل ماركس وأخرى تقصر عضويتها على التـابعين للمذهب الكاثوليكى دون غيره من المذاهب الأخرى

وكانت هذه المخالفة للمبدإ التعاونى فى هذين البلدين سبباً فى ضعف الحركة التعاونية الاستهلاكية فيهما كما ستعرفه بعد .

رأس المال

لرأس مال الشركة ستة مصادر وهى :

(أولا) الحصص التى يكتتب الأعضاء فيها لدى تأسيسها أو انضمامهم اليها .

ولا يحتم القـانون فى بعض البلاد أن يكون للشركة رأس مال مسهم ولا اشتراكات ولا رسوم دخول تسهيلا لمن يريد الدخول فيها (١)

---

(١) فى حالة تأليف الشركة بلا رأس مال مسهم يجب على الأعضـاء المؤسسين أن يقوموا بتجهيز الحانوت من رفوف ودواليب ونحوه كل بمقدار معلوم . وتشترى الشركة بضائعها من الموردين الى أجل وتبيعها نقـدا لاعضائها . وقد تألفت فى سويسرا على هذا النمط شركة « بال » Bale

ولكى يسهل على الاعضاء الحصول على هذه الاسهم يجب أن يراعى مسئلتان وهما :

(١) أن يكون ثمن السهم ضئيلا (١) لكى يكون ميسوراً لكل انسان الحصول عليه خصوصاً أن اعضاء هذه الشركات

وهى من أكبر شركات العالم وعدد أعضائها يقرب الأن من (٤٠٠٠٠) عضو . وتألفت فى بلجيكا شركة « الفورويت دى جاند » Vorwit de Gand وهى أكبر الشركات الاشتراكية فيها . غير أن العضو فيها يدفع لدى انضمامه اليها فرنكا واحداً رسم دخول و ٢٥ سنتيما ثمن الدفتر الذى تقيد فيه مشترياته .

(١) ففى فرنسا قيمة السهم تتراوح من جنيه الى جنيهين . ولا يشترط أن يدفع العضو أكثر من عشر ثمن السهم أى فرنكين ونصفا أو خمسة فرنكات . ويسدد باقى ثمنه على أجال .

وفى انجلترا ثمن السهم جنيه ويدفع العضو شلنا واحداً لدى اكتتابه فى سهامه وثلاث بنسات اسبوعيا من ثمنها . وتخصم الشركة فى البلدين لديها قيمة ما يستحقه المضو فى الارباح والفوائد لاسقاطها من أصل المطلوب من قيمة سهامه . ولدى سداده ثمن سهم يصير له الحق فى التمتع بحقوق العضوية

وفى المانيا يسمح القانون لأن يكون ثمن السهم ماركا واحداً ولكن جرى العرف بجعله من ٣٠ الى ٦٠ ماركا تدفع على آجال .

وقيمة السهم فى شركات النمسا (١٠) عشرة كورون أى ٤٠ قرشا تقريبا تدفع على آجال . ولا تسمح الشركات أن يكون للعضو أكثر من سهم واحد لديها .

وفى انجلترا وغيرها لا يسمح القانون للعضو أن يكتتب فى أكثر من مائتى سهم .

هم عادة من الفقراء .

(ب) التسهيل فى دفع ثمن السهم .

(ثانياً) الاحتياطى .

(ثالثاً) الامانات وهى الاموال التى يودعها الاعضاء فى صندوق الشركة مدة معينة . وتكون تحت تصرف الشركة وقتاً ما

(رابعاً) القرض

(خامساً) الهبات والوصايا

(سادساً) رسوم الدخول أو الاشتراكات اذا نص عن ذلك فى النظام الداخلى

فوائد السهام

القاعدة فى شركات التعاون على العموم هى ألا تمنح السهام شيئاً من صافى الأرباح : بل يعطى لها فائدة هى عادة ٥ فى المئة تحتسب مع النفقات العامة والالتزامات . وحجة المتعاونين فى ذلك هى أن هذه الأرباح آتية من معاملة الأعضاء للشركة وهى ما دفعوه زيادة عن الثمن الأصلى للبضائع مع نفقاتها العامة . فهذا الزائد هو من حقهم يجب أن يرد اليهم كل واحد منهم بنسبة مشترياته منها . وأما السهام فمعتبرة كسلفة للشركة يأخذ

الأعضاء مقابلها فائدة كالتى يعطيها المقترضون عما يقترضونه من الاموال.

واذا خالفت احدى الشركات التعاونية هذه القاعدة بأن اعطت السهام شيئاً من الارباح فلاتعتبر تعاونية. وان تسمت هذا الاسم عدت مغتصبة له (١)

استعمال رأس المال

اذا اتسعت أعمال الشركة وأصبح لديها رأس عظيم ففى أى الأبواب تستعمل ما زاد عن حاجاتها (٢) ؟

تستعمل الشركات فى هذه الحاله الاموال التى تزيد عن حاجتها

---

(١) مثال ذلك شركات التعاون الاستهلاكى التى ترمى الى المصلحة الفردية كما ستعرفه بعد وقد غالت شركات المانيا فى هذه القاعدة فهى لا تمنح السهام فائدة مطلقاً. وقد كانت هذه القاعدة فى المانيا سببا فى أن الأعضاء لايكتتبون فى أكثر من سهم واحد حيث رأوا انه لا فائدة لهم يجنونها من وراء اكتتابهم فى سهام كثيرة. وعلى هذه القاعدة التزمت الشركات أن ترفع ثمن سهامها. حتى صار السهم هناك يتروح ثمنه من ٣٠ الى ٦٠ ماركا وذلك لأجل أن تعوض عليها عدم اكتتاب أعضائها فى أكثر من سهم واحد.

(٢) هذه مسئلة نشاهدها بالأخص فى شركات انجلترا فقد بلغ فى سنة ١٩٢٤ رأس مال الجمعية التعاونية الكبيرة للاتجار بالجملة بمنشستر (٣١٥٥١٢٠٣ جنيه) عدا الاحتياطى. ويكفى لحركة أعمالها كالمشتريات وغيرها نصف هذا المبلغ على الأكثر — الاحصاء السنوى للتعاون الدولى لسنة ١٩٢٦ ص ٤٣ — .

فى انشاء المصانع والضياع وشراء الاراضى الزراعية وكذلك فى بناء المنازل لسكنى أعضائها وغيره

القسم الثانى

شركات التعاون المنزلى الاشتراكية[١]

تقصر هذه الشركات عضويتها على الاشتراكيين التابعين لمذهب « كارل ماركس » . وترمى الى نشر الدعوة الاشتراكية بواسطة الارباح المستحقة لأعضائها . ولم تظهر هذه الشركات على ما عرف للآن الا فى بلجيكا وفى مقاطعتى السين [٢] والشمال [٣] بفرنسا .

ويرجع تاريخ ظهورها فى بلجيكا الى سنة ١٨٧٣ حيث كان بمدينة «جاند» مخبز تعاونى يتبع فى مبادئه وأغراضه مذهب رواد روتشديل. وكان من بين أعضائه اشتراكى يدعى «انسيل»

---

(١) « التعاون فى الاستهلاك » ش جيد ص ٣١٦ —

(٢) Departement de la Seine

(٣) Departement du Nord

(٤) Anseele

فاقترح على الشركة أن تخصص أرباحها لنشر الدعوة الاشتراكية فرفض أغلب الاعضاء اقتراحه . فخرج منها ومعه بعض أنصاره الاشتراكيين وأسسوا لهم فى تلك السنة بالمدينة نفسها شركة تعاونية استهلاكية وأطلق عليها اسم « الفورويت دى جاند » أى « الى الامام » وهى الآن اكبر شركة اشتراكية فى بلجيكا وقد انتشرت شركات هذا النوع فى جميع أنحائها وألفت لها اتحاداً بمدينة « بروكسل »(١) . وللشركات الاشتراكية فى هذه البلاد الاغلبية من بين الشركات الاخرى كالتى تعمل بالمذهب الروتشدالى أو الكاثوليكية .

ويرجع تاريخ ظهورها فى فرنسا الى سنة ١٨٧٩ حيث صرح الاشتراكيون بمؤتمر التعاون الذى عقد بمدينة « مارسيليا »(٢) فى ذلك العام بأن المذهب الروتشدالى لا يصلح لحصول الطبقة العاملة على المال وجعله ملكا مشتركا بين أيديها . وعلى أثر ذلك التصريح خرج الاشتراكيون الذين كانوا أعضاء فى الشركات التى تعمل بمذهب الروتشداليين وأسسوا لهم شركات اشتراكية أخرى .

---

(١) Bruxelle

(٢) Marseille « التعاون » ش جيد ص ١٢

وتشترط بعض الشركات الاشتراكية ألا يكون العضو فيها اشتراكياً فقط بل يجب أن يكون أيضاً عضوا فى إحدى نقابات العمال لأنها احدى وسائل الاشتراكيين للحصول على أغراضهم.

ولا يوزع بعضها أرباحا على أعضائها (٢). وبعضها لا يوزع منها الا ٥ فى المائة وهى الاكثرية. ما عدا شركة « الفورويت دى جاند » فانها توزع ٣٠ فى المائة.

وما يبقى من الارباح بعد خصم الاحتياطى يصرف فى الامور الآتية :

(ا) منح مساعدات مالية لانتخاب المرشحين من الاشتراكيين للبرلمان.

(ب) منح المضربين من العمال مساعدات مالية ليتسنى لهم المثابرة على الاضراب.

(حـ) الانفاق فى بث الدعوة الاشتراكية

(د) منح أعضائها وأفراد أسراتهم أيام العطلة والمرض والعجز والشيخوخة والولادة والموت ونحوه مساعدات مالية كذلك.

---

(٢) مثل شركة « لافراترنل دى سان كلود » La Fraternelle de Saint Claud بمقاطعة الشمال بفرنسا — .

ومن أعمال هذه الشركات السعى فى تأليف شركات التعاون الصناعى للعمال من العمال الاشتراكيين لتورد لها طلباتها .

وهى لا تمنح فائدة الا لما تقترضه من المال وأما حصص أعضائها فلا تمنحها فائدة مطلقاً

ولا تنتخب رؤساء لمجالس ادارتها بل يقوم كاتب السر فى كل جمعية برئاسة مجلس الادارة والجمعية العامة

القسم الثالث

شركات التعاون المنزلى التى تقصر غرضها على المصلحة الفردية (١)

هذه الشركات هى تجارية لا تعاونية أتخذ بعضها زوراً اسم التعاون . وما كنا نود الكلام عليها والتعرض لها وادخالها ضمن الشركات التعاونية لولا إظهار حقيقتها للناس حتى يتبينوا أمرها . ففى انجلترا وفرنسا وغيرهما يطلقون عليها اسم « شركات التموين » (٢) لا شركات التعاون . ولا تقبلها الاتحادات الاستهلاكية

---

(١) « التعاون فى الاستهلاك » ش جيد ص ٣١٠ —

(٢) Supply associations

فى عضويتها لأنها تخالف مبادئها وأغراضها .

هذه الشركات هى تجارية لأنها تعمل لتربح المال وليس القصد من التعاون الربح والكسب . فخالفت الروتشداليين فى أغراضهم لانها قصرت غايتها على تموين أعضائها بما يحتاجون اليه ولا ترمى الى أن يباع لهم بأثمان لا ربح فيها ولا الى شيوع (اشتراكية) المال لمصلحة الناس جميعاً

وخالفت الروتشداليين أيضاً فى مبادئهم لانها :

(أولا) تقصر عضويتها على طائفة معلومة من الناس كالموظفين والاعيان وليست أبوابها مفتوحة لكل انسان .

(ثانياً) توزع أرباحها على الأعضاء كل بنسبة ما يملكه من الحصص فيها كما تفعل الشركات التجارية . وبعضها يعطى جزءاً منها بنسبة سهامهم وجزءاً آخر بنسبة مشترياتهم . وهذا فى كلتا الحالتين مخالف للمبدإ التعاونى الذى ينص على أن الارباح توزع على الاعضاء بنسبة مشترياتهم . ومخالف لروح التعاون لأن فى رد الارباح جميعها الى الاعضاء بنسبة مشترياتهم ترغيباً لهم فى موالاة معاملتهم معها وفى اقبال الناس عليها فتتسع حركة

---

(٣) يوجد فى انجلترا الآن اثنتا عشرة شركة بمدينة لوندرا منها ماهو خاص بصغار موظفى الحكومة ومنها ماهو خاص بضباط الجيش والبحرية .

أعمالها وتزداد رقياً ونجاحاً . بخلاف ما اذا وزعت الارباح كلها على السهام أو أعطى الاعضاء جزءا منها بنسبة سهامهم وجزءا آخر بنسبة مشترياتهم فان ذوى السهام القليلة وهم الاغلبيـة عادة من بين الاعضاء — لا يجدون فيها ميزات تجعلهم يؤثرون معاملتها على التجار . بل ربما وجدوا لدى هؤلاء ميزات اكثر مما يحصلون عليه منها . ونتيجة ذلك انفضاضهم من حولها وفشلها

(ثالثاً) للعضو فى بعض هـذه الشركات أصوات بقدر ما يملكه من الحصص وبعضها يجعله نسبياً وآخر لا يعطى الا صوتاً واحداً كالمبدإ التعاونى . لـكنه خالفه فى بعض من المسائل التى أتينا عليها

كيف ينجح التعاون الاستهلاكى[1]

لا يغربن عن البال أن النهضة التعاونية هى حديثة العهد بالحياة ولـكنها رغم حداثتهـا قد أحرزت من النجاح قسطاً وفيراً وما ذلك الا بفضل المخلصين لها الساهرين على مصلحتها . غير أن هناك ما يكون أحياناً سبباً فى عدم نمو أعمال الشركات وتقدمها اذا لم يعمل المتعاونون لدرء أخطاره والاحتياط من الوقوع فى أضراره واليك أهم تلك الأسباب :

---

(١) « التعاون » ش جيد ص ١٥٩ وما بعدها

(أولا) انتقاء المدير الفنى (١) وأعضاء مجلس الادارة — يجب على الشركة التعاونية اذا أرادت النجاح فى أعمالها أن تكل ادارتها الفنية الى مدير كفء أخصائى فى الاعمال التجارية وممن تدربوا عليها فى البيوت التجارية . وأن تمنحه مقابل ذلك مرتباً شهرياً يتقاضاه منها

ولا يشترط فى المدير أن يكون عضواً فى الشركة التى يدير حركتها ولا فى أية شركة تعاونية أخرى . ولا يكفى أن يكون مخلصاً للتعاون لان الاخلاص غير الكفاءة .

غير أن هؤلاء الاكفاء قليلون ويؤثرون العمل فى البيوت التجارية على العمل فى شركات التعاون . لانهم فى الاولى يتناولون أجراً أعلى ويرجون مستقبلا أرقى مما يجدونه فى الشركات التعاونية .

نعم مستقبلهم مضمون فى المتاجر أكثر منه فى المتعاونات لانهم يجدون أمامهم فى الاخيرة كل لحظة أعضاء مجلس الادارة يتداخلون كثيراً وعلى جهل فى أعمالهم وربما كان الدافع لهم الى ذلك هو اخلاصهم للشركة . ولكن التداخل على غير علم بالاعمال التجارية قد يكون غالباً فى غير مصلحة العمل . فان لم

---

(١) Le gérant — the manager

يوافقهم المدير على أغلاطهم دسواله الدسائس وتخلصوا منه

فلكيما يقبل الاكفاء من الفنيين المتدربين على إدارة الشركات التعاونية يجب أن يدفع لهم مرتبا يعادل على الأقل ما يأخذونه من البيوت التجارية . وألا ينتخب فى مجلس اداراتها الا من تتوسم فيهم الحكمة والروية فى العمل .

(ثانياً) انتقاء الأعضاء — يجب ألا تقبل الشركة فى عضويتها الا كل ذى سمعة حسنة معروف بالصدق والأمانة متحلى بالأخلاق الحميدة . لأن أعضاء مجلس الادارة الذين يباشرون أعمالها من بيع وشراء سينتخبون من بين أعضائها . ومن الشر المستطير عليها أن يكون من بينهم من انحطت نفوسهم فيتفقوا مع بعض مورديها ويأخذوا منهم سراً جعلا مقابل مشتريات لا تتفق ومصلحتها .

(ثالثاً) الضرورى من الشركات فى مدينة واحدة — يجب ألا يكون بالمدينة الواحدة من الشركات إلا العدد الضرورى منها الذى يكفى المتعاونين فيها . لأن كثرة الشركات من غير حاجة اليها يكون من نتائجه عدم التوفيق لوجود مديرين أكفاء لأدارتها . فتضطر أمام هذه الصعوبة إلى تعيين مديرين من غير الاكفاء وهذا يتنافى مع مصلحتها .

وكذلك يكون من نتائجة زيادة النفقات التى ستكون عبئاً ثقيلا يتحمله الاعضاء فيستنفد الكثير من أرباحهم . والارباح من أعظم الاسباب المنشطة على موالاة مشترياتهم من الشركة فان كانت هذه الارباح ضيئلة انفضوا من حولها لانهم ربما وجدوا لدى التجار مزايا أكثر مما ينالون من شركة التعاون ونتيجة ذلك كساد أعمالها وفشلها والى ضعف الحركة التعاونية وتأخرها (١)

(رابعاً) الاخلاص للشركة و بعبارة أخرى الاخلاص للتعاون — من أكبر العوامل لنجاح الشركه التعاونية إخلاص أعضائها لها . والاخلاص موالاة مشترياتهم منها حتى لو وجدوا فى بعض الاحيان اثمان شىء من السلع لديها أغلى قليلا مما تباع به لدى التجار (٢)

يجب الاخلاص للشركة ولو لم تحصل لهم فى احدى السنين

---

(١) ففى فرنسا مثلا وفى بعض المدن توجد شركات كثيرة فوق الطلب وقد تعمل بالمذهب الروتشدالى الا أن بعضها يقصر عضويته على أرباب المهنة الواحدة و بعضها يحافظ على مبدأ الحياد التام . وكذلك فى بلجيكا تنافس فى كثير من مدنها بعض الشركات بعضا لكثرتها . وهذا من أسباب تأخر النهضة التعاونية الاستهلاكية فى هذين البلدين .

(٢) مع ملاحظة أن الفرق بين الثمنين قد لا يتعدى مليما أو مليمين تعوضه الشركة لهم بجودة أصنافها واستقامة موازينها .

على أرباح كثيرة لسبب من الاسباب . لانهم بتعضيدهم لهـا وبمداومة مشترياتهم منها يروجون أعمالها فتزداد نجاحاً وعليهم تعود بعد نتيجة نجاحها ويغمرون بكثير من الارباح .

ولما كانت السيدات هن الموكول اليهن تدبير المنزل من مأكل وملبس وأثاث ونحوها . وقد يجدن لدى التجار مزايا مادية وقتية لا يجدنها فى المتعاونات[1] . وجب ألا يغرب ذلك عن ذهن الاعضاء فيشترون بأنفسهم اذا استطاعوا حاجاتهم من حانوت الشركة ويبثون فى نفوس نسائهن مزايا التعاون وفوائده

(خامساً) تعدد السلع — يجب أن يكون بحانوت الشركة كل ما يمكن أن يكون به مما يحتاج اليه الأعضاء . لان تعدد السلع فيه من أسباب نجاح الشركة . فالبلدان التى تقتصر الشركات فيها على صنف واحد كالخبز أو الفحم أو اللحم تكون حركة التعاون فيها متأخرة عنها فى غيرها التى تعتنى الشركات فيها بجلب كل ما يلزم لاعضائها لانهم اذا لم يجدوا لدى شركتهم ما يلزم لهم اضطروا الى شرائه من التجار فتتسرب بذلك أموالهم الى جيوبهم

---

(١) يؤثر بعض السيدات الشراء من التجار لأن بعضهم يبيع اليهن الى أجل وبعضهم يحط لهن شيئاً من الأثمان أو يهدى اليهن بعض السلع علاوة على مايشترينه منهم . وبعضهن يؤثرن الشراء من بعض التجار لتصنعهم حلو الحديث معهن ليكسبوا بتلك الخدع معاملتهن

وهذا ما يعمل المتعاونون لتلافيه . وكذلك كثرة الشركات التى تبيع كل منهـا صنفاً واحداً أو بضعة أصناف بدلا من الشركة الواحدة التى تجتمع لديها أصناف متعددة يقلل أرباح الاعضاء لكثرة النفقات التى ينشأ عنها ابتعادهم عنها وفشلها كما عرفنا

(سادساً) الوسط الذى تعمل فيـه الشركة — للوسط الذى تعمل الشركة فيه تأثير فى نمو الحركة التعاونية . فشركات التعاون الاستهلاكى تنمو أعمالها فى المدن خصوصاً الصناعيـة منها (١) اكثر من القرى (٢)

---

(١) لأن العمال نظراً الى قـلة أجورهم فى حاجة أكثر من غيرهم الى التوفير ليستعينوا به على اصلاح أمورهم فيعمدون لهذا الى التعاون ليكون ذلك وسيلة الى تحقيق أغراضهم . ويستثنى من ذلك المدن والعواصم الـكبرى حيث شوهد أن نموها يكون ضعيفاً فيها .

(٢) لان الفلاح فى القرى يجد لديه أكثر ما يحتاج اليه مما يحصل عليه من حقله . ثم يأتى اليـه التجار المتجولون فيشترى منهم ما ينقصه . وكثيرا ما يختلف الى الاسواق التى تقام بالقرى المجاورة له ليروح عن نفسه همومها وليقضى منها ما يعوزه من حاجات — وقد تنمو هـذه الشركات أيضاً فى البيئات الزراعية . ففى الروسيا وكان بها (١٣٠٠٠) شركة قبل أن تغزوها البلشفية كانت نسبة الشركات فى القرى أكثر منها فى المدن . وفى الدانمارك وبها ١٥٦٠ شركة لا يزيد الموجود منهـا فى المدن عن ٣ المائة والباقى فى القرى ويرجع السبب فى نجاح التعاون الاستهلاكى فى قرى الدنمارك الى قوة الرابطة بين فلاحيها والتى تتمثل فيهم أكثر من فلاحى الشعوب الاخرى .

وللتعليم والتهذيب والتمدن تأثير كبير فى تقدم الحركة التعاونية ورقيها . فهى تتبع فى نجاحها المستوى العلمى والاخلاقى للبيئة التى تعمل فيها . فان كانت متعلمة ناهضة تقدر مزايا الاتحاد والتضامن نجحت الشركات فى أعمالها والامر يكون عكس ذلك اذا كانت الامية متفشية بين أفرادها أو كان مستواهم العلمى ناقصاً وكانوا يفضلون الانفراد والعزلة فى العمل على التعاون والتضافر .

لذلك اهتمت الامم التى انتشرت فيها النهضة التعاونية ببث التعليم والتهذيب بين أهلها وانفقت وما زالت تنفق فى سبيل ذلك أموالا طائلة بكرم وسخاء لانها على يقين بأن التعاون هو اكبر وسيلة لاصلاح حالهم اقتصادياً واجتماعياً وهو أنجع علاج لداء البطالة وما يتبعه من أجرام ترتكب فى سبيل الوصول الى المال وفوضوية تنتشر تبرماً من سوء الحال

وقد تربت قوة الائتلاف فى نفوس زراع الدنمارك بفضل ما ذاقوه من مزايا التعاون فى الانتاج الزراعى الذى أصبحت هذه البلاد بفضله غنية بعد أن كادت تهوى الى حضيض الفاقة . بسبب اعتمادها قبلا على نوع واحد من الحاصلات الزراعية وهى الغلال كما سنقف عليه تفصيليا بعد . ولقد أصبح التضامن أمرا غريزيا فى نفوس فلاحى الدنمارك لا يمكنهم التخلى عنه والعمل فى عزلة وانفراد

الفصل الثانى

تاريخ النهضة التعاونية الاستهلاكية

فى انجلترا

يدعى بعض الشعوب ومن بينها المانيا وروسيا بأنها منبت الحركة التعاونية ومنشأ نهضتها . فيقول الالمان أنه كان لديهم جمعيات لعمال المناجم وطوائف لأرباب الحرف يتعاون العمال فيها فى استخدام الآلات فى العمل المشترك . ويقول بعض المؤلفين الروسيين أن التعاون شوهد فى روسيا أيام بطرس الاكبر حيث كانت تأتى سنة ١٧٠٣ جمعيات للعمال تسمى « الارتل »(١) لانشاء مدينة « سان بترسبورج »(٢) وكان عمالها كعمال جمعيات المناجم فى المانيا يتعاونون فى استخدام الآلات للعمل الذى يشتركون فيه .

نعم وجدت جمعيات لها صبغة تعاونية فى أغلب البلدان وفى جميع الازمان ولكن ما وجد منها سواء بين جماعات

---

(١) Artel (٢) Saint—Petresbourg

العمال وغيرهم لم تكن النهضة التعاونية الحالية وليدته . وانما هى وليدة أفكار (أون)[١] فى انجلترا و(فورير)[٢] و(بوشيز)[٣] فى فرنسا . ولهؤلاء الثلاثة الذين لقبهم التاريخ بآباء التعاون يرجع الفضل فى ظهور هذه النهضة .

هذا من جهة التعاون على العموم . وأما التعاون الاستهلاكى فمهده انجلترا حيث ظهرت أول شركة استهلاكية فيها سنة ١٧٦٩ بمدينة (كيلمارنوك)[٤] فى اسكوتلاندا . وتألفت بعد ذلك شركات أخرى من سنة ١٨٠١ الى سنة ١٨٣٤ كما ستقف عليه بعد . ولم تظهر شركات استهلاكية فى فرنسا الا فى سنة ١٨٣٢ بمدينة ليون (وملهوز)[٥] لبيع الخبز وأخرى بمدينة (فالانس)[٦] وكانت مؤلفة من تلاميذ فوريير لتحقيق فكرته . وظهرت سنة ١٨٤٨ شركة بمدينة (ليل)[٧] . لبيع اللحوم وكان غرضها توفير أرباحها لمد المحتاج من أعضائها بالمال . وفى الوقت نفسه ظهرت شركات أخرى بمدينة (ليون) وغيرها وكان غرضها فتح المدارس لتعليم أبناء أعضائها وتخصيص

---

(١) Owen (٢) Fourrièr (٣) Buchez
(٤) Kilmarnock (٥) Mulhouse (٦) Valence
(٧) Lille

صندوق لمد العجزة من الأعضاء بالمال . وظهرت أول شركة استهلاكية فى سويسرا سنة ١٨٤٧ بمدينة (بال) وتألفت شركات أخرى من النوع الاستهلاكى فى انحاء أوربا الا أنها جميعها ما عدا شركات سويسرا ما كانت توزع أرباحها على أعضائها بنسبة مشترياتهم كما يقضى بذلك نظام التعاون الحالى الذى وضعه فعلة روتشديل سنة ١٨٤٤ . بل كانت تردها اليهم بنسبة سهامهم أو بالتساوى أو تخصصها لأعمال خيرية أو جهات معلومة كما ذكرنا . وما كان يطلق عليها اسم متعاونات بل شركات وجمعيات . لأن كلمة (تعاون) استعملت فقط فى انجلترا فى أيام أون . ولما انتشر نظام هذه الحركة الحالى فى أوربا استعملت معه كلمة التعاون . وقد أخذ الفرنسيون هذه الكلمة عن الانجليز فى أيام أون واستعملوها لديهم .

ولسويسرا الفخر فى تطبيق مبدأ توزيع الارباح فى شركاتها على الاعضاء بنسبة مشترياتهم كنظام شركة روتشديل قبل أن تعرف سويسرا هذا النظام الروتشدالى الذى لم يدخل فيها الا سنة ١٨٦٣ .

وقد دخل النظام الروتشدالى فى المانيا سنة ١٨٥١ وفى فرنسا سنة ١٨٦٤ وفى الدانمارك سنة ١٨٦٦ وانتشر بعد ذلك التاريخ

فى البلدان الاخرى

وكان الباعث على ظهور هذه الشركات الاستهلاكية ما عانته طبقة العمال من البؤس والشقاء اللذين أنتجهما تغيير النظام الصناعى بسبب انتشار آلات البخار فى المعامل حيث استغنى بذلك أرباب العمل عن عدد كثير من العمال وخفضوا أجر من بقى منهم فى العمل[1]. فاضطر العمال خصوصاً المتقدمين فى السن منهم أن يعملوا فى منازلهم ليتسنى لهم الحصول على ما يقوم بأودهم وقبل شبانهم العمل فى مصانع معدومة فيها الشروط الصحية راضيين بأبخس الاجور على عمل ثمانى عشرة ساعة فى اليوم.

وقد تقدمت فعلة روتشديل[1] مؤسسى شركة (روتشديل)[2] طائفة من الناس قبلهم مهدت لهم الارض

---

(١) فى سنة ١٧٧٥ اخترع « صمويل كرومبتون » Samuel Crompton آلة للغزل يمكن العامل الواحد اذا أدارها أن ينتج كميات من الخيط بمقدار ما كان ينتجه مائتا عامل بالطريقة القديمة . وحوالى ذلك التاريخ اخترع « جيمس وت » James Watt الآلة البخارية التى حلت محل العامل فى العمل

(٢) Les Equitables Pionniers de Rochodale

التى ألقوا فيها بذرتهم فنبتت بفضلهم نباتاً حسناً ولم يعق نموها عائق .

وتنقسم المدة التى تقدمت فعلة روتشديل الى حلقتين :

(الاولى) هى العصر الذى تقدم أون

(الثانية) هى عصر أون وتلاميذه وحوانيت الاتحاد

العصر الذى تقدم أون (١)

حوالى سنة ١٧٩٥ رفعت مطاحن « هال » (٢) من أعمال يوركشير (٣) أجور الطحن ارتفاعاً فاحشاً والسبب فى ذلك أن أغلب المطاحن فى هذه المدينة حولت فى ذلك الوقت الى معامل لغزل ونسج الأقطان فاحتكر ما بقى منها صناعة الطحن ورفع أجورها الى أن صار الفقراء يعجزون عن دفع أجر طحن غلالهم حيث كانوا يصنعون الخبز فى منازلهم

وأمام تلك الصعوبات اجتمع لفيف من فقراء تلك المدينة واتفقوا على أن ينشئوا لهم مطحناً يكون ملكا لهم ولورثتهم من بعدهم وبذلك يوفرون مايدفعونه الى أرباب المطاحن أجراً لطحنهم وقسموا رأس مال المطحن الى حصص قيمة الواحدة ستة شلنات

---

(١) «التعاون فى بريطانيا العظمى» مدام بوتيروب ص ٥٣ وما بعدها

(٢) Hall (٣) Yorkshire

وأربعة بنسات تدفع على ثمانية أسابيع ولبث الاكتتاب لجمع رأس المال ست سنين حيث لم يفتح المطحن الا فى سنة ١٨٠١

ولهذه الأسباب ونظراً لغش أرباب المخابز للخبز ورفعهم أثمانه تأسست فى مدن أخرى فى الوقت نفسه فى يوركشير وفى أسكوتلندا مطاحن أخرى ومخابز للعمال

وكانت أغراض هذه الجمعيات وقتية منحصرة فى تقديم ما تصنعه لأعضائها خالياً من الغش وبثمن الانتاج مضافة اليه النفقات العامة وأما الأرباح فكانت توزع على الأعضاء بالتساوى

عصر أون[١] وتلاميذ وحوانيت الاتحاد[٢]:

تاريخ روبرت أون والدكتور كنج

ولد روبرت أون سنة ١٧٧١ فى احدى بلاد (الغال)[٣] وتوفى سنة ١٨٥٨ واشتغل منذ حداثة سنه خويدماً فى حانوت أحد التجار بانجلترا. ولما بلغ من العمر ١٩ سنة كان اجتمع له مبلغ من المال ففتح به مغزل قطن صغير فى مدينة «منشستر» غير أنه ما لبث أن ترك هذا العمل لعلمه أن مثل هذا المشروع

---

(١) «التعاون فى بريطانيا العظمى» مدام يوثيروب ص ٢١ وما بعدها

(٢) Union shops (٣) Wales

يحتاج الى رأس مال كبير لا يقدر عليه وتولى ادارة مغزل كبير ثم انتقل منه وصار شريكا فى مغزل آخر وهكذا حتى انتهى به الحال الى أن استقل بمغزل كبير فى (مدينة نيولانارك)(١) احدى مدن أسكوتلندا

ولقد كان هذا الرجل من كبار المصلحين الاجتماعيين فى عصره فانه على أثر استقلاله بذلك المغزل شرع فى تجاربه الأولى فى الاقتصاد العملى وكان من أعماله أنه رفع اجور عماله وقلل ساعات العمل من سبع عشر وثمانى عشر ساعة فى اليوم الى عشر ساعات ومنع تشغيل الصبية الذين لم يبلغوا العاشرة ذكوراً وأناثاً . وقد كان أرباب المصانع يشغلونهم لديهم وهم فى السابعة وكانوا يعدون لهم غرفاً فى المصنع أو بجانبه ليناموا فيها مختلطين غير مباليين بما ينشأ عن ذلك من ضعف الاجسام وفساد الاخلاق مادام فى هذا ثراؤهم

وكان يعلم أولاد عماله مجاناً وقد هيأ لهؤلاء العمال أسباب الرياضة الأدبية بلا مقابل وفتح لهم حوانيت تبيع لهم حاجاتهم بدون ربح وبنا لهم منازل صحية أسكنهم فيها بأرخص الأجور . لقد كان أون يعمل هذا مع عماله وكان زملاؤه ينظرون

---

(١) New Lanark

اليه نظرة سخرية واستهزاء ويعدونه قليل التجربة حديث العهد بالأعمال واذن لا يلبث أن ينتهى أمره بالافلاس

غير أن ذلك انقلب دهشة حينما عرفوا أن أرباحه فى أربع السنين الأولى بلغت ١٦٠٠٠٠ جنيه عدا ما أداه من الفوائد لرأس المال بحساب خمسة فى المائة وما عاد على معمله من الزيادة التى قدرت بخمسين فى المائة عما كان عليه أولا . وهذا يدل على أن نجاحه فى أعماله كان نتيجة تطبيق آرائه

وقد طلب أون من زملائه أن يتبعوا نهجه فى أعمالهم فى مصانعهم فأبوا

عند ذلك وجه نظره الى ناحية الحكومة وطالبها بالعمل لتحسين مركز العمال فى جميع انجلترا وذلك بسن قوانين لتخفيض ساعات العمل الى عشر ساعات ونصف ساعة فى اليوم ومنع تشغيل الصبية الذين لا يبلغون سن العاشرة والذين هم فى سن العاشرة الى الثانية عشرة يشتغلون نصف الوقت فقط . وطالبها بأن يكون التعليم الزامياً مجانياً لجميع الناس وبأن تفتح دوراً للكتب وغير ذلك مما هو فى مصلحة الناس جميعاً

ويعتبر أون أباً للاشتراكية فى انجلترا ولكنها ليست من نوع اشتراكية ماركس التى سلاحها القوة وسفك الدماء بل هى

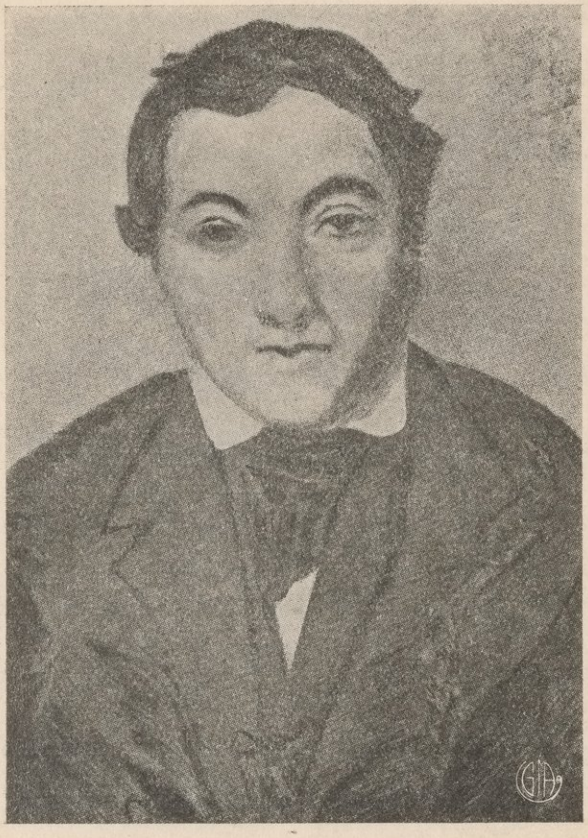

روبرت أون

اشتراكية شرعية تحتم على الأفراد الخضوع للحكومة وتحتم على الحكومة حماية حقوق الأفراد بسن القوانين التى فى مصلحتهم وعمل كل ما يعود عليهم بالمنفعة

الا أن الحكومة أهملت مطالب أون كما أهملها زملاؤه من قبل فلم يكن ذلك مثبطاً لهمته و مقعداً له عن الاستمرار فى عمله الذى شرع فيه وهو العمل لاصلاح المجتمع الأنسانى . فاستقر رأيه على أن ينشئ جمعيات زراعية صناعية (١) تكون مصادر الثروة فيها من مزارع ومعامل وغيرها ملكا شائعاً بين أفراد الجاليات التى تقوم بجميع حاجات أفرادها المعيشية والتهذيبية

كانت هذه الفكرة هى السبب الذى لقب من أجله «روبرت أون » بلقب « أبو التعاون » وقد سافر « أون » الى امريكا سنة ١٨٢٤ ولبث فيها الى سنة ١٨٢٩ ليحقق بالفعل فكرة الشيوعية فيهافوجد «أون» لدى عودته من أمريكا سنة ١٨٢٩ تلاميذه ومن بينهم الدكتور « وليم كنج » (٢) قد أسسوا جمعيات تعاونية صغيرات لتبتاع لأعضائها حاجاتهم بالجملة ثم توزعها عليهم مفرقة . وقد أسس كنج أول جمعية بمدينة

---

(١) Communautés (تاريخ التعاون العام) جومون جزء ١ ص ٢٨٥

(٢) William King

« برايتون » سنة ١٨٢٨ وكان يرمى من وراء ذلك الى الوصول الى شراء الأراضى وتأسيس المصانع بواسطة ما يتجمع من الأرباح المستحقة للاعضاء ليعيشوا بعد ذلك حسب النظام الشيوعى الذى وضعه « أون »

فلما شاهد « أون » أعمال تلاميذه لم يشأ أن يشترك معهم لأنه كان يرى أن أحسن وسيلة لانشاء الجاليات وتحقيق غرضه هى ليست تلك الحوانيت الصغيرة (١) وانما يكون منشؤها من الطبقتين الفنية والمتوسطة لأن تلك الحوانيت لا تصلح لتحقيق ذلك الغرض الا أنه مع ذلك كان معجباً بعمل تلاميذه

وقد انتشرت هذه الحوانيت فى انجلترا من سنة ١٨٢٨ الى سنة ١٨٣٤ حتى بلغ عددها سنة ١٨٣٢ ٤٠٠ حانوت وفى تلك السنة الفت لها اتحاداً وجعلت مركزه مدينة « ليفربول » (٢)

وقد وضع كنج لجمعية برايتون قواعد اتخذتها أغلب الجميات الأخرى التى تأسست فى ذلك العصر أساساً لها وهذه القواعد هى : (أولا) حياد الجمعية من الوجهتين الدينية والسياسية (ثانيا) يدفع كل عضو اسبوعياً مبلغاً معلوماً لتكوين رأس مال يشترى به

---

(١) « التعاون فى بريطانيا العظمى » بوتيروب ص ٥٦

(٢) Liverpool

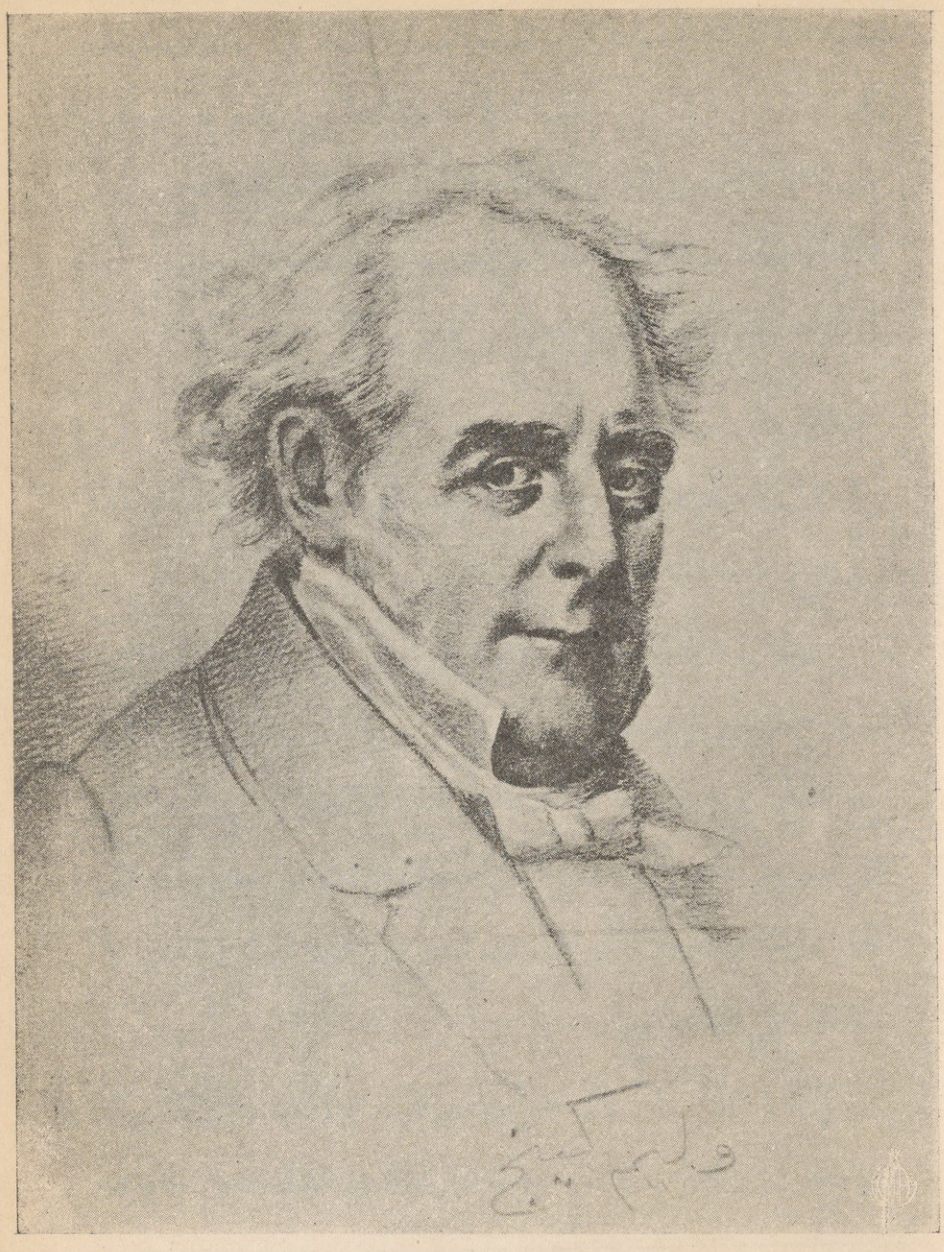

الدكتور وليم كنج

حاجات الأعضاء (ثالثاً) تحفظ الشركة لديها الأرباح المستحقة للاعضاء . ولا توزع منها شيئا عليهم لتشترى لهم بما يتجمع منها الأراضى وتنشئ المصانع لينتجوا منها ما يحتاجون اليه . فلذا ما حققت الجمعية هذا الغرض عاش أعضاؤها بعدئذ طبقاً لمبادىء الشيوعية التى وضعها « أون » (١)

أسباب فشل حوانيت الاتحاد

وفى سنة ١٨٣٤ صفت أغلب حوانيت الاتحاد أعمالها ويرجع فشلها الى سببين وهما :

(أولا) لأنه لم يكن فى ذلك التاريخ فى انجلترا قانون يعترف بهذه الجمعيات و يمنحها الشخصية المعنوية التى بمقتضاها يمكنها فتح محالها التجارية باسمها فكانت لهذا تفتحها باسم واحد ممن تثق بهم من أعضائها فكان هؤلاء ينتهزون فرصة عدم اعتراف القانون بها فيبددون أموالها مطمئنين من جهة القانون الذى لا يساعد على مقاضاتهم

(ثانياً) ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد فى فشلها لأن شركة روتشديل وغيرها التى تأسست على مبادئها ظلت بدون قانون

---

(١) « التعاون فى بريطانيا العظمى » بوتروب ص ٦٤

يعترف بها من سنة ١٨٤٤ الى سنة ١٨٥٢ ومع هذا لم يحصل لها ما حصل لحوانيت الاتحاد من الفشل وانما يرجع أهم الاسباب فى حبوط أعمالها وانفضاض أعضائها من حولها الى عدم توزيع ما يستحقونه من الأرباح عليهم لأنهم كما قال الدكتور كنج كانوا يؤثرون توزيعها عليهم بدلا من حرمانهم منها لتحقيق الغرض الشيوعى

تاريخ شركة روتشديل وبرنامجها

فى شهر نوفمبر سنة ١٨٤٣ وفى بلدة صغيرة تسمى « روتشديل » من أعمال « لانكشير » يعيش أهلها من نسج الاقطان خصوصاً صناعة (الفنلات) اجتمع خمسة عشر عاملا فقيراً (١) طوحت بهم المقادير الى خارج الاعمال لينظروا فى وسيلة تنقذهم من الضنك الذى لحقهم بسبب انتشار الآلية فى المصانع وأخذ عددهم يزداد يوماً بعد يوم حتى صار ثمانية وعشرين عاملا . وكان من بينهم

---

(١) ولم يحفظ لنا التاريخ من بين أسماء هؤلاء النساجين غير ٢٦ اسماً . تاريخ فعلة روتشديل العادلين — هليوك ص ٥٢ — وكان « شارل هوارث » Charles Howarth و « وليم كوبر » Willin Cooper وهما من تلاميذ « أون » قائدى الحركة التى قام بها « فعلة روتشديل » ومديرى دفتها — « التعاون » بوتروب . ص ٧٣

بعض تلاميذ « أون » فقر رأيهم على تأليف جمعية لتفتح لهم حانوتاً كحوانيت الاتحاد وتعمل لتحسين حالتهم اقتصادياً واجتماعياً ووضعوا لهذه الجمعية البرنامج الآتى(١) :

(أولا) فتح حانوت لتشترى للاعضاء حاجاتهم من أنواع جيدة وتجمعها فيه ثم تبيعها لهم بأثمان لا ربح فيها

(ثانياً) شراء أو بناء منازل لسكنى أعضائها

(ثالثاً) فتح المدارس لتعليم أبناء الأعضاء مجاناً واقامة المستشفيات والملاجىء لأعضائها وأسراتهم

(رابعاً) اقامة المصانع وشراء الأراضى لتنتج فيها ما يحتاج اليه أعضاؤها ويشتغل فيها العاطلون منهم أو الذين يتقاضون أجوراً ضئيلة لدى الممولين وكذلك انشاء مصارف لاقراض أعضائها وتشييد البواخر لنقل بضائعهم فيها . وبالجملة العمل لامتلاكها كل ما تحتاج اليه من وسائل الانتاج وتكوين الثروة .

والغرض من تحقيق هذا البرنامج هو الوصول الى تكوين جالية مستقلة فيها يعمل بالتضامن بعضهم لمصلحة بعض(٢)

---

(١) « التعاون فى الاستهلاك » . ش جيد ص٢٣ وما بعدها — تاريخ فعلة روتشديل العادلين . هليوك ص ٩ وما بعدها

(٢) تقول مدام سدنى وب فى كتابها « التعاون » ص ٧٤ — ان هذا

واتفقوا على أن يدفع كل واحد منهم بنسين اسبوعياً لتكوين رأس مال الحانوت . ولشد ما كان يصعب على الكثيرين منهم آداء هذا القسط فكانوا لذلك يتأخرون عن أدائه فى ميعاده . وفى اكتوبر سنة ١٨٤٤ بلغ الاكتتاب ثمانية وعشرين جنيها . وعندئذ وفى ٢٤ من الشهر نفسه سجل النساجون شركتهم مسماة باسم « فعلة روتشديل العادلون »

ومن الثمانية والعشرين جنيهاً التى هى رأس مال الشركة استأجروا بمبلغ عشرة جنيهات طابقاً أرضياً فى منزل حقير بشارع (تودلين) (١) لجعله حانوتاً لها . وبالثمانية عشر جنيهاً اشتروا بعض المواد الغذائية كالدقيق والزبد والسكر وغير ذلك بكميات صغيرة

وافتتح الحانوت أعماله فى مساء ٢١ ديسمبر سنة ١٨٤٤ وفى هذه الليلة اجتمع جمهور من تجار التفرقة والصبية وغيرهم أمام الحانوت يسخرون ويهزأون بالنساجين وحانوتهم الحقير الذى

البرنامج هو نفسه الذى وضعه « كنج » لشركة « برايتون » سنة ١٨٢٨ وهو يرمى الى الوصول الى الشيوعية . الا أن برنامج « فعلة روتشديل » يختلف عن برنامج « كنج » فى مسألة الارباح فهو يقضى بتوزيعها على مستحقيها وكان هذا هو السبب فى نجاحه

(١) Toad Lane



رواد روتشديل — الأحياء منهم فى سنة ١٨٦٥

يريدون من ورائه تحقيق برنامج يعجز ملوك المال عن تحقيقه (١)

وكان الحانوت فى بادىء الأمر لا يفتح أبوابه الا مرتين فى الأسبوع وفى المساء . فيأتى اليه الأعضاء خفية مخافة أن تقع عليهم عيون المستهزئين فيسمعوهم من قارص الكلم ما هم فى غنى عن سماعه . وكان يقوم بالبيع فيه أحد الأعضاء وآخر بامساك الدفاتر

ذلك الحانوت الصغير وأعضاؤه البؤساء هو نواة التعاون فى انجلترا وفى العالم أجمع

ولكيما تتمكن الشركة من تنفيذ برنامجها حتمت على كل عضو فيها أن يكون له على الاقل خمسة سهام ويجب ألا يزيد ما يمتلكه عن مائتى سهم وقيمة السهم جنيه واحد . ولا يوزع على رأس المال شىء من الارباح بل يعطى فائدة لا تزيد عن ٥ ٪

ولما كان يصعب على الاعضاء سداد قيمة السهام مرة واحدة وضع المؤسسون طريقة السداد الآتية : يدفع كل عضو لدى انضمامه الى الشركة شلناً واحداً وثلاثة بنسات اسبوعياً من قيمة

---

(١) التعاون فى بريطانيا العظمى — بوتيروب ص ٧٢ — تاريخ فعلة روتشديل العادلين — هليوك ص ١١ وما بعدها

سهامه ولاجل سرعة السداد تحجز الشركة لديها كل ما يستحقه فى الارباح والفوائد . وبعد تمام السداد للعضو أن يأخذ ما يستحقه فى الارباح والفوائد وله أن يتركها تجتمع لدى الشركة ليكون له بدلها سهام ويخصم من تلك الارباح ½ ٢ فى المائة لنفقات التعليم والتهذيب التعاونى

تنفيذ جمعية روتشديل لبرنامجها التعاونى

وفى سنة ١٨٤٨ كان عدد أعضاء الجمعية ورأس مالها قد كبرا وضاق الحانوت بالبضائع فاضطرت الشركة الى أن تستأجر جميع دار « تودلين » لتضع فيها مشترياتها

ولما شعرت بأن مركزها المالى صار متيناً أخذت تنفذ برنامجها فانتخبت سنة ١٨٤٩ هيئة من أعضائها للقيام بمهمة التعليم والتهذيب التعاونى ففتحت مكتبة لبيع الجرائد والكتب التعاونية وقاعة للمطالعة وأخرى للكتب وفى سنة ١٨٥١ أسست لها مطحناً . وظلت أعمال هذه الشركة آخذه فى النمو حتى أصبحت مثلا أعلى للكمال العلمى والعملى وتركت دار « تودلين » الى حيث تقيم الآن فى بناء فخم عظيم . وفى الوقت نفسه تأسست على مبادئ شركة « روتشديل » شركات أخرى فى « لانكشير » و « اسكوتلندا » وغيرها

أول قانون للتعاون فى انجلترا

وفى سنة ١٨٥٢ صدر قانون اعترف لهذه الجمعيات بالشخصية المعنوية وحدد مسئولية أعضائها . والفضل فى ظهوره يرجع الى « الاشتراكيين المسيحيين (١) » والى الاقتصادى المعروف ستوارت ميل » (٢)

اتحاد منشستر

على أثر صدور قانون سنة ١٨٥٢ كثر تأليف المتعاونات الاستهلاكية حتى بلغ عددها فى ١٨٦٣ — ٣٣٠ فأنشأت لها « جمعية تعاونية عامة للاتجار بالجملة » (٣) وجعلت مركزها مدينة منشستر . ولكنه لم ينضم اليها لدى تأسيسها الا ٤٥ جمعية وفى سنة ١٨٦٩ اتسعت حركة أعمالها فتركت دارها الأولى الى حيث تقيم الآن بشارع بالون (٤). وقد بلغت الجمعيات المنضمة

---

(١) Les Socialistes Chrétiens

(٢) Stuart Mill

(٣) Cooperative Wholesale society تألف هذا الاتحاد بناء على اقتراح المستر « ابراهام جرينوود » Abraham Greenwood أحد أعضاء شركة روتشديل ومدير مطحنها « التعاون فى الاستهلاك » جيد ص ٢٦ و « التعاون » بوتيروب ص ١١٠

(٤) Baloon Street

اليها فى سنة ١٩٢٤ ١١٨٧ جمعية عدد أعضائها ٣,٦٦٢,٧٦٥ عضو[١] . وفى ديسمبر سنة ١٩٢٥ اندمج بعض الشركات فى بعض فنقص عددها الى ١١٧١ شركة وزاد عدد أعضائها الى ٣,٧٧٨,٦٥٩[٢]

---

(١) الاحصاء الدولى للتعاون الاستهلاكى لسنة ١٩٢٦ ص ٢٣ — مع ملاحظة أن شركات انجلترا أو بلاد الغال التى هى فى دائرة اختصاص اتحاد منشستر يبلغ عددها ١٣١٤ شركة فيكون عدد الشركات غير المنضمة للاتحاد هو ١٢٧ شركة . ونلاحظ أن هـذه الشركات كانت فى سنة ١٩١٤ = ١٣٩٠ شركة وهو اكبر عدد وصلت اليه شركات انجلترا فتكون قد نقصت بالنسبة لسنة ١٩٢٤ ٧٦ شركة . والسبب فى ذلك أن كثيراً من الشركات انضم بعضها الى بعض . وليست العبرة بكثرة الشركات بل برؤوس أموالها وعدد رجالها . ومن الـكشف الآتى يتبين لك حالة هذه الشركات فى سنتى ١٩١٤ و ١٩٢٤ :

السنة	عدد الشركات	عدد الاعضاء	راس المال عدا الاحتياطى بالجنيه الانجليزى	قيمة المبيعات بالجنيه الانجليزى	العائد بالجنيه الانجليزى	عدد الموظفين	مرتباتهم بالجنيه الانجليزى
١٩١٤	١٣٩٠	٣٠٥٤٢٩٧	٤٦٣١٧٩٣٩	٨٧٩٦٤٢٢٩	١٣٥٠١٨٢٥	١٠٣٠٧٤	٦٣١٩٩٦٧
١٩٢٤	١٣١٤	٤٧٠٢٨٦٨	٩٤٠٥٣٩٤١	١٧٧٠٧٧٨٢٥	١٥٥٢٣٦٠٧	١٣٤٤١٩	١٧٥٣٤٨٩٢

ادارة اتحاد منشستر

يقوم بادارة هذا الاتحاد هيئات ثلاث وهى :

(أولا) الجمعية العامة — وتتكون من مندوبى الشركات المنضمة اليه ولكل شركة الحق فى إرسال مندوب رسمى ليمثلها فيها ومندوب عن كل ٥٠٠ عضو من عدد أعضائها وليس لكل مندوب الا صوت واحد . فمبدأ التمثيل مبنى على المساواة والنسبية : على مبدإ المساواة لأن كل شركة ليس لها الحق الا فى مندوب رسمى واحد يمثلها فتستوى فى ذلك الشركات الكبيرة والصغيرة . ومبنى على النسبية لان كل شركة - سل مندوباً عن كل ٥٠٠ عضو من مجموع أعضائها

وتجتمع الجمعية العامة مرة كل ثلاثة أشهر . ولكى لا يتحمل المندوبون مشاق السفر كل مرة الى منشستر تقرر عقد جمعيات عامة أخرى فى الست المدن الاتية : نيوكاستل (١) ولندرا وبرستول (٢) . وكربروك (٣) . واسباثريا (٤) . ولنج باتن (٥) يجتمع فى كل واحدة منها مندوبو الجمعيات التى فى دائرتها وجدول أعمال الجمعيات العامة هو واحد لها جميعها يتفق عليه ثلاثة أسابيع قبل

---

(١) Newcastle (٢) Bristol (٣) Carbrock
(٤) Aspatria (٥) Long-Baten

الاجتماع وأما جمعية منشستر العامة فتنعقد ثمانية ايام بعد اجتماع الجمعيات الاولى لتصادق على قراراتها بعد أخذ الاصوات على ما لم يحز من بينها أغلبية فى تلك الاجتماعات

ووظيفة الجمعيات العامة هى التصديق على حسابات الاتحاد وعلى تقارير مجلس الادارة ومراجعى الحسابات. وفحص المسائل الواردة بجدول الاعمال. وفى جمعية منشستر العامة. يتم تعيين أعضاء مجلس الادارة والمراجعين

(ثانياً) مجلس الادارة — ويتكون من ١٦ عضواً معينين الى سنتين ويجوز تجديد انتخابهم . ويجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل فى كل أسبوع ووظيفته القيام بالاعمال التى فرضها عليه النظام وتنفيذ قرارات الجمعيات العامة واجراء اللازم نحو ما يستجد لديه من الاعمال واستدعاء هذه الجمعيات لعقد اجتماعاتها وعليه أن يعرض عليها كل ستة أشهر حساب الاتحاد من أرباح وخسائر وفقاً لتقارير المراجعين

ويساعد مجلس الادارة فى أعماله لجنتان احداهما بلندرا . والثانية بنيوكاستل . وتتكون كل لجنة من أربعة أعضاء . ووظيفتهما جمع طلبات الشركات وتوزيعها عليها .

(ثالثاً) المراجعون — وهم ينتخبون كاعضاء مجلس الادارة

الى سنتين . ويجوز تجديد انتخابهم

ووظيفة المراجعين هى مراجعة حسابات الاتحاد وعمل تقرير عنها كل ستة أشهر وتقديمه الى مجلس الادارة لعرضه على الجمعيات العامة

رأس مال الاتحاد

لرأس مال الجمعية الكبيرة خمسة مصادر وهى :

(أولا) السهام التى يجب على كل شركة من الشركات المنضمة اليها الاكتتاب فيها . وكان هذا الاكتتاب لدى تأسيسها باعتبار سهم واحد قيمته جنيه عن كل عشرة أعضاء من أعضاء الشركات . وفى سنة ١٩٠٤ تقرر رفع الاكتتابات الى جنيه عن كل عضو ثم زاد قبل الحرب العالمية الى جنيه ونصف عن كل عضو . وأما الاكتتاب فى هذه السهام فهو اجبارى بحيث أن كل شركة لا توزع عليها الأرباح والفوائد التى تستحقها الا بعد اداء ما اكتتبت فيه من السهام

(ثانياً) القرض الذى تقترضه من الشركات المنضمة اليها اذا ما استدعى الحال ذلك

(ثالثاً) الاحتياطى ويتكون من القدر الذى يخصم من الارباح التى تستحقها الشركات ولا تنص اللائحة الداخلية على

هذا القدر الذى يجب خصمه لذلك بل يترك أمر تقديره الى الجمعيات العامة

(رابعاً) ما تودعه الشركات من المال فى صندوقها

(خامساً) الهبات والوصايا

وقد بلغ رأس مال هذه الجمعية الكبيرة سنة ١٩٢٤ ٣١٥٥١٢٠٣ جنيه عدا الاحتياطى وقدره ٢١٥٣٧٢٢ جنيه وبلغ العائد فى هذه السنة ١٢١٣٣٤٥ (١)

كيف يبيع الاتحاد الى الشركات

جميع القواعد التى تتبعها الشركات من حيث البيع هى نفسها التى تتبعها الجمعية التعاونية الكبيرة مع الشركات كالبيع بالنقد وبالسعر المتدال فى السوق والبيع للشركات الغير المتحدة ولكن على شرط أن لا تقتسم فى الارباح وكذا توزيع الارباح على الشركات كل واحدة بنسبة مشترياتها .

ولا تبيع الجمعية الكبيرة بمستودعاتها الأصناف القابلة للتلف سريعاً كالخبز واللحوم مثلا فتضطر الشركات الصغيرة الى شراء تلك الاصناف من الموردين المحليين أو من شركات التعاون الخاصة بذلك أو تفتح لها فرعاً لبيع هذه الحاجات

---

(١) الأحصاء السنوى للتعاون الدولى لسنة ٣٩٢٦ ص ٢٣

تحقيق اتحاد منشستر للبرنامج التعاونى

لم يتأخر اتحاد منشستر عن تحقيق البرنامج التعاونى حينما شعر فى نفسه بالقدرة على ذلك . وقد حقق الدور الاول منه تحقيقاً تاماً حتى أصبح لا يستورد حاجاته الا من المنتجين رأساً . ولكى يسهل عليه ذلك أنشأ له مكاتب للتموين فى جميع البلاد التى تكثر مشترياته منها كانجلترا وارلندا واستراليا والدانمارك وأسبانيا وغيرها . ويقوم بالمشتريات مستخدمون تابعون له ومراكزهم هذه المكاتب . وله نوع آخر من المشترين يسمون « بالمشترين المتجولين » يتجولون فى البلاد فى مختلف المواسم ليبتاعوا منها طلباته . فيذهبون مثلا فى فصل الربيع الى باريس عند ظهور آخر طراز للازياء والى ايطاليا فى موسم نضج الفواكه والى تركيا واليونان لشراء الفواكه المحفوظة وهكذا

ولكيلا يكون بين الاتحاد ومشترياته وسيط لنقلها الى مستودعاته أنشأ له اسطولا تجارياً مكوناً من ست بواخر بحرية لتقوم بنقلها الى أحد مستودعاته الثلاثة بمنشستر ولوندرا ونيوكاستل وفى كل مستودع منها يخصص يوم فى الاسبوع يحضر فيه مندوبو الشركات لابتياع حاجاتها وأثمان البضائع محدودة وتدفع فوراً أو فى مدة لا تتجاوز اسبوعاً

وليحقق الاتحاد الدورين الثانى والثالث من البرنامج التعاونى وهما اللذان يرميان الى القضاء على المنتجين . أنشأله سبعين مصنعاً فى انجلترا تصنع فيها الأجواخ والأقمشة القطنية والأحذية والاثاثات والورق والصابون والشمع والبسكويت والمربى ونحوه وله مطبعة كبرى ليطبع فيها صحفه ومجلاته وما تحتاج اليه الشركات من المطبوعات . واشترى له كذلك ثلاثة عشر ألف هكتار من اجود الاراضى الزراعية فى انجلترا وارلندا وسيلان والهند وأقام بها ثلثمائة ضيعة ينتج فيها الحبوب والفواكه والخضرات ويحصل منها على كميات وفيرة من البيض والزبد والألبان ودهن الخنزير وصوف الخراف إلا أن ضياعه فى ارلندا سببت له بعض الخسائر فى السنين الأخيرة وربما رجع السبب فى ذلك الى اهمال القائمين بادارة الزراعة فيها شأن كل عمل توارت عين صاحبه عن رقابته وكان يديره من ليست له مصلحة ذاتية تعود عليه منه مباشرة . وربما كانت الطبيعة فى ارلندا هى السبب فيما لحقه من خسائر

بنك الاتحاد

أسس اتحاد منشستر مصرفاً له فى هذه المدينة . وهو لا يقرض الافراد بل يقبل ودائعهم ويتعامل مع المتعاونات

الاستهلاكية والصناعية للعمال ونقابات العمال ويقرض أعضاءه من هذه الهيئات بفائدة ٥ ½ فى المائه وقد بلغت قيمة موجوداته فى سنة ١٩٢٨[١] نحو ٤٣ مليون جنيه وبلغت حركة معاملاته فى تلك السنة نحو ٧٠٠ مليون جنيه. وله فروع كثيرة فى انجلترا وغيرها من البلاد التى تنتشر فيها مشتروات الاتحاد ويستعمل أمواله فى أعماله التجارية.

شركة التأمين التعاونية

ولكى لاتخرج أموال الشركات وأعضائها الى خزائن الممولين من أرباب شركات التأمين أنشأ الاتحاد شركة تأمين تعاونية بمدينة منشستر وجعل لها فروعاً للتأمين على الحياة وفى السرقة والحريق والاصابات

ولرأس مال هذه الشركة ثلاثة مصادر وهى :

(أولا) الحصص التى تكتتب فيها الشركات المنضمة اليها ولا يقل ما تكتتب فيه كل شركة عن خمس حصص ولا يزيد عن مائتى حصة. قيمة الواحدة منها جنيه. وتعطى فائدة بمعدل ٦ فى المائة. ولا تقبل الشركة التى تريد الانضمام اليها الا اذا دفعت على الاقل قيمة حصة من حصصها

---

(١) جريدة التعاون الفرنسى عدد ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩

(ثانياً) الأقساط التى يدفعها المؤمنون

(ثالثاً) الاحتياطى

وتتألف جمعيتها العامة من مندوبى الشركات المنضمة اليها باعتبار مندوب واحد عن كل ٥٠ سهماً مما تمتلكه كل شركة من السهام التى اكتتبت فيها

الأعمال الخيرية التى يأتيها الاتحاد

يقوم اتحاد منشستر بأعمال خيرية كثيرة وغايته من ذلك فعل الخير لذاته وليكون ذلك احدى وسائل نشر الدعوة التعاونية واليك بعض ما يأتيه من تلك الاعمال

(أولا) منح مساعدات ماليـــة لمن تصيبه من أعضاء الشركات جائحة

(ثانيا) مد يد المساعدة الى أهالى الجهات التى أجدبت أرضها أو أصاب زرعها غرق أو تلف أو حريق

(ثالثا) منح المضربين من أعضاء الشركات عن الاعمال معونات مالية . وتختلف هذه المساعدات من حيث مقصدها عما ترمى اليه النقابات أو المتعاونات الاشتراكية فى مساعدة المضربين من العمال فالاولى يقصد بها تخفيف ما انتاب العمال من آلام من جراء الاضراب . والثانية يعطونها لكى يثابروا على الاضراب

ليجيب أرباب العمل مطالبهم وهى احدى وسائل الاشتراكية فى الحصول على الملكية

(رابعاً) اقامة المستشفيات والملاجئ لأعضاء الشركات وأسراتهم والجواسق (الاكشاك) على شواطئ البحر لاستحمامهم أيام الصيف . ودور التمثيل والصور المتحركة الى غير ذلك وكله مجاناً والقصد منه تقوية دعائم الحركة التعاونية

جمعية التعاون للاتجار بالجملة الاسكتلاندية

تألفت هذه الجمعية الكبيرة بمدينة « جلاسكو » (١) سنة ١٨٦٨ من شركات اسكوتلاندا وأرلندا وهى مستقلة فى أعمالها وادارتها عن جمعية منشستر الكبيرة وبلغ عدد الشركات المنضمة اليها سنة ١٩٢٤ ٢٦٦ شركة ورأس مالها ٧٣١٣٢٣٣ عدا الاحتياطى وقدره ١٢٥١١٤٣ جنيه وقدرت قيمة مبيعاتها بمبلغ ١٧٣١٢١٩٤ جنيه والعائد ٤١١٧٢٩ (٢)

---

(١) Glascow

(٢) عن الاحصاء السنوى للتعاون الاستهلاكى سنة ١٩٢٦ وقد نقص عدد الشركات المنضمة الى هذه الجمعية الكبيرة فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ الى ٢٦٥ وذلك لاندماج شركتين احداهما فى الاخرى وبلغ عدد أعضائها ٦٨٢٦١٣ عضواً (الاحصاء السنوى الدولى للتعاون سنة ١٩٢٧ ص ٣٦)

وتمتلك الآن هذه الجمعية الكبيرة نحو ثلاثين مصنعاً وأراضى واسعة بها ضياع عامرة تنتج فيها مختلف حاجاتها ومطالبها . واتبعت هذه الجمعية خطة حكيمة فى استغلال أملاكها وهى أن تؤسس مصانعها بالقرب من مركز ادارتها العام ولا تشترى من الاراضى ما كان بعيداً عنها وذلك لتتمكن من حسن ادارتها

ولا ينافس اتحادا منشستر وجلاسكو أحدهما الآخر لأن الغرض من التعاون هو القضاء على المنافسات . فهما يتعاونان كل منهما مع الآخر كلما سمحت لهما الظروف بذلك . ويشتركان معاً فى كل معرض من المعارض . حتى لقد أسسا معاً فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ معملا للشاى[1] . وهناك مشروع يبحثه مكتب الاتحاد يرمى الى اندماج الاتحادين أحدهما فى الآخر وتأليف اتحاد واحد من جميع شركات بريطانيا العظمى

---

(١) بلغت نفقات تأسيس هـذا المعمل من ثمن أرض وبناء وآلات ١٫٣٢٧٫٣٠٥ جنيه . ويشتغل فيه ١٢٨٣٦ عامل . وبلغت فى سنة ١٩٢٤ قيمة مبيعاته ٦٫٣٢٠٫١٦٠ جنيه والعائد ٣٢٥٫٠٨٨ . ورأس ماله ٣٫٨٧٤٫٢٢٤ جنيه والاحتياطى ٢٠٣٧ — الاحصاء السنوى للتعاون الاستهلاكى الدولى لسنة ١٩٢٦ . ص ٢٥

مكتب الاتحاد ولجانه [١]

يعمل مكتب الاتحاد فى انجلترا لمصلحة اتحادى منشستر وجلاسكو [٢]. ويقوم بأعماله أربع هيئات وهى : اللجان المحلية والاقليمية والمخصوصة والمؤتمر التعاونى

فاللجان المحلية وعدها ٦٧ لجنة منتشرة فى أنحاء انجلترا . ولكل لجنة مكتب لعقد اجتماعاتها وادارة أعمالها . وفى اختصاص كل لجنة عدد من الشركات يتراوح بين عشر شركات وثلاثين شركة . ومهمتها القيام بالتبشير التعاونى فى الدائرة التى تعمل فيها وأرسال تقاريرها الى اللجنة الاقليمية التابعة لها عن حالة الحركة التعاونية لديها وما يجب اتخاذه من الوسائل لتقوية دعائمها .

وتشرف اللجان الاقليمية على أعمال اللجان المحلية وتختص كل واحدة بعشرمنها . وتقوم عدا ذلك ببث التعاليم التعاونية فى

---

(١) « شركات التعاون فى انجلترا » سرنسون ص ٥١٩ وما بعدها

(٢) قد بلغ الآن عدد الشركات المنضمة اليه ١٤٢٠ عدد أعضائها ٤٫٩٦٠٫٨٨٣ — الاحصاء السنوى الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧ . ص ٣٥

دائرتها وارسال تقاريرها الى مكتب الاتحاد عن حالة التعاون لديها .

أما مكتب الاتحاد العام فمركزه مدينة منشستر . ويتألف من سبعة وستين مندوباً يمثلون اللجان المحلية . ومنهم يتكون المؤتمر التعاونى الذى يعقد كل سنة فى احدى مدن انجلترا

وللمكتب العام مجلس ادارة يتكون من ١٤ مندوباً ينتخبهم المؤتمر وله كاتب سر عام يعطى مرتباً شهرياً على أعماله وهذا المجلس هو الذى يمثل حركة التعاون فى انجلترا فيدافع عن مصالحها ويسعى لكل ما فيه خيرها

اللجان المخصوصة — وسميت مخصوصة لأن كل لجنة منها اختصت بعمل يختلف عن عمل الأخرى . واليك أنواع هذه اللجان وأعمالها : —

لجنة التهذيب التعاونى — وهى التى تقوم بنشر التعليم والتهذيب التعاونى بين أبناء أعضاء الشركات . وينقسم التعليم التعاونى الى ثلاث أدوار :

الدور الأول — وهو التعليم الابتدائى وتدرس فيه المبادىء والافكار العامة التعاونية لأولاد الأعضاء الذين يتراوح سنهم بين العاشرة والثالثة عشرة سنة

الدور الثانى — وهو التعليم الثأنوى للاولاد الذين يزيد سنهم على الثالثة عشرة سنة ويدرس فيه تاريخ التعاون ومبادئه والتاريخ الصناعى وحقوق العمال والصناع والأفراد وعلم امساك الدفاتر فى شركات التعاون —

ويعطى من يجتازون امتحان الدراسة الثانوية التعاونية شهادات تؤهلهم الى التوظف فى الأعمال الكتابية وامساك الدفاتر ومراجعة الحسابات فى شركات التعاون . أو ليكونوا معلمين متجولين يتجولون فى الدوائر التى بها لجان محلية لتدريس التعاون مجاناً لأبناء الأعضاء وبناتهم . ويتقاضون مقابل ذلك من الاتحاد مرتبا معلوماً . وقد انشئت فى المدة الأخيرة بمدينة منشستر مدرسة عليا للتعليم العالى فى الاقتصاد والتعاون

وتقوم لجنة التهذيب التعاونى عدا ما تقدم بوسائل أخرى لنشر التربية التعاونية كفتح قاعات لمطالعة الكتب التعاونية والاقتصادية ومكاتب عامة تحوى المؤلفات الاقتصادية والتعاونية وتقوم بطبعها ونشرها . وتقوم كذلك بالقاء المحاضرات التعاونية ونشر الصحف والمجلات التعاونية . وقد بلغ ماصرف على التعليم والتهذيب التعاونى فى سنة ١٩٢٤ ١٤٦٠٠٠ جنيه تقريباً (١)

---

(١) بالضبط ١٤٥٩٦٨ جنيه — الاحصاء السنوى للتعاون الاستهلاكى الدولى لسنة ١٩٢٦ ص ٢٠

اللجنة البرلمانية المختلطة — سميت هذه اللجنة بالمختلطة لأنها تتألف من أعضاء يمثلون مكتب الاتحاد وآخرين يمثلون اتحادى منشستر وجلاسكو . ومهمتها السعى لدى الحكومة والمشرع لسن القوانين التى فى مصلحة التعاون والاحتجاج على كل قانون يكون فى غير مصلحته والاحتجاج كذلك على كل مظلمة تلحق الشركات من جانب السلطات المحلية

لجنة التوفيق المختلطة — وتتكون من بعض أعضاء من مكتب الاتحاد وآخرين يمثلون نقابة موظفى شركات التعاون واتحادى منشستر وجلاسكو ووظيفتها أن تكون حكما فيما يقع من الخلاف بين شركات التعاون وموظفيها أو بين احدى الجمعيتين الكبيرتين وموظفيهما

لجنة الدفاع التعاونى — وتقوم بالدفاع ضد كل اعتداء يقع على موظفى وشركات التعاون مباشرة أو بايعاز من التجار وتنظم أحياناً اعتداءات على التجار اذا استدعى الحال ذلك

لجنة التنظيم — وغرضها السعى فى تأليف الشركات فى الجهات الخالية منها وتنظيمها ومنع تأليف شركات فى الجهات التى فيها كفايتها

ويرجع الفضل فى نجاح النهضة التعاونية فى انجلترا الى

مكتب الاتحاد . ذلك النجاح الذى جعلها مثلا أعلى تنسج على منواله جميع الشعوب

رأس مال مكتب الاتحاد

لرأس مال مكتب الاتحاد فى انجلترا ثلاثة مصادر وهى :

(أولا) رسوم الدخول التى تدفعها الشركات المنضمة اليه وهى عبارة عن شلن واحد عن كل شركة ومن الاشتراكات التى تدفعها عن أعضائها باعتبار بنسين اثنين عن كل عضو منهم

(ثانياً) ما تخصمه الشركات من أرباحها للتعليم والتهذيب التعاونى وقدره اثنين ونصف فى المائة .

(ثالثاً) الهبات والوصايا

اعمال الشركات الاستهلاكية الروتشدالية

فى انجلـــترا

تقوم الشركات الاستهلاكية فى انجلترا بأعمال عدة تعود على المتعاونين والمتعاونات بعظيم الفائدة واليك أهمها :

(أولا) — تعدد الأقسام —(١) من أسباب نجاح الحركة التعاونية الاستهلاكية فى انجلترا تعدد السلع فى حوانيتها . ففيها

---

(١) royons

يجد الأعضاء مختلف حاجاتهم من مأكل وملبس وأثاث وعقاقير ونحوه . غير أن الشركة لا تبدأ أعمالها الا ببيع البقالة فقط حتى اذا ما اتسعت حركة أعمالها وشعرت بأن مركزها المالى أصبح متيناً فتحت أقساماً أخرى لبيع مختلف الأصناف وبذلك لا تتسرب أموال أعضائها الى غيرها من التجار

(ثانياً) — صناديق التوفير — ولتدريب الأعضاء على التوفير تفتح الشركة لديها صندوقاً للتوفير يطلق عليه اسم : « بنك البنس » (١) وانما اطلق عليه هذا الاسم لانه يقبل أى مبلغ يودع فيه وان كان ضئيلا حتى لو كان بنساً واحداً . ولا يقبل فى الدفعة الواحدة اكثر من عشر شلنات ولا أن يكون جملة المودع فيه على ذمة شخص واحد اكثر من عشرة جنيهات ويمنح الودائع فائدة لا تتعدى ثلاثة فى المائة .

واذا أراد أحد أصحاب الودائع سحب كل أو بعض ما له فيه وجب ان يحيط الشركة قبل ذلك بيومين لتكون على بينة من الامر لأنها تستثمر فى أعمالها تلك الودائع

(ثالثاً) — بناء المنازل الصغيرة الصحية — تقوم الشركات الغنية ببناء المنازل الصغيرة الصحية الخلوية لسكنى

---

(١) Penny bank

أعضائها . فتخصص لهذه الغاية قسما بها وتتبع فى بناء المنازل طريقتين :

الأولى — هى أن تبنى الشركة المنازل على حسابها وتبيعها بدون ربح لمن أراد تملكها من أعضائها على أن يخصم الايجار الذى يدفعه للمنزل من أصل ثمنه مضافا اليه الفوائد . وبعد أداء جميع المطلوب منه يصير ملكا خاصاً له

الثانية — هى أن تعطى الشركة العضو مبلغا كافيا لبناء منزل له على أن يؤديه لها على أقساط وعلى شرط موافقتها على رسم البناء .

ولضمان ذلك المبلغ يرهن العضو لها منزله حتى اذا ما أدى كل ما عليه من أصل وفوائد فكت الرهن عنه وأصبح حراً فى ملكه

وتتبع بعض الشركات الاستهلاكية فى انجلترا طريقة ثالثة لحصول أعضائها على مساكن صحية وبايجار رخيص فتبنى المنازل على حسابها وتظل مالكة لها تؤجرها لهم بأزهد قيمة

(رابعا) — الرياضات الأدبية — تقوم الشركات التعاونية فى انجلترا بأنواع كثيرة من الرياضات الأدبية لتهذيب أعضائها تعاونيا وادخال السرور على نفوسهم ونفوس أهليهم كالقاء

المحاضرات التعاونية وفتح قاعات لمطالعة الكتب التعاونية والاقتصادية . واعداد الولائم . واقامة الحفلات الموسيقية والتمثيلية وتنظيم النزهات الخلوية ونصب الجواسق على شاطىء البحر للاستحمام أيام الصيف وغير ذلك من الأعمال التى هى من قبيل الترويج ونشر الدعوة التعاونية والتى بفضلها نمت هذه الحركة فى انجلترا حتى أصبحت مثلا يقتدى به المتعاونون فى البلدان الأخرى

الاتحادات النسوية التعاونية

لا يفوتنا قبل أن نختم الكلام على حركة التعاون الاستهلاكى فى انجلترا أن نأتى بكلمة وجيزة عن أعمال الاتحادات النسوية التعاونية فيها . ففى ١٨٨٤ تألفت فى انجلترا هيئة منظمة من النساء أطلق عليها اسم « الاتحاد النسوى التعاونى (١) » وجعل مركزه لوندرا وهو مستقل تمام الاستقلال فى شؤونه وأعماله عن اتحادى منشستر وجلاسكو وعن مكتب الاتحاد التعاونى .

---

(١) The women's co operative Guild « شركات التعاون فى انجلترا » سرنسون ص ٥٤٣ وما بعدها — وقد تألف هذا الاتحاد بناء على اقتراح ومساعى السيدة ا . اكلاند Acland زوجة أحد أعضاء مجلس نواب انجلترا

وغاية هذا الاتحاد هى نشر الدعوة التعاونية بين نساء الشعب والأخذ بيد المرأة والعمل لرفع مستواها الأدبى والدفاع عن حقوقها ومعاضدتها فى الأمور العامة مثل حصولها على حق التصويت فى البرلمان . وله ست وخمسون لجنة اقليمية منتشرة فى أنحاء انجلترا تقوم كل لجنة منها بالدعاية التعاونية بين نساء دائرتها . ولهذه اللجان الاقليمية لجان فرعية تقوم كل لجنة منها بالدعاية التعاونية بجانب شركة تعاونية استهلاكية . وقد بلغ الآن عدد اللجان الفرعيـة ١١٧٦ لجنة عدد أعضائها ٥٧١٥٨ عضواً (١) . وتطوعت لالقاء المحاضرات فى تلك الفروع نحو أربعمائة خطيبة . وتقوم فى كل لجنة فرعيـة هيئة لبث الدعوة التعاونيـــة بين النساء واعطاء البنات دروسا فى التدبير المنزلى كالطهى والتطريز وكيفية الاعتناء بالأطفال والمرضى ونحوه .

ولهذا الاتحاد جريدة يومية « تسمى الأخبار التعاونية (٢) »

وفى أرلندا واسكوتلاندا اتحادان من هذا النوع وهما يتفقان مع اتحاد انجلترا فى الغرض غير أنهما أصغر منه ولـكل منها صحيفة تعاونية خاصة به .

---

(١) الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧ ص ٣٦

(٢) The Cooperative News

ويعقد اتحاد انجلترا النسوى التعاونى كل سنة مؤتمراً فى احدى مدنها يحضره مندوبات عن اللجان الفرعية ومندوبات من بعض البلدان الأخرى

وقد تألفت فى أغلب البلدان التى انتشرت فيها النهضة التعاونية الاستهلاكية اتحادات نسوية تعاونية وانشأت لها فى سنة ١٩٢١ اتحاداً دوليا وجعلت مركزه مدينة لوندرا

ويعقد هـذا الاتحاد كل سنة مؤتمراً دوليا فى احدى مدن أوربا. وقد عقده فى سنة ١٩٢٧ بمدينة « استوكهلم » فى الوقت الذى عقد فيه مؤتمره مجلس التعاون الدولى الأعلى وكان يمثل ذلك المؤتمر النسوى ٢٧ اتحاداً نسويا منتشرة فى ٢٧ دولة . وكان من بين ممثـلات تلك الاتحادات مندوبات عن الهند والصين واليابان وأفريقيا الجنوبية هـذا عدا مندوبات اتحادات اوربا وأمريكا واستراليا (٤)

---

(١) المجلة التعاونية لسنة ١٩٢٧ ص ٣٤٦ وما بعدها

الباب الثانى

التعاون الصناعى للعمال

هذا النوع من التعاون هو أحد أنواع التعاون فى الانتاج الثلاثة وهى : التعاون فى الانتاج الصناعى للعمال ، والتعاون فى الانتاج الزراعى ، والتعاون فى الانتاج الفكرى أو العقلى . أما الثانى فسنتكلم عليه فى باب التعاون الزراعى ، وأما الثالث — وهو ليس من موضوع كتابنا — فغايته تحقيق أغراض أدبية كبعض شركات الصحف والتمثيل . فالأولى تتألف من محررين يصدرون صحيفة يحررون ما ينشر فيها ويكونون هم أربابها كشركة مجلة « لمركوردى فرانس » التى سبق الكلام عليها . والثانية تتألف من ممثلين يمثلون روايات من وضعهم أو وضع غيرهم ويعملون فى الشركة لأنفسهم لا لغيرهم مثل « الكوميدى فرانسيز (١) »

---

(١) La Comédie Française

تعريف شركة التعاون الصناعى للعمال

شركة التعاون الصناعى للعمال هى التى تتألف من العمال الذين هم من مهنة واحدة(١). وغايتها استقلال أعضائها فى العمل فيكونون هم أربابه ولا يكون للمنتجين من أصحاب رؤوس الاموال عليهم فيه سلطان. يعملون فيه لانفسهم لا لغيرهم كما هو حالهم فى المصانع ذوات رؤوس الأموال. ولينالوا كذلك منه قدراً من المال يناسب مجهودهم فى الانتاج أكثر مما يمنحهم اياه أرباب المصانع

---

(١) وفى بعض البلدان كالمانيا تتألف من صغار الصناع. وقد كانت منذ نشأتها فى هذه البلاد تتألف من العمال فقط الا أنها اندثرت بوفاة «فرديناند لسال» Ferdinand Lassale سنة ١٨٦٤ مؤسس هـذه النهضة وظهرت بعده شركات قليـلة مؤلفة من صغار الصناع. ويرجع عدم اهتمام الألمـان بهذا النوع من التعاون الى سببين: (الأول) لأنهم يميلون الى تأسيس شركات الاحتكار ذوات رأس المال المعروفة بالـكرتل. ولا يميلون الى هذه الشركات الصغيرة. (ثانياً) لأنهم وجهوا كل عنايتهم الى تأليف شركات التعاون فى الأقراض فى المدن والقرى فأهملوا التعاون الصناعى للعمال

الفصل الأول

التعاون الصناعى للعمال فى فرنسا

لمحة تاريخية عن نظامه فيها

نشأت حركة التعاون الصناعى للعمال فى نظامها الحالى بفرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر ومنها سرت الى البلاد الأخرى .

وكان الباعث عليها هو الضنك الذى لاقاه العمال من جراء استغلال الممولين لهم . اذ كان العامل يستوفى أجراً يتراوح بين قرش واحد وثلاثة قروش ونصف حسب حرفته مقابل ثمانية عشر ساعة يشتغلها فى اليوم . فكان يشتغل أناء الليل وأطراف النهار ولا يكفيه أجره لحصوله على ما يقوم بأمر معيشته هو ومن يعولهم فضلا عن أن يدخر منه شيئاً لا لتعليم أولاده ولا لأوقات الشدائد والجائحات بل كان محروماً من أسباب الصحة فى مصنعه ومسكنه وممن يعوضه شيئاً اذا أصيب أو مات ضحية العمل

وما كان يلقى من الممولين فوق الاستغلال غير الاحتقار

والامتهان . فكانه لم يكن بشراً مثلهم له حقوق وشعور [١]

تلك هى الاسباب التى آلمت نفوس الغيورين من المصلحين الاجتماعيين وجعلتهم يفكرون فى وسيلة تصلح حال العمال مادياً وأدبياً فلم يجدوا أحسن من تأليف جمعيات صناعية منهم لتقوم بهذا الاصلاح

و يرجع الفضل فى ظهور هذه النهضة الى «سان سيمون» [٢] و « فوريير » [٣] و « بوشيز » [٤] . أما نظامها الحالى فقد وضعه « فوريير » و « بوشيز » و « بلان » [٥]

سان سيمون وفوريير

كان سان سيمون فيلسوفاً اشتراكياً وزعيما للمذهب الاجتماعى المعروف بهذا الاسم [٦] وهو أول من نبه الأفكار فى مؤلفاته الى وجوب تأليف جمعيات صناعية من العمال لانها

---

(١) « تاريخ التعاون فى فرنسا » جومون جزء ١ ص ١١٠

(٢) Le Comte de Saint-Simon ولد سنة ١٧٦٠ وتوفى سنة ١٨٢٥

(٣) François Marie Charles Fourrier

(٤) Philippe Joseph Banjamin Buchez

(٥) Louis Blanc (٦) le saint-simonisme

ويقول هذا المذهب : « بأن نصيب كل انسان فى الحياة يجب أن يكون

الحل الوحيد للمشكلة الاجتماعية .

وفكر فوريير(١) فى وسيلة تكثر الانتاج وتصلح حال العمال فلم يجد أحسن من تأليف جمعيات منهم ويكون نظامها كالآتى :

تضم كل جمعية من جمعيات العمال نحو ار بعمائة أسرة يعيشون معاً فى منازل متجاورة يتكون كل واحد منها من ثلاث طبقات وتصل المنازل بعضها ببعض بواسطة دهاليز

حسب كفاءته ولكل كفاءة حسب اعمالها . لذلك يجب محو الملكية الوراثية وجعل الثروة العامة بين يدى الحكومة لتوزع العمل بمعرفتها على كل انسان حسب كفاءته وتمنح الأجر حسب الكفاءات وحسب حاجة كل انسان » « تاريخ التعاون فى فرنسا » جومون جزء ا ص ١٨٣ . وهو مذهب شيوعى لسنا من القائلين به ولا هو من موضوع كتابنا

(١) ولد فوريير سنة ١٧٧٢ بمدينة بيزنسون Besançon وكان أبوه تاجرا فى تلك المدينة فاشتغل معه فى متجره حتى اذا بلغ عمره ثمانية عشر عاماً أرسله الى مدينة ليون ليتمرن فيها على الاعمال التجارية . فكان وجوده واختلاطه بأرباب المصانع والعمال سبباً فى وقوفه على الشدة التى كان يلاقيها هؤلاء من ظلم الممولين لهم . فلم يعجب فوريير هذان النظامان الاقتصادى والاجتماعى حيث فيه الكثير من الطفيليين الذين لا تنتفع بهم الهيئة الاجتماعية والذين يمتلكون أملاكا واسعة ويستأثرون جل الارباح دون من يعملون لرفاهيتهم . وكان فوريير فقيراً لأن والده لم يترك له شيئاً بعد وفاته فاضطر لأجل أن يعيش أن يتوظف فى أحد المحال التجارية

وحولها ممتلكات الجمعية من أراض ومصانع . ويقسم العمل بين هذه الجمعيات بحيث لا تنتج كل واحدة لديها الا ما يمكنها انتاجه بشروط أحسن من غيرها . وبعد أن يأخذ الاعضاء واسراتهم حاجاتهم مما أنتجوه يباع ما زاد للجمعيات الاخرى أو للحكومة

وتقوم فى وسط كل جماعة هيئة مهمتها تعليم أبناء الاعضاء وأخرى تدير نظام الانتاج وتوزيع الارباح . التى يخصص منها جزء للاعمال التى تتطلبها المصلحة العامة كالتعليم والاعمال الخيرية ونحوه والباقى يقسم الى اثنى عشر جزءاً يعطى السهام منها أربعة أجزاء أى ٣٣ فى المائة من باقى الارباح وخمسة أجر العمل أى ٤٢ فى المائة من ذلك الباقى والكفاءات ثلاثة أى للمدير وأعضاء مجلس الادارة وهو الـ ٢٥ فى المائة الباقية

وكانت الجمعية التى تخيلها فوريير ليست الا جالية مستقلة (١) وقد بحث كثيراً عن المال لتحقيق فكرته فلم يجد وتوفى سنة ١٨٣٧ بدون أن يتمكن بالفعل من تحقيقها . الا أن بعض تلاميذه أرادوا تحقيقها فى مدته بواسطة الشركات الاستهلاكية فتألفت فى سنة ١٨٣٢ بمدينة فالانس شركة استهلاكية اشترت

---

(١) Phalanstère

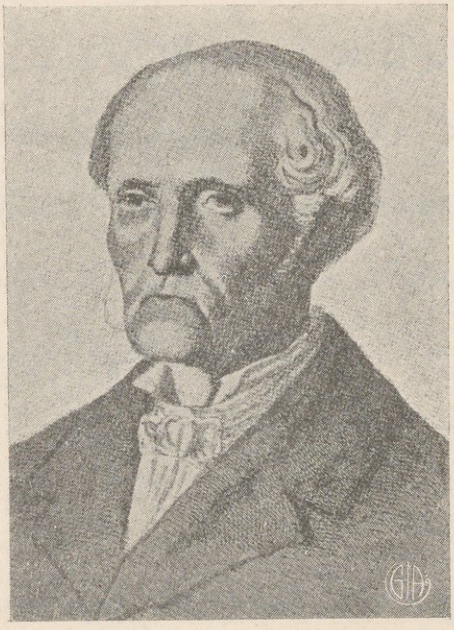

« فوريير »

بأرباحها أراضى وأنشأت مصانع ليعيش أعضاؤها بعد ذلك حسب نظام فوريير واستمرت هذه الشركة فى العمل الى سنة ١٨٥١ الا انها لأسباب سياسية ستعرفها بعد صفت أعمالها. وقد تألفت فى فرنسا وفى جهات أخرى بعد ذلك شركات استهلاكية لادراك الغرض نفسه الا أنها للسبب عينه لم تستمر فى عملها طويلا. ولم يظهر أول مصنع تعاونى طبقاً لفكرة فوريير الا فى سنة ١٨٥٩ وتعمل الآن أغلب المصانع التعاونية فى فرنسا بمبادىء فوريير من حيث تقسيم الارباح الا أن بعضها قد خالفه فيها قليلا. ولهذه الاسباب لقب التاريخ فوريير بأبى التعاون كما لقب بذلك أون.

بوشيز وقواعده[1]

وكان بوشيز رئيساً للجمعية التشريعية العامة بفرنسا ومن

---

(١) ولد بوشيز سنة ١٧٩٦ وتوفى سنة ١٨٦٥ وكان دكتوراً فى الطب فيلسوفاً وسياسيا. عين سنة ١٨٤٨ مساعداً لعمدة باريس ثم انتخب نائبا بالجمعية التشريعية العامة فى فرنسا ثم رئيسا لها. « تاريخ التعاون فى فرنسا » جومون جزء ١ ص ١١٦ — وقد كتب بوشيز فى جريدته « لوربيان » L'Européen بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٣١ قواعد الشركة تحت العنوان الآتى: « وسيلة لاصلاح حال العمال » جومون جزء ١ ص ٢٠٩ وما بعدها.

تلاميذ سان سيمون وقد وضع قواعد للجمعيات الصناعية للعمال وأول جمعية تألفت طبقاً لتلك القواعد كانت بناء على ارشاداته[١] واليك قواعده :

العمال الذين من مهنة واحدة يؤلفون شركة وينتخبون من بينهم واحداً أو أكثر ليدير أعمالها وأموالها ويمثلها فى علاقاتها مع الغير وتتبع الشركة ما يأتى :

(أولا) يأخذ الاعضاء أجراً متساوياً حسب المتبع فى المهنة التى تحترفها الشركة أى بالمياومة أو بالاجتهاد

(ثانيا) يخصم فى نهاية السنة من صافى الارباح ٢٠ ٪ ليتكون منها الاحتياطى والباقى يوزع على الاعضاء كل بنسبة عمله . وهذا الاحتياطى يصير وقفاً على الشركة فلا يكون للاعضاء ولا لورثتهم حق فيه فاذا صفت الشركة أعمالها لأى سبب من الاسباب أعطيت الشركة التى تحل محلها فى المدينة أو البلدة نفسها هذا الاحتياطى .

(ثالثاً) اذا احتاجت الشركة الى المال فلا تطلبه من الحكومة بل تقترضه من الجمهور وذلك لكيلا تتدخل الحكومة فى أعمالها أو فى الاشراف عليها

---

(١) وهى شركة النجارين التى تألفت بمدينة باريس سنة ١٨٣١

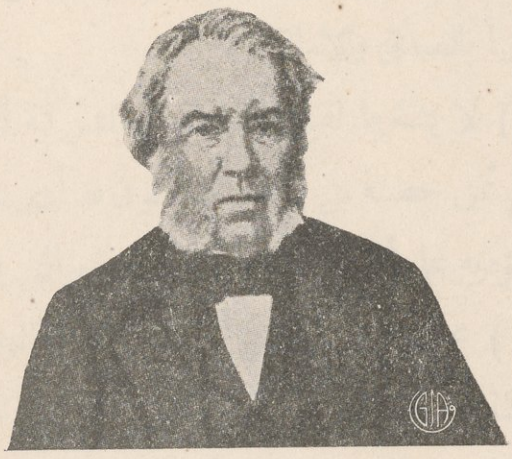

« بوشيز »



(رابعاً) لائحة الشركة تكون طبقاً لاحكام القانون وليس للحكومة حق التدخل فى تفاصيلها

(خامساً) يحدد الاعضاء أجورهم بدون تداخل الحكومة فى ذلك لان الاعضاء هم أصحاب العمل لا عمال مأجورون

(سادساً) لا تقبل الشركة فى عضويتها الا كل ذى سمعة حسنة مشهوراً بالصدق والامانة

(سابعاً) لا يشترط لقبول العضو فى الشركة أن يكون قد أدى جميع ثمن حصته بل يكفى أن يكون قد أدى شيئا يسيراً منها والباقى يؤديه على أقساط تخصم من الارباح التى يستحقها

(ثامناً) يجب أن لا يقصر أرباب الحرفة الواحدة على تأسيس شركة واحدة لهم بل يكثروا من تأسيس الشركات لينافس بعضها بعضا لان المنافسة أنفع لمصلحة العمل من الاحتكار .

(تاسعاً) مساوات الأعضاء فى الحقوق أى لكل عضو صوت واحد لدى الاقتراع

وقد تألفت أربع شركات طبقا لهذه القواعد لكنها لم تستمر طويلا فى العمل[1] . وكان من أهم أسباب فشلها وانفضاض

---

(١) وهذه الشركات الاربع هى : (أولا) شركة النجارين التى

أعضائها من حولها هى جعل الاحتياطى وقفاً على الشركة فضلا عن أن ما كان يخصم لهذا الغرض كان كبيراً . وكان الاعضاء يفضلون أن يأخذ كل نصيبه هو وورثته منه اذا خرج من الشركة بسبب الاستقالة أو الوفاة . وقد تألفت بعد ذلك شركات أخرى لكنها خالفت بوشيز قليلا فى مسئلة الاحتياطى فجعلته أقل من ٢٠ فى المائة وتعمل الآن فى فرنسا شركات كثيرة بمبادئ بوشيز

وكانت هذه الشركات وما زالت مجمع الفضيلة والكمال مقومة للاعوجاج ومنشطة للهمم لأنها لا تضم اليها الا كل ذى خلق حميد مشهور بالجد فى العمل معروف بالامانة والاستقامة واليك بعض ما جاء بلائحة شركة النجارين التى تألفت بمدينة ليون سنة ١٨٤٨ طبقاً لمبادىء بوشيز :

سبق الكلام عليها والتى تألفت بناء على ارشادات بوشيز بمدينة باريس فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٣١ أى قبل نشره بجريدة القواعد المذكورة . (ثانيا) شركة الخياطين وتألفت فى ٢٠ مايو سنة ١٨٣٢ بمدينة ليون . (ثالثا) شركة تذهيب الحلى المعدن وانشئت سنة ١٨٣٤ بباريس وقد بقيت هذه الشركة الى سنة ١٨٧٣ ولم تخصص فى لائحتها للاحتياطى الوقف غير ١٥ ٪ بدلا ٢٠ ٪ (رابعا) شركة نسج الأقمشة الحريرية تأسست بليون فى ١٠ اكتوبر سنة ١٨٣٤ . — « تاريخ التعاون فى فرنسا » جومون جزء ١ ص ١١٨ وما بعدها

(المادة — ٥) السرقة وشرب الخمر والكسل وكل ما يمس الشرف هى أسباب لطرد العضو من الشركة

(المادة — ٤٥) من كان قادراً من الاعضاء على العمل ولم يجتهد فى عمله كسلا منه يعد جباناً ولصاً ويطرد من الشركة

بلان وقواعده(١)

لم يكن « لويس بلان » من تلاميذ «سان سيمون» مثل « بوشيز » بل كان جمهورياً من تلاميذ « روسو »(٢) و « روبسبير »(٣) وكان يخالف بوشيز فى بعض قواعده اذ كان يرى تداخل الحكومة فى أعمال شركات التعاون الصناعى للعمال من حيث مساعدتها لها مالياً وتعضيدها لها هو من أسباب نجاحها . واليك القواعد التى وضعها لهذه الشركات والتى تعمل بها اكثر الشركات الموجودة الآن فى فرنسا :

(أولا) اذا احتاجت الشركة الى المال فانها تطلبه من الحكومة أو من الجمهور

(ثانياً) يجب على الحكومة أن تحدد فى السنة الاولى من ابتداء أعمال الشركة أجور أعضائها على شرط أن تكون كافية

---

(١) Louis Blanc كان زعيما للعمال ونائبا فى الجمعية الوطنية

(٢) Rousseau (٣) Robespière

لنفقاتهم وبعد هذه السنة يحدد الاعضاء أجورهم تحت اشراف الحكومة

(ثالثاً) يجب ألا تتعدد فى جهة واحدة شركات من نوع واحد لكيلا ينافس بعضها بعضا

(رابعا) تحرر لائحة الشركة طبقاً لاحكام القانون وللحكومة حق الاشراف على الشركة

(خامساً) لا تقبل الشركة فى عضويتها الا كل ذى سمعة حسنة معروف بالاستقامة والامانة.

(سادساً) مساواة الاعضاء فى الحقوق أى لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد سهامه

(سابعاً) تقسم الارباح الصافية الى أربعة أقسام : — الاول — لاداء الديون المطلوبة من الشركة . ولدفع ما عليها من نفقات الادارة. الثانى — لتأسيس صندوق يمد المحتاج من الاعضاء بالمال وقت المرض والعجز والشيخوخة والاصابات والعطل ونحوه . الثالث — للاحتياطى. الرابع — يوزع على الاعضاء بالتساوى(١)

---

(١) « تاريخ التعاون فى الانتاج » ش جيد ص ١٩ وما بعدها — مما تقدم نرى أن بوشيز وبلان يختلفان فى ثلاثة مسائل وهى :



« بلان »

وقد توصل بلان الى حمل الحكومة على أن تقرر لهذه الشركات المنح والقروض . ففى سنة ١٨٤٨ قررت لها منحة قدرها ثلاثة ملايين فرنك وزعت جميعها لمساعدة نحو أربعمائة شركة . ومازالت من ذلك التاريخ الى الآن تخصص لها فى ميزانيتها العامة مبلغاً معلوماً للمنح والقروض

ولما كان بلان جمهورياً وقد جعل من مبادئه حق تداخل الحكومة فى أعمال هذه الشركات اكسبها بذلك عطفها فمنحتها من سنة ١٨٨٨ عدة امتيازات فيما يتعلق بأشغالها وتوصياتها . وقبل أن نتكلم تفصيلياً على تلك المعونات الحكومية والامتيازات نأتى بكلمة وجيزة عن الانقلاب السياسى الفجائى الذى حصل

(ا) اشراف الحكومة على أعمال الشركات ومساعدتها لها مالياً.

(ب) ومسألة المنافسات . (ج) وفى كيفية تقسيم الارباح . فبوشيز ينص فى قواعده على عدم تداخل الحكومة فى أعمال الشركات وعدم طلب معونات مالية منها . وعلى تأليف شركات من نوع واحد فى جهة واحدة . وتوزيع الأرباح الصافية على الاعضاء كل بنسبة عمله . وقد خالف بلان زميله فى هذه الامور الثلاثة فهو يرى من مصلحة الشركات اشراف الحكومة عليها وطلب المعونات منها . وكذلك يرى الاحتكار أصلح للعمل من المنافسات . وينص على توزيع الارباح بالتساوى بين الاعضاء . وعلى أن يأخذ الاعضاء نصيبهم فى الاحتياطى اذا انحلت الشركة وخرج الاعضاء منها لاى سبب من الاسباب . وكانت مسئلة توزيع الاحتياطى على الاعضاء سبباً فى نجاح الشركات التى عملت بمبادىء بلان وفى اقبال العمال عليها

فى فرنسا سنة ١٨٥١ ونتائجه نحو الشركات الصناعية للعمال وعن اتحاد هذه الشركات

الانقلاب السياسى الفجائى فى فرنسا
وحل الشركات التعاونيـة فيهـا

فى شهر ديسمبر سنة ١٨٥١ حلت بفرنسا أزمة سياسية كانت سبباً فى القضاء على ما فيها من شركات التعاون الصناعى للعمال التى بلغ عددها وقتئذ نحو خمسمائة شركة . وعلى ما فيها أيضاً من شركات التعاون الاستهلاكى . وسبب ذلك أن نابليون الثالث رغم حلفه يمين الطاعة للدستور حينما انتخب فى سنة ١٨٤٨ رئيساً للجمهورية الأولى حدثته مطامعه بأن يكون امبراطورا عليها لينفرد بالملك ويستبد بالحكم . وبعد أن نال بغيته عين فى ديسمبر سنة ١٨٥١ وزارة رجعية موافقة له على سياسته . ولكى لا تضطرم نار الثورة لهذا التغيير الفجائى فى سياسة الدولة الذى حدث على غرة دون استفتاء الشعب أمرت حكومته بالقبض على كل من يشتبه فيه وتشتم منه معارضته لما وقع . فنفت لهذا السبب وسجنت كثيراً من المعارضين ووضعت رجالا ذوى عدد منهم تحت مراقبة الشرطة .

ولما كانت السلطات المحلية تتهم الشركات التعاونية الصناعية

للعمال والاستهلاكية بأنها مجمع المعارضين للحكم أمرت بحلها جميعا ولبثت الحال كذلك الى سنة ١٨٦٧ حيث أراد نابليون التقرب ثانية من الشعب فأصدر فى ذلك التاريخ قانوناً تعاونيا يبيح لهذه الشركات أن تتألف طبقا لأحكامه ومن ذلك العهد أخذت تظهر من جديد وانتشرت كما كانت أولا فى جميع أنحاء فرنسا

الاتحاد العام لشركات التعاون الصناعى للعمال

وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٤ أنشأت الشركات لها اتحاداً بمدينة باريس وأطلقت عليه اسم « غرفة مشهورة شركات التعاون الصناعى للعمال (١) » . وقد عاون رجال الحكومة الشركات على تأليف هذا الاتحاد . وكان فى مجلس ادارته أعضاء شرف من الوزراء ومن أعضاء البرلمان والمجلس البلدى بباريس (٢) . وكان وجود هؤلاء فى الاتحاد سبباً فى عطف الحكومة على هذه الشركات المستقلة (٣) . ولم ينضم اليه لدى

---

(١) هذا هو الاسم الذى اختاره للاتحاد وزير الداخلية فى ذلك الوقت المسيو « فلدك روسو » Valdak Rosseau

(٢) نذكر من بين الذين عاونوا على تأليف الاتحاد من رجال الحكومة والذين كانوا أعضاء شرف فيه : المسيو فلدك روسو والمسيو « ليون بورجوا » Leon Bourgeois من الوزراء . والمسيو لابيش » Labiche من مجلس الشيوخ

(٣) Autonome الاحصاء السنوى للتعاون الصناعى للعمال لسنة ١٩٢٥ ص ٢٠ (المادة الأولى من لائحة غرفة المشورة) .

تاليفه غير ٢٩ شركة أغلبها من ناحية باريس .

منشآت غرفة المشورة

وفى سنة ١٨٩٣ أنشأ الاتحاد له مصرفاً بمدينة باريس[١] وجريدة تسمى « جمعية العمال » وملجأ لليتامى من أبناء أعضاء الشركات المتحدة وشركة للتأمين وصندوقا لمساعدة العجزة والعاطلين من العمال ومكتباً لايجاد عمل لمن لا عمل له وغير ذلك من المنشآت التى تعود على العمال وعلى أسراتهم بالخير والمنفعة

وفى موضع البحث الآن مشروع يرمى الى تاليف شركات تعاون فى الاستهلاك تستورد حاجاتها من مصانع العمال ولا تضم اليها الا أعضاء شركات التعاون الصناعى للعمال وبرنامجها ليس كبرنامج رواد روتشديل يقف عند حد حصول أعضائها على حاجاتهم بأرخص الاثمان

وقد بلغ عدد الشركات الصناعية للعمال الموجودة فى فرنسا

---

(١) كان رأس مال البنك لدى تأسيسه ١٠٠٠٠ فرنك ثمن السهم فيه ١٠٠ فرنك ويدفع فائدة للسهام بمعدل ٣ ٪ وبلغ رأس ماله فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (١ ٠٨٤ ٩٠٠ فرنك ذهب) وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ و٥ يناير سنة ١٩٢٤ صدر قانونان يمنحان الحكومة حق الاشراف على هذا المصرف

سنة ١٩٢٦ ٥٢٩ شركة منها ٣٥٠ منضمة الى الاتحاد عدد اعضائها ٣٥٠٠٠ عضو ويشتغل فيها بالأجر ٢٠٠٠٠ عامل (١) وأما الشركات الغير منضمة الى هـذا الاتحاد فهى الشركات الاشتراكية التابعة للنقابات

المعونات المالية الحكومية المقررة فى فرنسا لمساعدة شركات التعاون الصناعى للعمال

التعاون الصناعى للعمال هو وسيلة كبرى لأصلاح حال العمال وصغار الصناع مادياً وأدبياً. وبه تحل احدى المشكلات الاجتماعية وهى مشكلة البطالة وانخفاض الأجور وما يتبعهما من جرائم ترتكب فى سبيل الوصول الى المال وفوضية تنتشر تبرما من سوء الحال. وهو أكبر عون على النضال فى سبيل الاستقلال الاقتصادى الذى تنشده جميع الشعوب — لا سيما بعد ذلك الدرس القاسى الذى أخذته عن الحرب العالمية وهو أن كل أمة يجب أن تعمل لتكفى نفسها كل ما تحتاجه فى أوقات الشدائد والخطوب — حيث تقوم مصانع العمال بجانب المصانع ذوات رؤوس الأموال فتزداد بمنتجاتها ثروتها العامة.

عرفت الأمم الراقية فوائد هذا النوع من التعاون فقامت

---

(١) الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧ ص ٣٤

ملوكها (١) وحكوماتها وكذلك الجماهير لمعاضدته ومساعدته على الظهور فلم يلبث أن انتشر فى أنحائها وأصلح حال أهلها اقتصاديا واجتماعيا .

وقد قامت حكومة فرنسا كغيرها بمساعدة مصانع العمال التعاونية حتى أصبح لديها منها ما يضارع بفضل مساعداتها فى رقيه واتساع حركة أعماله أكبر المصانع ذوات رؤس الأموال فى العالم ويصدر من منتجاته الشيء الكثير الى الخارج . وهذه المساعدات التى تقدمها حكومة فرنسا الى هذه الشركات على نوعين : معونات مالية وامتيازات (٢) . والمعونات قسمان : منح وقروض .

فالمنح هى عبارة عن هبات تعطيها الحكومة للجمعيات التى تريد مساعدتها ولا يجد أعضاؤها لديهم من المال ما يكفى لانشاء المصنع أو للتى تصيبها أزمة من بينها أثناء العمل . ولا

---

(١) سجل تاريخ التعاون الصناعى للعمال بين صفحاته اسم غليوم الاول والثانى امبراطورى ألمانيا اعترافاً بفضلهما لمنحهما المساعدات المالية للشركات الصناعية للعمال . وكذلك اسم عمانويل الاول أحد ملوك ايطاليا لمنحه معظم رأس مال أول شركة تعاونية للعمال ظهرت فى بلاده . وهى شركة رافير. هذا فضلاعن المعونات المالية الحكومية المقررة فى ألمانيا وايطاليا لهذه الشركات.

(٢) « شركات التعاون فى الانتاج والحكومة » ش جيد ص ٣ وما بعدها

تعطى هذه المنح الا بشروط وقيود . ولا ترد على كل حال الى الحكومة بل هى هبة تعطاها لمساعدتها على الظهور والاستمرار فى العمل . وأما القروض فهى بعكس ذلك ترد الى الحكومة .

ففى سنة ١٨٤٨ قررت الحكومة لهذه الجمعيات منحة قدرها ثلاثة ملايين فرنك و زعت جميعها لمساعدة نحو أربعمائة جمعية ومن ذلك التاريخ الى سنة ١٨٩٢ لم تقرر لها شيئا ومن سنة ١٨٩٣ لغاية سنة ١٩٢٤ منحتها نحو عشرة ملايين فرنك كان يتقرر منها سنوياً فى الميزانية العامة مبلغ غير محدود بمقدار ما تتطلبه الحاجة والظروف . الا أنه فى سنة ١٩١٩ حدد بمليون فرنك سنوياً

وأما القروض فلم تقرر لها الا من سنة ١٩٠٢ وحددت فى سنة ١٩١٥ بمبلغ مليونى فرنك سنوياً جعله بنك فرنسا تحت تصرفها وذلك من حصة الحكومة فى أرباحه مقابل تجديدها لعقد امتيازه .

اذن فالمقرر الآن لجمعيات الصناعى للعمال بفرنسا هو مليون فرنك مقدار المنحة التى تقرر لها سنوياً فى الميزانية العامة وذلك من سنة ١٩١٩ . ومليونا فرنك مقدار القرض الذى هو

تحت تصرفها فى بنك فرنسا من سنة ١٩١٥ لتقترض منه كلما احتاجت الى المال .

شروط القرض

تقترض شركات التعاون الصناعى للعمال من المبلغ الذى تحت تصرفها فى بنك فرنسا بفائدة ٢ فى المائة ولمدة من خمس سنين الى عشرين سنة . وفى حالة عدم قيامها بأداء ما عليها تقام عليها دعوى بطلب افلاسها . ولكى تحصل الشركة على ما تطلبه من القروض يجب أن تتوافر فيها الشروط الأربعة الآتية (١)

(أولا) أن يكون فى الشركة على الأقل سبعة أعضاء من العمال .

(ثانياً) اذا وجد فى الشركة عمال يشتغلون بالأجرة من غير الأعضاء فانه يشترط أن يقتسم هؤلاء ربع الأرباح مع الأعضاء كل بنسبة عمله

(ثالثا) اذا وجد فى الشركة مساهمون من غير الاعضاء العمال أى من الطبقتين المتوسطة أو الغنية اشترط ألا يقتسم هؤلاء الأرباح بل تمنح سهامهم فائدة فقط وزيادة على ذلك يجب أن يتنازلوا عن سهامهم للشركة اذا سمحت لها حالتها المالية

---

(١) قانون ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ الخاص بشركات التعاون الصناعى للعمال

بشرائها . وعليه يتحتم على الشركة أن تقتصد جزءاً من أرباحها لشراء هذه السهام .

(رابعا) اذا وجد فى الشركة مساهمون من الممولين وجب أن يكون ثلثا أعضاء مجلس الادارة من العمال وذلك لئلا يكون لأصحاب رؤوس الأموال الاغلبيـة فيتحكموا فى رأس مال الشركة وهذا ما تعمل الشركات لاجتنابه .

ويجب أن تكون هذه الشروط الاربعـة منصوصا عليها فى لائحة الشركة اذا أرادت الحصول على ما تطلبه من القروض

الامتيازات التى منحتها حكومة فرنسا
لشركات التعاون الصناعى للعمال

منحت حكومة فرنسا شركات التعاون الصناعى للعمال امتيازات كثيرة فيما يتعلق بأشغالها العـامة (١) . وتلك هى أن تعهد هى والسلطات المحلية وديا بها اليهـا وبدون اجراء مناقصة عامة عنها اذا لم تزد نفقات المشروع عن أربعين ألف فرنك . أما اذا زادت نفقاته عن ذلك فلأجل أن تعطاه بدون مناقصة

---

(١) وذلك بمقتضى ديكريتو سنة ١٨٨٨ وقانونى يوليه ونوفمبر سنة ١٨٩٣ وديكريتو سنة ١٩١٩ . وفى ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ صدر قانون معدل لقوانين قبـله أباح للمجالس القروية الاتفاق مع هذه الشركات وديا بدون اجراء مناقصة عامة فيما يتعلق بأشغالها التى لا تزيد عن عشرين ألف فرنك

عامة يقسم الى عدة أقسام اذا تيسر تقسيمه بحيث أن نفقات كل قسم لا تزيد عن المبلغ المذكور (١) . وفى الاحوال التى لا يتيسر فيها تقسيمه أو كانت تكاليف أحد الاقسام تزيد عن ذلك المبلغ أجريت له مناقصة عامة على شرط أن تقدم على غيرها اذا تساوى عطاؤها وعطاء ذلك الغير . هذا فضلا عن اعفائها من تقديم ضمان مالى اذا كانت نفقات المشروع لا تزيد عن خمسين ألف فرنك .

ولهذه الشركات الحق اذا استلمت العمل فى أخذ قدر من المال كل خمسة عشر يوما من أصل المطلوب لها على شرط ألا يتعدى جميع ما تأخذه قبل تتميمه أكثر من نصف ما تستحقه ويحجز الباقى لا يدفع لها الا بعد نهاية العمل احتياطاً لما عساه يكون مخالفاً للشروط المتفق عليها .

---

(١) مثال ذلك أرادت الحكومة أن تبنى مدرسة تبلغ نفقاتها نحو مائة ألف فرنك . فيقسم العمل الى عدة أقسام : الاول خاص بالبناء . والثانى بالنجارة . والثالث بالنقش وهكذا .

اقسام شركات التعاون الصناعى للعمال

تنقسم هـذه الشركات الى ثلاثة أقسام وهى : الشركات المستقلة والشركات الاشتراكية (١). والشركات الشبيهة بذوات رؤس الأموال(٢)

الشركات المستقلة

تتبع هـذه الشركات فى نظامها قواعد « بلان » . وسميت بالمستقلة لانها تمثل المساواة التامة فى المصنع فهى : أولا — لا تستخدم لديها عمال مأجورين ليساعدوا أعضاءها فى العمل . لأنها لو فعلت ذلك لـكان مثلها كمثل المصانع ذوات رؤوس الاموال التى يكون فيها رب المصنع سيداً والعمال عبيداً . بل هم متساوون لديها جميعاً فى الحقوق . ثانياً — ليس لمديرها امتياز عن باقى الاعضاء من حيث توزيع الارباح فهو لا يأخذ شيئاً منها زيادة عنهم ومدة انتخابه سنتان (٣) .

---

(١) Semi-Capitalistes

(٢) Socialiste

(٣) مثال ذلك شركة «السمكرية» التى تألفت بمدينة باريس سنة ١٨٦٦ وفى الواقع مديرها لم يتغير من سنة ١٨٦٨ الى أوائل الحرب العالمية

وقد خالفت بعض الشركات المستقلة المبدأ الأول واستخدمت لديها عمالا ليساعدوا أعضاءها فى العمل(١).
وخالفت شركات أخرى المبدأ الثانى فتعطى مديرها جزءاً من الارباح أزيد مما تعطيه لاعضائها على شرط أن يكون كفأ ويرجع نجاح المصنع الى حسن ادارته(٢)

وتمنح هذه الشركات السهام فائدة بنسبة ٣ فى المائة

الشركات الاشتراكية

عرفنا فى الفصل الاول من الباب الاول ان الاشتراكيين وأعضاء نقابات العمال الذين كانوا أعضاء فى شركات التعاون الاستهلاكى وشركات التعاون الصناعى للعمال انفصلوا عن هذه الشركات على أثر تصريحهم بمؤتمر مرسيليا التعاونى فى سنة ١٨٧٩ بأن هذه الشركات لا تصلح لتحرير الطبقة العاملة

---

(١) كشركة « صناعة النظارات » التى تألفت سنة ١٨٤٨ بمدينة باريس حيث يبلغ عدد أعضائها ٧٠ عضوا ويشتغل فيها الان الف وخمسمائة عامل ماجورون .

(٢) مثل شركة النجارين بمدينة باريس فهذا المصنع يعتبر من أكبر مصانع العالم وقد اتسعت حركة أعماله حتى صار يصدر معظم منتجاته الى الخارج والفضل فى نجاحه يرجع الى مديره . ولذلك تعترف الشركة بهذا الفضل وتمنحه فى مقابله جزءا من الارباح أزيد مما يتناوله باقى الاعضاء

من نير السيادة ذات رأس المال وألفوا لهم شركات اشتراكية استهلاكية وصناعية

وشركات التعاون الصناعى للعمال الاشتراكية والتى لا تضم اليها الا الاشتراكيين تختلف فى نظامها عن الشركات المستقلة وهى على ثلاثة أنواع :

(الأول) الشركات التابعة للنقابات — وهى شركات لا تضم اليها الا أعضاء نقابات العمال . والغرض منها أن يجد العمال فيها وقت الاضراب عملا يرتزقون منه (١)

(الثانى) شركات التعاون فى تقديم السواعد(٢) —

---

(١) كشركة « التنجيد وصناعة البسط » الموجودة الآن بمدينة باريس

(٢) association des travailleurs ويطلق عليها فى ايطاليا Les Briaccianti — واليك مثلا من هذه الشركات : « شركة الاتحاد والعمل » ويرجع تاريخ تأليفها الى أيام الحرب العظمى وتتكون من النساء فقط . وعملها . هو تطريز قمصان الجنود . وكان الذى يقوم بهذا العمل قبل ظهورها متعهداً ياخذ خمسين سنتيما أجراً على كل قميص فيعطى نصفها للعاملة والباقى له فكانت العاملة على هذه القاعدة لا تعمل الا بثلاثة فرانك تقريباً فى اليوم . ولكنها الآن بفضل هذه الشركة أصبحت تتناول أجراً كل يوم يقرب من اثنى عشر فرنكا « أنواع شركات التعاون الصناعى العمال ش جيد ص ٢٣ وما بعدها — وتشبه جمعيات التعاون فى تقديم السواعد جمعيات الأرتل التى وجدت فى روسيا الى أن غزتها البلشفية فى أنها تتالف من غير سهام ويتعاون أعضاؤها فى استخدام الآت العمل المشترك . غير أن جمعيات

وغرضها التعاقد مع الحكومة والسلطات المحلية للقيام بأشغالها العامة كالمبانى واصلاح الطرق وتجفيف المستنقعات وتطريز ملابس الجنود ونحوه ولها أن تقوم بأعمال الافراد والهيئات غير الحكومية اذ دعا الحال الى ذلك

وهذه الشركات لا تحتاج الى رؤوس أموال لأنها لا تنتج على حسابها . بل كل عملها ينحصر فى تقديم أيديها وبذل جهودها لمن تتعاقد معهم . غير أنها تحتاج الى قليل من المال لشراء ادوات العمل وشىء من التأمين اذا اقتضى الحال ذلك . وهذا النوع من الشركات قليل وجوده فى فرنسا وهو منتشر بكثرة فى ايطاليا

(الثالث) الشركات التى تعمل لمصلحة شركات التعاون الاستهلاكية — وهى التى تقوم بانتاج ما توصى به هذه الشركات

مصانع العمال التعاونية الشبيهة بذوات رؤوس الأموال

تتبع هذه الشركات فى نظامها قواعد « فورييه » . وهى كالشركات المستقلة والشركات الاشتراكية تقصد الى منع الوسيط

الأرتل ليس لها عقود مكتوبة ولا لوائح بل تتالف بمجرد الاتفاق الشفوى ولا تبقى قائمة الا ريثما يتم العمل المشترك الذى دعا الى تكوينها . وكذلك ليس لها مجلس ادارة ورقابه بل تختار لها رئيسا يدير حركتها . وتقوم جمعيات الأرتل بنحت الاحجار وقطع أخشاب الغابات وصيد الاسماك والطيور وما شابه ذلك الا أن أغلبها يتكون من مستاجرى الاراضى الزراعية

بين العامل والعمل والى تحرير الطبقة العاملة من استغلال أصحاب رؤوس الاموال الا أنها تهتم بالمال اكثر مما تهتم به الشركات الاخرى لانها ترى أنه واسطة غناها وبه تتمكن من القيام بعبء الصناعات الكبرى بدل أن تبقى منكمشة حول الصناعات الصغيرة بسبب قلة المال

وتتوصل هذه الشركات الى ما يعوزها من المال باحدى الطريقتين الآتيتين :

(الاولى) بواسطة الاقتراض من بعض الاغنياء الغيورين على مصلحة العمال والمخلصين لهم (١)

(الثانية) بواسطة تقسيم ربح المصنع بين رأس المال والعمل (٢) اذا كان صاحبه من محبى الخير للطبقة العاملة . على

---

(١) وهذه الطريقة هى التى كان فوريير يبنى آماله عليها لمساعدة جمعياته وقد نجح كثير من الشركات فى الحصول على المال بهذه الوسيلة . فمثلا شركه «النقاشين» التى تسمى « العمل » La Travil وجدت يوماً أحد الاغنياء المحبين لرقى الطبقه العاملة فأقرضها ٦٠٠٠٠٠ فرنك مرة واحدة

(٢) Coopartenership—Participation au bénéfice وهو غير معمول به الآن فى انجلترا ومعمول به فى فرنسا والولايات المتحدة بامريكا وغيرهما

مثال ذلك شركة « فلستير دى جيز » Familistère de Guise وهو مصنع عظيم موجود فى مدينة جيز بمقاطعة «ألاين» L' Eine بفرنسا أسسه

شرط ألا يعطى للعمال نصيبهم فى الربح بل يأخذون بدله سهاماً وبهذه الطريقة يصبح العمال شركاء لصاحب المصنع ويصير المصنع تعاونياً بعد أن كان ذا رأس مال . وبهذه الوسيلة تؤول السهام جميعا الى العمال غير أن ذلك يستدعى وقتاً طويلا لتحقيقه . ولذلك يوصى رب المصنع لدى وفاته بما بقى على ملكه من السهام للعمال

سنة ١٥٨٩ المسيو «جودان» Goudan الذى كان منذ صغره عاملا ثم أثرى ما اقتصده من أجره وأنشأ بما تجمع لديه ذاك المصنع الذى صار بفضل كفاءته وحسن ادارته من أعظم مصانع العالم. وكان جودان من تلاميذ فوريير فبنى منازل حول المصنع تشبه الشكل الذى تخيله فوريير وقسم الربح بين العمل ورأس المال وأعضاء مجلس الادارة طبقاً لمبادىء فوريير الا أنه خالفه فيها قليلا . وقد أوصى جودان قبل وفاته بسهامه لشركائه من العمال وجعل جزءاً من ريع المصنع لاسرته . ومن نظام هذا النوع من الشركات أن يكون صاحب المصنع مديراً له طول حياته وبعد وفاته يكون المدير معينا أيضا مدة حياته الا اذا اتفق أن الشركة لم تحصل فى سنتين متواليتين على أرباح فان مجلس الادارة يقرر تعيين مدير بدله

ونذكر أيضا من أنواع هذه الشركات مصنع « البون مارشيه » Le Bon Marché التى أوصت به صاحبته مدام « بوسيكو » Bossico لعماله . غير أن هذا المصنع بعد وفاة صاحبته فقد صيغته التعاونية فهو الآن تعاونيا اسماً ذا رأس مال فعلا وذلك لسببين (أولا) لأن سهامه اصبحت محدودة اذ كانت قبل الحرب العالمية ٤٠٠ سهم . وقد صارت الآن ضعف ذلك فصار قانون العرض والطلب يؤثر فى قيمة سهامه (ثانيا) لان أغلب مساهميه

كيفية تقسيم الارباح

فى الشركات الصناعية للعمال

تتبع الشركات الصناعية للعمال اربع طرق فى توزيع ارباحها واليك بيانها :

(أولا) لاتوزع الشركات الاشتراكية ارباحها على اعضائها بل تنفقها فى سبيل نشر الدعوة الاشتراكية

(ثانياً) توزع الشركات المستقلة اى التى تتبع مبادىء بلان والشبيهة بذوات رؤوس الأموال أى التى تعمل بمبادىء فوريير أرباحها بين رأس المال والعمل الا ان الشركات المستقله توزع صافى الأرباح بالتساوى بين رأس المال والعمل بعد خصم جزء منها للالتزامات والاحتياطى والأعمال الخيرية وأما الشركات الشبيهة بذوات رؤوس الأموال فتوزع أرباحها بين العمل ورأس المال و الكفاءات أى أعضاء مجلس الادارة

أصبحوا من غير عماله وعليهم توزع الارباح مع ان المبدأ هو ألا يكون المساهمون فيه الا من مستخدميه فأصبح هؤلاء لا يملكون من سهامه الا جزءا يسيراً بمقدار العشر : — « فملستير دى جيز » ص ٣ وما بعدها — « انواع شركات التعاون الصناعى للعمال » ش جيد ص ٢٣ وما بعدها

غير أنها تخالف قليلا فوريير فى توزيع هذه الارباح (١)

وقد أخذت الآن أغلب المصانع التعاونية فى فرنسا بمبدأ فوريير من حيث منح المدير وأعضاء مجلس الادارة جزءاً من صافى الأرباح تشجيعاً لهم على أعمالهم

والمدير قد يكون عضواً فى مجلس الادارة أو عضواً عادياً ففى الحالة الأولى يحضر جلسات المجلس وفى الحالة الثانية يكون صوته استشارياً فقط ولا يلتزم المجلس باتباعه

وفى كلتا الحالتين لا يتقاضى الاعضاء والعمال المأجورون الا أجورهم وأما الارباح فتحفظ لهم فى صندوق الشركة لتشغيلها فى أعمالها ويعطى لهم بدلها سهاما ولتصير مع توالى السنين مبلغا كبيراً يسحبه العضو اذا خرج من الشركة .

(ثالثا) وقد خالفت بعض الشركات المستقلة مبدأ توزيع الارباح بين رأس المال والعمل . فهى لا توزعها الا على الثانى فقط بعد خصم جزء منها للاحتياطى والاعمال الخيرية وتمنح

---

(١) كشركة فلمستير دى جيز وشركة « العمل » بمدينة باريس حيث تعطى الثانية الاعمال الخيرية ١٧ فى المائة والعمل ٣٣ فى المائة والسهام ٣٧ فى المائة والكفاءات ١٣ فى المائة

هذه الشركات السهام فائدة بنسبة ٥ فى المائة تحتسب مع النفقات العامة (١)

(رابعا) وكذلك خالفت بعض الشركات الشبيهة بذوات رؤوس الاموال المبدأ المذكور وتوزع أرباحها على السهام فقط كما تفعل الشركات ذوات رأس المال الا أنها رغم ذلك تعتبر تعاونية لانها لا تقبل مساهمين فيها الا من يشتغلون لديها من الاعضاء (٢)

---

(١) مثال ذلك شركة « المبرديه » التى تألفت بمدينة باريس سنة ١٨٤٨ فهى تعطى العمل ٨٥ فى المائة من صافى أرباحها والاحتياطى ١٥ فى المائة

(٢) ويستثنى من ذلك شركة البون مارشيه لانها أصبحت ذات رأس مال للسببين اللذين عرفناهما .

الفصل الثانى

التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا

لمحة تاريخية عن نشأة و نظام التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا (١)

واسباب عدم انتشار هذا النوع من التعاون

الاشتراكيون المسيحيون ودخول نظام التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا

كان فى انجلترا حينما اضطرمت ثورة العمال فى فرنسا سنة ١٨٤٨ ضد الحكومة بسبب انتشار البطالة وقلة الاعمال جماعة من الناس تربطهم رابطة الدين المسيحى وتجمعهم فكرة واحدة وهى عدم ارتياحهم للضنك الذى لحق عمال انجلترا فى زمنهم بسبب دخول الآلية فى المصانع واستغناء أربابها عنهم . فكانوا

---

(١) ليس فى نظام شركات التعاون الصناعى للعمال فى جميع البلدان التى انتشرت فيها مميزات خاصة تختلف عن النظم المعمول بها فى فرنسا . غير أن أغلب شركات المانيا يتألف الآن من صغار الصناع . وامتازت ايطاليا بكثرة شركات التعاون فى تقديم السواعد لديها خلاف الموجود فيها من المصانع

يعملون فى منازلهم ليتمكنوا من الحصول على ما يقوم بأود حياتهم .

ولم تكن هذه الجماعة من الرهبان ورؤساء الدين وانما أطلقوا على أنفسهم هذا الاسم لأن غرضهم كان كما قالوا هو أن يرتدى المسيحيون رداء الاشتراكية ويرتدى الاشتراكيون رداء المسيحية . والاشتراكية عندهم هى التضامن والتعاون فى الاعمال اذ بهما يصلح حال الانسان . وهذه الفكرة التى بنوا برنامجهم عليها قد وجدوها كما قالوا فى الانجيل حيث أمر الله الانسان بأن يتعاون مع أخيه الانسان فيما يعود عليه بالخير والمنفعة .

وكان الاشتراكيون المسيحيون يحنقون على رؤساء الديانة المسيحية فى انجلترا وينتقدون نفاقهم لسكوتهم على حالة البؤس التى كانت ترسف فيها طبقة العمال دون أن يحركوا ساكناً لمساعدتها (١)

التعاونية للعمال . وفى فرنسا وايطاليا تعتمد هذه الشركات كثيرا على المعونات الحكومية والامتيازات التى تمنحها اياها . — وأما شركات انجلترا فانها اتبعت نظام شركات فرنسا الا أنها خالفته قليلا . لذلك اقتصرنا على الكلام عليها دون غيرها من البلدان الأخرى لنقف على تلك المخالفات

(١) وقد حفظ لنا التاريخ من بين هؤلاء الجماعة خمسة أسماء وهى : —

فكر الاشتراكيون المسيحيون فى وسيلة بها يضعون حداً للعمل فى المنازل وبها يزداد أجر العمال وينصلح حالهم مادياً وأدبياً فلم يجدوا أحسن من تأليف جمعيات صناعية منهم .

وكان « لادلو » بفرنسا وقت شبوب ثورة سنة ١٨٤٨ . فلما عاد الى انجلترا نشر بين قومه ما وقف عليه من أنظمة التعاون الصناعى للعمال بفرنسا التى كانت قائمة اذ ذاك على مبادىء بوشيز وبلان . فأعجبت هذه النظم الاشتراكيين المسيحين ولم يلبثوا أن عملوا بها لديهم (١) .

ففى سنة ١٨٥٠ تألفت بارشاداتهم أول شركة صناعية للعمال

تشارلز كنجزلى Charles Kingsley . وهيوز Hughes من رجال القضاء . وفانستارت نيل Vansittart Neale أحد كبار المثرين . وموريس Maurice استاذ فى علم اللاهوت . ولادلو Ludlow محام . وقد أسس الاشتراكيون المسيحيون جريدة لهم سنة ١٨٥٠ اطلقوا عليها اسم (الاشتراكية المسيحية) وفيها كتبوا برنامجهم الذى يرمى الى اصلاح حال الطبقة العاملة لا بواسطة الثورة والاضراب أو تداخل الحكومة بل بواسطة تأليف الجمعيات الصناعية التى توصلهم الى غايتهم بالطريق المشروع (تاريخ التعاون الصناعى للعمال) ش جيد ص ٢٣ وما بعدها

(١) وقد أعجبت هذه النظم الاقتصادى المعروف « ستوارت ميل » Stuart Mill وذلك عقب ما تكلم عنها لادلو فكتب عنها فصلا مطولا فى كتابه (مبادىء الاقتصاد السياسى)

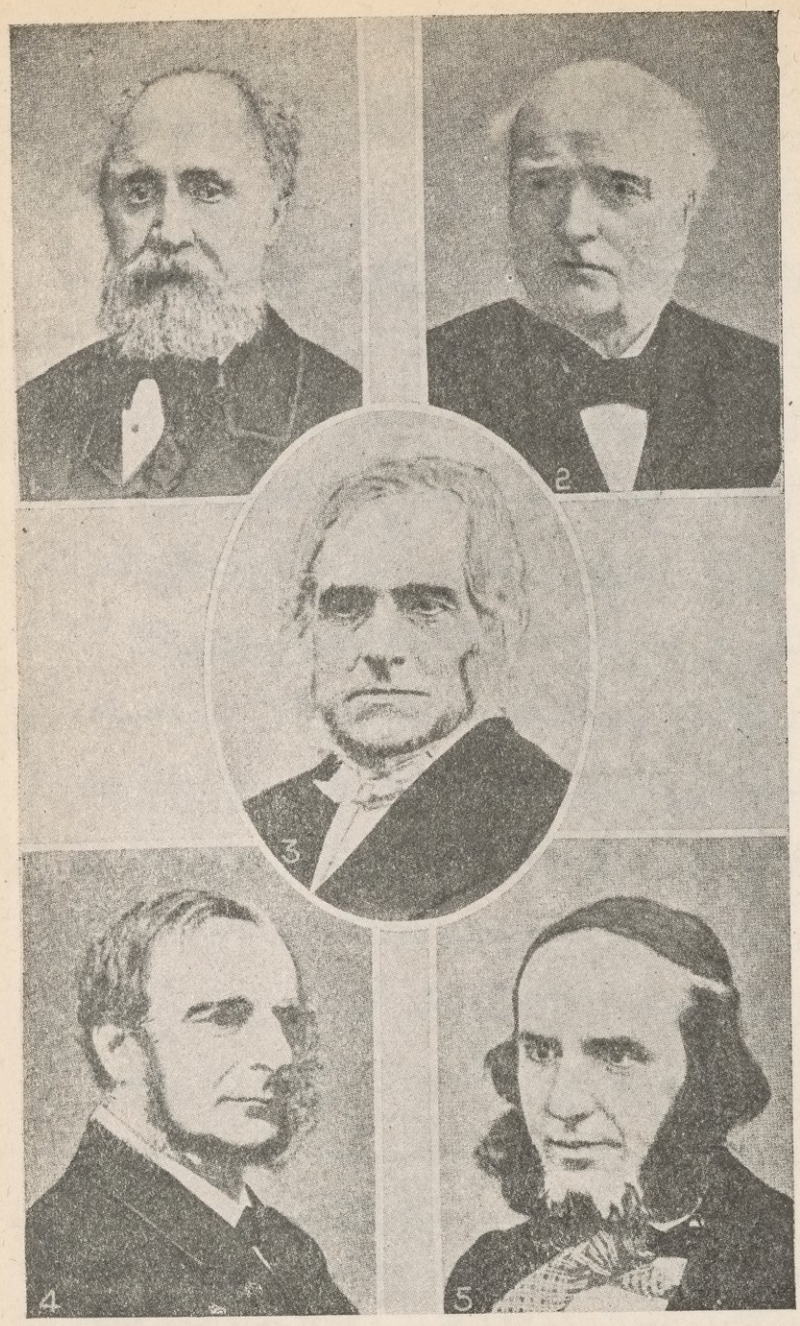

زعماء الأشتراكيين المسيحيين

توماس هيوز — فانستارت نيل

ف . د . موريس

ج . م . لادلو — تشارلز كنجزلى

وهى شركة «الخياطين» . وقد بدأوا بهذه الصناعة لأنها كانت اكثر الحرف انتشاراً فى المنازل . وفى سنة ١٨٥١ الفوا شركة لاقراض الشركات الصناعية للعمال ما تحتاج اليه من المال ولتقوم بنشر الدعوة الى التعاون الصناعى للعمال وارشاد الشركات الى افضل الوسائل التى تساعدها على النجاح فى اعمالها . وقدم الاشتراكيون المسيحيون خصوصاً « فانسيتار نيل » الى هذه الشركة ما يلزمها من المال . ثم أخذت بعد ذلك الشركات تنتشر فى جميع أنحاء انجلترا طبقاً لمبادىء بوشيز وبلان (١). الا أن الاشتراكيين المسيحيين حتموا عليها ألا تطلب معونة ما من الحكومة وألا تقبل رقابتها عليها كما نص على ذلك بوشيز فى قواعده ليتعود الاعضاء الاعتماد على النفس والاستقلال التام وتحكم الشركة نفسها بنفسها دون اشراف عليها من الخارج . واذا احتاجت الى المال كان لها أن تطلبه من شركة الأقراض المذكورة

---

(١) قد بلغت فى سنة ١٩٢٦ شركات التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا ١٠٥ شركة عدد أعضائها ٦٩٩ر٣٧ عضوا ينضم منها الى الاتحاد ٤٠ شركة عدد أعضائها ١٤٢٥١ عضوا (عن الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧ ص ٣٧)

وللاشتراكيين المسيحيين يرجع الفضل فى اصدار قانونى التعاون فى انجلترا فى سنتى ١٨٥٢ و ١٨٦٢ وفى نشر فكرة تأليف « مجلس التعاون الدولى الأعلى » .

الفوارق بين شركات التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا وفرنسا

بين شركات التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا وفرنسا فوارق أربعة وهى :

(أولا) لا تقترض شركات انجلترا من الحكومة ولا تلتمس منها ان تكون لها عميلة . بخلاف الواقع فى فرنسا اذ لولا ما تقدمه الحكومة لاغلب شركاتها من المعونات المالية والامتيازات ما كان لمعظمها الآن من أثر

غير أن هناك فى انجلترا شركات اشتراكية تابعة للنقابات تخالف مبدأ الاشتراكيين المسيحيين تلتمس من الحكومة أن تعهد اليها ببعض أعمالها مساعدة لها

(ثانياً) تعتمد شركات التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا فى تصريف منتجاتها وتسيير حركة أعمالها على شركات التعاون الاستهلاكى . ولكن أغلبها فى فرنسا يعتمد فى ذلك على الحكومة

(ثالثاً) توزع شركات التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا جزءاً من أرباحها على شركات التعاون الاستهلاكى التى تشترى

منها منتجاتها سواء كانت تملك فيها سهاماً أم لا . وكذلك توزع جزءاً منها على الافراد والجماعات الذين يشترون منها حاجياتهم بالجملة بخلاف شركات فرنسا فان أغلبهـا لا يوزع أرباحه الا على العمال الذين يشتغلون فيها سواء كانوا أعضاء أم لا

(رابعاً) لا يملك أعضاء شركات التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا الا جزءاً يسيراً من سهامها وباقى السهام تملكها شركات التعاون الاستهلاكى والعمال الذين هم من غير أعضائها والذين لا يعملون فيها . بخلاف الواقع فى فرنسا فان سهام الشركة يجب ألا يملكها الا اعضاؤها واذا كان لبعض الأجانب فيها سهام وجب على الشركة ان تحجز جزءاً من ارباحها لتسترد به اليها هذه السهام (١)

---

(١) وها هو ذا مثل من احصاء سنة ١٩٠٢ . وانه لقديم الا أن ما جاء به لم يكد يتغير حتى الآن . ومنه ترى أن متوسط السهام التى يملكها الأعضاء الذين يشتغلون فى الشركه هو بنسبة ٨ فى المائة من مجموع سهامها و ٤١ فى المائة لشركات التعاون الاستهلاكى و ٥١ فى المائة للعمال المساهمين فيها والذين لا يشتغلون فى الشركه . ومن ذلك نرى أن الاغلبية فى الجمعية العامة ومجلس الادارة هى لغير أعضائها لكنها من العمال

اسباب عدم انتشار التعاون الصناعى للعمال كغيره من أنواع التعاون الأخرى

اذا استثنينا من جمعيات التعاون الصناعى للعمال النوع المعروف فيها باسم جمعيات التعاون فى تقديم السواعد وهى الكثيرة الانتشار فى ايطاليا والتى لاتحتاج فى أعمالها الا الى القليل من المال لشراء مايلزمها من أدوات العمل. نرى أن هذه الجمعيات الصناعية لم تصل فى انتشارها بعد الى الدرجة التى وصل اليها غيرها من أنواع التعاون الأخرى للثلاثة الأسباب الآتية :

(أولا) قلة أموالها

(ثانياً) مساواة أعضائها بعضهم ببعض فى توزيع الأرباح

(ثالثاً) تحويلها بعد نجاحها من تعاونية الى ذات رأس مال.

قلة أموال جمعيات التعاون الصناعى للعمال

تحتاج الصناعات الكبرى الى كثير من المال لانشاء المصانع وتجهيزها بأحدث الآلات والمواد الخام ونحوه . مما يصعب على العمال تحقيقه لفقرهم وقلة ما يجمعونه من قيمة اكتتاباتهم فى سهام الجمعيات التى يؤلفونها . لذلك ترى أغلبها لا تحترف الا

الصناعات الصغيرة التى لاتحتاج الى رؤوس أموال عظيمة . وأما التى تشتغل الآن منها فى الصناعات الكبيرة وأصبحت تضارع فى نجاحها أرقى المصانع ذوات رؤوس الأموال فانها وصلت الى ما وصلت اليه بما حصلت عليه من المال بطريق القروض أو الهبات من بعض المترين المخلصين للعمال . وبواسطة المعونات والامتيازات التى تمنحها اياها حكومات البلاد التى انتشرت فيها ولولا ذلك كله ومساعدة شركات التعاون الاستهلاكية لها فى انجلترا لما كان لأغلبها الآن من أثر .

المساواة فى توزيع الارباح

وكذلك من أسباب عدم نجاح بعض المصانع التعاونية للعمال مساواة أعضائها بعضهم ببعض فى الحقوق من حيث توزيع الأرباح وعدم تخصيص جزء منها لأعضاء مجلس الادارة أو للمدير فقط زيادة عما يأخذه باقى الأعضاء . لأن امثال هذه المشروعات تتطلب حسن الادارة والسهر على مصلحة العمل . ولابد أن يدفع مقابل ذلك تعويض مادى يعطاه القائمون بادارتها لتشجيعهم على اعمالهم والا أهملوها ولم يوفوها نصيبها من الرعاية . وكان ذلك التعويض المالى الذى يعطاه من يدير العمل سبباً من أسباب نجاح المصانع التى عملت بمبادىء فورييه والتى

خالفت مبدأ المساواة فى توزيع الارباح من المصانع المستقلة .

وقد يكون نجاح المصنع التعاونى للعمال مضموناً ايضاً لو كان لمديره أغلب سهامه ولو فى بادىء الامر فقط كمصنعى « فلستير دى جنز » و « البون مارشيه » وغيرهما لان ذلك يجعل للمدير سلطاناً على العمل فتنتظم حركته . ومصلحة مادية ذاتية تدفع به للسهر على مستقبله فيزداد تقدماً ورقيا

تحويل المصانع التعاونية الى رأس مالية

ولقد أنشئت هذه المصانع لاستقلال العمال بعملهم ولتحريرهم من استغلال الممولين لهم . ولكن كثيراً منها عند ما تتسع حركة أعمالها تستخدم لديها عمالا مأجورين ليساعدوا اعضاءها فى العمل . فيصير شأن هؤلاء فى هذه الحال كشأن اصحاب رؤوس الأموال يستغلون من يعملون لديهم من العمال . وبهذا يصبح المصنع تعاونياً بالاسم ذا رأس مال بالفعل . وكان الأجدر بهذه المصانع محافظة على الغاية التى من أجلها أنشئت أن تدخل فى عضويتها العمال الذين تستأجرهم وذلك بتقسيم الربح بين رأس المال والعمل كما تعمل بذلك المصانع التى تتبع مبادىء فورييه

الباب الثالث

التعاون الزراعى

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن نشأة التعاون الزراعى وأقسامه

الأصلاح الزراعى وجمعيات التعاون فى استعمار الاراضى

التعريف

جمعيات التعاون الزراعى هى التى تتألف ممن يستغلون أرضاً زراعية ملاكا أو مستأجرين أو يزاولون أى عمل متصل بالزراعة . وغايتها اصلاح حال أعضائها اقتصادياً واجتماعياً

التعاون الزراعى هو احد انواع التعاون فى الانتاج

واعتبر المؤلفون التعاون الزراعى نوعاً من أنواع التعاون فى الانتاج . لأن جمعياته على اختلاف أنواعها وان كان لكل منها عمل أساسى تقوم به كالشراء والبيع والاقراض والتأمين ونحوه. الا أن ذلك كله ليس الا وسيلة لغرض أكبر هو تحسين حالة الانتاج الزراعى وترقية بيع الحاصلات

لمحة تاريخية عن نشأة التعاون الزراعى

ظهر نظام التعاون الزراعى بشكله الحالى فى اوربا فى منتصف القرن التاسع عشر . وبفضله نهضت الزراعة وارتقى الزراع ووصلت هذه القارة وغيرها من البلاد التى انتشر فيها الى درجة عظيمة من الرقى والتقدم حتى أصبحت مدينة له بزيادة ثروتها الزراعية وارتقاء زراعها وسكان قراها

وترجع فكرة التعاون الزراعى الى عهد الرومان وأخذت تنمو فى القرون الوسطى الى أن صارت فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر أساسا لقيام جمعيات التعاون الزراعى على نظامها الحاضر

فى سنة ١٥٧٦ ظهرت فى البرتغال جمعيات غرضها تقديم البذور الجيدة للزراع على أن يردوا مثلها بعد الحصاد

وتألفت فى القرون الوسطى بين سكان جبال سويسرا جمعيات للتعاون على العناية بالمواشى . وتكونت بفرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر جمعيات غرضها زراعة الأراضى بالاشتراك والتعاون على الوقاية من الغرق والشرق وتجفيف المستنقعات وتصليح الاراضى البور وغير ذلك(١)

---

(١) وقد ظهرت بأوربا جمعيات زراعية أنشئت أول جمعية منها فى فرنسا

وفى سنة ١٨٣٠ تألفت فى احدى قرى ارلندا جمعية تعاونية فى استئجار الاراضى .

وكانت أسبق جمعيات التعاون الزراعى ظهوراً جمعيات التعاون فى الاقراض الزراعى. لأن حاجة الفلاح الى الاقتراض بفائدة قليلة وبشروط لا تفوت مصلحته ولا تجعله فى حكم المصارف والمرابين وتحت رحمتهم كانت أشد حاجاته الى التعاون . وكانت فائدة هذا النوع من التعاون أبين له من التعاون على شراء حاجاته أو زيادة حاصلاته وترقيتها و بيعها .

وقد بدأ التعاون فى التسليف الزراعى فى المانيا سنة ١٨٤٨ بفضل (فردريك رايفايزن) (١) وكان الباعث الى اهتمامه به سببين (الاول) حالة الضنك التى وقع الفلاحون فيها عقب المجاعة

سنة ١٧٥٦ بمقاطعة بريطانيا Bretagne . وفى سنة ١٧٦٠ ظهرت الجمعية الملكية الزراعية بمدينة باريس وتأسست بعد ذلك جمعيات زراعية أخرى بفرنسا وغيرها الا أن الغرض من هذه الجمعيات ليس هو جمع كلمة الزراع وتعاونهم لاصلاح حالتهم المادية والادبية كما هو شأن الجمعيات التعاونية الحالية . بل تنحصر أعمالها فى حث الزراع على تحسين طرق الزراعة وتربية المواشى بواسطة مسابقات تعمل كل سنة ويعطى من يفوق فيها اخوانه فى ذلك الميدان مكافآت كما تفعله الجمعية الزراعية الملكية الآن فى مصر — « الجمعيات الزراعية » ورمس ص ١٠١ وما بعدها

(١) Frederik Raiffeisin

التى ظهرت فى المانيا فى سنتى ١٨٤٦ و ١٨٤٧ . (الثانى) الصعوبة التى كان صغار الفلاحين يلاقونها فى الحصول على ما يحتاجون اليه من المال لأعمال الزراعة فلا يجدون أمامهم الا المرابين الذين كانوا يقرضونهم بربا فاحش كان سبباً فى أغلب الأحيان فى خراب بيوتهم لعجزهم عن الأداء .

هذان السببان دفعا رايفايزن الى التفكير فى وسيلة يصلح بها شأن هذه الطبقة فلم يجد أحسن من انشاء جمعيات التعاون فى التسليف الزراعى[١] لتصل بهم الى تحقيق هذا الغرض

ومن أقدم جمعيات التعاون الزراعى بشكلها الحاضر جمعية الكرامين التى أنشئت فى المانيا سنة ١٨٥٢ فى ريل[٢] على نهر الموزيل[٣] .

وحوالى سنة ١٨٨٠ بدأت تظهر فى المانيا وفرنسا وبلجيكا جمعيات التعاون فى الشراء بالجملة وقد أنشئت بعد ذلك جمعيات التعاون فى الانتاج والبيع والتأمين وغير ذلك

وكذلك كان الباعث الذى جعل أوربا تهتم بالتعاون الزراعى منافسة الحاصلات الزراعية الامريكية لحاصلاتها لا سيما بعد

---

(١) « الاقتصاد السياسى » لروا بوليو جزء ٢ ص ٦٠٨ وما بعدها

(٢) Reil (٣) Moselle

ارتقاء وسائل النقل والمواصلات بالبخار حيث كانت تباع تلك الحاصلات فى الاسواق الأوربية بأثمان لا يمكن معها أن تنافس حاصلات أوربا حاصلات أمريكا لأن الأراضى الزراعية فى أمريكا كانت لم تزل بكراً قوية ذات تربة خصبة غنية تعطى خيرات كثيرة بنفقات قليلة بينما كانت اراضى اوروبا قد أضعفها توالى الزرع وأجهدها طول مدة الانتاج حتى أصبحت تستلزم الكثير من النفقة ولا تأتى الا بالقليل من الثمرة .

شعر الاوربيون بضرورة وضع حد لتلك المنافسة فلجئوا الى وسيلتين : الأولى — أنهم طلبوا من حكوماتهم رفع الرسوم الجمركية على الحاصلات الأجنبية حتى لا يتيسر لها أن تنافس حاصلاتهم . الثانية — انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية ليتعاونوا على تحسين طرق الزراعة وترقية الحاصلات وزيادتها وبيعها وشراء حاجاتهم ولوازمهم من مصدر واحد يضمن لهم جودة مايشترونه ويهيء لهم ثمناً أقل من الاثمان الجارية . وليجد الزراع من اتحادهم قوة يدفعون بها ما ينزل بالزراعة فى بعض السنين من الازمات والنكبات

أنواع جمعيات التعاون الزراعى

تنقسم جمعيات التعاون الزراعى الى أنواع كثيرة نذكر منها ما يأتى : —

(أولا) جمعيات التعاون فى شراء حاجات الزراع جملة

(ثانياً) جمعيات التعاون فى بيع الحاصلات

(ثالثاً) جمعيات التعاون فى الانتاج

(رابعاً) جمعيات التعاون فى التأمين

(خامسا) جمعيات التعاون فى الأقراض وسيأتى الكلام عليها فى الباب الرابع .

وهذه الأنواع الخمسة ستقف عليها مفصلة فيما بعد .

(سادسا) جمعيات التعاون فى رى الاراضى وغرضها عمل الآبار الارتوازية واقامة القناطر لتوزيع المياه على أراضى أعضائها. ومن هذا النوع جمعيات فى تونس تمدها الحكومة بالمساعدات والمعونات المالية .

(سابعا) جمعيات التعـــاون فى لف وحزم الحاصلات وشحنها الى الخارج وتوجد فى الدانمارك وهولاندا وغيرهما

(ثامنا) جمعيات التعاون فى استئجار الاراضى[١]

الغرض من هذه الجمعيات استئجار الاراضى وزعها بطريق الاشتراك لاقتسام أرباح العمل المشترك .

وقد ظهرت أول جمعية من هذا النوع فى ارلندا سنة ١٨٣٠ ببلدة «رالاهين»[٢] بفضل أحد كبار زراعها المستر (فندلور)[٣] اذ جمع فى ذلك التاريخ عمال زراعته والف منهم جمعية تعاونية لاستئجار أراضيه رغبة منه فى تحسين حالهم . ولكن هذه الجمعية صفت أعمالها فى سنة ١٨٣٣ لأن صاحب الاراضى أضاعها فى الميسر بامريكا مع أنه كان ينهى مستأجريه فى عقد الايجار عن الميسر ويحذرهم قربانه . والى الآن لم تتألف فى هذه البلاد جمعية أخرى للغرض المذكور .

وتوجد الآن هذه الجمعيات فى هنغاريا ورمانيا وقد ظهرت أخيراً فى فرنسا ولكنها انتشرت انتشاراً عظيما فى ايطاليا .

وكان الباعث على ظهورها فى ايطاليا شدة البؤس الذى كان يعانيه فلاحوها . ففى سنة ١٨٨٣ تألفت جمعية من فقراء بلدة

---

(١) التعاون فى الانتاج فى ايطاليا وانجلترا — ش جيد — ص ١ وما بعدها — جمعيات التعاون الزراعى — ش جيد ص ١٧١ وما بعدها

(٢) Ralahine (٣) Vandeleur

(رافين)[1] لاستئجار بعض أراضى الحكومة اذ كانت تملك هى والسلطات المحلية وكبار الزراع هناك أراضى واسعة أغلبها بور تحتاج فى اصلاحها الى نفقات كبيرة . وكان صغار الزراع يستأجرون هذه الاراضى ولكنهم لقلة ما لديهم من المال لا يوفونها حقها فى الخدمة ولا يستعملون فى اصلاحها وزراعتها أحدث الوسائل الزراعية . فلا يجنون منها الا حاصلات ضئيلة ولا ينال الزارع من الأجر ما يكفى لسد رمقه .

وأخذت جمعية رافين من الحكومة أراضى لازالت تستغلها الى الآن بدل أن يعمل أعضاءها بالأجر لدى غيرهم من المستأجرين وسرعان ما انتشر خبر هذه الجماعة فى ايطاليا فعطف عليها ملكها (عمانويل الأول) ومنحها معظم رأس مالها وقدره ٦٠٠٠ فرنك لتستعين به على أعمالها .

وقد تألفت عقب ذلك جمعيات فى أنحاء ايطاليا على نظام جمعية رافين وأمدتها الحكومة بالمعونات المالية والامتيازات

ولما كثر عددها الفت لها اتحاداً عاما بمدينة رومة يجمعها هى والجمعيات التعاونية الأخرى لتقديم السواعد والتى تقوم بالاشغال العامة كاصلاح الطرق الزراعية وتجفيف المستنقعات

---

(١) Ravenne موطن دانت الشاعر المعروف

وأعمـــال الصرف والرى ونحوه . وقد بلغ الآن عدد هذه الجمعيات فيها ٣٠٠٠ جمعية .

وتستغل جمعيات التعاون فى استئجار الأراضى فى ايطاليا ١٢٠٠٠ هكتار منها لجمعية رافين ٣٠٠٠ وحدها هكذا أصبحت تملك نحو ثلثها . كما أن كثيراً من هـذه الجمعيات حصل بفضل ما وفره من المـال الى شراء جزء عظيم من الأراضى التى كان يستأجرها .

وبفضل جمعيات التعاون فى استئجار الأراضى أصلح معظم أراضى ايطاليا وصارت تنتج كثيراً من الحاصلات التى خففت عبء مطالب سكانها الذين يزدادون بسرعة سـنة بعد أخرى زيادة تفوق طاقة اراضيها الصالحة للزراعة .

وتقوم هذه الجمعيات بشراء حاجات أعضـائها الزراعيـة وبيع حاصلاتهم جملة . وبصناعة الجبن والزبد فى معاملهـا . والتأمين على المـاشية والتسليف . وكذلك تقوم باعمال أدبيـة واجتماعية كفتح المدارس الزراعيـة لتعليم الاعضاء وأولادهم . وكاقامة المستشفيات والمـلاجىء وقاعات الـكتب والمطالعة . وتنظيم المحاضرات فى التعاون الزراعى والنشر فى الصحف والمجلات وغير ذلك من الاعمال الجليلة التى كانت سـبباً فى صلاح حالة

الفقراء من سكان الريف بعد أن كانوا من العسر بحيث يصعب عليهم شراء الملح لوضعه على الذرة المسلوقة غذاؤهم .

هذا ما أتته « جمعيات التعاون فى استئجار الاراضى » من الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى ايطاليا . وقد هاجر فى المدة الاخيرة بعد الحرب الكبرى بعض اهاليها فراراً من مضايقة الفاشيست الى فرنسا والفوا فى بعض جهاتها جمعيات من هذا النوع عمرت وأصلحت كثيراً مما خربته تلك الحرب الضروس

وتتبع جمعيات التعاون فى استئجار الاراضى فى ايطاليا الطريقتين الآتيتين لاستغلال أراضيها (١) .

(أولا) أما أن توزع الجمعية الأراضى على أعضائها فتعطى كل أسرة جزءا منها لتستغله لنفسها .

(ثانياً) وأما أن تستخدم الجمعية أعضاءها فى مزارعها مقابل أجر تعطيهم اياه كل خمسة عشر يوماً . وهذا الأجر هو فى الغالب أقل من الاجر العادى . وبعد بيع حاصلاتها وعمل ميزانيتها توزع عليهم الأرباح بعد خصم ما تنص عليه لائحتها وللاعضاء بعد اتمام أعمالهم الخاصة بمزارع الجمعية حق العمل بالاجر فى أى مزرعة أخرى . كما أن للجمعية الحق فى

---

(١) جمعيات التعاون الزراعى — ش جيد . ص . ١٧٣

استخدام ما يلزمها من العمال لمساعدة أعضائها اذا كان عددهم لايكفى للقيام بأعمالها

* * *

تلك هى أهم جمعيات التعاون الزراعى وقد تجمع بعضها بين تلك الأعمال المتقدمة أو كلها فتأخذ الجمعية الواحدة على عاتقها اقراض أعضائها ما يحتاجون اليه من المال وشراء حاجاتهم الزراعية وبيع حاصلاتها وكذلك تقوم بتحويل بعض الحاصلات وأعمال الرى وتربية الماشية واختبار الألبان وتوزيع القوى الكهربائية ونحو ذلك

ويوجد كثير من هذه الجمعيات المتعددة الأعمال فى المانيا وايطاليا ولا تفيا وتشيكوسلوفاكيا وأرلند وغيرها . وأما فرنسا وانجلترا فالمتبع فيها أن لكل جمعية عملا واحداً لاتتعداه . غير أن بعض النقابات فى فرنسا مازالت الى الآن تقوم ببعض تلك الأعمال السالفة مما ستعرفه بعد

الاصلاح الزراعى [١]

وجمعيات التعاون فى استعمار الأراضى

هذه هى مسألة اليوم التى اهتمت بها دول أوربا عقب الحرب الكبرى التى تغير على اثرها كثير من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتى سار عليها الناس ردحاً من الزمن قبل ان تستعر نارها

قامت فى هذه القارة عقب الحرب العالمية حركة اطلق عليها اسم « الاصلاح الزراعى أو الثورة الزراعية » الغرض منها نزع الأراضى من كبار الزراع مقابل تعويض يدفع لهم على آجال وبيعها هى وما كان لدى الحكومة من أراضى الى فقراء الريف فلم تلبث ان عملت بذلك فيم بين سنتى ١٩١٩ و١٩٢٢ اثنتا عشرة دولة من دول أوربا الشرقية وهى فنلاندا واستونيا ولاتفيا وليتونيا وبولونيا وتشيكوسلافاكيا والنمسا والمجرويوجوسلافيا وسربيا وبلغاريا ورومانيا واليونان . وسنت لتنفيذ هذه الفكرة

---

(١) أو الثورة الزراعية

قوانين تختلف فيها حسب الحالة الاجتماعية والسياسية لكل بلد منها (١)

ففى يناير سنة ١٩٢٠ أصدرت حكومة تشيكوسلافاكيا قانوناً يقضى بنزع الاراضى من كبار الزراع مقابل تعويض تدفعه لهم على آجال طويلة على أن يترك لكل منهم من ٤٠ الى ٦٤ فى المائة مما كان يمتلكه وعلى أن تقسم ما انتزعته من الاراضى وما تملكه منها على صغار الزراع وعمال الزراعة ومن يزاولون اعمالا متصلة بها . فتقوم مصلحة الأملاك الاميرية فيها بتأليف جمعيات تعاونية منهم يطلقون عليها اسم « جمعيات التعاون فى استعمار الاراضى الزراعية » يكون أعضاؤها من الطبقة المذكورة مقابل ٢٠٠٠ كرنين يدفعها كل عضو من أعضائها على آجال . ولا تؤلف مصلحة الاملاك هذه الجمعيات الا بعد ما تتأكد من نجاحها والا امتنعت عن ذلك لأنها تؤثر أن يكون عددها قليلا موثوقاً بنجاحه على أن يكون كثيراً غير مضمون استمراره فى العمل . وتقرضها الحكومة ما تحتاج اليه من المال لأعمالها الزراعية بدون فائدة مدى عشر سنوات

وقد بلغ عدد هذه الجمعيات فى سنة ١٩٢٧ ٣٧ جمعية منها

---

(١) « جمعيات التعاون الزراعى » ش جيد ص ١٦٨ وما بعدها

٢٧ تحت رقابة مصلحة الأملاك تستغل ١٥٤٤ هكتاراً من الأراضى . وبفضل احتياطيها وما اقتصدته من الأموال انشأت لها مصانع واشترت ممتلكات أخرى غير التى باعتها الحكومة(١).

وفى يوغوسلافيا بدأت الحكومة عقب التشريع الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩١٩ بنزع الاراضى من كبار المزارعين فتبيعها هى وأراضيها لفقراء القرى وعمالها مفضلة فى ذلك توزيعها على الجمعيات التعاونية التى تؤلف منهم لاستعمار تلك الاراضى فتعطى مجاناً كل من تطوع للخدمة العسكرية فى الجيش ابان الحرب الكبرى ٥ هكتارات لمن حمل السلاح و ٣ هكتارات لمن أدى فيه خدمة اخرى . وأما من عدا هؤلاء فتباع لهم الاراضى بأثمان تحددها لجنة من الخبراء ويدفعونها على عشر سنين بفائدة ٧ فى المائة . وتشترط الحكومة عليهم الا يبيعوا ولا يرهنوا هذه الاراضى فى خلال خمسة عشرة سنة (٢)

وفى رومانيا لا يترك القانون لكل واحد من كبار الملاك غير ٥٠٠ هكتار . ولما تسلمت حكومة الفلاحين فى بلغاريا الحكم بعد أن وضعت الحرب اوزارها لم تشفق على الاغنياء

---

(١) مجلة الامنسيباسيون عدد ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ ص ٣١

(٢) مجلة الاقتصاد السياسى لسنة ١٩٢٤ ص ١ وما بعدها

من الزراع ولم تبق لكل منهم اكثر من ٣٠ هكتاراً .

وكان قانون ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الذى أصدرته لا تفيا لهذا الغرض شديدا حيث لم يقدر للهكتار من الاراضى التى نزعت من أربابها الا ٤٨٠ روبل تدفع على آجال طويلة ولا يحق لكل واحد من هؤلاء أن يملك اكثر من ٥٠ هكتارا واذ كانت قيمة كل ٢٦٠ رويل فى ذلك الوقت لا تساوى الا دولارا واحدا كأنه قدر لكل هكتارا أربعون قرشاً تقريباً . وللاتفيا العذر فى ذلك لأن أراضيها كانت ملكا للبروسيين والروسيين الذين استعبدوها واستولوا على أراضيها بغير حق عدة قرون

على أن الثورة الزراعية لم تقتصر على أوربا الشرقية وحدها بل كان أول من أشعل نيرانها ودخل ميدانها هى أوربا الغربية وفى مقدمتها انجلترا اذ اصدرت فى سنة ١٩٠٣ قانوناً يقضى بنزع أراضى ارلندا من أيدى اللوردات من الانجليز لردها الى مستأجريها من الايرلنديين حيث كانت هذه الاراضى ملكا لهم قبل احتلال انجلترا لبلادهم . ولتسهيل تنفيذ هذا القانون فتحت الحكومة اعتمادا قدره ١١٢ مليون جنيه ليقترض منه الايرلنديون ما يحتاجون اليه من المال لشراء تلك الاراضى

---

(١) المجلة التعاونية لسنة ١٩٢٧ ص ٢١٠ وما بعدها

وسنت انجلترا عقب ذلك قانونها المعروف باسم «استقلال الملكية الصغيرة» لنزع أراضى اللوردات فى انجلترا و تقسيمها الى قطع صغيرة لبيعها أو تأجيرها لمن أراد أن يكون زراعاً على شرط أن يبتاعها بعد . ولكن هـــذا التشريع الاخير لم يأت بجميع الاغراض المطلوبة لتلكؤ السلطات المحلية فى تنفيذه نظرا لما يعوزه من كبير النفقات

ولم تتأخر فرنسا عن قيامها بذلك الواجب فأباحت لصناديق التعاون الزراعى تسليف المال لمن أراد من أعضائها شراء قطعة أرض صغيرة له وذلك من مبلغ خمسمائة مليون فرنك أودعه بنك فرنسا بناء على أمر الحكومة تلك الصناديق للاقراض التعاونى الزراعى

وكذلك أصدرت حكومة أسبانيا فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٧ قانوناً خاصاً ببيع أراضيها لفقراء الريف وتأليف جمعيات تعاونية منهم لاستعمارها و الفت لتنفيذه لجنة من الاخصائيين من غير موظفيها

هـذا وكان الباعث على اهتمام دول أوربا بتلك الحركة اعتبارات اقتصادية واجتماعية. فان الفلاح اذا عرف أن الارض التى يزرعها هى ملك له و يستغلها لنفسه بذل كل ما فى وسعه

فيها حتى تخرج له أضعاف ما كانت تنتجه لو كان يعمل فيها لحساب غيره و بهذا يصلح حاله وتزداد ثروة بلاده الزراعية . وقد لا تحدثه نفسه بالهجرة من الريف الى الحواضر و بمغادرة البلاد طلبا للرزق و يكون عوناً على السلام بدل ان يكون مهددا له حين لا يملك شيئاً

ان سعادة الانسان كما قال « كسينوفون » (١) تتبع ما لديه من وفرة وقلة فى حاجات الغذاء . وسياسة الانسان — كما قال « مونتسكيو » (٢) لا ترمى الا لغرض واحد وهو أن يضمن لنفسه غذاءاً وثياباً وحياة تتوفر فيها أسباب الصحة والراحة .

فعمال القرى وفقراؤها فى كثير من البلدان ومنها مصر لا تتوفر لديهم تلك الأسباب ولذلك يهجرونها الى المدن و ينزحون عن الوطن الى حيث يجدون سعة فى الحياة و بحبوحة فى العيش

قد يقال ان التعاون يحميهم غوائل الفقر والجوع وهو احسن علاج لحل هذه المشكلة الاجتماعية . نعم يكون التعاون مفيداً لهم اذا أقرضتهم جمعياته من المال ما يحتاجون ليبتاعوا الأراضى

---

(١) Xénophone أحد فلاسفة اليونان فى القرن الرابع قبل المسيح

(٢) Montésqieu أحد فلاسفة فرنسا فى القرن الثامن عشر — « روح القوانين » مونتسكيو الباب الثالث والعشرين فى الفصل التاسع والعشرين

على شرط أن يجدوها فى قراهم أو قريبة منها . أو اذا باعت لهم الحكومة ما تملك من الأراضى بشروط ميسرة أو أجرتها لهم على أن يمتلكوها بعد أمد وعلى غير هذا الوجه لا يكون التعاون كبير النفع لفقراء الريف ولا حالا لمشكلتهم الاجتماعية . لقد يفيد فى زيادة أجورهم و يمدهم بشىء من الرخاء و يهيئ لهم بعض المنشآت الخيرية كالمستشفيات والمدارس ولكنهم يجدون مثل هذا وخيراً منه فى المدن وفى البلاد الاخرى

ان الفلاح لا ينضم الى الجمعيات التعاونية الا اذا عرف أن هناك مصلحة مادية تعود عليه منها وبغير ذلك لا يقترب منها اذ أى مصلحة لفقراء الريف الذين هم من عمال الزراعة ورعاة الانعام وأى فائدة تعود عليهم من انضمامهم الى هذه الجمعيات وأحدهم لا يملك قدماً من الارض يجعله يدرك الحاجة الى الجمعية للمعونة على تسميده وغرسه و بيع محصوله بأثمان رابحة وليس فى حوزته بقرة ولا معزة يؤمن على حياتها أو يبيع لدى الجمعية شعرها ولبنها وما الذى يرغمه على البقاء فى بلاد — على حبه لها — لا تمده بالقوت ولا ينال فيها أتفه العيش وأضعف الرزق حتى يضنيه الجهد ويبلو المر ثم لا يأمن يوماً أن يسقط فى هاوية الفقر و يبتلى بالجوع والعرى

واذا كان الفلاح فى بعض البلاد محروماً من أسباب الراحة والطمأنينة فى العيش فما الذى يحمله على الاقامة فيها وهو يرى نفسه يشقى ليتنعم غيره ويكد ويكدح فى العمل ويتصبب عرقاً فى الانتاج وغيره يقتطف الثمرات ويستأثر بها دونه ولا يكافئه بما يخفف شيئاً من هموم الدنيا وبلائها . فهل تراه كان يمسك عن سفك الدماء وارتكاب الجرائم ويتورع عنها لو قدر عليها ولو لم تكن له الحكومة بصولتها وقوتها بالمرصاد

كل هذه اعتبارات قدرتها دول أوربا حق قدرها . ولقد كانت تلك عاصفة مخربة خلقتها الحرب العالمية ولكن أوربا عرفت كيف تتقى أخطارها وتتفاداها فخلت لها سبيلها فمرت بسلام وهكذا يفعل اليقظ البصير وبذلك كسبت حب شعوبها لها وتعلقهم بها

قد يعترض البعض على نظام الملكية الصغيرة لانه يؤول مع نظام الارث المعمول به فى بعض البلاد كفرنسا ومصر مثلا الى تجزئة الاراضى الى قطع ضئيلة لا تفيد أربابها. فنجيب بأن علاج ذلك هو تأليف جمعيات تعاونية منهم تقوم باستغلالها وتوزيع ريعها على الاعضاء كل واحد منهم بنسبة ما يمتلكه فيها ويولى هؤلاء وجوههم شطر أعمال أخرى كتأليف جمعيات تعاونية لاستئجار الاراضى الزراعية وغيره

ففى فرنسا صدر قانون فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ (١) يبيح تأليف جمعيات تعاونية من هذا النوع . على أن هذا النظام متبع من قبل فى بلغاريا وسربيا ولكنه على شكل غير تعاونى . فهناك جمعيات للعشيرة الواحدة يقال لها « الزدروجا » (٢) أعضاؤها كلهم أقارب يمتون الى مورث واحد يبلغ عددهم أحياناً ثلاثين أو أربعين عضواً يقوم أكبرهم سناً بأدارة زراعة أراضيها ويوزع غلتها عليهم فيؤدى كل منهم حظه من الريع

اذن ليس من الصعب اتخاذ وسيلة كهذه لبقاء الأملاك الصغيرة التى جزئت الى قطع ضئيلة على حالتها الأولى قبل التجزىء ولاهو مما يعسر حله وانما الذى نتوخى الوصول اليه هو أن يعيش فقراء الريف ولديهم من الأسباب مايجعلهم مطمئنين الى عيشهم فيسود السلام لراحة البال واطمئنان العيش (٣)

---

(١) « الأرض للاسرة القروية » ب جازيو ص ٦٨ وما بعدها

(٢) Zadruga

(٣) تعد الحكومة المصرية والكتاب مائل للطبع قانوناً للملكية الصغيرة للعمل بمقتضاه فيما تبيعه لفقراء الريف من أراضيها التى بدأت فى بيع جزء منها لهم فى سنة ١٩٢٩ . وأملنا أن تعمل الحكومة بما كتبناه فى هذا الموضوع خصوصاً فيما يتعلق بتأسيس جمعيات تعاونية استعمارية فى هذه الأراضى صونا لهذه الملكية من الضياع حتى تتحقق بذلك الأغراض التى من أجلها بيعت هذه الاراضى

الفصل الثانى

جمعيات التعاون فى شراء حاجات الزراع (١)

النقابات الزراعية فى فرنسا

يعتبر بعض المؤلفين جمعيات التعاون فى التوريد أو فى شراء حاجات الزراع نوعاً من أنواع التعاون فى الاستهلاك لما بينهما من التشابه فى الأعمال والأغراض. ويعتبرها البعض الآخر منهم نوعاً من أنواع التعاون الزراعى . على أن الخلاف فى الحاقها بالتعاون الاستهلاكى أو التعاون الزراعى ليس الا خلافاً فى العرض لا فى الجوهر . وهى فى الحقيقة جمعيات تعاون فى الاستهلاك وفى الانتاج معاً

أغراض هذه الجمعيات

والغرض من هذه الجمعيات اشتراك الفلاحين فى ابتياع حاجات زراعتهم ومواشيهم جملة حتى يدرءوا عن أنفسهم شر المرابين وجشع التجار وغشهم فيستبقون لأنفسهم ما كان

(١) « الاقراض الزراعى » م . دوفورماتيل ص ٢٩ وما بعدها

يبتزه المرابون منهم من فاحش الربا ويستيقنون الحصول على سلع لاغش فيها

وتقوم جمعيات التوريد فى بعض البلدان كفرنسا وهولندا وسويسرا والنمسا وغيرها بشراء كل ماتحتاج اليه الاعضاء لزراعتهم وتقصر بعض الجمعيات كما فى هولندا والدانمارك مشترياتها على صنف واحد أو على بعض الاصناف(١) . وتقوم بعض جمعيات التوريد فى بعض البلاد كالدانمارك وسويسرا وغيرها بشراء الآلات الزراعية ليتناوب أعضاؤها استخدامها

الوقاية من الربا

أما حماية هذه الجمعيات لاعضائها من شر الربا فان الزارع يضطر غالباً الى الاقتراض حين يعد أرضه للزراعة فقد لا يتوفر المال لديه وحاجات الزراعة والماشية ملحة عاجلة لا تمهله فيتقدم الى المرابين وهم يعلمون مبلغ حاجته ومكان اضطراره فيرهقونه بالربح ويبهظونه بالفائدة أو يتقدم الى التجار يشترى حاجاته منهم نسيئة فيثقلون عليه الربح ولا يمكنونه من أن يختار البضاعة النقية الجيدة . فهو فى كلا الحالين مغبون يقدم أكبر مجهوده وأكثر حاصله لتاجر طامع أو مراب شره — وهنا

(١) «شركات التعاون فى الزراعة» ك . ديكورى . ص ٧ وما بعدها

يتجلى نفع جمعيات التوريد وقيمة حمايتها لاعضائها فأنها تتخير لهم الأنواع وتبيعهم مايحتاجون بسعر السوق وتمد لهم الأجل بمقدار ماتسمح به مقدرتها المالية — وفى آخر سنتها عند تصفية الحساب توزع الارباح على الاعضاء بنسبة ما اشتروا بعد أن تحتفظ بجزء من الربح تنص عليه لوائحها .

رخص الثمن

وتضمن جميعات التعاون فى شراء حاجات الزراع جملة رخص الثمن للأسباب الآتية :

(أولا) لأنها تستورد السلع اللازمة لأعضائها من المنتجين أو كبار التجار رأسا فتقتصد بذلك الربح الذى كان يجنيه الوسطاء وصغار التجار . وهؤلاء المنتجون وتجار الجملة يرون من مصلحتهم تخفيض الاثمان لأنهم يوقنون بمعاملتهم هذه الجمعيات أن يصرفوا مقادير كبيرة من بضائعهم فى أوقات معينة . وفى هذا ضمان لربح اكثر مما لو رفعوا الأسعار وقلت الطلبات .

هذا وقد تقوم بعض الجمعيات الغنية بصنع الاسمدة والآلات لديها فيتوفر لاعضائها بذلك ما كان يتقضاه المنتجون والتجار ربحا منهم

(ثانيا) لأن جمعيات التعاون فى التوريد لاترمى الى الربح من طريق الاتجار كما تفعل الشركات التجارية بل وظيفتها توريد اجود البضائع لاعضائها بأرخص الاثمان . كما أن أغلب جمعيات التوريد والمصارف القروية التى تشتغل بالاعمال الزراعية لامخازن لها لأنها تشترى حاجات اعضائها بقدر طلباتهم أو قياسا على ما اشتروه فى السنوات السابقة فهى بذلك لاتتقاضى منهم نفقات لأنشاء المخازن أو استئجارها ولا الخسارة التى تترتب على تلف البضاعة المخزونة وغير ذلك بل تكتفى بفرق يسير بين ثمن الشراء وثمن البيع لتنفق منه على ادارتها واذا بقى شىء بعد سد النفقات وزعته على الاعضاء بنسبة المشتريات منها بعد اسقاط ما نصت عليه لوائحها

(ثالثا) لأن نفقات نقل المقادير الكبيرة بالسكك الحديدية أو بالبواخر والمراكب الشراعية وغيرها أقل بكثير من نفقات الرسالات الصغيرة هذا فضلا عن أن جمعيات التعاون فى التوريد كثيرا ماتتفق مع السكك الحديدية وشركات النقل على اجور تقل عن الاجور المعتادة لأن مصلحة تلك السكك الحديدية والشركات أنما تقوم على كثرة البضائع التى تنقلها

جودة البضائع

ويضمن أعضاء جمعيات التوريد جودة حاجاتهم الزراعية لأنها تشترط على مورديها تحليل ماتبتاعه منهم واختباره قبل استعماله وتفرض عليهم التعويض والغرامة عما يظهر أنه غير صالح وهذا الامر ليس فى استطاعة الفلاع عمله مفردا لأن نفقات التحليل تكلفه كثيرا فيضطر الى قبول البذور والاسمدة وغيرها من التجار كما تقدم . والويل له فى هذه الحالة اذ يغشه بعض التجار الذين لاذمة لهم فيما يبيعونه مما يلزم لزراعته فتراهم يخلطون له ملح الطعام مثلا بنترات الصودا ويستعملها لتسميد زراعته على جهل بما يحتويه فتضر بأرضه وتضيع عليه ثمراته مع خسارة المال الذى دفعه ثمنا لهذا السماد المزعوم

ولأجل أن تحقق الجمعيات الاغراض السالفة الذكر على أتم وجه وانفعه تؤلف من بينها اتحادات يكون من أعمالها جمع طلباتها وابتياعها لها فتستفيد الجمعيات من ذلك أكثر مما لو كانت تشترى كل واحدة منها حاجاتها على انفراد

كيف تجمع الشركات طلبات الاعضاء

تتبع شركات التعاون فى التوريد طريقتين لجمع طلبات أعضائها :

(الأولى) تستعملها الشركات الحديثة العهد وهى أن يعلن مجلس الادارة الاعضاء عن آخر ميعاد لتقديم الطلبات لمختلف حاجاتهم وتوزع عليهم استمارات مطبوعة لهذا الغرض فيملؤها الاعضاء ويقدمونها لها بطريق البريد أو بأنفسهم اذا كانوا يقطنون بالقرب من مركز الشركة . ومتى كملت الطلبات تشترى الشركة المقادير المطلوبة وعند ورودها تؤخذ منها مثل لاختبارها وتحليلها فاذا ثبت لها جودتها دعت الاعضاء لاستلام ماطلبه كل منهم من مكان معين كمحطات السكة الحديد مثلا أو من مخزنها اذا كان لها مخزن . ومن يتخلف من الاعضاء عن الاستلام كان للشركة أن تبيع مارد برسمه من الاصناف لعضو آخر أو تحصل ثمنه منه

(الثانية) تستعملها الشركات القديمة العهد التى توطدت دعائمها ونمت أعمالها وهى أن تشترى البضائع لحسابها وعلى قياس السنوات الماضية وتخزنها لديها تحت طلب الاعضاء .

انما يجب عليها الا تتورط فى شراء مقادير تزيد عما يحتاجه الاعضاء فلا تستطيع تصريفها بعد وتضطر الى حفظها للموسم التالى فتلحقها بذلك الخسارة بتلف يلحقها أو لهبوط السعر فضلا عن نفقات المخازن

كيفية البيع وتوزيع الارباح

تتبع شركات التعاون فى التوريد فى بيع مايلزم لأعضائها احدى الطريقتين الآتيتين :

(الاولى) اما أن تبيعهم هذه الحاجات بالسعر المتداول فى السوق ثم توزع عليهم فى نهاية السنة الزائد عن ثمن المشترى كل بنسبة ما اشتراه منها بعد اسقاط جزء من هذا الزائد لسد حاجة المال الاحتياطى ونفقات الادارة وفوائد السهام والأعمال الخيرية ونحوه

(الثانية) واما أن يحدد مجلس الادارة بموافقة لجنة المراقبة الثمن الذى يباع به للاعضاء وذلك بأن يضاف الى ثمن الشراء — وفيه نفقات النقل وما شاكلها — مبلغ زهيد للقيام بنفقات الادارة ولانشاء مال احتياطى دائم . وفى كلتا الحالتين يدفع الأعضاء معجلا ثمن مشترياتهم من الجمعية . غير أن بعض الجمعيات تبيح البيع الى أجل قريب حتى يجمع المحصول ويباع

وهـذا اذا كانت حالتها المالية تساعدها على ذلك وفى حالة عدم قدرة بعض الأعضاء على الدفع فوراً . وفى مقابل ذلك يدفع الأعضاء فائدة بمقدار ٤ أو ٥ فى المائة مثلا

ولا تورد هذه الجمعيات لأحد ما من الاجانب غير أعضائها طبقاً للمبدأ المتبع فى جمعيات التعاون على اختلاف أنواعها . وربما كانت هذه القاعدة من اكبر الاسباب فى اقبال الناس على عضوية هذه الجمعيات لما يتبينونه من الفوائد التى لا تتوافر لهم خارجها وللجمعيات التى تخالف هذه القاعدة أن تنص فى لوائحها على كيفية معاملة الأجانب من غير أعضائها

أعمال هذه الجمعيات

هذه الجمعيات — فوق أعمالها الاقتصادية وهى توريد حاجات أعضائها الزراعية وارشادهم الى كيفية استعمالها وجلب أنواع المزروعات التى تأتى بربح أوفر — تقوم بأعمال اجتماعية وأدبية عامة لا تقف عند حد نفع أعضائها بل تتناول اصلاح شؤون أهل القرى بوجه عام .

النقابات الزراعية فى فرنسا (١)

تعريف النقابة الزراعية

النقابة الزراعية هى التى تتألف من الزراع وملاك الاراضى الزراعية ومستأجريها وعمال اليومية وكل من يحترفون حرفة لها اتصال بالزراعة. ويكون عملها ترقية مصالح أعضائها الاقتصادية والزراعية وحمايتها والدفاع عنها.

أسباب نشأة النقابات فى فرنسا

وتعتبر فرنسا فى مقدمة البلدان التى اشتهرت بالتعاون الزراعى خصوصاً نظام النقابات الزراعية. وكانت هـذه النقابات أول نوع من أنواع جمعيـات التعاون التى ظهرت بين الزراع فيها وبفضلها ظهرت جمعيات التعاون الزراعية الاخرى المنتشرة فى أنحائها

وكان الباعث على ظهور تلك النقابات فى فرنسا تراكم الحاصلات الزراعية الاجنبية (٢) فى أسواقها ومنافستها لحاصلاتها

---

(١) اعتمدنا فى ذلك على كتابى « النقابات الزراعية » للـكونت روكينى و « الاتحاد العام للنقابات الزراعية فى فرنسا » ا. توسان

(٢) كانت تصدر فى ذلك الوقت المحصولات الآتية الى فرنسا : القمح من

حيث كانت تباع فيها بأثمان لا يمكن معها أن يصرف زراعها حاصلاتهم الا بالخسارة . وذلك منشؤه ضعف أراضيها وقلة انتاجها مع ارتفاع فى نفقات الانتاج

وقد بلغت الازمة أشدها فى اواخر القرن التاسع عشر . وكان صغار الزراع فى فرنسا لا يعرفون وقتئذ سوى السماد الذى يتخذ من مواشيهم ولا يفيد كثيراً فى اخصاب الارض وتغذية الزراعة خصوصاً فى أراض ضعيفة كأراضيهم . فلما رأوا الخطر الذى يهددهم من منافسة الحاصلات الاجنبية لهم فى بلادهم وجهوا أفكارهم الى استعمال الاسمدة الكيماوية ليتمكنوا من اكثار الحاصلات . ولكنهم لا يعلمون الجيد من الردىء منها . ويجهلون ما يوافق زرعهم من مختلف انواعها . وللوقوف على الصالح منها يعوزهم الاستعانة بالفنيين ليرشدوهم الى ذلك وليحللوها لهم وهذا يتطلب نفقات يصعب عليهم وهم منفردون القيام بها . لذلك كان التجار يغشونهم فيما يبيعون من تلك الاسمدة فضلا عن بيعها لهم بأثمان فادحة . ولهذا فكر الغيورون على مصلحة الزراع فى فرنسا فى وسيلة بها يتوصلون

أمريكا الشمالية والهند والروسيا . الصوف من استراليا . النبيذ من أسبانيا وايطاليا . المواشى من ايطاليا والمانيا والارجنتين وهلم جراً

الى الحصول على أجود الاسمدة بأثمان رخيصة فلم يجدوا أحسن من تأليف جمعيات تعاونية من الزراع لتشتريها لهم بالجملة وبهذا يتحقق الغرض الذى يسعون من أجله

وأول من اقترح تأليف جمعية من هذا النوع هو الاستاذ « تنفيرى » (١) المدرس الزراعى بمدرسة « بلوا » (٢) بمقاطعة « لوار وشار » (٣) . حيث جمع أهالى هذه المقاطعة فى سنة ١٨٨٣ والف منهم جمعية غرضها شراء الاسمدة اللازمة لهم وانارة أذهانهم وارشادهم الى مايوافق من أنواعها معدن اراضيهم وما يزرعونه فيها فتزداد بذلك خصوبتها وتكثر حاصلاتها . واطلق على هذه الجمعية اسم : « نقابة لوار وشار » . وفى ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ صدر قانون خاص بالنقابات عامة ومن ضمنها الزراعية فمنحها الشخصية المعنوية التى تكسبها حق التقاضى امام المحاكم وحق التملك اوقبول الهبات والوصايا — غير أنه بمقتضى القانون يلزم ألا يزيد ماتملكه النقابة من العقارات عما هو ضرورى لعقد اجتماعاتها ودار كتبها ودور التعليم الزراعى التى تنشئها خصيصا لذلك كما لايكون لها حق الاتجار

---

(١) Tanveray

(٢) Blois

(٣) Loir-et-Cher

أى البيع لغير أعضائها

كيف تؤلف النقابة فى فرنسا

ولتأليف نقابة فى فرنسا طبقا لاحكام قانون سنة ١٨٨٤ يجتمع من يشعرون بالحاجة الى التعاون من الزراع على شرط أن يكونوا فرنسى الجنس متمتعين بحقوقهم المدنية . ويتناقشون فى نصوص اللائحة النموذجيـة التى تتلى عليهم وبعد اتفاقهم عليها واقرارها ينتخبون من بينهم أعضاء مجلس الادارة طبقا لنصوص تلك اللائحة ثم يضعون نسختين منها فى مركز العمدية التابعة لها النقابة ومعهما بيان بأسماء أعضاء مجلس الادارة ويأخذون منها صكا بالاستلام . فأذا أبى العمدة استلامهما أو اعطاءهم صكا وضعوهما فى أقرب محكمة ثم يأخذون صكا بهما

الغرض من النقابات

تنحصر أغراض النقابه فى حماية مصالح أعضائها الاقتصادية والزراعية واليك بعض ماجاء فى لائحة احدى النقابات (١) لتقف تفصيليا على ماتقوم به هذه المنشئات من الخدمات الجليلة لاعضائها :

---

(١) هذه هى لائحة نقابة مقاطعة « الاندر » l'Indre التى تأسست فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ببلدة « شاتورو »

أن الغرض الذى ترمى اليه النقابة بوجه عام هو العمل لما فيه مصلحة أعضائها الاقتصادية والزراعية وترمى بوجه خاص الى مايأتى :

(اولا) درس وسائل الاصلاح التشريعى والنظم الاقتصادية وعرضها على الدوائر الحكومية والسلطة التشريعية والمطالبة بتحقيقها خصوصا مايتعلق منها بتخفيف الضرائب التى تثقل كاهل اصحاب المزارع وتخفيض أسعار النقل فى السكك الحديدية وتعديل المعاهدات التجارية والرسوم الجمركية وغير ذلك

(ثانيا) نشر التعليم الزراعى والفنى بألقاء الدروس والمحاضرات وبتوزيع النشرات وانشاء دور الكتب وغير هذا من الوسائل

(ثالثا) عمل تجارب لأنواع البذور والاسمدة والآلات الزراعية الحديثة فى حقول التجارب ودرس الوسائل التى تؤدى الى تسهيل العمل وتخفيض ثمن الانتاج حتى يزداد بذلك المحصول

(رابعا) حث الناس على تأسيس شركات التعاون فى التسليف والتعاون فى الانتاج والبيع وصناديق للمساعدة الأخوية والمعاشات وشركات التأمين الزراعى وانشاء مكاتب

الاستعلام لمعرفة المقادير المطلوبة والمعروضة من المحصولات والاسمدة والماشية والبذور والآلات وغير ذلك

(خامسا) التوسط لبيع غلات أعضائها وشراء مايلزم لزراعتهم ومواشيهم

(سادسا) ارشادأعضائها الى الوسائل التى تجود بها زراعتهم

(سابعا) انتداب محكمين وخبراء لفض المشـــاكل الاقتصادية التى تقع بين أعضائها

مجلس الادارة

يتكون مجلس ادارة النقابة من أعضـاء لا يقل عددهم عن سبعة ويجب أن يكونوا فرنسيين متمتعين بحقوقهم المدنية

ومهمته تنفيذ قرارات الجمعية العامة وينوب عن النقابة امام المحاكم والحكومة للدفاع عن مصالحها ويمثلها فى علاقاتها بالنقابات الاخرى وبالاتحادات ويقبل الهبات والوصايا ويضع ميزانيتها ويرسم الطرق التى يجب أن تتبعها لتحقيق أغراض النقابة ويؤدى أعضاء مجلس الادارة وظيفتهم مجانا

وفى النقابات الكبيرة ينتخب المجلس مديرا ليقوم بادارة النقابة ويدفع له مقابل ذلك مرتبا لأن ادارة النقابات وان كانت

سهلة تحتاج الى رجل يكون له حظ من التجربة والخبرة والرقى الفكرى

الجمعية العامة

تتألف الجمعية العامة من أعضاء النقابة وتجتمع مرة أو مرتين فى السنة . ومهمتها انتخاب أعضاء مجلس الادارة وفحص التقرير الذى يقدمه اليها عن حالة النقابة المالية وأعمالها والمصادقة عليه وكذلك المداولة فى الاقتراحات التى يعرضها عليها واقرارها أو رفضها

أعضاء النقابة

تنص لوائح النقابات عادة على أن كل عضو جديد من غير مؤسسيها يريد الانضمام اليها يجب أن يزكيه اثنان من أعضائها

ويقبل فى النقابة كل من يشتغل بالزراعة سواء كان من ملاك الأراضى الزراعية أم من المستأجرين لها أم من الزارعين فيها أم من الاجراء الذين يؤجرون كل يوم و كل من يحترف حرفة لها علاقة بالزراعة او كانت الزراعة مصدر رزقه

فالنقابة تضم كل سكان الريف أو مايقرب من الكل لأنه يندر أن يعيش فيه من لاعلاقة لهم بالزراعة

أنواع النقابات

للنقابات أنواع كثيرة بالنسبة لنظامها وسعة دائرتها . فمنها ما تقصر أعمالها على دائرة ضيقة كقرية أو بعض قرى متجاورة أو بلدة وقد دلت التجارب على أن ضيق الدائرة يحقق الغرض الذى يرمى اليه التعاون وهو تقوية رابطة الاتحاد والتضامن بين الاعضاء لأن النقابة التى تتخذ لأعمالها ميدانا واسعا لا يتاح لأعضائها ما ينبغى للتعاون من التعارف والتآلف .

ومن النقابات مايضم بلاد مقاطعة واحدة أو عدة مقاطعات كالاتحادات الاقليمية . ومنها ماجعلت فرنسا كلها ميدانا لاعمالها كالاتحاد العام للنقابات الزراعية بفرنسا (١)

رأس مال النقابة

لرأس مال النقابة خمسة مصادر وهى :

(أولا) الاشتراكات السنوية التى يدفعها الاعضاء وهى عادة فرنكان أو ثلاثة فرنكات على كل عضو . وفى بعض

---

(١) L'Union Centrale des Syndicats Agricoles en France

النقابات لاتتجاوز قيمة الاشتراك نصف فرنك . وقد يكون الاشتراك بنسبة مايمتلكه أو يستأجره العضو من الاراضى

(ثانيا) رسم الدخول وهو قيمة زهيدة

(ثالثا) الهبات والتبرعات

(رابعا) القروض التى تمنحها الحكومة

(خامسا) قيمة ماتأخذه النقابة على مشترياتها أو مبيعاتها للاعضاء وهى عادة ٢ فى المائة تخصص لتسديد النفقات التى تتطلبها هذه الاعمال والتحاليل وادارة النقابة

اتحادات النقابات

لما كان نجاح جمعيات التعاون على اختلاف أنواعها لايتم على وجهه الأكمل الا اذا ألفت فيما بينها جمعيات كبرى لتضم شتاتها ولتقوم بما فيه المصلحة المشتركة . لذلك قد الفت النقابات اتحادات لها وهى فى فرنسا على نوعين :

(الأول) الاتحاد العام للنقابات الزراعية فى فرنسا . تأسس هذا الاتحاد فى ١٢ مارس سنة ١٨٨٦ وجعل مقره مدينة باريس . ويرجع الفضل فى ظهوره الى « جمعية الزراع بفرنسا (١) » . فهى التى حضت النقابات على تأليفه وقدمت له

(١) Societé des Agriculteurs de France

المساعدات المالية واعطته مكانا مجانا لأدارته بالبناء الذى تقيم فيه (١) وما زالت الى الآن تحتم على موظفى فروعها فى الاقاليم بنشر الدعوة له . وتمده بكل مايحتاج من التعضيد المادى والأدبى . ولم ينضم الى الاتحاد وقت تأليفه الا ٧٤ نقابة .

وهذا الاتحاد هو الهيئة الرئيسية لجميع النقابات فى فرنسا . ويديره مجلس مؤلف من ٦٠ عضوا كلهم من فحول الاقتصاديين وكبار القانونيين وينتخبون من بين مندوبى الاتحادات الاقليمية المنضمة اليه . واليك أهم أعمال هذا الاتحاد :

(أولا) التوسط للنقابات لدى شركات النقل والسكك الحديدية لتخفيض اسعار نقل الحاصلات الزراعية

(ثانيا) السعى فى تأليف نقابات زراعية جديدة ومساعدتها

(ثالثا) جمع المعلومات عن حالة الاسواق داخل البلاد وخارجها . لتستفيد منها النقابات فى شراء حاجات أعضائها الزراعية وبيع غلاتهم .

(رابعا) امداد النقابات برأيه فى المسائل الاقتصادية والقانونية

(خامسا) التوسط للنقابات فى استخدام المعمل الكيماوى

---

(١) . مركزهما الآن بشارع أنينا رقم ٨

التابع لجمعية الزراع بفرنسا لتحليل معدن الاراضى والاسمدة والبذور ونحوه مقابل أجر زهيد

(سادسا) للاتحاد ادارة خاصة بالمفتشين الذين يقومون بالتفتيش على أعمال النقابات المنضمة اليه وذلك بفحص أعمال مجالس ادارتها ولجان مراقبتها وجمعياتها العمومية والتحقق من مطابقتها لانظمة النقابات وقرارات الجمعيات العمومية وكذا التحقق من أن الملاحظات والارشادات التى ابديت فى التفتيش السابق قد عمل بها ضمانا للسير بالنقابات فى طريق النجا

ويرسل المفتش الذى فحص اعمال النقابة نسخة م
الى مجلس ادارتها لعرضه على الجمعية العمومية
الاتحاد الاقليمى وثالثة الى الاتحاد العام

(سابعا) ارسال محاضرين الى الارياف
التعاونية وللدعوة الى تأليف نقابات جا
فيها من النقابات مايكفيها

(ثامنا) يقوم الاتحاد بالس
فى التأمين والاقراض والبيع

(تاسعا) قد الف ا
المنضمة اليه جعل ق

ما يلزم للنقابات من الاسمدة والبذور والآلات والمواشى وكذلك ما يلزم لاعضائها من الحاجيات المنزلية .

(عاشرا) وفى أول يوليه سنة ١٩١١ أنشأ الاتحاد ادارة خاصة بالسيدات غرضها الاشراف على حركة التعليم التعاونى للبنات فى الارياف وارسال الخطيبات لألقاء المحاضرات التعاونية فى الاقاليم وقراها .

(حادى عشر) وسعى الاتحاد لدى الحكومة والبرلمان فى تخفيف عبء الضرائب عن كاهل الفلاح .

(ثانى عشر) ويحارب الاتحاد شرب الخمور الضارة وتعاطى المخدرات لأنهما أشد الآفات فتكا بقوة الفلاح المادية والادبية . فهو من أجل ذلك يشدد على الاتحادات الاقليمية والنقابات بحث الفلاح على الابتعاد عنها . وبفضله منعت حكومة فرنسا تجارة الابسنت لديها .

وفى أغسطس سنة ١٩١٩ انشأ الاتحاد أيضا بجانبه صندوقا عاما للاقراض الزراعى .

وله نشرة شهرية تنشر فيها البيانات اللازمة عن حالة السوق فى الداخل والخارج . وله مكتبة عامة تحوى كثيرا من الكتب التعاونية والاقتصادية . ويعقد الاتحاد مؤتمرا تعاونيا كل سنتين

فى احدى مدن فرنسا . وتتجاوز السكك الحديدية عن ٥٠ فى المائة من مصاريف انتقال المندوبين اليه من بلدانهم ذهابا وايابا وكذلك تتجاوز لهم عن مثل هذه القيمة لدى حضورهم جمعيته العامة السنوية التى تعقد بمدينة باريس .

ويؤدى الاتحاد النفقات التى تتطلبها ادارته من الاشتراكات السنوية التى تدفعها النقابات المنضمة اليه وقدرها عشر سنتيمات (اربعة مليمات تقريبا) عن كل عضو من اعضائها

(الثانى) الاتحاد الاقليمى ويقصر دائرته على مقاطعة واحدة أو عدة مقاطعات وأهم هذه الاتحادات هو « اتحاد نقابات الجنوب الشرقى » ومقره مدينة ليون حيث يضم اليه ٦٢٧ نقابة منتشرة فى عدة مقاطعات .

ومن اعمال هذه الاتحادات :

(أولا) جلب ماتحتاجه النقابات بالشراء جملة :

(ثانيا) تأسيس جمعيات التعاون فى الاقراض والانتاج والتأمين بجانب النقابات

(ثالثا) ادخال التعليم التعاونى والزراعى فى جميع المدارس الابتدائية التى فى دوائرها .

ولكل اتحاد نشرة شهرية وتقويم سنوى

ويؤدى نفقات ادارته من قيمة الاشتراكات السنوية التى تدفعها له النقابات

وتختلف أعمال الاتحادات الاقليمية باختلاف أحوال كل مقاطعة فمنها ما تهتم بترقية المراعى وصناعة الجبن والزبدة ومنها ما تهتم بزراعة الكرم وغير ذلك تبعا لحال كل مقاطعة

وقد بلغ الآن عدد الاتحادات الاقليمية فى فرنسا ٥٠٠ اتحادا تنضم جميعها الى الاتحاد العام وتضم اليها ١٢٠٠٠ نقابة وجمعية عدد أعضائها مليون عضو (١)

اعمال النقابات

تنقسم أعمال النقابات الزراعية فى فرنسا الى قسمين : الأعمال الفنية المادية والأعمال الاقتصادية والاجتماعية

الاعمال الفنية المادية

قامت النقابات بكثير من الأعمال المادية الفنية التى نفعت الزراع كثيرا وكانت سببا فى زيادة ثروتهم واليك اهم تلك الاعمال :

(أولا) شراء مايلزم للزراعة بالجملة لحساب اعضائها مثل

---

(١) عن الاحصاء السنوى الدولى التعاونى لسنة ١٩٢٧ ص ٣١ .

الاسمدة ، العلف والبذور والآلات الزراعية . ولاجل شراء تلك الحاجات تجمع النقابات أو اتحادات النقابات طلبات اعضائها وتعمل عنها اعلانا فى نشراتها ثم تشتريها أما بطريق المناقصة وأما بالاتفاق الودى مع المنتجين وتجار الجملة وبهذه الطريقة توصلت النقابات لأن تقدم لاعضائها حاجاتهم من اجود الأصناف وبأسعار منخفضة . وتصنع بعض النقابات الكبيرة الاسمدة لاعضائها وتبيعها بأثمان زهيدة ولتلك النقابات الكبيرة مستودعات فى انحاء دائرتها تودع فيها طلبات الاعضاء لتكون قريبة منهم .

(ثانيا) تبيع بعض النقابات واتحادات النقابات محصولات اعضائها بالجملة لجمعيات التعاون فى الاستهلاك والسلطات المحلية وتجار الجملة والتجزئة . وقد لا تاخذ النقابات على عهدتها بيع غلات اعضائها واذن فأما ان تؤلف منهم جمعيات للتعاون فى البيع تكون مستقلة فى ادارتها عنها . وأما أن تفتح مكاتب للبيع توضع فيها مثل من الغلات التى تريد بيعها وتكون تلك المكاتب تحت ادارة النقابات واشرافها يديرها مديرون يتناولون

---

(١) وذلك طبقا لقانون ٢٠ يوليه سنة ١٨٩٥

مرتباتهم منها أو وسطاء يعملون لحسابها و يتناولون مقابل اعمالهم جعلا (عمولة) معلوما .

(ثالثا) شراء الآلات الزراعية لحسابها لكى تؤجرها للاعضاء .

وقد لايكون لديها ثمن ماتريدشراءه من تلك الآلات وترى حاجة الاعضاء موجبة شراءها فتسعى الى تدبير الثمن باقتراضه من صناديق التوفير (١) أو بعض الاعضاء بغير ربح أو تعمل على جمعه من التبرعات .

(رابعا) العناية بتربية المواشى وتحسين نسلها ولها فى ذلك ثلاث طرق :

(الاولى) ان ترسل مندوبين ممن لهم خبرة فى معرفة اصناف المواشى الى البلاد المشهورة بجودة مواشيها ليجلبوا لها اجود الانواع ثم تبيعها لأعضائها . كما انها تشترى لهم أجود انواع العلف لتسمينها والاكثار من البانها .

(الثانية) ان يشترك اعضاء النقابة فى شراء ثور من أجود الثيران لتحسين نتاج البقر ويقوم واحد منهم بكفالته وصيانته

---

(١) وذلك طبقا لقانون ٢٠ يوليه سنة ١٨٩٥

وتعهده بما يلزم له من مؤونة ورعاية وتدفع له النقابة نفقات ذلك

(الثالثة) ألفت بعض النقابات جمعيات تعاونية خاصة لتربية المواشى وتسمينها ولها صندوق يقترض منه الاعضاء المال اللازم لشراء تلك المواشى وبعد بيعها ورد المبلغ المقترض يقسم الربح ثلاثة أقسام متساوية قسم للصندوق وقسمان للاعضاء

(خامسا) وتعتنى النقابات بتحسين أنواع البذور فتنتقى أجودها بواسطة ذوى الخبرة من أعضائها أو بفحصها فى بعض المعامل الكيماوية فاذا أثبت الفحص عدم جودتها ونقص المواد النباتية فيها رفضتها النقابة والزمت البائع بمصاريف الفحص حسب شروط العقد

(سادسا) وقد أدت النقابات التى فى الجهات التى تزرع الكروم لهذا النوع من النبات خدمات جليلة حيث قدمت لاعضائها كل ما يحتاجه كالاسمدة الخاصة به وسلفات النحاس والكبريت والاسلاك وغير ذلك وامدتهم بالنصائح الفنية حتى تحسنت الكروم وحفظت من الآفات التى كانت تتهددها . كما زرعت لهم مشاتل ساعدت الاعضاء على غرس الكروم التى كانت أهلكتها دودة الفيلوكسرا . وقد عينت بعض النقابات مفتشين لها على زراعة الكرم ليرشدوا الاعضاء الى الطرق العلمية

التى يجب أن يتبعوها لترقية محصولهم

كما أوجد بعض النقابات لديه معاصر لعصر العنب الذى يحصل عليه الاعضاء من كرومهم بدلا من ان يعصر كل واحد منهم محصوله فى معصرته وبهذه الطريقة توفر على كل منهم المجهود الذى كان يضيعه فى عصر عنبه وكذلك توفر له ثمن المعصرة التى كان عليه ان يشتريها لهذا الغرض فيما لو لم تكن هناك معصرة للنقابة. وفضلا عن ذلك ترى النبيذ الذى تستخرجه النقابة وعليه طابعها يباع فى الاسواق بثمن أعلى من الثمن الذى يبيع به كل عضو يعصر عنبه لديه .

(سابعا) وللنقابات فضل كبير فى مطاردة كثير من الحشرات التى تفتك بانواع الزراعة ومقاومة الآفات التى تضربها مثل البرد والجليد

وتقوم النقابات بأعمال اقتصادية واجتماعية كثيرة نذكر منها :

(أولا) نشر التعليم الزراعى العلمى والعملى كتخصيص حقول للتجارب الزراعية فيها تجرى تجربة الأسمدة الكيماوية والبذور التى تنتقيها النقاية والآلات الزراعية وتطعيم الكروم واشجار الفاكهة ومعالجة العاهات التى تصيب الزراعة وغير

ذلك مما يكون سببا فى ترقية المحصولات وزيادة خيراتها

(ثانيا) نشر المجلات الزراعية والنشرات الدورية لشرح المسائل العلميـة التى تتعلق بالزراعة المحلية فيقرؤها اعضاء النقابات ويتداولها الجمهور ويستفيدون منها .

وكثير من النقابات تنشر مؤلفات فى مواضيع زراعية مثل كيفية استعمال الاسمدة الكيماوية وزراعة العنب وتربية المواشى واستعمال الالآت الزراعية وغير ذلك كما يكون لبعضها تقاويم سنوية الغرض منها نشر المسائل العلمية وبث الدعوة لمصلحة الحركة التعاونية فى الزراعة .

(ثالثا) القاء المحاضرات الزراعية والاقتصادية فى مركز النقابة والجهات الأخرى التى فى دائرتها بواسطة رئيس النقابة أو أعضائها أو المتطوعين لهذا الغرض من غير الاعضاء

وبعض النقابات تتفق مع أساتذة الزراعة لالقاء المحاضرات وبذل النصائح للاعضاء وليفتش على الزراعة إذا اقتضى الحال ذلك ويقوم بجميع التحاليل الكيماوية المطلوبة ويدير حقول التجارب وغير ذلك من المسائل الفنية مقابل مرتب تؤديه اليه من مالها

(رابعا) نشر التعليم الزراعى علميا وعمليا فى المدارس

الابتدائية الحرة بين البنين والبنات فيدرس للبنين مبادىء العلوم الزراعية والتاريخ الطبيعي وعلوم الكيمياء الطبيعية ويعمل لهم امتحانات ويعطى الناجحون فيها شهادات من النقابة تسمى « الشهادة الابتدائية فى العلوم الزراعية » (١) تدل على أنهم حصلوا على المعلومات الفنية والعملية التى يحتاج اليها جمهور الزراع وتعترف الحكومة بهذه الشهادات وبها يتمكنون من الدخول فى مدارس الزراعة الثانوية وينتقلون منها الى مدارس الزراعة العليا . ويدرس للبنات المبادىء الاولية فى العلوم الزراعية والتدبير المنزلى

كل ذلك لتغرس النقابات فى نفوس النشء حب الزراعة فتصد تيار مهاجرتهم الى المدن ولتكوّنَ فلاحين ماهرين يعرفون كيف يخرجون الثروة الدفينة فى بطون أراضيهم . وقد عرفت النقابات فى فرنسا مقام المرأة فى الحركة الزراعية فبثت فى روحها تعاليم الزراعة ليكون منها عضد قوى يساعد الرجل فى زيادة ثروته . اذ يعمل فى الحقول وتعمل فى دارها ويتعاونان على ترقية المعيشة ويرتفع مستوى الحياتين الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) هذه الشهادة غير شهادة الدراسة الابتدائية التى تمنحها الحكومة للناجحين فى الدراسة الابتدائية

(خامسا) وللنقابات صناديق تسمى « صناديق المساعدة الأخوية » الغرض منها مد العجزة والشيوخ من الزراع بالمعونة عند الحاجة وبذلك تحارب الفقر والبؤس فى الارياف. وللنقابات فضل فى اتحاد طبقات الزراع وضم صفوفهم فهى تعودهم التضامن وتفهمهم مزاياه فلا يلبثون أن ينقلبوا اخوانا متحابين يعطف بعضهم على بعض مثلهم كمثل البنيان المرصوص يشد بعضه بعضا

(سادسا) يجتمع بعض شبان القرى المتنورين الذين يتوسم فيهم الكفاءة بمركز النقابة ليتدربوا على أعمالها لينتخب منهم المديرون لجمعيات التعاون الزراعى والاتحادات الاقليمية

(سابعا) وتقوم النقابات من حين الى آخر بعمل الحفلات الموسيقية والتمثيلية . وقبل البدء فيها يذهب الاعضاء وآلهم الى الجبانات لوضع اكاليل الزهور على قبور زملائهم الذين كانوا يعيشون بالأمس بينهم فاختطفهم الموت بلا مهل من بينهم . وفى تلك الحفلات ينشدون الاناشيد الوطنية والحماسية التى تبعث فى نفوسهم حب التضامن والاخلاص لبلادهم وتضحية كل غال فى سبيل مجدها

هذه هى اعمال النقابات فى فرنسا ولم تقف المهمة التى

اخذتها على عاتقها عند هذا الحد بل تعدته الى مافوق ذلك فكانت مصدر الجماعات الأخرى فى التعاون الزراعى كجماعات التعاون فى الانتاج والبيع وجماعات التعاون فى التسليف وجماعات التعاون فى التأمين .

أنشأت النقابات بجانبها هذه الجماعات المختلفة وألفتها من اعضائها انفسهم . واستمرت بعض النقابات فى اعمال الشراء والبيع والانتاج مع وجود هذه الجماعات بجانبها وبعضها ترك أمر ذلك الى الجماعات الجديدة .

والذى حدا بالنقابات الى انشاء تلك الجماعات كثرة اعمالها وعدم استطاعتها التفرغ لكل نوع من هذه الانواع فآثرت ان تخصص للانتاج والبيع بالجملة والتأمين والاقراض جماعات أخرى تقوم كل جماعة منها بما تخصصت فيه لتوجه كل قواها الى العمل على انجاحه حتى تصل به الى درجة الكمال .

وهذه الجماعات لها شخصيات مستقلة عن شخصية النقابات ومستقلة عنها فى الادارة والاعمال لكنها غالبا تقصر عضويتها على اعضاء النقابات التى انشأتها لانها لم تؤسس لتحل محل النقابات أو اتحادات النقابات بل لتكون مساعدا لها على اعمالها .

فالبنيان التعاونى فى فرنسا اساسه النقابات وعليها قامت كل المنشآت التعاونية الأخرى .

المعونات المالية التى قررتها الحكومة الفرنسية للنقابات

صرحت الحكومة للنقابات بان تقترض لآجال قصيرة اذا احتاجت الى المال من صناديق التسليف القروية لتستعين على شراء حاجات اعضائها الزراعية وذلك بفائدة تتراوح ما بين ٤ و ٤ ½ ٪ فى السنة على شرط ان تستعمل تلك القروض فى شراء السماد ونحوه من الحاجات الزراعية ولايجوز لها فى أية حال من الاحوال ان تقرض منها الاعضاء .

ولما كان قانون سنة ١٨٨٤ يجيز خروج الاعضاء من النقابات فى أى وقت شاءوا فقد اعتادت النقابات ان تضع فضلا عن عقد تأليفها عقدا عرفيا يقضى بتعهد اعضائها جميعا بطريق التضامن أن يفوا لصندوق التسليف القروى بما تقترض النقابة منه .

الفصل الثالث

التعاون فى البيع

تأسست لبيع الحاصلات الزراعية جمعيات خاصة بها فى كثير من البلدان التى اتسع فيها نطاق النهضة التعاونية فكانت سببا فى ارتقاء اثمانها لقيامها ببيعها جملة فى الوقت الذى تراه مناسبا ولتسهيلها لاربابها الحصول على المال اذا كانوا فى حاجة اليه وتأخير البيع الى الوقت المناسب فانقذتهم من تحكم التجار فيهم وتلاعبهم بأثمان الحاصلات اذ يمسكون عن شراءها فى أبانها حتى يشتروها بابخس الاثمان. فاذا اجتمعت بايديهم رفعوا أسعارها كما يريدون وباعوها بأعلى الاثمان وربحوا أرباحا طائلة فكان الغنم فى المرتين للتاجر والغرم فيهما على الزارع

وقد اشتهرت بعض جمعيات البيع فى بعض البلاد ببيع نوع خاص من الحاصلات فكانت نموذجا لغيرها ينسج على منواله. فاشتهرت الولايات المتحدة بأمريكا بجمعيات بيع الحبوب من حنطة وغيرها وببيع القطن والمانيا وفرنسا والنمسا ببيع الحبوب.

وكندا ببيع الصوف . والدانمارك ببيع البيض والزبد وأستراليا بتربية الأرانب وبيعها والتعاون فى جمعياتها الزراعية اجباريا . واشتهرت ايطاليا ببيع الأرانب وعسل النحل . وهولاندا ببيع الطيور الداجنة . وسنتكلم هنا عن التعاون فى بيع الحبوب فى المانيا والنمسا وفرنسا (١) والقطن فى امريكا

التعاون فى بيع الحبوب

فى المانيا

ظهرت حاجة الزراع فى المانيا فى السنين العشر الاخيرة من القرن التاسع عشر الى تأليف جمعيات للتعاون فى بيع الحبوب وذلك :

لأن حكومة ألمانيا فى سنة ١٨٩١ خفضت الرسوم الجمركية على الحبوب الواردة اليها من الخارج . فكان هذا التخفيض سبباً فى هبوط أسعارها فى أسواقها وقد أخذ هذا الهبوط فى الازدياد فى أسواقها وفى الخارج لوفرة ما كانت تصدره الولايات المتحدة بأمريكا من الحبوب الى أوربا .

---

(١) مرجعنا فى ذلك « التعاون فى بيع الحبوب فى الخارج وفى فرنسا » سقراط بوبون

ولهذا السبب الف الزراع فى المانيا اتحاداً منهم للدفاع عن حقوقهم ومطالبة الحكومة برفع الرسوم الجمركية كما كانت عليه قبل تخفيضها وبمطالبتها أيضاً بأن تنشىء لجمعيات التعاون الزراعى مخازن لحفظ حبوبها فيها

وفى سنة ١٨٩٥ عقد الاتحاد الامبراطورى العام لجمعيات التعاون الزراعى بألمانيا وهو الذى تألف سنة ١٨٨٣ بمدينة «دارمستاد» مؤتمراً أصدر فيه قراراً بمطالبة الحكومة بمد جمعيات التعاون الزراعى بالمساعدات المالية لانشاء المخازن المذكورة فأجيب الى طلبه كما ستعرفه بعد

وفى ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ عقد الامير بيلوف (٢) مستشار الامبراطورية الألمانية اتفاقات تجارية مع ايتاليا وبلجيكا وروسيا وسويسرا وسربيا ورومانيا رفع فيها الرسوم الجمركية على الحبوب التى تصدرها هذه البلاد الى المانيا كما كان الحال فى سنة ١٨٨٧

وقد تأسست مخازن الحبوب فى ألمانيا طبقا للنظام الذى اتبعته روسيا والولايات المتحدة بأمريكا فى مخازنها. لهذا يحسن قبل التكلم عليها فى ألمانيا أن نأتى بكلمة اجمالية على نظامها فى هذين البلدين

---

(١) Darmstadt (٢) Bulow

مخازن الحبوب فى الولايات المتحدة وروسيا

الولايات المتحدة بأمريكا هى من البلاد التى تصدر كثيراً من الحبوب الى الخارج . وقد بدأت فى ذلك من ١٨٤٢ . ومن ذلك الوقت ظهرت حاجتها الى انشاء مخازن عامة لايداع الحبوب وتنظيفها فيها قبل تصديرها

وأول مخزن ظهر فيها كان فى السنة المذكورة بمدينة بوفالو (١) من أعمال نيويورك ثم انتشرت المخازن بعد ذلك فى القرى والمدن بالجهات التى تزرع فيها الحبوب . وكانت الى سنة ١٨٩٠ تابعة لشركات مالية ثم ظهرت من ذلك التاريخ مخازن أخرى لشركات التعاون الزراعى ولكبار الزراع

وتنشأ المخازن بسواحل الانهر والترع أو بجانب محطات السكك الحديد ليسهل دخول القاطرات فيها بقضبان تمد الى داخلها . وهذه المخازن على نوعين اما قروية واما مركزية :

وتتكون المخازن القروية غالباً من خمس طبقات الى سبع مقسمة كل واحدة منها الى عدة مستودعات ليسع الواحد منها من ٢٠ طناً الى ٨٠ طناً وكذلك يسع كل مخزن من مخازنها من ٧٠٠ طن الى ٩٠٠

---

(١) Buffalo

وأما المخازن المركزية التى تنشأ فى المدن فهى أكبر من الأولى وقد يصل عدد طبقاتها الى عشر وتتفاوت سعتها بحيث تتسع من ٣٠٠٠ الى ٦٥٠٠٠ طن تبعاً لمقادير الحبوب التى تنتجها الجهة التى تعمل فى دائرتها . وتتفاوت فى السعة مستودعاتها اذ يتسع من ١٦٠ الى ١٨٠ طن . وأكبر هذه المخازن هما مخزنا شيكاغو (١) حيث يتسع كل منهما ٨٠٠٠٠ طن ويبلغ ارتفاع أحدهما ٤٨ متراً وطوله ١٦٨

وهذه المخازن مجهزة بأحدث الآلات الكهربائية لتفريغ الحبوب وشحنها والهبوط والصعود بها الى مختلف الطبقات وكذلك لتنظيفها وغربلتها وتهويتها. وتكفى الآلة الواحدة الرافعة من آلات مخازن المدن لتفريغ وشحن ٢٦٠ طن فى ثمان دقائق بواسطة ٢٤ عاملا

وترسل الحبوب من الجرن مباشرة الى المخازن من غير غرائر فى المراكب أو عربات السكك الحديد التى أعدت على هيئة أحواض خاصة بذلك . ولدى ورودها اليها توزن بالطابق الارضى بواسطة وزانين تابعين للحكومة وينزل بكل قدر موزون منها الى طابق تحت الارض الى أن يتم وزن الشحنة .

---

(١) Chicagho

ولمنع اختلاط غلات الزراع بعضها ببعض توضع غلة كل واحد منهم على حدة فى الطابق السفلى ثم يصعد بها بعد الوزن بواسطة مصاعد كهربائية الى أعلى طابق حيث تنظف . واذا وجدت عدة غلات من رتبة واحدة خلط بعضها ببعض بعد قبول ذويها ذلك . وتوضع كل رتبة منها بمستودع خاص بها الى أن ترسل الى المخازن المركزية بالمدن وأما الأتربة والطين والغلث التى تتخلف بعد تنظيف الغلات فتوزن وتستنزل من الوزن الاول ليحاسب الزارع على الصافى بعد ذلك ولا يقبل المخزن الحبوب اذا كانت مبتلة

ولكل واحد من الزراع الحق فى أخذ مثل من غلته ليقدمها الى المفتش الحكومى التابع له المخزن اذا أريد وضعها مع رتبة غير التى تستحقها ليكون حكما فى فض الخلاف الناشىء بينه وبين المخزن . وبعد بيع الغلات يستنزل من ثمنها رسم معلوم عدا أجرة الوزن والتخزين

وتعد شركات المخازن المالية بامريكا شركات احتكار رغم ما بينها من المنافسة . وقد بلغت بها المطامع انها كانت تتلاعب بأثمان ما لديها من الحبوب وذلك بأن تعرض للبيع مقادير فوق الطلب فتخفض الاسعار واذا تساوم ذويها فيها وتقدم لهم ثمنا أعلى

بقليل من سعر السوق فيضطرون الى بيعها لتلك الشركات . وقد زاد تلاعبها مع الزراع بهذه الحيلة فيما بين سنتى ١٨٩٠ و ١٨٩٢ فاضطروا إزاء ذلك الى تأليف جمعيات تعاونية لبيع الحبوب وأنشأوا بجانبها مخازن تعاونية كما أن بعض كبار الزراع انشأوا مخازن خاصة لغلاتهم . وقد انتشرت جمعيات التعاون فى بيع الحبوب فى امريكا حتى بلغ عددها الآن ٢٠٠٠ جمعية ألفت لها اتحاداً عاما بمدينة كانزاس[١] فى سنة ١٩٢٦

وتصدر روسيا كالولايات المتحدة كثيرا من الحبوب الى الخارج ولهذا انشأت حكومتها بمقتضى قانون ٣٠ مارس سنة ١٨٨٨ مخازن للحبوب على نفقتها تشبه مخازن تلك البلاد لتؤجرها لشركات التعاون وغيرها

وأول مخزن أقامته الحكومة فى هذه البلاد كان فى تلك السنة بمدينة جيليز[٢] وانشأت له فروعا فى عدة قرى . وفى سنة ١٨٩١ قررت مبلغ ٥ ملايين روبل لبناء المخازن وتجهيزها. وفى روسيا غير المخازن الحكومية مخازن أخرى أسستها شركات السكك الحديد فى محطاتها لتؤجرها للزراع وذلك قبل أن تستولى عليها الحكومة الحالية

---

(١) Kansas (٢) Jelez

هذه كلمة اجماليـة عن نظام مخازن الحبوب فى الولايات المتحدة وفى روسـيا وقد عملت به بعض البـلاد كالمانيا والنمسا وفرنسا وغيرها .

المساعدات الحـكومية فى المانيا

لجمعيات التعاون فى بيع الحبوب

وتتبع المانيـا فى انشاء مخازنها من حيث المساعدات الحـكومية طريقتين هما :

(الطريقة الأولى) ، وهى المتبعة فى المانيا الشمالية . أن تنشىء الحـكومة المخازن على حسابها وتؤجرها لشركات التعاون مدى خمس سنوات فى بادىء الامر . ولهذه الشركات بعد انقضاء المدة الأولى أن تجدد عقد الايجار مدة أطول من الأولى اذا ارادت ذلك أو تشترى المخازن اذا ساعدتها حالتها المالية على الشراء

وقد قررت حـكومة بروسيا بمقتضى قانونين صدرا فى ٣ يونيه سنة ١٨٩٦ و٨ يوليه سنة ١٨٩٧ مبلغ ٥ ملايين مارك لانشاء هذه المخازن وذلك تنفيذا للقرار الذى اصدره المؤتمر الذى عقده الاتحاد العام لجمعيات التعاون الزراعى فى سنة ١٨٩٥ . واذا كانت الأراضى المراد اقامة المخازن عليهـا ليست ملـكا

للحكومة تشتريها من اعتماد آخر غير المبلغ المذكور.

وقد انشأت الحكومة بهذا المبلغ فى احدى عشرة ولاية ٣٦ مخزنا تتفاوت بين مايسع من ٨٠٠ طن الى ٤٠٠٠

وتحتسب قيمة الايجار التى تدفعها الشركات لهذه المخازن بنسبة ١ فى المائة من نفقات تأسيسها وذلك عن السنتين الأولى والثانية و ١ ½ فى المائة فى السنة الثالثة و ٢ فى المائة فى السنة الرابعة و ٢ ½ فى المائة فى السنة الخامسة فيكون مجموع ايجار المخزن فى السنوات الخمس هو ٨ فى المائة من تلك النفقات.

ولا تقصر بعض المخازن على بيع الحبوب فقط بل تبيع أيضا مايحتاج اليه الزراع من السماد والعلف والبذور والآلات الزراعية ونحو ذلك

(الطريقة الثانية) وهى المتبعة فى المانيا الجنوبية. هى أن تمنح حكومات ولاياتها شركات التعاون الزراعى معونات مالية وامتيازات لاقامة مخازنها والاخذ بيدها فى ميدان العمل. وهذه المساعدات وأن لم تكن واحدة فى جميع الولايات فانها متشابهة ويكفى للوقوف عليها أن تأت على ما تقدمه حكومة بافاريا (١) منها:

---

(١) Baviére

(أولا) تهب الحكومة لكل شركة أو عدة شركات تريد أن تنشىء لها مخزنا ١٠ فى المائة من نفقات التأسيس وتقرضها ٥٠ فى المائة من هذه النفقات بفائدة تتراوح بين ١ و ٣ فى المائة . و باقى النفقات وهى الاربعون فى المائة تدفعه الشركات من مالها .

وهذه الطريقة تفضل المتبع فى المانيا الشمالية :

(ا) لأن الشركات نظراً لانها ستدفع من أموالها جزءاً من نفقات التأسيس تلتزم باتباع الاقتصاد فى هذه النفقات فلا توسع المخزن ألا بقدر حركة أعمالها

(ب) و لأن المانيا الشمالية يتعذر فيها انشاء مخازن جديدة اذا دعت الحاجة اليها لنفاد الاعتماد الذى تقرر لهذا الغرض

(ثانياً) تعطى الحكومة شركات التعاون الزراعى مجاناً ما يلزم لها من الأراضى لبناء المخازن التى تقام عليها بجوار محطات السكك الحديدية على شرط أن تقوم الشركات بنفقات توصيل القضبان الى داخلها

(ثالثاً) فوضت الحكومة للبنك الملكى اقراض الشركات ما تحتاج اليه من المال بضمان الحبوب المودعة فى المخازن

(رابعاً) لا تشترى وزارة الحربية ما يلزم لها من الحبوب

والعلف الا من شركات التعاون وتدفع لها ثمناً أعلى من سعر السوق لأن لهذه الوزارة امتيازاً بتخفيض ٢٥ فى المائة من مصاريف نقل حاجاتها بالسكك الحديد الحكومية وغيرها من المخازن الى معسكراتها . فتدفع الوزارة لهذه الشركات عدا سعر السوق جزءا من مقدار التخفيض الممنوح لها

وفى نظير هذه المساعدات اشترطت الحكومة على الشركات ما يأتى :

(أولا) أن يقبل المخزن حبوب الزراع غير الأعضاء فى شركات التعاون مقابل رسم معلوم يتقاضاه منهم

(ثانياً) أن يكون للمخزن لائحة داخلية تنظم أعماله

(ثالثاً) أن يعتنى بدقة تنظيف الحبوب المودعة فيه

(رابعاً) أن يكون المخزن مؤمناً عليه من الحريق

ومخازن بافاريا وغيرها من ولايات المانيا الجنوبية أصغر من مخازن بروسيا ولا تستعمل لأجل تصدير الحبوب لأنها لا تنتج الا ما يكفى المستهلكين من سكانها . وبعضها كالساكس (١) مثلا تستورد من الخارج نحو ثلثى ما تستهلكه من الحبوب وانما الغرض من هذه المخازن هو : (ا) حماية المنتجين من تلاعب التجار

---

(١) Saxe

والوسطاء بأثمان الحبوب . (ب) وتمكين المستهلكين من معاملة المنتجين مباشرة من غير حاجة الى التجار فتتوفر لهم الأرباح التى كان يتناولها هؤلاء التجار منهم . (ج) وليضمن الزراع ترقية غلاتهم بفضل ما تأتيه هذه المخازن من العناية بتنظيف الحبوب واختيار أحسنها ليكون بذراً . (د) وفضلا عما تقدم يمكن الزراع أن يقترضوا من صناديق التعاون الزراعى ما يحتاجون اليه من المال بضمان غلاتهم المودعة فى المخازن بنسبة ٨٠ فى المائة من أثمانها

وفى سنة ١٩٠٥ ألفت مخازن بافاريا اتحاداً لها بمدينة مونيخ[1] . وهو الذى يقوم ببيع حبوب المخازن المنضمة اليه

وفى بافاريا شركات لا تلتمس من الحكومة أية معونة بل تعتمد على نفسها فى اقامة مخازنها . فتبدأ باستئجار مكان فى الجهة التى فى دائرتها لتخزين حبوبها وتنظيفها فيها على الطريقة العتيقة وتستمر شيئاً فشيئاً فى ترقية المخزن كلما ساعدتها أموالها على ذلك الى أن يصير على أحدث طراز

وتقوم شركات التعاون بتثمين الحبوب المودعة فى مخازنها بواسطة لجنة من الاعضاء مؤلفة لهذا الغرض . وبعد تنظيف

---

(١) Munich

الحبوب يرد الغريب الى أرباب الغلات ليغذوا به طيورهم . ولكل عضو الحق فى حضور وزن حبوبه وتنظيفها وله أن يبدى من الملاحظات فى ذلك مايشاء . ولمجلس الادارة أن يقضى فى كل خلاف يتعلق بذلك

هذا هو المتبع فى بافريا من حيث المساعدات الحكومية وغيرها . وأما باقى ولايات المانيا الجنوبية فتقدم لشركات التعاون من المساعدات لاقامة مخازنها ما يقرب من ذلك . فحكومة الساكس مثلا قررت ٣ ملايين مارك لهذا الغرض فتقترض منه الشركات بفائدة ٢ ½ فى المأئة مدة من عشر سنين الى ثلاثين سنة ولا يزيد مقدار ما تقترضه كل شركة عن ٦٠٠٠ مارك . وحكومة دوقية باد (١) تهب كل شركة تريد أن تؤسس لها مخزنا ثلث نفقاته وتقرضها باقى النفقات بفائدة ضئيلة اذا كانت فى حاجة الى المال .

---

(١) Grand Duché de Bad

التعاون فى بيع الحبوب

فى النمسا

لم يظهر التعاون الزراعى فى النمسا الا سنة ١٨٨٦ . وأول جمعية تألفت فيها كانت للاقراض الزراعى وكانت بمدينة « جروس بترسدرف »(١) من اعمال « مورافيا »(٢) ثم انتشرت فيها عقب ذلك انواع التعاون الزراعى الاخرى وألفت لها اتحادات اقليمية كونت لها فى سنه ١٨٩٨ اتحادا عاما انضم اليه منها وقتئذ ١٨ اتحادا . وفى تلك السنة ظهرت المخازن التعاونية بفضل المعونات الحكومية . واليك بيان المعونات والمساعدات التى تقدمها الحكومة والسلطات المحلية لجمعيات التعاون الزراعى لتأسيس مخازنها وتشجيعها على أعمالها :

(أولا) قررت الحكومة منح هذه الجمعيات ٢٠٠ الف كورون سنوياً لأنشاء المخازن . وتقوم بتوزيع الاعانات لجنة مؤلفة من مندوبين عن الحكومة والسلطات المحلية ومجالس الزراعة الاقليمية والاتحادات التعاونيه الزراعية الاقليمية

---

(١) Gross Petersdrof (٢) Moravie

وتمنح اللجنة المذكورة الجمعيات التى ترغب فى اقامة مخازن لها هبة قدرها ٢٠ فى المائة من قيمة نفقات التأسيس وذلك بعد موافقة اللجان الاقليمية المؤلفة من مندوبى الاتحادات الاقليمية

(ثانياً) تقرض الحكومة الجمعيات ما تحتاج اليه من المال لهذا الغرض بدون فائدة اذا كان التقرير الذى تقدمه اللجنة الاقليمية عن الجمعيات التى فى دائرتها والتى تريد بناء مخازن لها يبعث على الامل فى نجاح المشروع . وتبنى اللجان الاقليمية تقاريرها على ما يأتى :

(ا) هل هناك حاجة الى اقامة المخزن نظراً لأن مقادير الحبوب التى تنتجها الجهة تستدعى ذلك وأن الجمعية لا تجد صعوبة فى تصريف ما يخزن لديها من الحبوب

(ب) هل هناك أمل فى انضمام أعضاء جدد الى الجمعية يوردون اليها حبوبهم وقد جرت العادة بأن تنص لوائح الجمعيات على أن يكون تسليم حبوب الأعضاء الى المخزن اجبارياً

(ج) هل حالة الجمعية المالية تساعدها ولو فى بادىء الامر على القيام بما تستدعيه أعمال المخزن من النفقات

(ثالثاً) وتشجيعاً لهذه الجمعيات تشترى منها وزارة الحربية ما تحتاج اليه من الحبوب والعلف .

ولا تقف أعمال هذه الجمعيات عند بيع الحبوب فقط بل هى متعددة الأعمال كجمعيات المانيا فتقوم عدا ذلك بشراء ما يلزم لأعضائها من السماد والبذور والآلات الزراعية ونحوها.

وتدفع الجمعيات لمن يودع من أعضائها حبوباً فى مخازنها من ٧٠ الى ٨٠ فى المائة من ثمنها وقت الايداع . واذا لم يكن لديها مال أو كانت لوائحها تنص على ألا تدفع شيئاً من الثمن قبل بيعها قدمت لهم صناديق التعاون الزراعى ٥٠ فى المائة من الثمن بفائدة ٤ ١/٤ فى المائة

وفى النمسا جمعيات كبعض جمعيات المانيا لاتتناول أية معونة حكومية لأنشاء مخازنها بل تعتمد فى ذلك على نفسها

فوائد المخازن التعاونية

(أولا) أنها توفر على الزراع ما يتحمله كل واحد منهم من النفقات فى تنظيف حبوبه بالطريقة العتيقة . وكذلك ما يتكلفه فى اقامة مخازن لحفظها لديه

(ثانياً) يضمن الزراع بيع غلاتهم بأسعار معتدلة . وتعطى ادارة المخزن كل مزارع شهادة مبيناً فيها مقدار ما جاء به من

الغلة ورتبته فيبيع أو يقترض بمقتضاها وبضمانها اذا كان فى حاجة الى المال

(ثالثاً) لكل مخزن علامة (ماركة) هى دليل فى الاسواق على جودة ما يبيعه من الحبوب . ولهذا يجتهد كل مخزن فى الاعتناء بتنظيف حبوبه ليكون له شهرة حسنة

(رابعاً) تخلط الغلات بعضها ببعض اذا وجدت عدة منها من رتبة واحدة

وهذه الطريقة تؤدى تدريجاً الى زيادة تجانس نوع الغلات التى تنتج من الدائرة التى يعمل فيها المخزن

عوامل نجاح المخزن التعاونى

ولنجاح المخزن التعاونى يجب أن تتوفر الشروط الاتية :

(أولا) يجب أن تجتنب جمعيات التعاون فى بيع الحبوب منازعات المضاربات التى كثيراً ما تكون نتيجتها الخراب والدمار. وتنص على ذلك لوائح بعض جمعيات ألمانيا والنمسا

(ثانياً) يجب الاقتصاد فى نفقات المخزن العامة

(ثالثاً) يجب أن يدير الجمعية اخصائى فى الامور التجارية

بمرتب معتدل . واذا كانت الجمعيات الصغيرة لا يمكنها أن تقوم بدفع مرتب مديريها فيتعين عليها أن تنتمى الى جمعيات مركزية تتولى ادارتها العامة من الوجهة الفنية ولتكون حلقة اتصال بين هذه الجمعيات وكبار التجار

(رابعا) يجب أن تؤلف الجمعيات من بينها اتحادا مركزيا ليقوم ببيع حبوبها جملة

(خامسا) يجب ألا يقام المخزن الا فى الجهة التى تزرع الحبوب بكثرة وأن يكون عدد أعضاء الجمعية وفيرا اذا كانت تعمل فى وسط من صغار الزراع على شرط ان تكون واثقة من أنهم سيدفعون اليها بحبوبهم . وهذا لا يتأتى الا اذا كانوا مخلصين للتعاون ومقتنعين بمزاياه حتى لا يبعدهم عنه أى مؤثر من المؤثرات سواء من ناحية التجار وحيلهم أم من نواح أخر . والافضل أن تنص اللوائح على أن يكون تسليم الحبوب اجباريا كما هو متبع فى بعض جمعيات المانيا والنمسا لتضمن الجمعية بذلك وفرتها . لانها أن لم تنص على ذلك عرضت نفسها لمنافسة أعضائها أنفسهم لها . أو لامتناعهم أن يودعوا فيها الا الغلات غير الجيدة التى يمتنع التجار عن شرائها أو يدفعون لهم فيها ثمنا بخسا . وعدا ما تقدم يجب أن تكون الجمعية ضامنة لتصريف ما لديها من الحبوب

واذا كان عدد أعضاء الجمعيـة قليلا وكانوا لا ينتجون من الحبوب مايستحق اقامة مخزن . حسن أن تبقى لديهم على شرط أن يكونوا ملزمين بتسليمها للجمعية عند بيعها

واذا كان عدد الاعضاء مناسبا خصصت الجمعية لحفظ حبوبهم وتنظيفها مكانا تملكه أو يملكه أحد الاعضاء أو غيرهم يقدمه لهذا الغرض مجانا واذا لم يتيسر ذلك استؤجر مكان صغير ثم يوسع شيئا فشيئا كلما امتدت حركة أعمالها وسمحت لها بذلك أموالها .

(سادسا) يجب التفتيش على أعمال الجمعيات ومخازنها والاشراف عليها ومراجعة حساباتها بواسطة أخصائيين فى هذه الاعمال تنتدبهم الاتحادات لهذا الغرض . ولا تتنافى هذه الأمور التى يجب أن تخضع لها جمعيات التعاون على اختلاف أنواعها مع استقلال الجمعيات . ولا يعد هذا تداخلا فى اعمالها بل هو فى مصلحتها ومصلحة أعضائها .

ولا تخاف التفتيش والمراقبة الا كل جمعية انتحلت لنفسها اسم التعـاون زورا لانهـا لو خضعت لكشف عن حقيقتها فقضى عليها .

التعاون فى بيع الحبوب

فى فرنسا

ظهر التعاون فى بيع الحبوب فى فرنسا فى أواخر سنة ١٨٩٤. وأول جمعية شرعت فيه هى نقابة « انجو »[١] التى تألفت سنة ١٨٨٧ . وفى سنة ١٨٩٩ الفت نقابة « بريجورد »[٢] بجانبها جمعية بهذا الاسم لبيع الحبوب .

ولم يبدأ التعاون فى بيع الحبوب فى فرنسا بصفة دائمة الا عقب مؤتمر بيع القمح الذى عقد فى « فرساى »[٣] سنة ١٩٠٠ . وكان الغرض منه بحث الوسائل المؤدية الى ترقية بيع القمح فى فرنسا . وأصدر هذا المؤتمر ما يأتى من القرارات :

(أولا) تأليف جمعيات تعاون فى بيع الحبوب تكون مستقلة عن النقابات على أن تكون تحت رعايتها

(ثانياً) لهذه الجمعيات الحرية المطلقة فى اختيار احدى الطرق الثلاث المتبعة فى البيع التعاونى للغلال التى ستقف عليها بعد

(ثالثاً) أن تنشىء هذه الجمعيات لها مخازن قروية

---

(١) Anjou (٢) Perigord (٣) Versailles

ومركزية فى الجهات التى تزرع فيها الحبوب على أن تكون بالسواحل وبجانب محطات السكك الحديد وبالقرب من مخازن وزارتى الحربية والبحرية

(رابعاً) انشاء صناديق تعاون للاقراض الزراعى بجانب هذه الجمعيات لاقراضها ما تحتاج اليه من المال لاقامة مخازنها على أن تمد الحكومة هذه الصناديق بالمعونات المالية

(خامساً) وقرر المؤتمر تأليف لجنة من بعض أعضائه سماها « اللجنة الدائمة لبيع الغلال » وجعل مركزها مدينة باريس . ومهمتها العمل لتأليف تلك الجمعيات والصناديق ودرس حالة الاسواق والنشر عنها وعن أسعار الحبوب فى صحيفة توزعها على أعضاء هذه الجمعيات. وكذلك نشر الدعوة الى التعاون فى بيع الحبوب . والتفتيش على هذه الجمعيات والاشراف عليها ومراجعة حساباتها

وقد شرعت اللجنة فى أعمالها من ٣٠ يونية سنة ١٩٠٠ وهو تاريخ آخر جلسة فى للمؤتمر . وما زالت حتى الآن مستمرة فى أعمالها . وكان من نتيجة ذلك أن تألفت فى أنحاء فرنسا جمعيات التعاون فى الاقراض الزراعى أمدتها الحكومة بالاعانات المالية التى ستقف عليها فى الباب الرابع . وأخذت النقابات فى بيع

حبوب أعضائها جملة الا أنه لم يتألف الى الآن جمعيات خاصة ببيع الحبوب الا عدداً قليلا لا يتجاوز العشرة (١)

استهلاك الحكومة لغلال النقابات والجمعيات

لم تكتف حكومة فرنسا بتقديم المعونات المالية للنقابات وجمعيات التعاون فى بيع الحبوب لبناء مخازنها واقراضها ما تحتاج اليه من المال تشجيعاً لها على أعمالها بل حتمت على وزارتى الحربية والبحرية ومصالحها الاخرى بشراء كل ما تحتاج اليه من الحبوت والعلف من هذه المنشآت كما تفعل ذلك حكومات ألمانيا والنمسا وتشيكوسلافاكيا وايطاليا واليابان وغيرها . وهى فى هذا العمل الذى تستحق عليه كل ثناء قد وفرت لنفسها أرباحا كان يتناولها منها التجار والوسطاء وضمنت لزراعها تصريف غلاتهم بثمن معتدل

ويتم البيع والشراء بين هذه المصالح والجمعيات والنقابات وديا وبغير مناقصة عامة . ولا تلجأ الحكومة الى الطريقة الثانية الا لسد ما تعجز عن توريده هذه الجماعات لها . وتطحن الحكومة حبوبها وتخبزها فى المطاحن والمخابز الحكومية

طرق البيع التعاونى للغلال وافضلها

تتبع جمعيات التعاون فى بيع حبوبها احدى الطرق الثلاث الآتية : —

(أولا) أما أن تشترى الجمعية حبوب الأعضاء على حسابها مع تحديد الثمن حسب السعر الجارى . وهذه الطريقة توجب على الجمعية ألا تبيع ما اشترته الا اذا ارتفع سعر السوق. وهذا هو عين المضاربة التى يجب على جمعيات التعاون اجتنابها لأنه خطراً عليها . فاذا أرادت الجمعية تلافى هذا الخطر وباعت الحبوب مباشرة عقب شرائها من غير انتظار فانها بذلك تكون قد حادت عن الطريقة الحكيمة فى بيع الحبوب وهى ألا تبيع منها كل شهر الا قدراً معلوماً بدون نظر الى الثمن لتحصل بذلك فى آخر الموسم على متوسط السعر

وهذه الطريقة الأولى هى تجارية لا تعاونية ومع ذلك لا يزال بعض الجمعيات فى المانيا وفرنسا يعمل بها لأنه ليس من السهل انتزاع ما علق بنفوس الزراع من آثار ما ورثوه عن التجار فى ذلك

(ثانياً) تقوم الجمعية مقام الوسيط بين الاعضاء والمشترين

فتبيع حبوب كل عضو على حسابه وذلك بعرض مثل من غلات الاعضاء والاعلان عن الثمن الذى يطلب فيها . وللجمعية نظير ذلك سمسرة تنالها من الأعضاء

وهذه الطريقة تجعل الجمعية فى مأمن من الاخطار ويجب أن تعمل بها الجمعيات الحديثة التى لم تكتسب بعد خبرة فى الاعمال التجارية . الا أن هذه الطريقة لا يستطيع بها الفلاح الاقتراض على غلاته فيضطر غالبا الى بيعها فى أول موسم سواء حسنت حالة السوق أم ساءت لاضطراره الى المال . على أن بعض جمعيات النمسا وبافاريا ما زالت تستعمل هذه الطريقة

(ثالثا) والطريقة التعاونية الحقيقية هى بيع حبوب الاعضاء جملة وعلى حسابهم . فتدفع الجمعية لهم وقت تسليمها اليها عربونا بنسبة ٧٠ أو ٨٠ فى المائة مثلا من ثمنها . وفى نهاية السنة المالية تدفع لهم قيمتها بنسبة متوسط الاسعار التى باعت بها الغلات مدة السنة . وكذلك يمكن الاعضاء الاقتراض من البيوت المالية بضمان حبوبهم اذا كانوا فى حاجة الى المال

والطريقة التى تتبعها الجمعية للبيع فى هذه الحالة الاخيرة هى أن تعرض كل شهر للشارين مقدارا معلوما من المخزون لديها وتبيعه بدون التفات الى السعر فتحصل بذلك فى مبيعاتها

على متوسط سعر الموسم . لأن بيع الحبوب كبيع كثير من الحاصلات الزراعية فن دقيق . والزارع غير ملم بمعضلاته وهو يرغب دائما فى أن يبيع بأعلى ثمن فتكون نتيجة ذلك فى أغلب الاحيان عكس مايطمح اليه اذ يبيع بأبخس سعر . ولهذا يجب على كل زارع أن يقنع بمتوسط السعر مدة الموسم . ولنضرب لذلك مثلا . اذا كان فى احد المخازن ١٠٠٠ طن فأن المديرين يقررون بيع مائة طن منها كل شهر بدون التفات الى السعر . فتكون النتيجة اذاً الحصول بسهولة فى آخر الموسم على متوسط حقيقى للاسعار . ويأخذ الزارع الباقى المستحق له من ثمن غلاته . وبطبيعة الحال يؤول تنظيم بيع الحبوب الى اثبات اسعارها . وهذا يعود بالفائدة على كل من له علاقة بها

التعاون فى بيع القطن

فى الولايات المتحدة بأمريكا (١)

لم يظهر التعاون فى بيع القطن حتى الآن فى بلد من البلاد التى تزرعه الا فى الولايات المتحدة بأمريكا .

وكان الباعث على ظهوره فيها هو الضيق الذى حل بزراعها فى سنة ١٩١٩ من جراء هبوط اسعاره هبوطا بليغا عقب الهدنة التى ابرمت فى ذلك التاريخ لوقف الحرب الكبرى

وقد كان زراع القطن فى امريكا يشكون — قبل اتحادهم فى بيعه رأسا للغزالين — من استغلال التجار والوسطاء لهم

---

(١) اعتمدنا فى ذلك على مايأتى : (أولا) محاضرة القاها المسيو روسو Roussean المهندس الزراعى المصرى بجمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٢ والمنشورة بمجلة مصر الحديثة بعدد فبراير من السنة نفسها رقم ٦٣ ص ١٢١ وما بعدها (ثانيا) على محاضرة القاها المستر بيرس Pearse كاتم سر الاتحاد الدولى للغزالين بالنادى الزراعى بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ثم نشرت بعد ذلك بالمجلة الزراعية (ثالثا) على كتاب الاقتصاد الزراعى لمؤلفه لويس سيسيل جراى ص ٣٨١ وما بعدها

لانفراد كل منهم فى بيع محصوله كما يشكو الآن من ذلك الزراع فى مصر .

وقد سعى بعض النابهين فى امريكا سنة ١٩٠٧ لتأليف شركات تعاونية فى بيع القطن ولكن مساعيهم قد حبطت ولم تنتشر هذه الشركات فى الثلاث عشرة ولاية التى تزرعه الا منذ سنة ١٩١٩ . ويرجع الفضل فى نجاحها هناك الى المستر « ونسل »(١) أحد زراعها حيث تمكن بمساعدة حكومة ولاية « كارولينا »(٢) الشمالية ونخبة من زراع القطن فيها وارباب مصارفها الى انشاء أول شركة فى امريكا بالولاية المذكورة بعد أن حصل أعضاؤها من المصارف على وعود وثيقة بأقراضهم مايحتاجون اليه من المال على مايودعونه من اقطانهم فى مخازن للبضاعة مؤمنا عليها وذلك بقدر معلوم من ثمنها بحسب ماتساويه فى الاسواق وقت ايداعها

وقد تألفت فى كل ولاية من الثلاث عشرة التى تزرع القطن فى امريكا شركة تعاونية وانضمت جميعها بعضها الى بعض فى سنة ١٩٢١ وكونت لها اتحادا عاما بمدينة « ممفيس »(٣)

---

(١) V. Wensel

(٢) Caroline

(٣) Memphis

بولاية « تنيسى »[١] . وهذا الاتحاد يضم اليه الآن ٢٨٠,٠٠٠ مزارع باع من اقطانهم فى سنة ١٩٢٦ ١,١٩١,١٠١ بالة أى نحو ٦ ملايين قنطار[٢] عبارة عن $\frac{٣}{٤}$ مما تنتجه مصر من ذلك المحصول وعن $\frac{١}{٢٥}$ مما تنتجه الولايات المتحدة[٣]

شركة أوكلاهوما[٤]

واليك ما تتبعه فى نظامها احدى شركات التعاون فى بيع القطن فى أمريكا وهى شركة أوكلاهوما التى تألفت فى الولاية التى بهذا الاسم :

أنشئت هذه الشركة سنة ١٩١٩ بمساعدة حكومة أوكلاهوما وأرباب مصارفها وانضم اليها من الزراع ٣٠٠٠٠ ووضع لها النظام الآتى :

(أولا) كل من يريد الالتحاق بها يجب أن يدفع جنيهين اثنين انجليزيين قيمة الاشتراك فيها . وليس لهذه الشركة رأس مال مسهم بل كل ما لديها لتشغيله فى أعمالها هو ذلك المبلغ النزر

---

(١) Tennessee (٢) عن الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧

(٣) تنتج مصر الآن سنويا نحو ٨ ملايين قنطار قطن والولايات المتحدة نحو ٩٠ مليونا والعالم أجمع من ١١٥ — ١٢٠ مليون قنطار تقريبا

(٤) Oklahoma

المتحصل من الاشتراكات ولذلك تعتمد كثيرا على أموال المصارف لتقرض منها اعضاءها على اقطانهم

(ثانيا) يتعهد اعضاء الشركة بمقتضى عقد معترف به قانونا ان يوردوا اليها جميع حاصلاتهم القطنية مدة خمس سنين (١). ومن يخالف ذلك منهم يدفع غرامة قدرها خمسة صلديات (قرش مصرى تقريبا) عن كل رطل مما باعه من أقطانه

وتبيع الشركة الاقطان جملة حسب صنفها ورتبتها بقطع النظر عن اربابها

(ثالثا) تودع الاقطان فى مخازن الشركة وهى مقسمة عدة اقسام بقدر أصناف القطن ورتبه . وذلك بعد وزن قطن كل عضو على حدة وتحديد رتبته وطول تيلته بواسطة وزانى الشركة وفرازيها

وقد أسست شركة او كلاهوما شركة مالية للتخزين واقامت لها شونا لتؤجرها للجمعيات التعاونية

(رابعا) ليس الغرض من الشركة احتكار السوق لمصلحتها بل ترمى الى تخفيض مطامع التجار واستغلالهم للمنتجين بالبيع رأسا الى الغزالين

---

(١) وقد اصبح هذا الشرط غير معمول به وذلك منذ سنة ١٩٢٧

(خامسا) تحدد الشركة سنويا باتفاق مديريها مع اصحاب البيوت المالية المقدار المئوى الذى يقرضه هؤلاء للاعضاء على القطن المودع فى شونها

(سادسا) تعمل الشركة للاكثار من زراعة الصنف الذى ترى السوق فى حاجة اليه. ولتنظيم الوسائل الاقتصادية التى يجب أن يتبعها الاعضاء لتقليل نفقات الانتاج

مزايا شركات التعاون فى بيع القطن

ولشركات التعاون فى بيع القطن مزايا كثيرة تعود على الزارعين والغزالين . فما يعود منها على الفريق الأول :

(أولا) أن هذه الشركات تضع لقطن كل عضو الرتبة التى يستحقها فينال من يعتنى بانتقاء البذور ونظافة الجنى ربحا مناسبا لعنايته. كما تبخس حاصلات من أهمل فى الغرس والجنى . وبعد بيع الاقطان يحصل كل عضو على متوسط السعر الذى بيع به كل قدر من صنف ورتبة واحدة أثناء الموسم . وفى هذا حث وتحريض للمزارعين على العناية باقطانهم

(ثانيا) لكل عضو يودع اقطانه فى شون الشركة الحق فى اخذ قدر معلوم من المال على قطنه هو فى الغالب بمقدار ٦٠ فى المائة من ثمنه وقت التسليم . وفى نهاية السنة يعطى الباقى من الثمن

بعداسقاط نفقات التخزين والادارة وجزء يتراوح بين ١و٣ فى المائة لتكوين رأس مال احتياطى . وفى حالة اضطراره الى نقود قبل تسوية حسابه يمكنه الاتفاق مع الشركة على مايريداقتراضه

وبطريقة الاقتراض على الاقطان لايضطر المزارعون الى بيع أقطانهم قبل الجنى أو بعده مباشرة نظرا لحاجتهم الى المال

والزارع يرغب دائما فى بيع محصوله بأعلى ثمن . ولكنه لايبيعه غالبا الا بعكس ما يطمح اليه من ذلك . غير أن الطريقة التى تتبعها الشركة فى تنظيم البيع وهى عرض مقدار معلوم كل شهر للشارين من القطن المخزون فى كل عنبر من عنابرها يهيء لها الحصول فى مبيعاتها على متوسط سعر الموسم الذى يجب أن يقنع الزارع به

هذا وقد شرعت هذه الشركات فى ايجاد الهيئات المنظمة لبيع اقطانها المحلوجة فى القارة الأوربية بدون وساطة تجار الصادرات كما كانت تفعل ذلك فى بدء تكوينها

(ثالثا) وبفضل هذه الشركات نقصت نفقات انتاج القطن وتخزينه وحفظ مما كان يصيبه من التلف بسبب المطر والحر اللذين كان يتعرض لاخطارهما قبل وجودها

(رابعا) ولتحسين الزراعة توزع الشركات على أعضائها

البذور النقية وتنظم البعثات لتعليمهم وتشترى لمواشيهم مايلزم من العلف بثمن أقل مما يشترى به الافراد

تلك هى مزايا شركات التعاون فى بيع القطن التى تعود على زراعه . واما فوائدها للغزالين فهى أنهم يثقون بأن يحصلوا منها فى أى وقت شاءوا على ما يحتاجون اليه من أصناف القطن ورتبه وهى ميزة كبرى قل أن يجدوها لدى التجار . لأن هؤلاء قد لا يجدون فى السوق بعد نفاد ما لديهم من الاقطان بضاعة تضاهى ما يطلبه الغزالون منهم فيلتزمون أن يعرضوا عليهم بضاعة أخرى وهذا ينشأ عنه صعوبة فى الغزل

هذا وقد شرعت الشركات التعاونية تشترى المحالج لتتقى بذلك خلط بذرة أقطانها ببذرة الاقطان الاخرى التى تحالج معها فى المحالج الأجنبية

الفصل الرابع

التعاون فى الانتاج الزراعى

ترمى جمعيات التعاون فى الانتاج الزراعى إلى تحويل بعض الحاصلات الزراعية أو الحيوانية وبيعها فى الاسواق بعد تحويلها الى مصنوعات . كاستخراج السكر وصناعة الالبان والزبد والجبن والنبيذ والتقطير واللحوم المملحة والمرباة وطحن الغلال وحفظ أنواع الخضر والبقول والفاكهة وغير ذلك . وقد ارتقت هذه الصناعات بفضل الوسائل العلمية الحديثة التى تستعملها هذه الجمعيات ارتقاء عظيما لا سبيل للفلاح بمفرده الى استخدام تلك الوسائل لجهله بها ولأنها تتطلب رءوس أموال يندر وجودها تحت يده الا اذا كان من الاغنياء .

وقد بلغ الآن عدد جمعيات التعاون فى الانتاج الزراعى فى جميع البلدان التى انتشرت فيها نحو ٣٠٠٠٠ جمعية أغلبها فى صناعة الألبان والزبد والجبن .

وسنقصر الكلام فى هذا الفصل على جمعيات التعاون فى

الانتاج الزراعى فى الدانمارك لأنها اشتهرت فى العالم اجمع بأنها ارقى نموذج لهذا النوع من التعاون .

التعاون فى الانتاج الزراعى فى الدانمارك (١)

الدانمارك بلاد صغيرة مساحتها ٣٨,٩٧١ كيلو متر مربع وعدد سكانها لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة . وهى تتكون من شبه جزيرة جوتلاندا (٢) وبعض جزر فى بحرى الشمال والكاتيجات (٣) اراضيها زراعية . وكانت الى ما قبل سنة ١٨٨٢ تعتمد فى ثروتها على الحاصلات الزراعية وبالأخص حاصلات الحبوب . وليس بالدانمارك من الجبال الا القليل بجزيرة فيونى (٤) لا تزيد قمة أعلاها عن ١٩٠ مترا . وليس بها الآن غابات ولا مناجم الا للاسمنت والطباشير والكهرمان وكل صناعتها هى من حاصلاتها النباتية والحيوانية .

وكانت أراضى الدانمارك قبل سنة ١٧٨٨ ملكا لكبار الزراع ولم يكن للملكية الصغيرة فيها من أثر . ففكرت حكومتها وقتئذ فى سن تشريع به توزع الأراضى على الفلاحين . لأن الفلاحين

---

(١) عمدتنا فى ذلك « الازمة الزراعية وعلاجها بالتعاون مثال الدانمارك » ج . ديبون (٢) Jutlande (٣) Cattegat (٤) Fiouni

عموما اذا عرفوا أن الأراضى التى يزرعونها هى ملك لهم استخرجوا من كنوزها اضعاف مما يستخرجونه حين يعملون لحساب غيرهم. فتصلح بذلك حالهم وتزداد ثروة البلاد العامة. وقد دفع الحكومة الى تنفيذ فكرتها ماوقع للاشراف فى فرنسا على أثر شبوب الثورة فيها حيث نزعت الأراضى من أيديهم ووزعت على الفلاحين فكان لذلك أثره فى نفوس الدانماركيين. ومن ذلك التاريخ الى سنة ١٨٧٢ اصدرت حكومتهم قوانين لم تبق من الفلاحين وعددهم ١,٦٤٧,٣٥٠ بدون ملكية الا ١٢٥٠٠٠ عامل وخادم.

وفى أوائل القرن التاسع عشر أخذ فلاحو الدانمارك بعد أن صاروا ملاكا يعملون بنشاط فى أراضيهم. فكانوا ينتجون الشىء الكثير من الحبوب يصدرون معظمها الى اسواق اوربا.

غير أن تقريب السبل بواسطة البخار جعل حبوب الدانمارك عرضة لمنافسة الحبوب الاجنبية الواردة من امريكا والهند وغيرهما حيث كانت أراضيها بكرا قوية تغل غلة كثيرة بنفقات قليلة وهما ميزتان غير متوفرتين فى الدانمارك. ولم يقف امر المنافسة عند حد تلك البلاد بل أن كبار الزراع فى بعض البلاد الأوربية المجاورة للدانمارك أخذوا يستعملون

فى زراعتهم الاسمدة الكيماوية والآلات الزراعية الحديثة والبذور المنتقاة بواسطة التحاليل الكيماوية وغير ذلك مما زاد فى غلاتهم فنافست بدورها الدانمارك .

عندئذ فكر الدانماركيون فى استعمال تلك الوسائل الزراعية ليتوصلوا بها الى زيادة غلاتهم وليقضوا على المنافسة الاجنبية لغلاتهم . ولكنهم وهم من صغار الزراع لم تتهيأ لهم السبيل الى شراء تلك الحاجات لأنها تتطلب اموالا ليس فى استطاعتهم الحصول عليها الا من المرابين . لذلك رأوا أن يؤلفوا من بينهم جمعيات تعاونية فى الاقراض الزراعى ليقترضوا منها لزراعتهم بشروط صالحة . فكان أول نوع من أنواع التعاون ظهر فيها هو التعاون فى الاقراض الزراعى وذلك حوالى سنة ١٨٥٠ .

لكن منافسة امريكا لم تزل مستمرة حتى هبطت فى سنة ١٨٨٠ اسعار الحبوب هبوطا بليغا مستديما اوقع الدنمرك فى أزمة زراعية شديدة . وفكر زراعها فى علاج لهذه الحالة السيئة فلم يجدوا خيرا من توجيه همتهم الى انماء المنتجات الحيوانية لتعوضهم عما فقدوه من رواج حبوبهم .

والآن يوجد فى الدانمارك جمعيات تعاونية فى الانتاج

الزراعى كمطاحن الحبوب ومعامل الجعة وتقطير الخمور واستخراج سكر البنجر . لكن اهم جمعياتها هى الخاصة بمعامل الالبان والمجازر وجمع البيض وتصديره وتربية المواشى . وهذه الانواع الأربعة الأخيرة هى التى جعلت الدانمارك كعبة يشد المتعاونون من مختلف البلدان اليها رحالهم ليقفوا على مابها من رقى وتقدم

معامل الالبان التعاونية فى الدانمارك

انشىء أول معمل تعاونى للالبان فى الدانمارك سنة ١٨٧٥ بقرية « كاسلوند » ولكنه بقى مجهولا ولم تتألف على (١) منواله شركات اخرى . وفى سنة ١٨٨٢ انشىء بقرية « كجدين » (٢) بجوتلاندا معمل ثان بفضل أحد اللبانين المدعو ستيلين اندرسين (٣)

وكان هذا هو أول معمل انتشر خبره فى تلك البلاد وعملت بنظامه جمعيات أخرى فى مختلف نواحيها

وكانت العناية بتربية المواشى وبصناعة الزبدة منعدمة الى ذلك التاريخ انعداما تاما

---

(١) Kasslund « التعاون العالمى » ص ١٤

(٢) Kjeddin (٣) Stillin Andersen

فالبقرات كانت هزيلة لشدة جوعها . لاتصيب فى الشتاء الا النزر من الدريس الذى لا يكفى لأن يقيم صلبها . وتخرج فى شهر ابريل من حظائرها الى المراعى وهى لا تقوى على المشى مما اصابها من الجوع وليس فى ضروعها من الدر مايكفى لأرضاع اولادها

وكانت الفلاحة الدانماركيه تحلب الألبان فى أوان من الفخار وتتركها فيها عدة أيام لتجمد ثم تفرغها بعد ذلك فى أوطاب وبعد مخضها تفصل عن المخيض الزبد وتجمعه وتضع عليه كثيرا من الملح ثم يجىء التجار بعد ذلك فيجمعونه ويكدسونه فى البراميل ويرسلون بهذه البراميل الى النرويج وانجلترا

وكانت مقادير الزبدة التى تصدرها الدانمارك الى الخارج ضئيلة لعدم العناية بغذاء البقر . على أنها كانت قذرة لعدم العناية بنظافتها . وكان لها طعم كريه لأن مكث اللبن فى الأوانى مدة لكى يجمد كان يغير طعمه وكذلك كان يزيد الطعم تغيرا بقاؤه على هذه الحال فى دار الفلاح وفيها مواشيه وطيوره فيتحمل اللبن مما تبعث من روائح كريهة . لهذا كانت زبدة الدانمارك تباع فى الاسواق الأجنبية بأبخس الاثمان وكان خمس المواد الدهنية يضيع فى لبن الفرز بطريقتى التجميد والمخض

تلك كانت حال البقر والزبد فى الدانمارك قبل سنة ١٨٨٢. لذلك رأى الدانماركيون من الضرورى وقد ارادوا تعويض بعض مافقدوه من رواج غلاتهم الزراعية العناية بتغذية البقرات واستخراج الزبدة واصلاحها . ولتحقيق هذين الغرضين تألفت جمعيات العلف ومعامل الالبان التعاونية .

جمعيات العلف التعاونية

أما جمعيات العلف فالغرض الدسم منها أن يحصل الفلاح بأرخص الأثمان على اجود أنواع العلف خصوصا كثفل بعض البذور اذا عصرت ومنه كسب الكتان والقطن والشنارق وعباد الشمس الفول السودانى ونحوه مما تغزر بسببه الألبان وموادها الدهنية . وقد تألفت بجانب كل معمل للالبان جمعية للعلف وانتشرت هذه الجمعيات فى انحاء الدانمارك وكونت لها أربعة اتحادات أكبرها اتحاد جوتلاندا الذى أنشئ سنة ١٨٩٨ بمدينة كوبنهاج ويضم اليه ٨٣٩ جمعية عدد أعضائها ٤٧٠٠٠ عضو(١)

وبفضل هذه العناية بالغذاء صارت البقرة الواحدة تحلب سنويا قدرا من اللبن يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٦٠٠٠ كيلو جرام. هذا

(١) الاحصاء الدولى للتعاون سنة ١٩٢٧ ص ٢٠

فضلا عن زيادة المواد الدهنية فيها . حتى أن الكيلو الواحد من اللبن الذى كان يباع أولا بثلاثة مليمات صار يباع بضعف هذا المقدار .

نظام معمل الالبان التعاونى

وتتألف جمعية الالبان وصناعة الزبدة التعاونية فى بلاد الدانمارك لمدة تختلف بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة ويتعهد أعضاؤها بأن يوردوا اليها جميع ما يحصلون من البان بقرهم هذه المدة بعد أخذ مايحتاجون منه أو بيع اليسير لجيرانهم. ويتراوح عدد البقر الذى ورد بألبانه للمعمل الواحد بين ٤٠٠ و١٤٠٠ بقرة ولكنه غالبا لايقل عن ٨٠٠ بقرة .

ولا يكتتب الاعضاء فى الجمعية برأس مال بل يشتركون جميعا فى دفع النفقات اللازمة لتجهيز المعمل بأحدث الآلات ويكفى لذلك من ٣٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠ فرنك يدفع كل عضو حصة بنسبة بقره أو يقترض الاعضاء ذلك المبلغ من احد صناديق الاقراض التعاونية لمدة عشر سنوات بفائدة من ٤ الى ٥ فى المائة سنويا . وتكون مسئولية الاعضاء فى ذلك شخصية وبنسبة مايمتلكه كل عضو من البقر

ويسدد الدين وفوائده من الارباح الناتجة من عمل الجمعية

واذا احتاجت بعـد الى المال لأدارتها أو لأعمالها اقترضته من مصرف تعاونى أو تجارى وســـدد بالطريقة السابقة . وبعد انقضاء مدة الجمعية تؤلف جمعية جديدة اخرى يدخل فيها من قدماء الاعضاء من يريد وتعقد سلفة جديدة لشراء المعمل من الاعضاء السابقين فيوزع عليهم الثمن بنسبة ما أورده كل من اللبن فى المدة السابقة

كيفية جمع الالبان وفحصها

أن الشرط الأول لنجاح معمل الألبان التعـاونى المجهز بالاجهزة العلمية الحديثة هو وفرة مقادير الالبان وضمان استمرار ورودها اليه والا فان المال الذى ينفق فى هذا السبيل يضيع هباء لعدم كفاية اللبن لأدارة المعمل وعدم تكافؤ الانتاج ونفقات الادارة

كذلك يتوقف نجاح المعمل على جودة اللبن فان عدم التحقق من جودته يعود عليه بأوخم العواقب .

وتقوم الجمعية بجمع الالبان من الاعضاء بواسطة عرباتها مرتين يوميا غالبا . وبمجرد وصول الالبان الى المعمل يوزن لبن كل عضو على حدة ويؤخذ منها جميعها مثل لمعرفة مايحتويه كل لبن من المواد الدهنية بواسطة جهاز خاص يعرف به معرفة دقيقة وبمنتهى السرعة مقدار المواد الدهنية التى يحتوى عليها

كل لبن . ثم تخلط الالبان لفرز القشدة منها بواسطة الفراز وتعود العربات فى الحال بلبن الفرز لتوزعه على أربابه ليغذوا به عجولهم وخنازيرهم بعد إضافة القليل من دقيق الكتان والشعير اليه

وهذا الفراز لا يدع شيئاً من المواد الدهنية فى لبن الفرز ويمكن بواسطته الحصول على رطل زبدة من كل ١٣ كيلو جرام من اللبن . أما الطريقة العتيقة وهى طريقة تجميد اللبن فان ١٦ كيلو لا تكفى فيها للحصول على هذا المقدار من الزبدة

ويقوم بفحص مثل الألبان مندوبون من الأعضاء تختارهم الجمعية خصيصاً لذلك . ويمكنهم معرفة ما إذا كان أحد الأعضاء غش اللبن باضافة ماء إليه مباشرة كمزجه بالماء أو بواسطة كأن سقى بقراته ماءاً كثيراً بدون حاجة اليه . وعندئذ ينصحون له بألا يعود الى ذلك مرة أخرى والا يرفض لبنه . وكذلك يرشدونه لما يجب أن يحفظه لديه من البقرات ذوات اللبن والزبد الكثير وما يجب أن يبيعها منها . ومن يرفض لبنه من الأعضاء له حق الشكوى الى هيئة من المحكمين مؤلفة من بعض أعضاء الجمعية

وقد انتشرت جمعيات الألبان التعاونية فى الدانمارك حتى

بلغ عددها الآن ١٢٩٠ جمعية تضم اليها ١٨٠٠٠٠ عضو. وألفت لها اتحاداً وجعلت مركزه مدينة « كوبنهاج »(١)

هذا وبعد استخراج الزبدة من القشدة بالطريقة العلمية الحديثة ترسل الى الجمعيات التعاونية لتصدير الزبدة وعددها ٥٣٧ جمعية يضمها ١١ اتحاداً أقليمياً وألفت لها فى سنة ١٩١٨ اتحاداً عاماً بمدينة « هورسنس »(٢) وتقوم بشحن الزبدة الى الخارج بعد وضعها فى براميل أو صفائح محكمة القفل وحولها الثلج.

وأكبر جزء من زبد الدانمارك يصدر الى انجلترا وتبلغ قيمة ماتبيعه اليها والى غيرها بنحو ٢٤١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سنوياً (٩,٥ مليون جنيه مصرى تقريبا) وتستورد انجلترا كثيرا من الزبد من مستعمراتها وهولاندا والسويد وفرنسا وروسيا ولكن الدانمارك وحدها تصدر اليها بمقدار ما تبيعه لها جميع هذه البلاد

وبدأت أخيراً بعض معامل الألبان بصناعة الجبن المجفف والمعقم واللبن المسحوق ولبن العلب وغير ذلك لكن الجزء الاكبر من ألبانها يصنع منه الزبدة

---

(١) Copenhague — الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧ ص ١٩

(٢) Horsens — الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧ ص ١٩

وصدرت الدانمارك فى سنة ١٩٢٦ الى الخارج[1] (١٣٢٥٠٠) طن من الزبدة و (٢٥٧٠٠) طن من اللبن المركز و (٧٠٠٠) طن من الجبنة وهذا ناتج من (٣,٤٦٩,٧٠٠) طن لبن حليب وهو ٨٣ ٪ من محصول ألبان الدانمارك وأما الباقى من الالبان وما ينتج منها وهو ١٧ ٪ فيستهلك فى الاسواق المحلية . وبلغ عدد الأبقار فى تلك السنة (١٤٧٨٣٠٠) بقرة

وبالجملة فقد بلغت قيمة ما تصدره سنوياً الى الخارج معامل الالبان التعاونية فى الدانمارك من زبدة وجبن وألبان بمبلغ ٢١٣ مليون كورون (١١ مليون جنيه مصرى) هذا عدا ما تصدره الجماعات التعاونية الغير منضمة الى الاتحاد العام والشركات الرأسمالية

وتدفع الجمعيات لاعضائها أثمان ألبانهم بنسبة ما احتوى عليه لبن كل واحد من الزبد بعد خصم جزء منها لسد نفقات الادارة .

ما تعمله حكومة الدانمارك لتشجيع صناعة الزبدة

وتبذل حكومة الدانمارك جهدها فى تشجيع صناعة

---

(١) عن تقرير المؤتمر الزراعى الدولى المنعقد بمدينة بوخارست فى شهر يونية سنة ١٩٢٩

الزبدة وترقية محصولها. وتحث الاهالى على الاكثار من تصديرها. وقد أباح قانون سنة ١٩١٢ لوزارة الزراعة مراقبة صناعة الزبدة وحتم على كل معامل الزبدة أن تقدم زبدها الى مراكز التجارب الحكومية لفحصها وتعيين أسعارها. فان وجدت مغشوشة أو تحتوى على ما يزيد عن ١٦ فى المائة من الماء سحبت الرخصة التى لا يمكن بدونها تصدير شىء من الحاصلات

ولقد نجحت هذه المعامل التعاونية بفضل مساعدة الحكومة لها فى تحسين أنواع الزبدة حتى أصبح زبد الدانمارك منتشراً فى أسواق العالم وفاق ثمنه غيره فى تلك الاسواق

المجازر التعاونية

أسباب ظهورها

كانت الدانمارك تصدر لغاية سنة ١٨٨٧ معظم خنازيرها الى المانيا ولكن هذه رغبة فى حماية مالديها من هذا الحيوان منعت دخول خنازير الدانمارك فيها فمن أجل هذا اقترح عليها أحد أبنائها المدعو « بوجسن »[1] انشاء المجازر التعاونية

---

(١) Bojsen

لذبحها وتمليحها فيها وتصـــديرها بعد ذلك الى الخارج . وقد تأسست أول مجزرة فيهـا سنة ١٨٨٨ بمدينـة هورسنس . ثم انتشرت بعد ذلك فيها حتى بلغ عددها الآن ٤٤ مسلخة عدد أعضائها ١٧٠٠٠٠ عضو وألفت لها اتحادا فى سنة ١٨٨٩ بمدينة كوبنهاج

نظامها

ولتكوين رأس مال المسلخة لتشغيله فى أعمالها وتجهيزها باحدث الآلات يجب أن يدفع كل عضو من أعضائهـا مبلغ يتراوح بين ١٠ و ١٥ كورون (من ٥٤ الى ٧٧ قرشاً تقريباً) عن كل خنزير يمتلكه وكذلك يتعهد بأن يجيء لها بما لديه من الخنازير مدة من سبع سنوات الى عشر . ولا يتجدد الاشتراك سنوياً بل يدفع مرة واحدة لدى الاشتراك فى المجزرة .

وتدفع الجمعية الى أعضائها أثمان ما يسوقونه اليها من خنازيرهم معجلا بنسبة الوزن ونوع اللحم ودرجة سمنه . وتحدد الاسعار مرة كل خمسة عشر يوما كما أنها ترد اليهم الأرباح بعد بيع اللحوم بنسبة الوزن والنوع بعد خصم جزء منها للادارة ونفقات الذبح والتمليح ونحوه .

وكان دفع الأثمان والارباح بهذه الطريقة سبباً فى شـدة

عناية الأعضاء بتغذية خنازيرهم وتسمينها وتربية أحسن أنواعها. وفضلا عن ذلك فالجمعية تراقب بدقة قطيع كل عضو ولتحسين النتاج تحتم عليهم اتخاذ ذكور للنزو من خنازير انجلترا

ويقوم بادارة كل جمعية مجلس ادارة مكون من ثلاثة أعضاء ورئيس . وللاتحاد مجلس مكون من خمسة أعضاء . ويجب على كل جمعية أن ترسل تقريرا أسبوعيا الى مجلس ادارة الاتحاد وهو يرسل اليها نشرة سرية عن حالة السوق الدولية لتحدد بمقتضاها أثمان مشترياتها ومبيعاتها من الخنازير ولحومها . ويقوم هذا المجلس برقابة نقل البضائع المصدرة من المسالخ الى الخارج وتخزينها وشحنها . بعد وضع الثلج حولها فى عربات السكك الحديد لحفظها من التعفن والتلف .

وتذبح الآن هـــذه المسالخ سنويا نحو مليون ونصف من الخنازير ونحو ٢٦٠٠٠ ماشية من أنواع النعم الأخرى وأغلبه من البقر . وتتبع الوسائل الصحية فى الذبح وحفظ اللحوم قبل بيعها . وهذه اللحوم منها ما يباع طازجا ومنها ما يملح تمليحا خفيفا أو يحفظ فى العلب طبقا للطرق العلمية وتختم بالدقة حتى لا يفسد مافيها بدخول الهواء اليه ومنها ما يعمل (منبارا) محشوا باللحم والدهن المفروم .

ويصدر اللحم المملح الى انجلترا والطازج الى المانيا وسويسرا وهولانده ويبلغ ماتبيعه الدانمارك سنويا الى هذه البلاد وغيرها من هذه اللحوم نحو مائة وخمسين مليون كيلو ثلاثة أرباعها من المسالخ التعاونية وحدها .

وكانت هذه المسالخ لا تذبح قبل سنة ١٩٠٧ غير الخنازير ولكنها من ذلك التاريخ أخذت تذبح أنواع الحيوانات الأخرى وتبتاع المانيا والنرويج وسويسرا منها سنويا نحو عشرة ملايين كيلو من لحم البقر .

ولا يضيع شيء من بقايا الخنازير والمواشي بعد أخذ لحومها : فالدهن والبقايا الشحمية التي تصلح لعمل الصابون تباع الى المانيا والسويد والنرويج بمبلغ ٢٢ مليون فرنك سنويا تقريبا . وتصدر الى المانيا الرءوس والأرجل والكبود والكلاوى والقلوب والاحشاء . وتباع الجلود الى المدابغ وتصنع بعض الجمعيات الأسمدة من الدم والعظام . وأما الحوافر فتباع الى معامل الغراء .

وقد سبقت مجازر الدانمارك التعاونية غيرها فى البلدان الأخرى وتلت فيها صناعة اللحوم الزبد فى الاهمية . ولهذه المجازر مفتشون يراقبون جودة اللحوم قبل تصديرها . فلذلك

حازت شهرة كبيرة فى أسواق أوربا خصوصا أسواق انجلترا

هذا وقد بلغ قيمة ماتصدره المسالخ التعاونية المتحدة سنويا الى الخارج من لحومها وبقاياها نحو (٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى) عدا ما تبيعه المسالخ غير المنضمة الى الاتحاد وغيرها من الافراد والشركات المالية (١)

جمعيات تصدير البيض التعاونيه

أسباب ظهورها فى الدانمارك

تملك الدانمارك عددا كثيرا من الدجاج وهى تصدر بيضه من زمن بعيد الى انجلترا . لكنه لرداءة نوعه وكثرته كان يباع فيها بأبخس الأثمان حتى أن ثمن ما باعته منه فى سنة ١٨٧٠ لم يبلغ إلا ١٤٠٠٠ فرنك تقريبا وانتهى الأمر بأن كسدت تجارته ولم يجد من يشتريه رغم ضآلة ثمنه .

فى سنة ١٨٩٠ اقترح عليها أحد أبنائها المدعو مولر (٢) المعلم بالمدارس تأليف جمعيات تعاونية على مثال جمعيات الألبان والمجازر التعاونية وذلك لترقية تجارة البيض ودرء الخطر

---

(١) عن الاحصاء السنوى الدولى للتعاون اسنة ١٩٢٧ ص ٨٥

(٢) Moller

الذى يهدد ثروة بلاده . وقد انتشرت هذه الجمعيات فيها والفت لها فى سنة ١٨٩٥ اتحادا بمدينة كوبنهاج لتصدير البيض يضم اليه الآن ٧٠٠ جمعية عدد أعضائها ٤٥٠٠٠ عضو . وتبيع الآن جمعيات البيض التعاونية لانجلترا ماقيمته ٤٠ مليون فرنك سنويا (١½ مليون جنيه مصرى) هذا عدا ما تصدره لها شركات تعاونية أخرى غير منضمة الى الاتحاد العام وشركات رأسمالية لبيع البيض وتصديره .

كيفية جمع البيض وفحصه وتصديره

يسلم كل عضو يوميا ما جمعه من بيض دجاجه الى مركز الجمعية بعد أن يكتب على غلاف كل بيضة اسمه وتاريخ اليوم الذى بيضت فيه . وبمجرد وصول البيض الى الجمعية ترسله الى المستودع العام بمدينة كوبنهاج وهناك يفحص فى قاعة مظلمة بوضعه أمام نور كهربائى ساطع يبين شكل ما بداخل كل بيضة . ويمكن الخبير المتدرب أن يفحص من ٥٠٠ الى ٦٠٠ بيضة فى الساعة الواحدة . وبعد اختباره يوضع فى صناديق محكمة القفل وحوله القش ونشارة الخشب ثم يصدر الى انجلترا .

واذا أثبت الفحص أن أحد الأعضاء وضع تاريخا غير حقيقى على البيض الذى ورد منه جوزى أول مرة بالتأنيب .

واذا عاد الى ذلك مرة ثانية عوقب بغرامة قدرها ٥ كورون (٢٨ قرشا تقريبا) واذا تكرر ذلك مرة ثالثة أخرجته الجمعية من عضويتها .

ما تعمله الجمعية لتحسين البيض وكيفية دفع الثمن

ويدفع ثمن البيض الى الأعضاء حسب الوزن . ولتحصل الجمعية على بيض كبير الحجم أصفر الغلاف لأن هذا النوع هو الذى يؤثره الانجليز على غيره تحتم على أعضائها زيادة العناية بتربية الدجاج وانتقائه وتوليد الانواع الجيدة منه وخصوصا ما يتولد من الدجاج الهندى والايطالى والاسبانيولى . وقد بلغ من تلك العناية أن كبر حجم البيضة وثقل وزنها وكثر عدد البيض . فالدجاجة الواحدة تبيض فى السنة من ١٠٠ الى ٢٢٠ بيضة يعود على الفلاح منها من ٣٣ الى ٥٨ قرشا تقريبا .

جمعيات تربية المواشى التعاونية

تقوم جمعيات الألبان والبيض والمجازر التعاونية فى الدانمارك بارشاد أعضائها الى أحسن الوسائل فى العناية بتربية المواشى والدجاج وتحسين نتاجها وبيضها فهى لذلك تعتبر أيضاً كجمعيات لتربية المواشى والدجاج

ولما كان من الصعب على الزارع الدانماركى وهو من صغار الملاك أن يوجد لديه فحولة خاصة لاناث خيله وبقره وخنازيره. أو أن يستأجر فحولة لهذا الغرض من أربابها لأن ذلك يكلفه نفقات باهظة هو فى حاجه اليها وكان تحسين نتاجها بواسطة فحولة جيدة وبنفقات قليلة لابد منه تألفت جمعيات تعاونية غرضها اشتراك أعضائها فى شراء هذه الفحولة والقيام بنفقاتها فيدفع كل عضو حصة فى ذلك بنسبة عدد الأناث التى يمتلكها من هذه الحيوانات.

وقد تألفت الآن فى الدانمارك ١١٠٠ جمعية لتربيـة البقر و ٢٥٠ جمعية لتربية الخيل و ٢٧٠ جمعية لتربية الخنازير. تملك الأولى من هذه الفحولة ١٢٥٠ ثور وتملك الثانية ٣٢٥ حصان وتملك الثالثة ٣٠٠ خنزير وجميعها من أجود الأنواع وألفت لها فى سنة ١٩١٦ اتحاداً عاماً بمدينة « هورب »[1]

وتمد الحكومة سنوياً هذه الجمعيات باعانات مالية تنشيطاً لها فى عملها. فتمنح الأولى ٣٠٠,٠٠٠ كورون والثانية ٢٠,٠٠٠ كورون وتمنح الثالثة ١٩٥,٠٠٠ كورون.

وقد اشتهرت جمعيات تربية الخيل فى الدانمارك بجودة خيلها

---

(١) Hurup

فى الأعمال الزراعية ويوجد فيها صنفان من الخيل : الخيل « الجوتلاندية »[١] ويبلغ متوسط ارتفاع الواحد منهـا متراً وستين سنتيمتراً . والخيل « الفريديريكسبورجية »[٢] وهى متوسطة الجسم ومشهورة بنشاطها وصبرها فى أعمال الزراعة

وبفضل جمعيات تربية المواشى التعاونية الدانمـاركية ارتقى نسل المواشى فيها وكثر نتاجها وزادت ثروة الفلاح والبلاد . وقد دل الاحصاء الأخير على أن الدانمارك تبيع سنوياً ١٦,٠٠٠ جواد تقريبـاً من نتاج خيلها قيمة الواحد منهـا من ٦٠٠ الى ١٤٠٠ فرنك

---

(١) نسبة الى جوتلاندا (٢) نسبة الى مدينة فريديريكسبورج Frederiksborg بجزيرة سيلاندا Seelande

الفصل الخامس

صناديق التعاون فى التامين الزراعى (١)

التأمين الزراعى على اختلاف أغراضه من تأمين على حياة الماشية والحريق والآفات التى تصيب الزراعة وما ينتاب الزراع من الاصابات أثناء العمل هو على اختلافه من أنفع الأمور للفلاحين . وقد أدركوا فى جميع البلاد المتمدينة وجه النفع فأنشئوا شركات التأمين التعاونية وأقبلوا عليها أيما اقبال

وقد أنشئت أول شركة للتأمين التعاونى على الماشية فى انجلترا سنة ١٨٠٧ فى قرية تسمى « ارمسترك »(٢) ومنها انتشر فى جميع أنحاء هذه البلاد . ويقول الدانمركيون أنهم أول من طبق فكرة التعاون على تأمين الماشية من عدة قرون

طرق التأمين الزراعى

وللتأمين الزراعى طريقتان :

---

(١) يطلق عادة على شركات التعاون فى التأمين الزراعى اسم « صناديق التعاون فى التأمين الزراعى » لأن أعمالها تنحصر اجماليا فى حركة مالية

(٢) Ormstirk

(الأولى) أن شركات التعاون الزراعية المتنوعة الاعمال تتفق مع شركات التأمين الرأسمالية على أن تؤمن أعضاءها بشرط أن تنقص لهم رسم التأمين. وهذه الطريقة اتبعتها شركات أغلب البلاد فى تأمين الحريق والاصابة فى العمل والآفات

(الثانية) تتألف شركات تعاون خاصة بالتأمين الزراعى. وهذه الطريقة هى الشائعة فى التأمين على حياة الماشية ويعمل بها أيضاً فى أنواع التأمين الأخرى

الفرق بين التأمين فى الشركات التعاونية والتأمين فى الشركات الرأسمالية

والفرق بين التأمين فى الشركات التعاونية والتأمين فى الشركات المالية ينحصر فى الآتى:

(أولا) الرسم الذى يدفعه العضو فى شركات التأمين التعاونية هو أقل بكثير مما تأخذه شركات التأمين المالية لان ما تقوم به الشركات الاولى من الاحتياطات كان سبباً فى تقليل موت المواشى والحريق والاصابات ونحوه. فينشأ عن ذلك ان الاعضاء لا يتحملون كثيراً من نفقات رسوم التأمين كما هو الحال فى الشركات الثانية

(ثانياً) نفقات ادارة الشركات الاولى هى قليلة بالنسبة للثانية لان الاعمال فيها تؤدى مجاناً

(ثالثاً) واذا كانت هناك أرباح متوفرة لدى الشركات التعاونية فترد الى الاعضاء بنسبة ما يدفعونه من الرسوم لا بنسبة السهام كما هو الحال فى شركات التأمين الرأسمالية

اهتمام الحكومات بشركات التعاون فى التامين الزراعى

وقد اهتمت معظم الحكومات الأوربية بشركات التعاون فى التأمين الزراعى فأمدتها بالاعانات المالية الوافرة وتداخلت فى ادارة شؤونها والتفتيش على أعمالها وجعلت بعض الحكومات مثل بلجيكا التأمين على حياة الماشية اجباريا فيحتم القانون على أصحاب البقر والخيل والحمير بأن يؤمنوا حياتها

ولما كان النظام التى قامت عليه شركات التأمين التعاونية فى فرنسا يطابق فى مجمله نظام الشركات القائمة فى بقية أنحاء أوروبا أتينا فيما يلى على نظامه فى تلك البلاد

التعاون فى التامين الزراعى (١)

فى فرنسا

التأمين من نفوق المواشى

رأت صناديق التعاون فى التأمين من نفوق الماشية فى فرنسا أن من الصواب عدم تأمين الأغنام والخنازير فقصرته على البقر والخيل ولها فى ذلك ثلاث طرق وهى :

(أولا) أن تنص اللائحة على أن يدفع العضو رسماً معيناً عن كل رأس من الماشية التى يؤمن عليها ويؤديه دفعة واحدة أو يقسطه على عدة أقساط .

(ثانيا) أو أن تنص اللائحة على ألا يدفع الاعضاء رسوما بل يشتركون جميعا فى دفع التعويض عن المواشى التى نفقت وما يدفعه كل عضو فى هذه الخسارة يكون بنسبة قيمة مواشيه المؤمن عليها . فاذا كانت المواشى التى نفقت تبلغ قيمتها مائة

---

(١) اعتمدنا فى ذلك على : « صناديق التأمين التعاونى من نفوق المواشى » و« صناديق التأمين التعاونى من الحريق » وهما مجلدان أصدرهما فى سنة ١٩٢٣ الاتحاد العام لنقابات التعاون الزراعى فى فرنسا . وكذلك على قانون ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فى اصابات الاعمال الزراعية فى فرنسا

جنيه مثلا وكانت قيمة المواشى المؤمن عليها جميعا عشرة آلاف جنيه كانت نسبة الخسارة الى قيمة المواشى كلها كنسبة واحد فى المائة . فيدفع كل عضو واحدا فى المائة من قيمة مواشيه . وهكذا يتغير مقدار ما يدفعه كل عضو باختلاف ما ينفق من المواشى المؤمن عليها .

لكن هذه الطريقة فيها عيوب منها مفاجأة الأعضاء بطلب المال فى وقت قد لا يستطيع بعضهم دفعه فيه وربما نشأ عن ذلك الابطاء فى الدفع ضرر بصاحب الماشية .

(ثالثا) وتتبع بعض الشركات طريقة مزدوجة وهى أن يدفع الأعضاء رسماً معيناً وفى نهاية كل ستة أشهر أو ثلاثة عندما تجتمع الجمعية العامة للمصادقة على أعمال الشركة اذا رؤى أنها فى حاجة الى المال لدفع التعويضات الملزمة بها تطلب ما ينقصها من الأعضاء بنسبة ما أمنوا عليه . ولكن هذا المبلغ الاضافى يجب أن تحدده لائحة الشركة .

غير أن التجارب دلت على أن الشركات التى تتبع هذه الطريقة الثالثة تجد غالباً صعوبات فى تحصيل المبلغ الاضافى من الاعضاء . ولهذا تتبع أكثر شركات فرنسا الطريقة الاولى .

لجنة الخبراء ومهمتها

تنتخب الجمعية العامة لشركة التأمين من نفوق المواشى لجنة من بين أعضائها الذين يكون لهم معرفة وخبرة بالمواشى وتجارتها تكون مهمتها تثمين المواشى التى يراد التأمين عليها . فتقدر ثمن كل واحدة على حدة وتدفع رسوم التأمين حسب هذا التقدير. ويجب ألا تقل هذه الرسوم عن واحد فى المائة للبقر واثنين فى المائة للخيل .

غير أنه يجب اعادة تثمين المواشى كل ستة أشهر نظرا لتقلبات السوق من جهة ولأن قيمتها تنقص كلما تقدمت فى السن من جهة أخرى .

واحتياطا لاتؤمن الشركات حياة المواشى التى اشتراها أحد الاعضاء الا بعد مكثها لديه مدة معينة كخمسة عشر يوما مثلا . وكذلك لا تؤمن حياة الحيوانات التى يقل سنها عن ستة أشهر أو التى يزيد سنها عن ١٢ سنة اذا كانت من البقر أو ١٥ الى ٢٠ سنة اذا كانت من الخيل .

وتقوم لجنة الخبراء[1] بالتفتيش على الاماكن التى تأوى

---

(١) يقوم بهذه المهمة فى شركات انجلترا أعضاء مجلس الادارة (٢) هذه الطريقة متبعة فى انجلترا . ولا يتناول التأمين فى المانيا الموت الناشئ عن النقل

اليها المواشى وتلزم أصحابها بالعناية بخدمتها ومؤونتها وايوائها فى الاماكن الصحية والبعد بها عن مظان العدوى . فان أهمل صاحب الماشية أنذرته فان لم يجد أخبرته كتابة بأن الشركة تتنحى عن كل مسئولية فلا تدفع له عند موت ماشيته عوضا . ولاتدفع الشركة فى اية حال تعويضا اذا ثبت ان موت الحيوان كان بسبب اجهاده فى العمل أو الاهمال أو التعريض لخطر العدوى أو الاقامة فى مكان بعيد عن استيفاء شروط الصحة (١)

كيفية دفع قيمة التامين لمن تموت ماشيته

اذا ماتت مواشى أحد الاعضاء تدفع الشركة له تعويضا يتراوح ما بين ٧٠ و٧٥ فى المائة من قيمتها كنص اللائحة (٢) ويحسب آخر تقدير للماشية وقت أن كانت سليمة . ويجب ألا يزيد عن ذلك . لان دفع القيمة كلها تكون نتيجته اهمال الاعضاء فى العناية بمواشيهم وعدم المحافظة عليها ارتكانا على أنهم

من مكان الى آخر أو عن اهمال صاحب الماشية أو خدمه . وفى سردينيا يصرف التعويض لمن تموت ماشيته بسبب استعمال القسوة أو فقدانها بسبب السرقة .

(١) القاعدة المتبعة فى شركات التعاون فى التأمين على حياة الماشية فى أغلب البلدان ان التعويض الذى يدفع لمن تموت ماشيته يتراوح ما بين ٦٦ و ٨٠ فى المائة من ثمنها

(٢) ويعمل بهذه الطريقة فى انجلترا أيضا

لن يخسروا شيئا اذا هى ماتت

ويجب على العضو المؤمن على ماشيته عند ما يشتبه فى وقوع خطر لها أن يخبر فوراً الشركة وأعضاء لجنة الخبراء ويتفق معهم على أحسن وسيلة لبيع لحمها وبقاياها ليخصم ثمن ذلك من مقدار التأمين المطلوب . وكذلك اذا ماتت بقرة بسبب الولادة يخصم أيضا ثمن ما ولدت من قيمة التعويض . واذا احتاج الامر الى استدعاء طبيب بيطرى تحملت الشركة والعضو أجرته على السواء

اتحادات صناديق التأمين التعاونى من نقوق المواشى

ولما كانت الشركات الصغيرة المنتشرة فى القرى والبلاد لا تستطيع ان تقوم وهى منفردة بتعويض أعضائها خصوصا فى الاحوال غير الاعتيادية كانتشار الطاعون ألفت فيما بينها اتحادات أقليمية تسمى جمعيات التأمين للدرجة الثانية لتؤمن على أعمالها لديها .

وتدفع لها مقابل التأمين رسما معينا وتتبع فى ذلك طريقتين :

(أولاها) أن تدفع الشركات الصغيرة لصناديق التأمين الاقليمية رسما يبلغ ١٠ أو ٢٠ فى المائة من قيمة التأمين على المواشى المؤمن عليها عند الجمعية . وبهذه الطريقة تدفع الجمعية

الكبيرة الى الجمعية الصغيرة ما تعجز عن دفعه تعويضاً لاعضائها اذا نفد كل ما لديها من المال

وهذه الطريقة هى الشائعة الآن فى فرنسا (١) ولكنها أصبحت غير مرغوب فيها لانها تحمل بعض الشركات الصغيرة على اهمال ادارتها واتخاذ التدابير اللازمة لنجاحها اتكالا على أن الجمعية الكبيرة ستدفع لها ما يعوزها من التعويضات

(ثانيتهما) وتفضل الآن على الاولى . ان تدفع الجمعيات الصغيرة مقداراً معلوما من الرسوم الى الجمعيات الكبيرة فترد لها من التعويضات بقدر ما أخذته منها .

وفى سنة ١٩٠٨ انشأ اتحاد النقابات العام جمعية للتأمين من الدرجة الثالثة . وأطلق عليها اسم « الصندوق العام للتأمين من نفوق الماشية » وجعل مركزه مدينة باريس .

ويدفع الصندوق العام للصناديق المنضمة اليه سواء كانت اقليمية أم قروية ¼ أو ½ التعويضات المطلوبة منها حسب ما تدفعه له هذه الصناديق من ¼ أو ½ الرسوم . كما أنها يجب أن تدفع له ⅕ المعونة المالية الحكومية ليكون بها احتياطيا

---

(١) ويعمل بهذه الطريقة فى انجلترا أيضا

وقد أصبح الآن فى فرنسا ٢١٥ جمعية صغيرة للتأمين التعاونى على حياة الماشية تنضم الى ستة اتحادات اقليمية أو جمعيات كبيرة من الدرجة الثانية (١) .

التعاون فى التأمين الزراعى من الحريق والاصابات والآفات الجوية

ألفت الجمعيات الصغيرة للتأمين التعاونى من الحريق والاصابات فى الأعمال الزراعية فى فرنسا جمعيات من الدرجة الثانية لكل منها صندوق عام بمدينة باريس (٢) . وأما التأمين التعاونى من الآفات الجوية فلا يوجد منه الآن الا جمعيات قروية قليلة .

ويضم كل اتحاد اقليمى للتأمين من الحريق جمعيات عدة مقاطعات يتراوح عددها بين خمس مقاطعات وعشر .

ولكى تكلل بالنجاح أعمال الجمعيات الصغيرة للتأمين من الحريق تحتم على نفسها أن تقصر أعمالها على دائرة ضيقة والأمثل ألا تتعدى قرية واحدة ليتمكن الأعضاء من مراقبة بعضهم بعضا كما هو المتبع فى جميع جمعيات التعاون الزراعى

---

(١) الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧ ص ٣٣

(٢) الاحصاء الدولى للتعاون سنة ١٩٢٧ ص ٣٣

وكذلك يتحتم ألا تقبل فى عضويتها الا كل مستقيم ذى سمعة شريفة.

وأعمال هذه الجمعيات تنحصر فى التأمين من حريق المحصولات والمبانى والآلات الزراعية والمواشى .

وأما الرسوم التى يدفعها الأعضاء لها فهى أقل من ٢٠ فى المائة من رسوم شركات التأمين المالية .

ومن هذه الرسوم تحفظ الجمعيات الصغيرة للتأمين من الحريق والاصابات الخمس أو العشر والباقى تدفعه الى الاتحادات الاقليمية لترده لها كلما احتاجت الى مال لدفعه فى التعويضات .

وكذلك تحجز الاتحادات الاقليمية بصندوقها جزءا من الرسوم التى أودعتها الجمعيات الصغيرة لديها وتدفع الباقى الى الصندوقين العامين ليرداه اليها لدفعه فى التعويضات المطلوبة منها اذا نفد ما لديها من المال .

واليك آخر احصاء لتلك الأنواع الثلاثة من التأمين الزراعى (١)

---

(١) الف اتحاد النقابات العام فى سنة ١٩٠٦ اتحاد الحريق العام وفى سنة ١٩٣٤ الف اتحاد الاصابات وفى سنة ١٩٢٥ الف اتحاد التأمين ضد البرد والعاهات الجوية وجعل مركز هذه الاتحادات بالبناء الذى يقيم به

عدد الجمعيات	نوع الجمعيات	عدد الأعضاء
٦٥٣٨	جمعية صغيرة للتأمين من الحريق	
٢٠	« من الدرجة الثانية للتأمين من الحريق	١٦٠ ٠٠٠
٢١٣٠	جمعية صغيرة للاصابات فى الأعمال الزراعية	١٥ ٤٦٢
١١	جمعية صغيرة للتأمين من الآفات الزراعية	
٥	جمعية صغيرة للتأمين من الآفات الجوية	

المعونات المالية الحكومية لصناديق التعاون فى التأمين الزراعى

ابتدأت الحكومة الفرنسية من سنة ١٨٩٨ تمنح الاعانات المالية لأنواع التعاون فى التأمين الزراعى. وهذه المساعدات على نوعين: النوع الأول منها يمنح فى السنة الأولى للجمعيات التى فى دور التكوين مساعدة لها على انشائها. والنوع الثانى يدفع للجمعيات القديمة التى صادفت خلال أعمالها بعض الخسائر أو عسراً ماليا. ولا تمنح المساعدات إلا إذا توفرت فى الجمعية الامور الآتية:

(أولا) أن تكون الخدمة التى يقوم بها أعضاء مجلس الادارة مجانا .

(ثانيا) أن تكون الجمعية الصغيرة منضمة الى جمعية كبيرة

(ثالثا) ويجب فى التأمين على حياة الماشية ألا يقل رسم التأمين عن واحد فى المائة من قيمة البقرة واثنين فى المائة من قيمة الجواد . وألا يزيد التعويض الذى يدفع لمن تموت ماشيته عن ٧٥ فى المائة من قيمتها

الباب الرابع

التعـــاون فى الاقراض

الفصل الأول

التعاون فى الاقراض فى المانيا

ظهر التعاون فى الاقراض فى ألمانيا فى سنة ١٨٤٩ وانتشر فيهـا بعد ذلك انتشاراً عظيما حتى صارت المانيـا أم التعاون فى الاقراض وعنها أخذت البـلاد الاخرى هذا النظام . فدخل فى النمسا والمجر سنة ١٨٥١ وفى ايتاليـا سنة ١٨٦٤ وفى روسيا سنة ١٨٨٣ وفى اسكوتلاندا سنة ١٨٨٩ وفى ايرلندا سنة ١٨٩٤ وامتد إلى البلاد الاخرى فى تواريخ مختلفة . وأدخلته كل من فرنسا فى تونس والجزائر وكندا . وانجلترا فى الهند وفلسطين وألمانيا فى الشام وجزر الانتيل[1]

---

(١) Antilles

ويرجع الفضل فى ظهور التعاون فى الاقراض الى رجلين من كبار المصلحين الاجتماعيين عاشا فى زمن واحد وهما « فردريك رايفايزن »(٢) و « شولز ديلتش »(٣) حيث قاما بجهود عظيمة ذللت الضيق المالى الذى حل بمواطنيهما وذلك باتخاذهما الوسائل التى يقوم بهـا الشعب نفسه فعادت أعمالهما على الأهالى بالفوائد الجمة .

أنواع التعاون فى التسليف

وجمعيات التعاون فى الاقراض على ثلاثة أنواع وهى :

(أولا) التعاون فى الاقراض الزراعى

(ثانيا) التعاون فى الاقراض بين العمال وصغار الصناع والتجار .

وهذان النوعان هما اللذان أدخلهما فى المانيا رايفايزن وشولز

(ثالثا) التعاون فى البناء وسنتكلم عليه فى فصل على حدة .

---

(١) Frederik Raffeisen (٢) Schulze Delitzsch

التعاون فى الاقراض الزراعى (١)

ظهرت جمعيات التعاون فى الاقراض الزراعى فى ألمانيا بفضل رايفايزن وكانت البواعث التى دفعته الى التفكير فى تأليفها هى شدة حاجة الزراع اليها

ولد رايفايزن فى ٣٠ مارس سنة ١٨١٨ ببلدة « هام » (٢) من أعمال بروسيا الغربية . وكان فى بادىء أمره ضابطا طبجيا مدفعيا فى الجيش البروسى بمدينة كولونيا . ثم ترك هذا المنصب لضعف أصابه فى البصر . واشتغل بعد ذلك فى الاعمال الادارية الحكومية فعين حاكما لبلدة « فلامرسفلد » (٣) فى سنة ١٨٥٠ ولبلدة « هيديسدورف » (٤) فى سنة ١٨٥٢ وظل فى وظيفته الى سنة ١٨٦٦ ثم استقال منها لمرضه واستمر فى نشر دعوته وهو يكاد يكون أعمى وتوفى فى ١١ فبراير سنة ١٨٨٨ (٥)

وكان رايفازن رجلا مجداً دؤوباً على العمل محبا لفعل الخير فأثرت فى نفسه حالة الضنك التى يعانيها صغار المزارعين لافتراضهم من المرابين ما يحتاجون اليه من المال لزراعتهم

---

(١) « الاقتصاد السياسى » الرابوليو جزء ٢ ص ٦٠٧ وما بعدها

(٢) Hamm (٣) Tlammersfeld

(٤) Fbeddesdor (٥) «التعاون فى بيع الحبوب» س بوبون ص ٥

وغيرها لأن المصارف كانت لا تثق بهم لعدم معرفتها حقيقة مركزهم المالى وعدم ثقتها بهم اذ كانت تقصر معاملتها على كبار الزراع فقط . وكان المرابون لا يقرضون صغار الفلاحين الا بفوائد مرهقة كانوا يعجزون فى أغلب الاحيان عن أدائها فيعمدون الى نزع ممتلكاتهم لحصولهم على ما أقرضوهم اياه فيصبحون بعد اليسر فى عسر و بعد الرخاء فى شدة يعانون من ورائها آلام الفقر والجوع

وقد زاد شقاء الفلاحين مجاعة حصلت فى المانيا بين سنتى ١٨٤٦ و ١٨٤٧ فكان ما أصاب رايفايزن فى نفسه من الآلام من جراء تلك الشدائد التى نزلت بهم أشد مما أصابهم أنفسهم من ذلك

فتلك الاسباب كانت دافعا لزيادة تفكير رايفايزن فى ايجاد وسيلة ليتوصل بها الى تفريج أزمات مواطنيه واصلاح حالهم اقتصاديا واجتماعيا فلم يجد خيرا من تأليف جمعيات تعاونية منهم لتقرضهم ما يحتاجون اليه من المال لمصلحة زراعتهم ولتقوم بمد يد المعونة والمساعدة للعضو اذا ألمت به كارثة وكذلك بالاعمال الخيرية التى تعود بالمنفعة على الفقراء من الاهالى وكذلك كان .

فقد وفق رايفايزن فى سنة ١٨٤٩ فى جمع نحو ستين قرويا من متيسرى الحال من أهالى فلامرسفلد والف منهم جمعية وأطلق عليها اسم « جمعية مساعدة واعانة الفقراء من فلاحى فلامرسفلد » وكان أساسها هو عمل الخير . وقد توصل الى اقتراض ٥٧٠٠ فرنك ليقرض منها من يحتاج من أعضائها الى المال لان الجمعية تأسست بلا رأس مال

ولم تؤسس جمعية ثانية من هذا النوع الا سنة ١٨٥٤ ببلدة هيديسدورف وظهرت الثالثة سنة ١٨٦٤ والرابعة سنة ١٨٦٨ ولم تنتشر جمعيات رايفايزن فى نواحى ألمانيا الا حوالى سنة ١٨٧٤ . وفى سنة ١٨٧٧ اتحدت هذه الجمعيات وأنشأت لها اتحاداً عاما بمدينة « نيويد »[1] وأطلقت عليه اسم « الاتحاد العام للجمعيات التعاونية القروية »

ثم نقل مركزه الى مدينة برلين وقد بلغ عدد الجمعيات المنضمة اليه فى سنة ١٩٢٥[2] ٨٧٥٩ جمعية عدد أعضائها ٩٢٥٠٠٠ عضو.

ومن هذه الجمعيات ٦١٠٤ جمعية للتوفير التعاونى

---

(١) Neuwied بلد فى بروسيا الغربية على نهر الرين

(٢) الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧



فردريك رايفايزن

والاقراض التعاونى والباقى فى أنواع زراعية مختلفة كما ان كثيراً من جمعيات الاقراض تقوم رأساً بشراء حاجات أعضائها الزراعية من مخزنها العام الذى انشىء ببرلين لهذا الغرض

نظام مصاريف رايفايزن

وضع رايفايزن لمصارفه القواعد الآتية :

(أولا) تؤسس الجمعية بلا رأس مال فلا يكتتب الأعضاء فى سهام ولا يدفعون اشتراكات ولا رسم دخول . وانما تحل الثقة فى اشخاص أعضائها محل رأس المال حتى لا تكون السهام والاشتراكات ورسوم الدخول عقبة فى طريق فقراء تصدهم عن الانضمام الى الجمعية فيضيع الغرض الذى من أجله انشئت وهو مساعدة الفقراء منهم . ولما أصدرت حكومة ألمانيا قانون التعاون فى أول مايو سنة ١٨٨٩ حتمت فيه ان يكون لهذه الجمعيات أسهم . ولكن الجمعيات نقصت من قيمة السهم حتى جعلته يتراوح حسب الجمعيات بين عشرة ماركات واثنى عشر ماركا تدفع على عدة أقساط

(ثانيا) أن تكون مسئولية الأعضاء لا حد لها . أى أن أملاك الاعضاء وأموالهم ضامنة ديون الجمعية . وبفضل هذا التضامن وهذه المسئولية المطلقة أمكن هذه الجمعيات أن

تقترض من الجمهور والمصارف بفائدة قليلة وتقرض أعضاءها بفائدة تتراوح بين خمسة وستة فى المائة [١] وهى فائدة أعلى بقليل من الفائدة التى استدانت بها . وأما الارباح التى تنتج من الفرق بين الفائدتين فلا توزع على الاعضاء بل ينفق منها جزء على المصرف وما بقى يصير مالا احتياطيا يوطد دعائمه ويزيد من الثقة فيه ويحمى أعضاءه مما عسى أن يحل به من خسارة فتتعرض أملاكهم بنظام المسئولية التى لا حد لها للخطر وربما استغنى المصرف فيما بعد عن الاستدانة من المصادر الخارجية بفضل هذا الاحتياطى

وليأمن الأعضاء التعرض لخطر المسئولية المطلقة وضع رايفايزن لجمعياته قيوداً أهمها :

(ا) فى أول كل سنة مالية تقرر الجمعية العامة للمصرف مقدار ما يستدينه من المال لتلك السنة وهذا المقدار يجب ألا يتخطاه المصرف

(ب) لا تقرض الجمعية غير أعضائها . وتحدد الجمعية العامة مقدار ما يقترضه العضو ولذلك مقدار ما يقترضه جميع الاعضاء

---

(١) « التعاون فى بيع الحبوب » ص ٥ . س بوبون

(ح) ضيق الدائرة التى يعمل المصرف فيها تجعل من السهل مراقبة المقترضين فى انفاق ما يقترضونه من المال

(ز) لا تقرض الجمعية أحدا من الاعضاء الا اذا عرف مجلس الادارة الغرض الذى من أجله يطلب القرض وتثبت من حاجته الى المال كما أنه يشترط عليه أن يقدم ضمانا كافيا

(ط) ومع أن مجلس الادارة لا يقرر السلفة الا اذا كان على بينة من أمر المقترض فان ذلك المقترض يكون تحت اشراف مجلس المراقبة وكلا المجلسين مسئول عن أى خسارة تكون نتيجة سوء تصرف المقترض . وللجمعية الحق فى استرداد ما اقترضه العضو اذا رأت أنه أساء التصرف فى ماله

(ى) لهذه المصارف مكتب عام للاشراف عليها بواسطة هيئة من المفتشين يجوبون البلاد للتفتيش على حساباتها والتفتيش يكون مرة على الاقل كل سنتين لكل مصرف فيضبط بذلك حسابات المصارف ويضمن حسن سيرها . وبما تقدم من القيود والضوابط التى وضعها رايفايزن لم يكن خوف على الاعضاء من قاعدة المسئولية التضامنية بل كانت هذه القاعدة سببا فى جعل ادارة هذه الجمعيات فى يد الاكفاء من أعضائها والزمهم فى ادارة أعمالها خطة التبصر والنظر فى العواقب وكان ذلك من

أسباب نجاحها (١).

(ثالثا) يجب أن تقصر الجمعيـة أعمالها على قرية واحدة أو جهـة ضيقة الدائرة كقريتين أو ثلاث متجاورة جوارا تاما وذلك ليسهل عليها اختيار الأعضاء ووقوف كل منهم على حالة الآخر المادية والاديبـة ومراقبـة تصرف الاعضاء فيما يقترضونه من المال

ويجب ألا تدخل الجمعيـة فى عضويتها الا كل ذى سيرة حسنة مشهور بالنزاهة والاستقامة والجد فى العمل مقتصد فى معيشـته وفى بوعده لأن هذه الجمعيات كغيرها من جمعيات التعاون أساسها الاشخاص لا الاموال .

(رابعا) تتكون جمعيـات رايفايزن كما عرفنـا بلا رأس مال مادى وكل مالديها هو رأس مالها الادبى . غير أن لها موارد مادية تستمد منهـــا أموالها بعد تأليفها وهى : (ا) المال الاحتياطى (ب) الاقتراض من الجمهور أو المصارف الرأسمالية أو مصارف التعـاون المركزية (ح) ودائع الاعضاء وغيرهم وتمنحها فائدة تتراوح بين ثلاثة وثلاثة وربع فى المائة . فهذه الجمعيات تؤدى وظيفة صناديق التوفير وقد وثق الناس بها ثقة

---

(١) التسليف الزراعى بواسطة جمعيات التعاون — شارل رينيرى ص ٣٤

كبيرة حتى أنهم فى أيام الشدائد والازمات كانوا يسحبون ودائعهم من المصارف ويودعونها فى الصناديق الزراعيـــة (د) المساعدة الماليـة التى تقدمها الحكومة كقرض لمدة غير معينة بلا فائدة أو بفائدة قليلة .

(خامسا) يجب أن يكون للجمعية احتياطى يكون ملكا للجماعة منشؤه أرباح الجمعية التى لايجوز توزيعها على الاعضاء ولكن اتباعا للقانون أباح ريفايزن توزيع جزء قليل من الارباح على الاعضاء لم يزد عن ستين سنتيما يدفعه العضو اشترا كا فى النشرة الشهرية . وهذا الاحتياطى هو وقف على الجمعية (١) لا يرد الى الاعضاء فى حالة حلها بل يودع فى البنك الامبراطورى حتى تنشأ جمعية أخرى جديدة فى الجهة نفسها على مثال جمعيات رايفايزن وتعطى هذا المال . واذا طالت المدة ولم تنشأ جمعية فان ذلك المـال يصرف فى عمل خيرى يعود بالمنفعة على أهالى تلك الجهة .

ويستعمل الاحتياطى فيما يأتى : (١) أنه يزيد ثقة الجمهور والمصارف فى الجمعية فيسهل عليهـــا الاقتراض بفائدة قليلة

---

(١) هذا الوقف هو كالذى نص عليه الدكتور وليم كنج فى لائحة شركة برغئون وهو الذى نص عليه بوشيز فى قواعده

(ب) تلجأ اليه الجمعية عند وقوع أى خسارة (ج) اذا زاد الاحتياطى ينفق منه جزء فى أعمال عامة تفيد المركز أو البلدة (د) اذا نما الاحتياطى استغنت الجمعية عن الاستدانة معتمدة على أموالها .

(سادسا) لا تمنح العضو السلفة الا بعد أن يتيقن مجلس الادارة من الشروط الآتية : (ا) من أن الأبواب التى سيصرف العضو فيها المال هى أبواب منتجة كشراء البذور والماشية والآلات الزراعية وعمل المصارف واصلاح الأرض ونحوه . ويتراوح غالبا مقدار ما تمنحه الجمعية من القرض للعضو بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ مارك ويتعدى ذلك فى أحوال استثنائية ولو أنه سيصرف فى أبواب غير منتجة كاصلاح مسكن أو قضاء دين أو فى حفلات الزواج والوفاة والختان ونحوها انتظارا لتحسين السوق وارتفاع ثمن المحصول وذلك حين يكون العضو فى ضرورة شديدة بحيث اذا لم تمنحه هذا القرض اضطر الى أخذه من المرابين[1] (ب) من أن العضو قادر على أداء ما اقترضه (ج) من أنه فى حاجة الى المبلغ الذى يطلبه (د) وعلى شرط أن يقدم ضمانا كافيا . وهذا الضمان هو واحد

---

(١) « الاقراض الزراعى » ص ٢٤٣ لويس دوران

من أربعة: اما شخصى وهو المتبع عادة ويكون بضمان شخصين معتمدين واما بايداع صكوك أو سندات ذات قيمة واما برهن عقارى واما يكتفى بثقة المقترضين .

ويؤدى العضو دينه على أقساط . ومدة القرض لا تقل عن سنة وقد تكون سنتين ويمكن اطالتها الى عشر سنين

ومصارف رايفايزن القروية كسائر مصارف التعاون على اختلاف نزعاتها . لا تقرض الا أعضائها . والسبب فى ذلك أن هذه المصارف ليست كالمصارف الماليـــة غرضها الاتجار واستثمار الأموال المدخرة . بل هى جمعيات تتألف من اناس فى حاجة الى المال المقترض ليس فى قدرة كل منهم الحصول عليه الا بالربا الفاحش . فغرضهم من تكوين هذه المصارف لم يقصد به سوى تدبير الكفالات المادية والمعنوية التى تهيء لهم سبيل الوصول الى ما يحتاجون اليه من المال بفوائد معتدلة وبشروط معقولة .

(سابعا) لا تقصر الجمعية أعمالها على تدبير المال اللازم لاعضائها بل تقوم أيضاً بالأعمال الأدبية والاجتماعية التى تعود على القرية عموما والأعضاء بنوع خاص وكذلك تقوم بالأعمال

التعاونية الزراعية كالشراء والبيع بالجملة لحساب الأعضاء اذا اقتضى الحال ذلك .

ويؤثر رايفايزن شراء حاجيات الأعضاء الزراعية بواسطة الجمعية لأنها أقدر منهم وهم منفردين على شرائها من أنواع جيدة وباثمان منخفضة بدلا من أن تقرضهم المال لشرائها بأنفسهم .

مبادئ مصارف هاس

هذه هى مبادئ رايفايزن وقد حادت بعض مصارف المانيا التعاونيـة عن بعض منها واتبعت نظاما وضعه « هاس » ويختلف نظامه عن نظام رايفايزن فيما يأتى :

(أولا) تحديد مسئولية الأعضاء . وقد أباح هاس ذلك لأن اطلاق المسئوليـة كثيرا ما يكون عقبـة فى سبيل انضمام الاغنياء الى الجمعية . فانها اذا أفلست وقع الغرم على الاغنياء من الاعضاء دون غيرهم ممن لا يملكون شيئا

(ثانيا) تكوين رأس مال مسهم ليكون ضمانا لمن يعاملون الجمعية ولتتمكن به من تحقيق أغراضها على أحسن وجه

(ثالثا) توزيع الارباح على الاعضاء لان فى ذلك ترغيبا لهم فى معاملة الجمعية وفى اقبال الناس على الانضمام اليها وكان هذا المبدأ من أكبر عوامل نجاح التعاون .

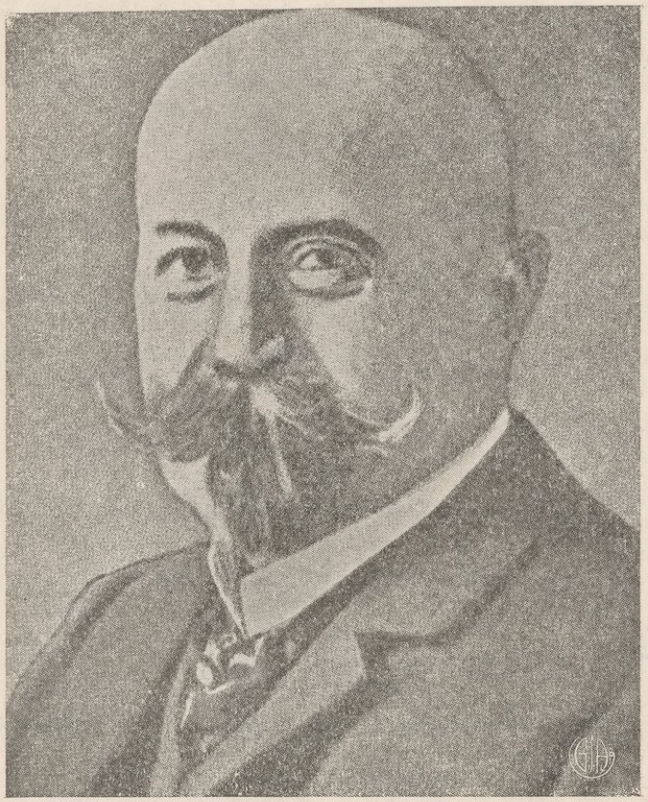

هاس

(رابعا) وتقصر الجمعية أعمالها على الامور المالية تاركة البيع والشراء لجمعيات أخرى تختص بهـا . لان التخصص فى كل نوع من هذه الاعمال والتفرغ له من أهم الاسباب فى نجاحه

وقد أباح هاس للمصرف الصغير أن يشترى ويبيع للاعضاء مايحتاجون اليه من اللوازم الزراعية

(خامسا) ويرى رايفايزن أن فى اتكال جمعياته على مال الحكومة ضياعا لفضيلة الاعتماد على النفس . لهذا نصحها بعدم الاقتراض من الحكومة الالضرورة القصوى . اذا كانت أموالها لا تكفى أعمالها . أما هاس فيرى عكس ذلك . اذ لم ير بأسا من مساعدة الحكومة لمصارفه كلما كانت فى حاجة الى المال

هذه هى مبادىء هاس التى خالف فيها رايفايزن وكان لها أثر عظيم فى نفوس الزراع فأقبلوا على تأسيس الجمعيات طبقا لهذه المبادىء والفت جمعياته لها اتحادا عاماً فى سنة ١٨٨٣ بمدينة دار مستاد أطلقت عليه اسم « الاتحاد الوطنى العام لجمعيات التعاون الزراعى » ونقل مركزه أخيرا الى مدينة برلين

وبسبب تلك المبادىء فاقت جمعيات هاس فى انتشارها جمعيات رايفايزن حتى بلغ عددها فى سنة ١٩٢٥[1] (٢٦٠١٣)

---

(١) الاحصاء الدولى التعاونى لسنة ١٩٢٧ ص ٧

جمعية منها ١٣١٢١ جمعية للتوفير التعاونى والاقراض التعاونى والباقى فى أنواع زراعية مختلفة من بيع وشراء وصناعة ألبان وغيره تنضم جميعها الى ٨٦ اتحادا محليا يجمعها ٢٧ اتحادا اقليمياً.

وبلغ عدد أعضاء هذه الجمعيات (٢,٨٠٠,٠٠٠) عضوا.

وفى سنة ١٩٠٥ انضم الاتحادان العامان التابعان لرايفايزن وهاس الى بعضهما فعملا سويا لخدمة الجماعة مع محافظتهما على مبادئهما الخاصة غير أن هذا الائتلاف لم يدم طويلا فانفصلا عن بعضهما فى سنة ١٩١٣ بسبب المنافسة على رئاسة الحركة

ادارة المصرف

يدير المصرف هيئات ثلاث : الجمعية العامة ومجلس الادارة ومجلس الرقابة. وتؤدى الوظائف فيه مجانا ولا مانع من أن يكون فيه غير هذه الهيئات مستخدمون مأجورون كما فى أى مشروع اقتصادى.

الجمعية العامة

هى الهيئة العليا للمصرف وفيها تتحقق الديموقراطية التى يبنى عليها التعاون. فكل عضو من أعضاء الجمعية ليس له الا صوت واحد مهما تعددت سهومه. ولا يصح التوكيل فى

التصويت الا فى أحوال استثنائية

ومجلس الادارة هو الذى يدعو عادة الجمعية العامة للانعقاد ولمجلس الرقابة أيضا هذا الحق . وكذلك يمكن أعضاء الجمعية أن يدعوا الجمعية العامة على الرغم من مجلسى الادارة والرقابة اذا اتفق عشر الأعضاء على ذلك

ووظيفة الجمعية العامة هى : (١) اقرار الحساب الختامى للمصرف . وتقرير نسبة الربح أو الخسارة التى توزع على الأعضاء فى كل عام . وتقرير الجزء من الأرباح الذى يجب أن يضاف الى الاحتياطى . ويوجب القانون أن يعرض الحساب الختامى على الأعضاء قبل انعقاد الجمعية العامة باسبوع على الأقل حتى يمكنهم أن يدرسوه . (٢) وللجمعية العامة أن تنتخب أعضاء لجنتى الادارة والمراقبة . (٣) وأن تقر الحد الذى يقف عنده المصرف فى الاقراض أو الاقتراض وتعين الحد المسموح به عند تسليف الأعضاء حتى تمتنع المحاباه

مجلس الادارة

هو السلطة التنفيذية للمصرف وتنتخبه الجمعية العامة من بين الأعضاء ويتألف غالبا من خمسة أعضاء . ومهمته تنحصر فيما يأتى :

(١) تمثيل المصرف فى القضاء وغيره

(٢) ادارة شؤون المصرف . ولا يعتبر المصرف مقيدا بشىء الا اذا أمضاه عضوان على الأقل من المجلس . وعليه أن يلاحظ فى أعماله أن تكون منطبقة على قانون سنة ١٨٨٩ الصادر بشأن هذه المصارف . وأن يسجل أسماء الأعضاء فى المحكمة المركزية كما يسجل بها كل تغيير فى قانون الجمعية

(٣) وعليه أيضا أن يمسك دفاتر المصرف ويفصل بها الايرادات والمصاريف

وقد وضع القانون الألمانى ضمانة قوية لحسن سير مجلس الادارة فقرر مسئولية أعضائه عن المصرف بالتضامن بينهم حتى أنه ليسأل أحدهم عن اخطاء زميله وذلك عدا الضمانة الادبية القائمة فى أن أعضاء مجلس الادارة يهمهم خير المصرف وتقدمه بصفتهم أعضاء فيه

مجلس الرقابة

ويتألف من ثلاثة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة ولها أن تلغى انتخابهم فى أى وقت تشاء .

وأغلبية الاعضاء فى مجلسى الادارة والرقابة من الاغنياء لانهم يتحملون الجزء الاكبر من المسئولية

ويجب ألا يجمع بين العضوية فى مجلس الرقابة وفى مجلس الادارة وكذلك يقرر القانون مسئولية اعضاء مجلس الرقابة بالتضامن ويسمح لهم ان ينالوا مرتباً أو مكافأة مقابل أعمالهم

ووظيفة مجلس الرقابة كما تفهم من اسمه هى :

(١) مراقبة مجلس الادارة فى اعماله وله ان يطلب منه اطلاعه على كل ما يريده من حسابات المصرف أو غيرها

(٢) ملاحظة شؤون المصرف فى جميع دقائقها

(٣) مراجعة الحساب الختامى وتوزيع الربح او الخسارة وان يقدم للجمعية العامة تقارير عن كل الأمور

(٤) ولمجلس الرقابة الحق فى وقف مجلس الادارة موقتاً عن أعماله اذا رأى داعياً الى ذلك . ويستمر هذا الوقف حتى تنعقد الجمعية العامة وفى أثناء ذلك يقوم بشؤون المصرف .

ومما يسهل لمجلس الرقابة مهمته ان يحضر اجتماعات مجلس الادارة ولكن أكبر معين له هو « المراجع »

المراجع

هو شخص اخصائى فى الحسابات ليس من أعضاء المصرف يؤجره ليراجع حساباته لان أعضاء المجلسين كثيراً ما يكونون غير اخصائيين فى الحسابات والاشغال التجارية . وقد كان

استخدام المراجع فى خيار كل مصرف ولكن قانون سنة ١٨٨٩ جعله اجبارياً .

وقد حتم هذا القانون على كل مصرف ان يراجع أعماله مراجع واحد مرة على الاقل كل سنتين ثم يسلم مجلس الادارة شهادة بأجراء المراجعة . وتحفظ هذه الشهادة بسجل المصرف بالمحكمة المركزية . وعلى المراجع ان يقدم تقريراً عما لاحظه فى أشغال المصرف لتنظره الجمعية العامة لدى انعقادها . ولا يحتوى القانون على أى نص يجبر المصرف على اتباع ملاحظات المراجع . ولو فعل ذلك لقضى على مبدأ الاستقلال فى الادارة الذى تقوم عليه جمعيات التعاون

وهذا المراجع اما ان يعينه الاتحاد أو تعينه المحكمة المركزية فاذا لم يكن المصرف تابعاً لاحد الاتحادات فلابد ان يطلب من المحكمة تعيين مراجع له . وقد دلت التجارب على ان المراجع الذى يعينه الاتحاد خير من مراجع المحكمة . لان الاول ملم بشؤون التعاون . والثانى تنقصه هذه المعرفة وان كان ماهراً فى الحسابات وفى الاشغال التجارية

حل الجمعية

ينص القانون على أنه يمكن حل الجمعية بأحد الاسباب الآتية :

(١) بقرار تصدره الجمعية العامة اذا صوت له ثلاثة أرباع الحاضرين ويترك القانون لكل جمعية أن تضع قيوداً أخرى فى نظامها

(٢) بانتهاء المدة اذا كانت الجمعية مؤسسة لوقت معلوم

(٣) بشهر الافلاس

(٤) بحكم من المحكمة اذا نزل عدد أعضاء الجمعية عن سبعة .

(٥) بقرار من السلطة الادارية اذا خالفت الجمعية القوانين وتخطت الاغراض المبينة فى قانونها . وهذا السبب الخامس لحل الجمعية هو بقية من سوء ظن الحكومة بحركة التعاون فى الزمن السابق ولكن الواقع ان هذه المادة التى تسمح للسلطة الادارية بذلك لم تطبق مطلقاً فكأنها لم تكن

الاتحادات العامة والمصارف الرئيسية

تتبع أغلب جماعات التعاون الزراعى الآن فى ألمانيا نظام هاس . ولهذه الجماعات كما عرفنا اتحادان عامان أحدهما يضم اليه جماعات هذا الزعيم . والثانى يجمع حوله جماعات رايفايزن

ادارة الاتحادات الصغيرة

ويتبع هذين الاتحادين العامين اتحادات محلية وأقليمية يقوم بادارة كل منها جمعية عامة ومجلس ادارة ولجنة مراقبة . وفى الجمعية العامة للاتحاد يحضر مندوبو الجماعات الصغيرة المنتمية اليه ليمثلوها فيه . وليبتوا فى أمورها وينتخبوا رئيس الاتحاد ولجانه الادارية

أعمالها

وتنحصر أعمال هذه الاتحادات الصغيرة فى مراجعة حسابات الجماعات المشتركة فيها بواسطة مراجعيها . والتفتيش عليها بواسطة مفتشيها للتأكد مما اذا كانت مطابقة لقوانينها ولوائحها وفيما اذا كانت التعليمات التى أعطيت لها فى التفتيش السابق عمل بها

وكذلك تقوم الاتحادات بانشاء المصارف التعاونية المحلية والأقليمية والجمعيات الكبيرة للاتجار بالجملة لفائدة اعضائها وبنشر الدعوة التعاونية بواسطة المجلات والجرائد التعاونية وفتح المكتبات الاقتصادية والتعاونية وتنظيم الحفلات التعاونية لالقاء المحاضرات فى التعاون وغيره كما أنها تسعى لتأسيس جمعيات جديدة وتنظيمها وارشادها إلى سبيل النجاح

مواردها

وتنفق هذه الاتحادات على أعمالها وادارتها من الاشتراكات السنوية التى تأخذها من أعضائها وما تتقاضاه منها أجراً لمراجعة حساباتها وكذلك من جعل نسبى على حركة المعاملة فى كل جماعة أو على ربحها الصافى

ولقد كانت حكومة ألمانيا تدفع لاتحادات هاس معونة مالية سنوياً قبل الحرب العالمية ولكنها منعتها الآن نظراً لما أصابها من الضيق المالى

ادارة اتحاد هاس العام

يدير هذا الاتحاد هيئات ثلاث وهى :

أولا — المؤتمر . وهو الهيئة العليا التى يرجع اليها فى كل أمور التعاون .

ويجتمع المؤتمر مرة كل سنة فى أحدى المدن التى بها اتحاد ينتمى الى الاتحاد العام وذلك للنظر فى كل ما يهم الاتحاد وجماعاته بحثه للبت فيه . وفى هذا الاجتماع ينتخب رئيس الاتحاد ووكيليه وهذا الرئيس هو الذى يمثل الاتحاد أمام القضاء وغيره وهو المسئول عن أعماله ويعمل كل مانص عليه نظامه ولوائحه .

ثانياً — اللجنة العامة . وتتألف من الرئيس ورؤساء

الاتحادات الأقليمية وتسعة أعضاء يمثلون الاتحادات المحلية مالية وتجارية .

وتجتمع هذه اللجنة مرتين على الأقل فى السنة أو اذا طلب الاجتماع عشرة من أعضائها . ومهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر . ومراجعة الحساب الختامى السنوى للاتحاد والميزانية والتصديق عليها . وتحديد الاشتراكات السنوية التى تدفعها الى الاتحادات المنتمية اليه . وتحديد قيمة مرتب الرئيس ووكيليه . وتنتخب لجان خاصة لأعمال مختلفة . وتقرر قبول أعضاء جدد فى الاتحاد أو فصلهم منه . وكذلك تدرس المسائل التى تهم التعاون وتقدمها للمؤتمر .

ثالثاً — مجلس الادارة ويتألف من الرئيس ووكيليه وسبعة أعضاء من اللجنة العامة ينتخبون لمدة خمس سنين . وتعقد اجتماعاته كلما أراد الرئيس . ومهمة هذا المجلس هى : تحضير جدول أعمال المؤتمر . والبت فى المسائل الادارية التى أحالها عليه المؤتمر أو اللجنة العامة . درس الحساب الختامى السنوى للاتحاد واعداد الميزانية السنوية وتقديمها للجنة العامة . وتقدير المصاريف اللازمة لأعمال الاتحاد وادارته والتى لم تقدر قبلا . والتصديق على العهود التى يرتبط بها الاتحاد وعلى عقود الخدمة التى يعقدها مع كبار

مستخدميه وتقديم الاقتراحات الخاصة بفصل الأعضاء للجنة العامة .

موارد الاتحاد

ويسدد الاتحاد نفقات ادارته من الاشتراكات السنوية التى يدفعها إليه أعضاؤه من الاتحادات المنضمة اليه وقدرها عشرة جنيهات عن كل اتحاد أقليمى و رسما نسبيا على قدر عدد الجماعات المنتمية اليه وبحسب معاملة الجماعات المحلية التابعة له . على أن لا يزيد ما يدفعه له الاتحاد الأقليمى عن ٢٠٠ جنيه فى السنة

وكانت حكومة ألمانيا تساعده ماليا قبل الحرب الكبرى تشجيعا له على أعماله لكنها منعت عنه الآن هذه المساعدة نظراً لضيقها المالى

أعمال اتحاد هاس

اتحاد هاس ككل اتحاد تعاونى يرمى الى ترقية شؤون الجماعات المنتمية اليه بمختلف الوسائل لاسعاد حال أعضائها ماديا وأدبيا. ومن أعماله لتحقيق ذلك . السهر على مصالح أعضائه المشتركة والدفاع عنها . والسعى فى اصدار القوانين التعاونية والزراعية التى تكون فى مصلحتهم . ودرس المسائل

الاقتصادية والتعاونية والتشريعية وارشاد الجماعات المتحدة معه الى ما يهمها من تلك المسائل . ووضع نماذج للانظمة التى يجب ان تسير عليها وفقا للقانون وروح التعاون

ولا يتدخل الاتحاد فى شؤون جماعاته الداخلية . ولو فعل ذلك لقضى على مبدأ الاستقلال الذاتى الذى يجب ان تتمتع به كل جماعة فى أمورها الخاصة .

ويقوم الاتحاد بنشر الدعوة التعاونية بواسطة المجلات والجرائد وطبع الكتب التعاونية وفتح المكتبات التعاونية والاقتصادية . وقد أنشأ مدرسة فى سنة ١٩٠٤ بمدينة دارمستاد لتخريج موظفين أكفاء لادارة شؤون الجماعات التعاونية وقد نقلت هذه المدرسة مركزها أخيراً الى مدينة برلين .

ويعين الاتحاد المراجعين لمراجعة حسابات الاتحادات الاقليمية والمحلية المنتمية اليه . وألف هيئة لتقوم بالاعمال الهندسية كتركيب الوابورات وتصليح الآلات وتشييد المبانى اللازمة للجماعات التعاونية وأعضائها وذلك بنفقات قليلة . كما أنه ألف من بين جماعاته هيئات لشراء الأسمدة والآلات الزراعية اللازمة للاعضاء . وعمل على تأليف جماعات التأمين التعاونية كالتأمين على الحياة ومن الحريق والاصابات أثناء العمل

وتفوق المواشى والآفات السماوية . وانشأ صندوقاً للتأمين من الشيخوخة والتقاعد . وآخر لأعانة مستخدمى الجمعيات التعاونية فى أوقات المرض والعطلة ومساعدة أفراد أسرهم فى حالة الوفاة

المصارف التعاونية

وبجانب الاتحادان العامان أنشأت جماعات رايفايزن وهاس مصرفين رئيسيين وأطلق على الأول اسم « مصرف رايفايزن الرئيسى » وعلى الثانى اسم : « مصرف الاتحاد الوطنى لجمعيات التعاون الزراعى » ومركزهما الآن مدينة برلين . ويتبع هذين المصرفين مصارف محلية وأخرى أقليمية وبجانب كل اتحاد أقليمى مصرف أقليمى . ورئيس الاتحاد هو رئيس المصرف

والغرض الذى يرمى اليه هذان المصرفان هو ايجاد التوازن المالى بين الجماعات التابعة لهما واقراضها من المال ما تحتاج لأعمالها وأعمال أعضائها الزراعية . ويدفع عملاء مصرف هاس فى البلدان الأجنبية أثمان اللوازم الزراعية التى تشتريها الجماعات من الخارج .

وقد اهتمت حكومة ألمانيا بجمعيات التعاون الزراعى فأنشأت لها مصرفا فى سنة ١٨٩٥ بمدينة برلين برأس مال يزيد على مليونى جنيه وأطلقت عليه اسم « المصرف التعاونى الرئيسى

البروسى » وهذا المصرف لايتعامل الا مع المصارف الأقليمية والجمعيات الكبيرة للاتجار بالجملة وكل معاملاته تنحصر فى جماعات هاس لأن جماعات شولز ورايفايزن لا تعتمد الا على أموالها .

من هذا نرى ان جماعات التعاون الزراعى فى ألمانيا تعتمد من حيث مواردها المالية على الحكومة والشعب بخلاف جماعات ايتاليا وفرنسا . فان الأولى لا تعتمد الا على أموالها وحدها حتى أصبح التعاون فيها مثلا أعلى للاعتماد على النفس . أما فرنسا فالجماعات فيها لا تعتمد غالباً الا على أموال الحكومة ولولا مساعدة الحكومة لها مالياً لما بلغ التعاون فيها الى ماوصل اليه الآن كما سيأتى تفصيله بعد

مصارف شـــولز

أو بنوك الشعب

ظهرت فى ألمانيا وفى منتصف القرن التاسع عشر بفضل شولز ديلتش (١) — الذى لقبه التاريخ بأبى التعاون فى الاقراض —

---

(١) ولد شولز بمدينة ديلتش من أعمال الساكس ولذلك لقب بديلتش نسبة الى مسقط رأسه

جمعيات التعاون فى التوفير والتسليف أو بنوك الشعب كما اطلق عليها ذلك شولز نفسه

وكان الباعث على ظهورها ما كانت تعانيه طبقة الصناع وصغار التجار بالمدن من الصعوبات التى كانت تعترضها فى الحصول على ما تحتاج اليه من المال لأعمالها

وكان شولز مديراً لمجلس القضاء بمدينة ديلتش وقد تمكن بواسطة منصبه من الوقوف على ما كانت تلاقيه تلك الطبقة من الصعوبات فى الشراء بالجملة. ففكر حينئذ فى تأليف جمعيات منها ليتعاون أعضاؤها فى شراء ما يلزمهم جملة بدلا من ان يشترى كل واحد منهم حاجاته بمفرده. وأخرج فكرته الى حيز العمل فى سنة ١٨٤٩ حيث أسس لهذا الغرض بمدينة ديلتش جمعتين أحدهما للنجارين والثانية لتجار الأحذية[1]. ثم اتجهت عنايته بعد ذلك الى تحسين حالة الاقراض بين الطبقة المذكورة لأنه رأى أن التعاون فى التسليف هو أحسن وسيلة لاصلاح حالهم.

فى سنة ١٨٥٠ انشأ شولز بمدينة ديلتش جمعية للتعاون

---

(١) « الاقتصاد السياسى » لروابوليو جزء ٢ ص ٥٩٩ — « التعاون العالمى » توتوميانتز ص ١٣ وما بعدها

الأخوى غرضها مساعدة أعضائها فى حالتى المرض والوفاة . وفى سنة ١٨٥١ تألفت بمدينة « أينبورج »(١) أول جمعية للتعاون فى التسليف على مبادىء شولز . ثم تألفت بعد ذلك جمعيات أخرى فى مدن شتى بألمانيا للتعاون فى الاقراض وفى الشراء بالجملة بين الصناع وصغار التجار وانضمت هذه الجمعيات كلها بعضها الى بعض فى مؤتمر عقدته فى سنة ١٨٥٥ سمته « مؤتمر الجمعيات الألمانية » وصار هذا المؤتمر ينعقد سنوياً ليتداول أعضاء الجمعيات التى اشتركت فيه فى وسائل تقدمها .

وقد ترك شولز منصبه فى الحكومة ليتفرغ لهذه الجمعيات التى أخذ عددها يزداد يوما بعد يوم . وأنشأ مركزا لادارتها سماه « مركز الجمعيات الألمانية » حيث عهدت اليه ادارته وتعهد بألا يعود الى أى وظيفة فى الحكومة أو فى غيرها بل يبقى فى رئاسة المركز يتقاضى مقابل ذلك ٢ فى المائة من ربح الجمعيات كمرتب له ليعوض عليه المرتب الذى كان يأخذه فى الحكومة ولينفق منه على أعمال المركز

وفى سنة ١٨٦٤ اتحدت جمعيات شولز وأنشأت لها مصرفا عاما بمدينة برلين لتقترض أى جمعية منها احتاجت الى المال

---

(١) Eilenbourg

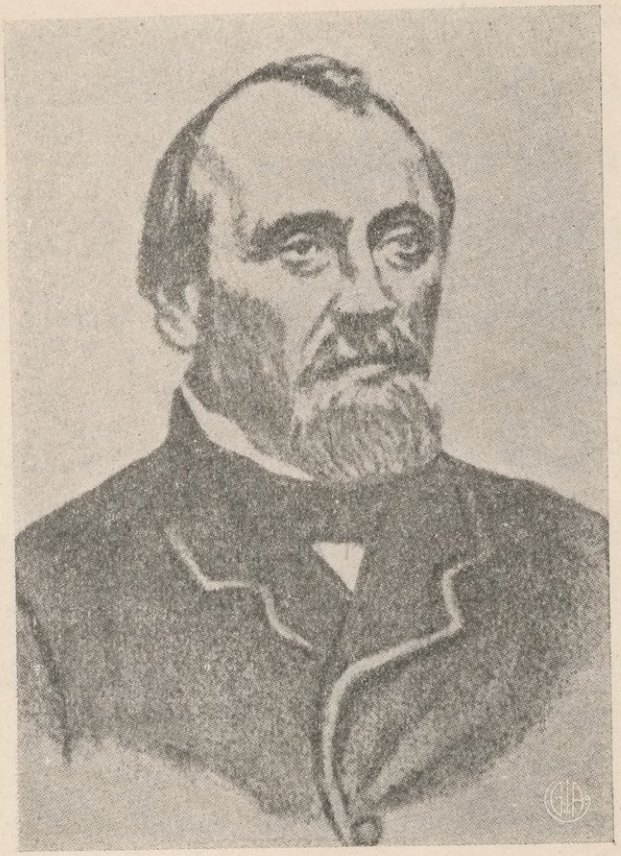

شولز دیلتش

وقد بلغ عدد الجمعيات المنتمية الى هذا المصرف العام فى سنة ١٩٢٥ [١] (٣٥٠٧) جمعية عدد أعضائها (١,٢١١,٣١٠) عضوا يجمعها ٣١ اتحاداً أقليميا

وقد اعترض جمعيات شولز عائقان كانا سببا فى عدم تقدمها :

(الأول) انه صدر فى سنة ١٨٨٩ قانون حرم على مصارف شولز ان تقرض غير أعضائها فحرمها بذلك من جزء كبير من معاملاتها

(الثانى) تقدم الاشتراكية فى ألمانيا وعلى رأسها (لسال) [٢] واحتدام النزاع بينه وبين شولز. فقد كان شولز عدواً للاشتراكية واشتراكية الدولة على الأخص يرى أن تستقل جماعات التعاون بأمرها وتعتمد على مالها ويحرم عليها أن تستعين بمال الدولة بينما كان لسال يرى من الواجب على الحكومة أن تمد جماعات التعاون بما لها ويحث حكومته على أن تقدم الاعانات المالية الى شركات التعاون الصناعى التى ألفها للعمال بجهات ألمانيا

نظام بنوك التعاون التى على مبادىء شولز

اهتم شولز كما قدمنا بالاكثار من جمعيات التعاون فى

---

(١) الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧ ص

(٢) Lassale

الشراء بالجملة للصناع والتجار وكذلك من مصارف التعاون وكانت هذه الجمعيات والمصارف فى المدن ولا سيما المدن الصناعية وقد وضع لها القواعد الآتية : (١)

(أولا) يجب على من يريد ان يقترض من المصرف ان يكون عضواً فيه

(ثانياً) يجب ان يساعد الأعضاء جمعيتهم مادياً وأدبيا

(ثالثاً) رأس مال الجمعية ويتكون من المصادر الآتية :

١) من السهام التى يكتتب الأعضاء بها . وقيمة الواحد منها يتراوح بين ٣٠٠ مارك و ٦٠٠ (٢). والغرض من رفع قيمة ثمن السهم هو الحصول على رأس مال كثير وتعويد الأعضاء فضيلة الاقتصاد والتوفير اذ كانت تؤدى أقساطا شهرية صغيرة فاذا تم السداد أصبح التوفير ملكة لا يتخلى عنها حتى لقد أطلق على هذه المصارف اسم «مصارف التوفير الاجبارى» ويستعمل بعض صغار الزراع هذه المصارف كصناديق توفير لهم . والأقساط جملة التى يدفعها الأعضاء

---

(١) لروابوليو — الاقتصاد السياسى جزء ٢ ص ٦٠٦ — ٦٠٧

(٢) الاقراض الزراعى فى فرنسا وفى الخارج ص ٢٠٥ لويس دوران .

من ثمن سهامهم قد تكون ماركا أو نصف مارك تعطى فائدة تخصم من الثمن

ب) من الاشتراكات السنوية التى يدفعها الأعضاء

ج) مما يخصم من ربح الجمعية لتكوين الاحتياطى ولا يوزع هذا الاحتياطى على الأعضاء حين تصفى الجمعية كما يفعل فى جمعيات رايفايزن

د) مما تقترضه الجمعية من الجمهور . ولكن يجب عليها أن تحافظ على نسبة معلومة بين ما تقترضه وبين رأس مالها بأن تجعل المال الذى فى خزانتها لا يقل عن ٣٢ فى المائة من مجموع الأموال التى تحت تصرفها

هـ) من ودائع الاعضاء وغيرهم

(رابعا) مسئولية الاعضاء غير محدودة . بحيث اذا لم يكف رأس مال الجمعية لسداد ديونها فللدائن الحق فى مطالبة الاعضاء شخصيا أو بالتضامن لتسديد بقية الدين من أموالهم الخاصة . وقد حادت بعض الجمعيات عن هذا المبدأ بأن جعلت مسئولية الاعضاء محدودة

(خامسا) يجب على الجمعية أن لا تقبل فى عضويتها الا من كان شريف السمعة مشهوراً بالصدق والامانة لان نجاح

الجمعيات التعاونية متوقف على أشخاصها لا على أموالها . ولهذا سميت هذه الجمعيات بجمعيات أشخاص لا جمعيات أموال . وبانتقائها لعضويتها ذوى الاخلاق الراقية تضيف الى رأس مالها المادى المكون من الاموال رأس مال أدبى قائم على صدق أعضائها ووفائهم بديونهم نحوها وكذلك على ثقة الجمهور بها فيأمن على معاملتها واقراضها ما تحتاج اليه من المال

أعمال المصرف

لا يقرض المصرف الا أعضاءه فقط . بفائدة تتراوح بين ٧ و ١٠ ٪ وتصل أحيانا الى ١٤ ٪ (١) . والغرض من رفع قيمتها ان يكون الربح الذى يوزع على الاعضاء وفيراً . ومدة القرض لا تزيد على ثلاثة أشهر . ولكن جمعيات روسيا الشرقية حادت عن ذلك فجعلتها من خمس سنين الى عشرة لان من بين أعضائها كثيراً من الزراع الذين يستعملون القروض فى أمور زراعتهم ويسددونها على آجال .

ويقبل المصرف ودائع الاعضاء وودائع غيرهم . ويقوم بجميع الخدمات المالية التى يحتاجون اليها كقطع الكمبيالات

(١) « الاقراض الزراعى فى فرنسا وفى الخارج » ص ٢٠٥ لويس دوران .

وفتح الحسابات وقبول التحويلات وشراء السندات والاسهم فى مقابل جعل يتناوله على ذلك . والمضاربة محرمة عليه

وعلى من يريد من الاعضاء الاقتراض من المصرف ان يقدم احدى الضمانات الآتية :

(ا) ضمانة شخصية من واحد أو اثنين من ذوى المكانة سواء كان من الاعضاء أو من غيرهم

(ب) رهن الكمبيالات أو السندات أو أشياء أخرى ذات قيمة

(ج) رهن عقارى

(د) ضمانة أدبية وهى الثقة التامة بأخلاص العضو وحسن معاملته

وأهم هذه الضمانات الأربع هى الضمانة الاولى لانها توجب على الضامنين مراقبة العضو حتى لا يسىء التصرف فى المال الذى اقترضه بل يستخدمه فى الغرض الذى اقترضه لاجله . ولكن المصرف نفسه لا يتعرض لفحص الاغراض التى طلبت السلفة من اجلها ولا لمراقبة انفاقها . ومدة القرض لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

وكان شولز ينصح الجمعيات بأن لا تندفع فى المشاريع

الكبيرة قبل استعدادها التام لها لان ذلك كان سبباً فى ضياع كثير من الجمعيات .

وادارة هذه المصارف لا تفترق كثيراً عن ادارة المصارف الرأسمالية فيديرها موظفون قادرون على الاعمال المالية ويتناولون مرتبات ويمنحون أحياناً مكافآت بنسبة معاملة مصرفهم وذلك لحثهم على العناية بشؤونه كما أن تلك المصارف توزع جزءاً كبيراً على الاعضاء من أرباحها حتى ان بعضها كان يوزع عليهم ٥٦ ٪ من تلك الارباح

ويرجع نجاح أعمال شولز الى مهارته وشدته فى الادارة والى كثرة عدد صغار الصناع فى ألمانيا ما بين سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٨٨٠ وانتشار التعليم بينهم ورقى أخلاقهم

الفصل الثانى

التعاون فى الاقراض الزراعى فى فرنسا

للجنة الدائمة لبيع الغلال فى فرنسا وكذلك للنقابات الزراعية فيها اليد الطولى فى انشاء جمعيات التعاون فى التسليف الزراعى

ويرجع تاريخ ظهور التعاون فى الاقراض الزراعى فى فرنسا الى سنة ١٨٨٣ حيث ألف المسيو « رينيرى » (١) فى تلك السنة أول بنك شعبى بمدينة «مانتون» (٢) . وفى سنة ١٨٨٥ ألفت نقابة « بولينى » (٣) وبجانبها أول جمعية للتعاون فى الاقراض الزراعى . ثم انتشر بعد ذلك هذا النوع من التعاون فى جميع أنحاء فرنسا

وفى سنة ١٨٨٩ عقد بمدينة مارسيليا أول مؤتمر للتعاون فى الاقراض الزراعى وقرر تأليف اتحاد لهذه الجمعيات وجعل مركزه بالمدينة المذكورة وأطلق عليه اسم «اتحاد بنوك الشعب» وفى سنة ١٨٩٣ ألف الأستاذ لويس دوران (٤) المحامى بمدينة

---

(١) Rayneri
(٢) Menton
(٣) Poligny
(٤) Louis Duran

ليون بناء على دعوة من النقابات عدة صناديق زراعية بالقرب من هذه الميناء وألف لها اتحاداً أطلق عليه اسم « اتحاد الجنوب الشرقى لفرنسا »

وجمعيات التعاون فى الاقراض الزراعى فى فرنسا تتبع فى نظامها مبادئ رايفايزن الا أن الجمعيات التابعة لاتحاد بنوك الشعب جعلت المسئولية فيها محدودة أى قاصرة على ما يمتلكه العضو من السهام فى رأس المال . وبعض هذه الجمعيات جعل المسئولية فيها نسبية أى بمقدار حصة العضو مرات[١]. وأما الجمعيات التابعة لاتحاد الجنوب الشرقى فقد اختارت المسئولية المطلقة [٢]

وفى مارس سنة ١٩٠٨ ألفت الصناديق الزراعية فى فرنسا بفضل الاتحاد العام للنقابات اتحاداً لها بمدينة باريس[٣] وعقب صدور قانون ٥ أغسطس سنة ١٩٢٠ أنشأ هذا الاتحاد بنكا مركزياً[٤] ليقوم الى جانب بنك فرنسا باقراض الجمعيات المنضمة اليه

---

(١) « الاقراض الزراعى » دوفورمانتيل ص ١٣ وما بعدها

(٢) « الجمعيات الزراعية » لكونت . ص ١١٦ — « الاقتصاد السياسى » جرمان مارتان ص ٢٦٠

(٣) عنوانه شارع جرينيل رقم ٨٤

(٤) عنوانه شارع كازيمير بيرييه رقم ٥

وقد أصبح الآن عدد الصناديق الزراعية فى فرنسا ٥٣٤١ صندوقاً عدد أعضائها ٣١٧٣٧٩ عضواً يجمعها ٩٨ صندوقا اقليميا (١)

أعضاء الصناديق الزراعية

وقد أصدرت الحكومة قانونا فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ لنظام الاقراض الزراعى بواسطة صناديق التسليف نصت فيه على أن أعضاء هذه الصناديق يجب أن يكونوا أعضاء فى النقابات الزراعية وفى ١٤ يناير سنة ١٩٠٨ أصدرت كذلك قانونا مكملا للاول نص فيه على أن أعضاء تلك الصناديق يجب أن يكونوا أيضا أعضاء فى جمعيات التعاون فى التأمين الزراعى

والغرض الذى يرمى اليه المشرع من هذه الشروط أن يجعل هذه الصناديق تستمد حياتها ووجودها من تلك المنشآت ولكى لا تقع فى قبضة الماليين والمضاربين فيستبدوا بها حسب أهوائهم ومطامعهم

مساعدة الحكومة الفرنسية للتعاون فى الاقراض الزراعى (٢)

قامت الحكومة الفرنسية بالواجب عليها نحو مساعدة جمعيات

---

(١) الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧ ص ٣٠

(٢) « جمعيات التعاون الزراعى » جيد ص ٨١ وما بعدها

التعاون فى الاقراض الزراعى وذلك بمنحها المعونات المالية وسنها القوانين التى تنهض بها واليك أهم أعمال الحكومة فى هذا الصدد :

(أولا) أعفى قانون ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ هذه الجمعيات من رسوم التأسيس والنشر وما يؤخذ من الرسم على الأموال والمنقولات . وكانت هذه الرسوم تحصل منها قبل ذلك طبقا لقانون سنة ١٨٦٥ الذى كانت تتألف بمقتضاه . وقد نص قانون سنة ١٨٩٤ على أن الأعضاء يجب أن لا يأخذوا فائدة لأموالهم أكثر من ٤ فى المائة

(ثانيا) صرحت الحكومة بمقتضى قانون ٥ يوليه سنة ١٨٩٥ لصناديق التوفير باقراض هذه الجمعيات خمس رأس مالها وجميع أرباحها بفائدة معتدلة

(ثالثا) وصرحت كذلك لبنك فرنسا بمقتضى قانون ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٧ بأن يضع تحت تصرف هذه الجمعيات مبلغ الـ ٤٠ مليون فرنك الملزم بأقراضها للحكومة بدون فائدة مقابل تجديد الامتياز باختصاصه بأصدار أوراق النقد فى فرنسا . وقد ابتدأ هذا العقد فى سنة ١٨٩٧ لمدة ثلاثين سنة . وكذلك صرحت له بتسليف هذه الجمعيات نصيبها السنوى من أرباحه

نظير تحديد ذلك الامتياز . وهذا النصيب يختلف سنويا باختلاف الارباح التى يحققها البنك تبعا لمقدار ما يصدره من ورق النقد(١)

فائدة القروض

تقترض صناديق التعاون الزراعى فى فرنسا من مبلغ الـ ٤٠ مليون فرنك السابق ذكره بدون فائدة . وما تحاوز ذلك من القروض كان يتقاضى عليها بنك فرنسا ٣ فى المائة قبل الحرب الكبرى والآن يأخذ عليها ٧ فى المائة . وتتبع الجمعيات فى اقراض اعضائها ما يأتى : —

(ا) اذا كان القرض لمدة قصيرة او متوسطة فللجمعية ان تحدد مقدار الفائدة ويشترط فى ذلك : ألا تقرض أعضاءها الا بسعر أعلى بقليل مما يأخذه منها بنك فرنسا كما أنها يجب عليها ألا تقرضهم بفائدة أقل مما تمنحه لسهامهم لأنها لو فعلت

---

(١) ففى سنة ١٨٩٧ خص الحكومة فى ربح البنك ٠٠٠ر٧٤٢ر٢ فرنك . وزاد بعد ذلك الى ٤ مليون فرنك وصار فى سنة ١٩١٠ ٠٠٠ر٧٣٣ر٥ فرنك . وفى سنة ١٩١٣ بلغ ٠٠٠ر٦٣٥ر١٣ فرنك . وبلغ فى سنة ١٩٢٤ ١٠٠ مليون فرنك . وصار مجموع ما قدمه البنك لهذه الجمعيات لغاية تلك السنة خلاف الـ ٤٠ مليون فرنك ٥٥٠ مليون فرنك أى ١٣٠ مليون فرنك ذهب . ويقرب الآن ما قدمته حكومة فرنسا من تلك القروض نحو ٢٠٠ مليون فرنك ذهب .

ذلك لكان فيه خسارها

ومقدار القرض الذى تمنحه الجمعية لأعضائها لمدة قصيرة أو متوسطة ليس محدوداً بل ذلك يتسع ما لديها من الاموال

(ب) وقد حدد القانون قيمة الفائدة التى تتناولها الصناديق من أعضائها فى القروض الشخصية لمدة طويلة فجعلها ٢ فى المائة وذلك ليتمكن الفقراء من شراء الاراضى فيصيروا بعد ذلك ملا كا

وقد خفض القانون قيمة الفائدة فجعلها ١ فى المائة اذا كان المقترض من الذين انتابتهم مصيبة فى الحرب العالمية كضياع أمواله وممتلكاته أو أصبح من ذوى العاهات .

واذا كان ذو العاهة له أولاد يقل عمر أكبرهم عن ١٣ سنة تخفض الفائدة بمقدار ½ فى المائة عن كل ولد من أولاده . فاذا كان له ولدان لا يدفع فائدة مطلقاً لما يقترضه واذا فرض ورزق بعد ذلك بأولاد غير الولدين الاولين يخصم منه جزء من مبلغ القرض الاصلى يعادل خمسين فرنكا من القسط السنوى عن كل ولد ابتداءاً من الثالث . فمثلا اقترض أحد الاعضاء من ذوى العاهات ١٠٠٠٠ فرنك لمدة عشر سنوات فيدفع عنها فائدة بمعدل ١ فى المائة اذا لم يكن لديه أولاد واذا

كان له ولدان لا يدفع الا القسط السنوى من غير فائدة أى ١٠٠٠ فرنك فاذا فرض وصار له ستة أولاد يخصم من القسط السنوى ٥٠ فرنكا عن كل ولد من الاربعة بحيث لا يدفع الا ٨٠٠ فرنك سنوياً

والغرض من ذلك التخفيض فى الفائدة والدين هو أن يسهل على ذوى العائلات الكثيرة الافراد الحصول على قطعة أرض

وقد حدد القانون قيمة ما يقترضه العضو من الجمعية فى القروض الشخصية الطويلة الاجل فكانت قبل الحرب العالمية ٨٠٠٠ فرنك ولكنها أصبحت الآن نظر النزول قيمة الفرنك ٤٠٠٠٠ فرنك

(رابعاً) أصدرت الحكومة قانوناً فى ٣١ مارس سنة ١٨٩٩ لانشاء صناديق اقليمية لتضم اليها الصناديق القروية ولتوزع عليها لجنة توزيع القروض المعونات المالية السالفة الذكر لتقرض منها الصناديق القروية المنتمية اليها

(خامسا) وفى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ صدر قانون حدد الشروط التى تتبع فى تسليف المصارف الاقليمية وهى أن يكون لكل مصرف منها الحق فى أن يقترض قيمة أربعة أضعاف ما لديه من الاموال فاذا كان رأس ماله مثلا ألف جنيه

فله أن يقترض لغاية أربعة آلاف جنيه ولضمان القرض يجب أن تكون مسئولية أعضاء مجلس الادارة مطلقة

لجنة توزيع القروض على مصارف التعاون الاقليمية

وقد عهدت الحكومة بتوزيع القروض بين المصارف الاقليمية الى لجنة تؤلف فى وزارة الزراعة من وزيرها ومن أربعة أعضاء من مجلس الشيوخ وستة من أعضاء مجلس النواب وعضو من مجلس الحكومة(١) وعضو من مجلس الحسابات الاعلى(٢) والمدير العام لحسابات الحكومة ومدير حركة النقود العامة والمفتش العام لوزارة المالية والمدير العام للرى والغابات ومدير مصرف فرنسا ومدير الزراعة ومدير السكرتارية والمستخدمين والحسابات ومدير الاصلاحات الزراعية ومدير معاهد توليد الخيول ورئيس ادارة التسليف الزراعى وستة من مفتشى وزارة الزراعة وثلاثة من أعضاء مجلس الزراعة الاعلى وثمانية مندوبين من مصارف التعاون الاقليمية والقروية وشركات التعاون الزراعية

مراقبة الحكومة لاعمال مصارف التعاون الاقليمية والقروية

وقد أعطى قانون ١١ ابريل سنة ١٩٠٥ لوزارة الزراعة

---

(١) Conseil d'Etat (٢) La Cour des Comptes

الفرنسية سلطة واسعة فى مراقبة مصارف التعاون الاقليمية والقروية فى التفتيش على حسابات المصارف الاقليمية وادارة أعمالها بواسطة مفتشى تلك الوزارة مرة واحدة على الاقل فى السنة . وقد حتم هذا القانون على تلك الصناديق الاقليمية أن تجرى فى حساباتها على النظام الذى تقرره وزارة الزراعة وأن تقدم الى هذه الوزارة صور جميع محاضر جمعياتها العامة وكشوفا مستخرجة من الدفاتر المختلفة فى مواعيد دورية

اشراف الصناديق الاقليمية على الصناديق القروية

ويخول هذا القانون للصناديق الاقليمية الاشراف على أعمال الصناديق القروية المنتمية اليها وأن تطلب منها المستندات المثبتة لاستعمال السلف التى تعطى لها كما أنه فرض على كل صندوق قروى أن يقدم للصندوق الاقليمى لائحته الداخلية وكشفا بجميع العمليات التى حصلت أثناء السنة وكشفا آخر بجميع ما للبنك وما عليه مرة واحدة على الاقل فى السنة

المعونات الحكومية لجمعيات التعاون فى الانتاج الزراعى

أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أباحت فيه لصناديق التسليف الزراعى الاقليمية أن تقرض هذه الجمعيات من المال الذى يدفعه بنك فرنسا قروضا

قد تصل قيمتها الى ضعفى رأس مالها المدفوع على أن تسددها فى مدة ٢٥ سنة بفائدة لا تتجاوز ١½ فى المائة . وعلى شرط أن لا يتعدى مجموع السلف التى تعطى لجميع جمعيات هذا النوع ثلث المبلغ المذكور المقرر على بنك فرنسا دفعة سنويا للخزانة الفرنسية العامة . ويحتم القانون لمنح السلفة أن تتوفر فى الجمعية أربعة الشروط الآتية :

(أولا) أن يكون أعضاؤها أعضاء فى النقابة الزراعية التى أنشأتها

(ثانيا) أن يكون أعضاؤها أعضاء فى الصندوق الذى تريد أن تقترض منه

(ثالثا) أن لا يكون غرضها الكسب والربح أى أنها لا تشترى محصولات غير أعضائها لتصنعها وتبيعها لحسابها فهذا عمل تجارى محرم عليها بل يجب أن يكون عملها قاصرا على محصولات أعضائها

(رابعا) أن تكون أعمالها قاصرة على الانتاج الزراعى

ومبلغ المساعدات المالية السنوية ليس محدودا بل يختلف كل سنة حسب أحوال الشركات وما يستجد منها

ولا تعطى القروض للنقابات وشركات التعاون الزراعى

الا اذا كان الغرض منها انتاج الحاصلات الزراعية أو استغلالها أو بيعها واقامة المبانى والمخازن وشراء لوازم الزراعة ونحو ذلك

ولضمان سداد القروض تعطى النقابات وشركات التعاون الزراعى رهنا للحكومة من أملاكها وذلك فضلا عن تضامن أعضاء الشركة فى القيام بسداد تلك القروض

وقد خول قانون سنة ١٩٠٧ لوزارة الزراعة الفرنسية حق مراقبة أعمال الشركات التى تعطى القروض السابق ذكرها

أنواع التسليف التعاونى الزراعى فى فرنسا

تقوم الصناديق الزراعية فى فرنسا بثلاثة أنواع من الاقراض وهى : —

(أولا) التسليف الشخصى لمدة قصيرة وهو اقراض الاعضاء مبالغ صغيرة يسددونها بعد بيع المحصول . وهذه المدة لا تتجاوز سنة كما تفعل صناديق رايفايزن القروية

والغرض من هذا القرض معاونة الفلاح على القيام بأعماله الزراعية أثناء السنة للانفاق منه على زراعته فى شراء البذور والعلف ودفع أجرة العمال ومصاريف الحصاد ونحوه

(ثانيا) التسليف الشخصى لمدة متوسطة لا تتجاوز خمس سنوات . وتستعمل قروضها فى شراء المواشى والآلات

الزراعية وفى زراعة الكروم وأشجار الفاكهة وغير ذلك

(ثالثاً) التسليف لمدة طويلة لا تتجاوز ٢٥ سنة على أنها قد تصل الى ٥٠ سنة اذا أراد أحد الأعضاء الاقتراض لغرس غابة

والقرض لمدة طويلة على نوعين :

(ا) أما لتسليف الجماعات . والغرض من الجماعات هنا النقابات وجمعيات التعاون فى البيع والانتاج . ولا يزيد مبلغ القرض الذى يعطى للجمعية الواحدة على ضعفى رأس مالها المكتتب به

(ب) واما شخصى . أى لتسليف الأعضاء . وذلك فى حالة ما اذا أراد عضو أن يقترض ليشترى أرضاً أو لأعدادها للزراعة أو لتنظيم طرق الرى والصرف أو لبناء ضيعة ونحو ذلك

وقد أباح هذه السلف العقارية قانون ١٩ مارس سنة ١٩١٠ وجعل الحد الأعلى لمقدار السلفة الواحدة ٨٠٠٠ فرنك ثم أصبح الآن ٤٠٠٠٠ كما عرفنا . ولما كان سعر الفائدة لا يتجاوز ٢ فى المائة فقد أفسحت الحكومة بذلك للشبان المجدين من أهل الريف سبيل الارتقاء من صف الاجراء الى طبقة الملاك وزادت العائلة القروية تعلقاً بالأرض ووقفت تيار المهاجرة الى الحواضر .

ضمانة القروض

تعطى السلفة للصناديق الاقليمية بضمانة ما لديها من الأموال وعلى شرط أن تكون مسئولية أعضاء مجلس الادارة فى ذلك مطلقـــة .

وتعطى الصناديق القروية أعضاءها ما يحتاجون اليه من القروض مقابل رهن عقارى أو ضمان شخصى أو ضمانة تأمين على الحياة أو ايداع أوراق مالية ذات قيمة أو من غير ضمان اذا كان العضو مؤتمناً ومعروفاً بذلك لدى أعضاء مجلس الادارة .

الفصل الثالث

التعاون فى الاقراض فى ايطاليا (١)

دخل التعاون فى ايطاليا فأصلح شؤونها الاقتصادية والاجتماعية . وبفضله ارتقت زراعتها وصناعتها وتجارتها . وأول نوع من أنواع التعاون ظهر فيها هو التعاون فى الاقراض وذلك فى سنة ١٨٦٣ .

ويكفى للوقوف على ما أدخله التعاون فى ايطاليا من اصلاح أن نلقى نظرة على حالتها الاقتصادية قبل انتشاره فيها .

كانت ايطاليا قبل سنة ١٨٧٠ . وهوتاريخ وحدتها السياسية مقسمة الى ولايات مستقل بعضها عن بعض يحكم كل واحدة منها أمير هو فى الغالب من أصل غير ايطالى جل همه تحصيل الضرائب لصرفها فى أموره الذاتية من غير التفات الى ما تحتاج اليه البلاد من اصلاح .

---

(١) اعتمدنا فى ذلك على كتاب التبصر الاجتماعى فى ايطاليا تأليف مابيلو ورينيرى وروكيني

وكانت بايطاليا . ولا تزال بها . أراض واسعة مملوكة للحكومة والسلطات المحلية وكبار الملاك والهيئات الدينية والخيرية لا يهتم بأصلاحها ولا بزراعتها . وكان بجانب ذلك جماعة من صغار الزراع يملكون قطعاً ضئيلة من الأراضى ولكن فقرهم يحول دون استثمارها

ولقد فرضت حكومة ايطاليا على رعاياها بعد الوحدة السياسية ضرائب فادحة نظراً لحاجة البلاد الى كثير من الاصلاحات كانشاء الطرق والسكك الحديدية والتلفونات والتلغرافات والمبانى وتنظيم الجيش والبحرية وغير ذلك من وجوه الاصلاح العديدة . كانت هذه الضرائب عبئاً ثقيلا على الفلاح تمتص جل موارده فان عجز عن سدادها نزعت الحكومة أراضيه وضمتها الى أملاكها

وقد كان المتبع فى ايطاليا الى سنة ١٨٨٠ أن يدفع المستأجرون وهم من صغار الزراع تأميناً مالياً الى أرباب الأملاك يقترضونه كما يقترضون غيره من المال الذى يحتاجون اليه من المرابين بفوائد باهظة فيبدده المؤجرون الذين يعيشون عادة فى المدن وفى الخارج حتى اذا انتهت مدة الايجار عجزوا عن رده الى المستأجرين وانتهز هؤلاء الفرصة لطلب تخفيض الايجار كلما حل موعد انتهائه

فيذعن الملاك الى طلبهم لعجزهم عن رد ما عليهم من التأمين . وبهذه الطريقة كان الايجار ضئيلا . وكان هذا من أسباب فقر كبار الزراع وعجزهم عن اصلاح أراضيهم وهى فى شدة الحاجة الى الاصلاح .

هذا ومن جهة أخرى كانت تلك التأمينات وغيرها من الأموال التى يقترضها الفلاح من المرابين حملا ثقيلا على كاهله يعجز غالباً عن سدادها فيعمد الدائنون الى نزع ملكه لسداد ما عليه من الديون

تلك كانت حالة ايطاليا الاقتصادية . وقد زاد أزماتها شدة سوء حالها الاجتماعى بما كان يقاسيه العمال من البطالة وقلة الأعمال . خصوصاً عقب سنة ١٨٧٨ . فقد بدأت ايطاليا عقب وحدتها السياسية بتنفيذ مشاريع الاصلاح وشغلت بها عمالها . ولكن عسرها المالى حال من ذلك الوقت دون استمرارها فى أمور الاصلاح فأصبح عدد كبير من عمالها بلا عمل مما آل الى مهاجرة كثير منهم الى الخارج طلباً للرزق وبلغت المهاجرة أشدها فى سنة ١٨٨٥

وفى سنة ١٨٦٣ ظهر فى ايطاليا أحد كبار المصلحين

الاجتماعيين وهو السنيور لويجى لوزاتى (١) وكان عمره اذ ذاك ٢٣ عاماً فبعث فيها روح التعاون وانتشلها به من هاوية الفناء الى حيث تتبوأ الآن مكاناً رفيعاً بين الدول العظمى

عرف ذلك الرجل أن اصلاح بلاده يتوقف على نشر المشروعات الاقتصادية باختلاف أنواعها فيها . وان ذلك يتطلب مالا ليس فى استطاعة ايطاليا. فلم ير وسيلة لبلوغ أمنيته خيراً من نشر التعاون فيها فانه الوسيلة الى القبض على ناصية المال

صناديق التوفير

وقبل أن يدخل التعاون فى الاقراض فى ايطاليا ظهرت سنة ١٨٢٣ صناديق التوفير بمقاطعة فينيقيا — وهى غير صناديق التوفير التابعة لمصلحة البريد — يقوم بانشائها الأهالى أو السلطات المحلية أو الجمعيات الخيرية . ولقد انتشرت هذه الصناديق فى ايطاليا وقامت بأعمال جليلة خصوصاً فيما يتعلق بالتعاون لهذا يجمل أن نقول كلمة وجيزة عن نظامها وأغراضها .

تنحصر أغراض تلك الصناديق فيما يأتى :

(أولا) تدريب الأهالى على فضيلة التوفير . فيقبل منهم ايداع كل مبلغ مهما كان ضئيلا

---

(١) Lnigi Luzzatti

(ثانياً) حماية أعضائها — وهم عادة العمال وصغار الصناع والتجار — من شر المرابين . باقراضهم ما يحتاجون اليه من المال

(ثالثاً) اقراض الجمعيات التعاونية والسعى فى تأليفها كما سنعرفه بعد . وكذلك تقوم بأعمال خيرية كثيرة تعود على الأهالى بالمنفعة العامة .

وقد انتشرت هذه الصناديق فى أنحاء ايطاليا وأنشئت لها فروع فى القرى . ونظمها قانون ١٥ يوليه سنة ١٨٨٨ فمنحها الشخصية المعنوية ونص على أن $\frac{1}{10}$ من أرباحها يتكون منه الاحتياطى الى أن يبلغ ١٠ فى المائة من مجموع الودائع . وما بقى من الأرباح يصرف فى الأعمال الخيرية . وكذلك نص على أن الفائدة التى تعطى للودائع تتراوح بين ٢ و ٦ فى المائة . لكن الصناديق تمنحها عادة ٤ فى المائة . ويعمل أعضاء مجلس الادارة مجاناً على أنه للصناديق التى تربى رؤوس أموالها على الخمسة الملايين ليره أن تمنحهم مكافآت مالية معلومة عن الأيام التى يحضرونها لآداء أعمالهم المصلحية

وهذه الصناديق خاضعة لرقابة وزارة الزراعة ولها مفتشون من قبلها يقومون بالتفتيش على أعمالها وحساباتها كل ستة أشهر مرة على الأقل .

بنوك الشعب

ظهرت بنوك الشعب فى ايطاليا بفضل لوزاتى وهى تتبع فى نظامها مبادئ شولز الا أنها خالفته فى مسئولية الأعضاء اذ جعلتها محدودة وأول بنك أنشأه فيها كان بمدينة ميلان[١] سنة ١٨٦٣ ثم انتشرت بعد ذلك بنوك الشعب فى مقاطعة لومباردى[٢] مهد التعاون فى ايطاليا . وانتقلت منها الى انحاء هذه البلاد وألفت لها اتحادات اقليمية تضامت فى سنة ١٨٧٦ وكونت لها اتحاداً عاماً تحت رئاسة لوزاتى وجعلت مركزه مدينة بادو[٣] ثم انتقل الى ميلان واستقر أخيراً بمدينة روما .

وتدفع البنوك المنضمة الى الاتحاد العام اشتراكات معلومة وتقوم بادارته لجنة مؤلفة من رئيس ووكيل وعشرة أعضاء ينتخبون من بين مندوبى البنوك لكل بنك مندوب أو مندوبان. ويشترط فى عضو مجلس الادارة أن يكون قد عين من قبل

---

(١) Milan عن مقال للاستاذ ش جيد فى مجلة الامنسيباسيون التعاونية عدد ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٧ ص ١ وما بعدها

(٢) Lombardie (٣) Padoue

رئيساً أو سكرتيراً للبنك المنتدب عنه أو عضواً فى مجلس ادارته .

وقد وضع لوزاتى لجمعياته القواعد الآتية :

(أولا) قيمة السهم فيها هى ١٠٠ ليره ويجب أن لا تزيد عن ذلك ولا يجوز للعضو أن يملك أكثر من ٥٠ سهماً

(ثانياً) اذا انفصل العضو عن الجمعية لسبب من الاسباب بقى مسئولا عن تعهداتها لغيرها لمدة سنتين من تاريخ انفصاله

(ثالثاً) للجمعية أن تقبل ودائع الاجانب من غير الاعضاء

(رابعاً) مدة القرض هى ستة أشهر ويجوز اطالتها الى خمسة عشر شهرا أو أزيد اذا قضت الضرورة بذلك .

هذا وليست بنوك الشعب فى ايطاليا خاصة بالصناع والتجار فى المدن بل لها فروع فى القرى لاقراض الزراع من أعضائها . وتمنح بعض هذه البنوك أعضاء مجالس ادارتها مكافأة مالية معلومة تنشيطاً لهم على أعمالهم . فبنك « بليزانس »(١) مثلا يعطى عضو مجلس الادارة خمس ليرات عن اليوم الذى يحضر فيه أعمال المجلس .

وتقوم هذه البنوك الكبيرة بأعمال خيرية كثيرة نذ ر

---

(١) Plaisance

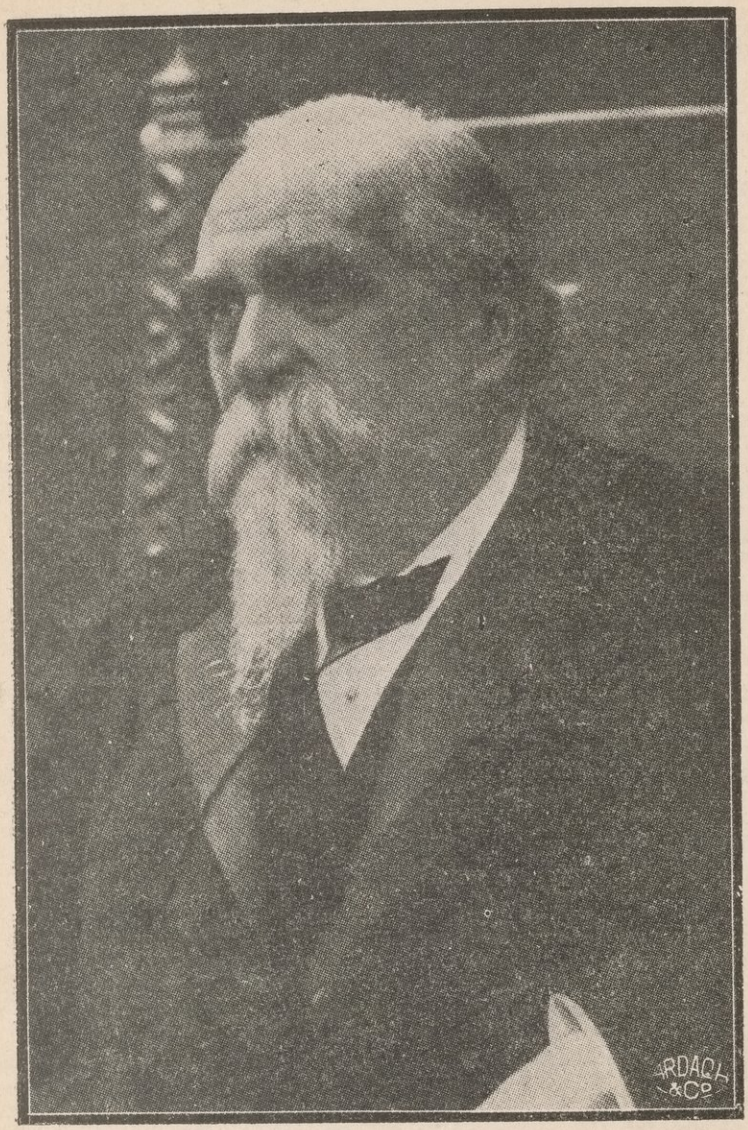

لویجی لوزاتی

منها على سبيل المثال ما يقوم به بنك بولونيا فى هذا الصدد اذ قد خصص ٥ فى المائة من أرباحه بالآتى :

(أولا) التسليف بضمان الشرف . وهو التسليف لغير أعضاء الجمعية من فقراء العمال الذين ليس لديهم عمل يرتزقون منه على شرط أن يكون المقترض صادقاً وفياً

ومقدار السلفة التى تعطى للعامل الواحد لا يزيد عن ١٠٠ ليرة بدون فائدة . وقد يصل الى ٢٠٠ ليرة اذا كان المقصود من السلفة مساعدة الصانع على أعماله فى صناعته . وفى هذه الحالة الثانية يتقاضى البنك فائدة لا تتعدى ٣ فى المائة

وفى كلتا الحالتين لا يطلب من المقترض تقديم أية ضمانة بل يكفى أن يشهد أحد أعضاء الجمعية بأنه من ذوى السيرة الحسنة . لكن هذه الشهادة لا تجعله مسئولا عن القرض فى حالة عدم سداده

ويطلق على هذا القرض اسم « التسليف بضمان الشرف » وهو منتشر فى ايطاليا ومدته لا تزيد عن ١٥ شهرا. وتسدد قيمته على أقساط أسبوعية يتراوح كل قسط منها بين ليرتين وأربعة وأما الفوائد التى يتقاضاها البنك نظير المبالغ المقترضة فتخصص بالعمل نفسه وهو اقراض الفقراء من العمال والصناع .

(ثانياً) السعى فى تحسين حال الصناع وترقيـة مداركهم وصناعاتهم . وذلك بانتقاء الاكفاء منهم بواسطة اختبار يعمل لهم وتعليمهم فى المدارس الاهلية وارسالهم الى الخارج لاتمام دراستهم العلمية والعملية . ويشترط بنك بولونيا أن يكون الطلبة ممن يعرفون اللغة الفرنسية ومن أهالى هذه المقاطعة ليضمن اشتغالهم فيها بعد .

(ثالثاً) ولذلك خصص البنك المذكور جزءاً من مبلغ الخمسة فى المائة السالف الذكر بمساعدة جمعيات التعاون الصناعى للعمال والاستهلاكى التى تكون فى حاجة الى المال وذلك باكتتابه فى سهامها . ويقوم كذلك بأعمال أخرى جليـلة تعود بالنفع الكبير على أهالى الجهات التى تتبع دائرة أعماله

الصناديق الزراعية

ظهرت الصناديق الزراعيـة لاقراض الزراع فى ايطاليا بفضل الدكتور « ليون فوللمبرج »(١) أحد أعضاء مجلس الامة ومن أنصار لوزاتى واسرائيلى مثـله . وأول صندوق أنشأه فيها كان بمدينة « لوريجيا »(٢) سـنة ١٨٨٣ ثم انتشرت هذه

---

(١) Leone Wollemborg (٢) Loreggia

الصناديق بعد ذلك فى انحاء ايطاليا وألف لها اتحاد عام بمدينة روما سنة ١٨٨٧ . وقد بلغ عددها الآن ٥٣٩ صندوقاً (١)

وقد أنشئت صناديق فوللمبرج بعيدة عن النزعة الدينية الا أن الحزب الاشتراكى الكاثوليكى أنشأ صناديق زراعية أخرى ذات صبغة دينية . وكذلك أنشأت صناديق التوفير صناديق زراعية فى القرى تابعة لها وألفت تلك الصناديق فى سنة ١٩١٥ اتحاداً عاماً لها بمدينة روما . وبلغ عددها الآن ٢٢٥٠ صندوقاً .

وقد ألف الفاشست فى سنة ١٩٢٦ اتحاداً بالمدينة المذكورة يضم اليه ٣٥٠ صندوقاً زراعياً

وتتبع الصناديق الزراعية فى ايطاليا على اختلاف نزعاتها مبادئ رايفايزن . فهى تتكون من غير سهام وتعمل بالمسئولية المطلقة . ولا توزع شيئاً من الأرباح على أعضائها بل يحفظ الفرق بين اقتراضها واقراضها لتكوين رأس مالها الاحتياطى حتى اذا بلغ قدراً معلوماً يصرف ذلك الفرق فى الأعمال الخيرية والمصلحة العامة . واذا انحلت الجمعية لسبب من الاسباب فتودع أموالها فى جهة مأمونة وتصرف فوائدها لاحدى الجمعيات

---

(١) الاحصاء الدولى للتعاون سنة ١٩٢٧

الخيرية الى أن تتألف بالقرية نفسها جمعية أخرى تشبه الاولى فتعطى لها تلك الاموال

ويوجد الآن فى ايطاليا غير بنوك الشعب التى أنشئت بفضل لوزاتى والصناديق الزراعية التى ظهرت بفضل فولمبرج (المعهد الوطنى للاقراض التعاونى)(١) وقد تأسس بمدينة رومه فى سنة ١٩١٣ والغرض منه اقراض الجماعات التعاونية على اختلاف أنواعها من زراعية وصناعية واستهلاكية ومالية ونحوه اشتركت فى تكوين رأس ماله الحكومة والسلطات المحلية والجمعيات التعاونية وصناديق التوفير

وجمعيات التعاون فى الاقراض فى ايطاليا مثل أعلى فى الاعتماد على النفس . وقدبلغت رقيها دون أن تلجأ الى أية معونة حكومية وهو مظهر كبير من مظاهر التضامن بين المتعاونين فى هذه البلاد كان سبباً فى تقدم التعاون وانتشاره فيها انتشارا عظيما . ولقد بلغ من عناية حكومة ايطاليا بالتعاون أن أنشأت له فى سنة ١٩٢٦ وزارة خاصة به

مدارس الزراعة المتنقلة

ولا يفوتنا قبل الانتهاء من الكلام على التعاون فى التسليف

---

(١) التعاون فى البلاد اللاتينية للاستاذ ش جيد ص ١٢٠

فى ايطاليا أن نشير الى « مدارس الزراعة المتنقلة » وهو الاسم الذى أطلق على مدارس الزراعة الاقليمية التى يقوم بانشائها والنفقة عليها صناديق التوفير أو السلطات المحلية أو الجمعيات الزراعية[١] أو احدى هذه الهيئات مشتركة مع الأخرى . ولا تتدخل الحكومة فى أعمال هذه المدارس

والغرض من المدارس المذكورة نشر التعاون فى الاقاليم وترقية الزراعة وذلك باعطاء دروس علمية وعملية فى الزراعة لأبناء الريف . والقاء المحاضرات التعاونية والزراعية بين سكان القرى . ومفروض على مدير كل مدرسة ومساعده وهما اللذان يديران أعمال تلك المدارس أن يلقيا سنويا فى دائرة أعمالهما عددا معلوما من المحاضرات فمثلا صندوق التوفير فى مقاطعة «بارم»[٢] حتم عليها القاء ٦٠ محاضرة فى السنة . ولكنهما يلقيان عادة عدداً منها اكثر من ذلك . ويتخيرون لالقائها أيام الاعياد حيث يكون الفلاحون مجتمعين فى قراهم. وكذلك تقوم هذه المدارس بأعداد حقول للتجارب وتحليل البذور والاسمدة . واصدار نشرات تعاونية زراعية يشترك الفلاحون فيها مقابل اشتراك ضئيل .

---

(١) les comices agricoles (٢) Psrme

وكذلك تقوم باعطاء الاستعلامات والنصائح التى يحتاج اليها الزراع خاصة بالزراعة . ويتجول مدير كل مدرسة ومساعده فى الارياف ليتعهدا أحوال الزراعة وهما يقومان عدا ذلك بكثير من الاعمال القيمة لانتشار التعاون فى ايطاليا وارتقاء زراعتها حتى لقد أصبحت هذه البلاد بفضل التعاون من أغنى بلاد العالم ثروة

الفصل الرابع

التعاون فى بناء المساكن (١)

فى العالم الآن أزمة مساكن من حيث عدم ملاءمة أكثرها للشرائط الصحية وضيق بعضها بساكنيها . وهى أزمة قديمة العهد وجدت منذ كان الانسان يسكن الكهوف والأكواخ وكان يتنازعها ويختصم عليها لفضل بعضها على بعض فى الاتساع وتوافر عوامل الصحة ولحرص القوى على أن يختص بالأوسع الأصح منها .

وترجع أسباب هذه الازمة فى المدن الى ارتفاع اثمان الاراضى بها ووسائل النقل ومواد البناء . والى أثر ذلك فى ارتفاع أجور المساكن ارتفاعاً يتجاوز طاقة صغار الموظفين والعمال ، فازداد بهذا مع غلاء لمعيشة حالهم سوءاً . وألجئوا الى الأزقة

---

(١) اعتمدنا فى ذلك على : (١) مدينة الحدائق و (٢) مدن الحدائق فى أمريكا . للاستاذ بنوا ليفى . و(٣) التشريع المساكن الرخيصة الايجار . للاستاذ روتش . و (٤) أزمة المساكن والتعاون فى البناء للاستاذ ش جيد و (٥) تقارير المجلس الاعلى للمساكن الرخيصة الايجار فى فرنسا عن سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ المرفوعة لرئيس جمهورية فرنسا

و« الحارات » المعدومة منها الوسائل الصحية يتلمسون فيها المساكن الرخيصة ليتمكنوا من المقام فيها

سكن الفقراء نظراً لارتفاع أجور المساكن الممتعة بشيء من الشروط الصحية فى منازل عتيقة حرمت من النور أو الهواء أو منهما معاً . وهى مع ذلك محرومة فى داخلها وخارجها من كل عناية بنظافتها ومن الأساليب الصحية الحديثة . ففتكت بهم الأمراض . وانتقلت منهم العدوى الى غيرهم من الاصحاء . فازدادت بينهم نسبة الوفيات . واعتراهم ضعف فى الاجسام والادراك ضعف بهما هيكل الهيئة الاجتماعية ونقصت ثروتها العامة .

وكان ذلك من بواعث الثورات الاجتماعية التى تنهض صارخة من الحيف مطالبة بحق الانسان حتى ترفع من صرح الاصلاح الذى يعمل على هدمه فى كل زمان ظلمة قساة لا يعيشون ولا ينعمون الا باهتضام الحقوق وأكل الضعفاء

وللعامل — فى ذمة الذين يعمل على رفاهيتهم من الناس — حق اجتماعى واجب أداؤه له عن طيب خاطر ليستثمروا قواه المادية والفكرية على وجهها الصحيح فواجب عليهم — الى أداء حقه من أجر يناسب مجهوده فى الانتاج والى العناية بشؤونه

الصحية والتعليمية والتهذيبية والى تنظيم المعونات المالية لمده بها أيام العجز والبطالة واجب عليهم الى ذلك كله أن يضمنوا له امتلاك دار خلوية صحية يأوى اليها هو وأسرته ليتيسر له استرداد عافيته وهدوء باله فتكثر بذلك الثروة العامة ويقل الاجرام

والعامل ككل فرد فى الهيئة الاجتماعية له حقوق وعليه واجبات نحوها فمتى أدى للجماعة ما عليه من الواجبات كذلك تحتم عليها أن ترد له ما فى عنقها من حقوق . ولكنها برغم كل نصيحة من جانب دعاة الاصلاح لا زالت الى اليوم فى كثير من البلدان غير موفية ما عليها له من دين

والنظام الاجتماعى الحالى مشوب بكثير من النقائص . ولا نرمى بهذا الى اظهار ما فيه من عيوب اذ هذا أمر قد وفاه حقه النابهون من المصلحين الاجتماعيين . ولكننا نود لفت النظر الى أول مسئلة اجتماعية تجب العناية بها ألا وهى تحسين مساكن العمال . ونريد أن يكون ذلك العامل الذى يشقى لسعادة غيره سليم الجسم والفكر سعيداً بقدر المستطاع فى معيشته وما ذلك الا باسكانه فى مكان تتوفر فيه عوامل الصحة والاقتصاد . بعيداً عن كل ما يشين الأخلاق من فساد

ولقد اذعن لهذا الحق كثير من حكومات أوربا وامريكا

فأمد جمعيات البناء الخيرية والتعاونية بالمال واقرضها منه ما هى فى حاجة اليه لبناء المساكن ذات الايجار الرخيص كما انها قامت بنفسها ببناء هذه المساكن له على نفقتها واسكان الفقراء فيها بأجور ضئيله أو بيعها لهم بقيمة زهيده لا ربح فيها وكذلك خضع لهذا الحق ايضا بعض اغنياء أوربا وامريكا . فاخرجوا ذلك العامل مما يسكن فيه من كهوف واكواخ تحيط بهما الجراثيم القتالة التى تموج فى المدن فاتكة بصحته واخلاقه . واسكنوه فى الخلاء حيث الطبيعة مازالت طاهرة لم تمسسها يد الفساد بعد . فاستحقوا بعملهم هذا من الأنسانية كل ثناء ولو انهم فى ذلك لم يقوموا الا ببعض الواجب عليهم نحوه .

قامت فى أوربا وامريكا حركة فى أوائل القرن الحالى لتحقيق ذلك الغرض بدأ بها ارباب المصانع فشيدوا لعمالهم بعيدا عن المدن منازل صحية واسكنوهم فيها ثم تألفت عقب ذلك شركات مالية للغرض نفسه ولكنها لاترمى من وراء عملها الى الكسب والربح بل قصدها فعل الخير لذاته . وأول شركة من هذا النوع ظهرت فى انجلترا سنة ١٩٠٣ ثم تألفت بعدها شركات اخرى فى انحاء تلك البلاد وانتقلت منها الى غيرها من البلاد الاخرى كفرنسا والمانيا وايطاليا والولايات المتحدة

وتشيكوسلوفاكيا وغيرها

مدينة الحدائق الأولى ونظامها

ظهرت هذه الحركه بفضل المستر « ابنزرهوارد [١] » . الذى لقبه الاستاذ شارل جيد بنبى القرن العشرين . عقب نشر كتابه « الغد » الذى بين فيه مزايا هذه الشركات وقد توصل بمعاضدة انصار فكرته الى تأليف أول شركة [٢] فى انجلترا برأس مال مسهم قدره ٧٥٠٠٠٠٠ فرنك قيمة السهم فيه ١٢٥ فرنكا . واشترت لها من ذلك المبلغ ١٥٤٥ هكتاراً من الأراضى سعر المتر ٢٤ سنتيما (٩ مليمات تقريبا) بجوار بلدة « هرتفورد [٣] » فى شمال لوندرة وبالقرب منها وبينها وبين مدينة كمبردج [٤] . وقسمت هذه الأراضى الى قطع صغيرة للبناء فيها واطلقت عليها اسم « مدينة الحدائق الاولى [٥] » . ووضعت لها النظام الآتى :

---

(١) Ebenzer Howard (٢) وكان من بين اعضاء هذه الشركة كبير اساقفة لوندره وكثير من ممثلى نقابات العمال واصحاب المصانع وبعض الاعيان والنبلاء وكذلك المرحوم السير كيرهاردى زعيم العمال السابق بمجلس النواب والسكرتير العام لمكتب الاتحاد والاستهلاكى بانجلترا وغيرهم

(٣) Hertford (٤) Cambridge

(٥) First Garden City

(أولا) ان لا يشغل فى البناء من اراضى الشركه الا الثلث على شرط ان تكون المنازل صغيرة منظمة على احدث طراز وذات حدائق . فيحوى كل منزل حماما مع استعمال الجاز أو الكهرباء فى الطهى والنور . ويكون البناء باللبن الابيض وينتهى فى قمته باللبن الأحمر ليكون شكل المنازل كلها متناسقا وتأخذ المدينة بذلك رونقا جميلا .

ولا تزيد عادة نفقة البناء لكل منزل عن ٣٧٥٠ فرنكا (١٥٠ جنيها تقريبا) وقد تزيد عن ذلك وقد تقل حسب اتساع المنزل وضيقة ومايحوى من غرف . والافضل ان يتبع الاقتصاد فى النفقات .

واما ثلثا الأراضى فينشأ فى جزء منهما منتزهات عامة والباقى يؤجر للفلاحين لزراعته .

(ثانيا) ان لا يحوى الهكتار من الأراضى أقل من ١٧ منزلا واكثر من ٣٠ منزلا . وعلى شرط ان يكون مابين مساكن المدينة ومساكن المدن والقرى المجاورة لها فسيحا من الاراضى المزروعة وان يحظر على الغير أن يقيم مبانى بالقرب من حدود اراضى الشركة وذلك ليبقى هناك متسع كاف من الاراضى الزراعية لسكان مدينتها يتمتعون بهوائه ومناظره .

(ثالثا) الأراضى المخصصة بالبناء لاتباع الى السكان بل تؤجر لهم لمدة طويله مثل ٩٩ سنة أو اكثر تجدد بعد نهايتها . وقيمة الايجار تقدر كايجار الأراضى المزروعة مضافا اليها مقدار معلوم من قيمة ماتستحقه فى الأيجار الاراضى المخصصة بالمصلحة العامة وذلك بنسبة مساحة كل منزل .

والغرض من عدم بيع الأراضى لأصحاب المنازل هو ألا يتصرفوا فيها فيقيموا عليها مبانى أخرى قد تشوه جمال المدينة أو يبيعوها لغيرهم من الناس فيستعملوها للتجارة وغيرها . كما أنه يشترط ألا تستعمل المنازل الا فى سكنى أصحابها فقط

(رابعاً) يجب ألا يزيد عدد سكان مدينة الحدائق عن ٣٠٠٠٠ نسمة . والغرض من ذلك منع الازدحام بها لتبقى هادئة . لأن كثرة السكان تحدث جلبة وغوغاء يعكران على السكان صفاءهم و يذهبان براحتهم وهم فى كبير الحاجة اليها .

(خامساً) لا يفتح بالمدينة من المحال التجارية الا عدد معلوم تعينه الجمعية العمومية للشركة . وهذه المحال عادة تعاونية . كما أنه لا يسمح بدخول المطبوعات غير الشريفة فيها محافظة على أخلاق السكان وخاصة النشء منهم . وفى الغالب تصدر الشركة لسكان مدينتها صحيفة خاصة بهم ينشر فيها كل مايهمهم الوقوف

عليه منجنبة مع ذلك ما يمس الشرف

(سادساً) وادارة المدينة تكون على الوجه الآتى :

(ا) لا يسكن بالمدينة مشتغل بالسياسة . لأن اللجنة التى ستدير أعمالها تقوم أيضاً بادارة أعمال المجلس البلدى للمدينة وعليه أن يتفرغ لشؤونها الصحية والاقتصادية والاجتماعية فقط وسكنى المشتغل بالسياسة بها فيه خطر عليها فقد ينتخب عضواً فى اللجنة المذكورة فيثير مشاحنات حزبية سياسية بين الأعضاء تؤدى الى شل حركتها .

(ب) والمجلس البلدى أو المكتب العام لادارة الشركة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد عن ١٥ عضوا ولا ينتخب عضوا فيه الا من يمتلك على الاقل ٢٠ سهماً ويؤدى الاعضاء أعمالهم فيه مجاناً ما عدا الرئيس فانه يأخذ مرتباً سنوياً قدره ١٠٠٠٠ فرنك . وقد انتخب المستر هوارد رئيساً له .

ويتكون المجلس من هيئتين : احداهما تقوم بتوزيع الاعمال الخاصة بالمدنية على وجه عام . وتوزيع الاموال المطلوبه لمختلف المكاتب التى يختص كل منها بعمل معلوم . وكذلك تشرف على اعمال المدينة جميعها وتسهر على ما فيه مصلحتها

والهيئة الأخرى تتألف من اللجان الآتية :

(اللجنة الاولى) لجنة الرقابة العامة . وتنقسم الى لجان فرعية تقوم كل واحدة منها بعمل خاص كتوزيع الضرائب البلدية وتحصيلها . وتنفيذ اللوائح . والتفتيش على اعمال المدينة .

(اللجنة الثانية) لجنة الاشغال العامة . وتقوم لجانها الفرعية باعمال الطرق والسكك الحديدية والترام والمبانى وتوزيع المياه والنور وتأجير الأراضى الزراعية . والقيام باعمال الرى والصرف ونحوها وكل لجنة منها تقوم بعمل أو اكثر من هذه الاعمال

(اللجنة الثالثة) لجنة الشؤون الأجتماعية . وتختص لجانها الفرعية بالتعليم والتهذيب وما يتعلق بالآداب العامة . كمراقبة المدارس التى تنشئها ادارة المدينة وتنظيم المكتبات العامه ومراقبتها وانشاء الملاهى الادبية والمنتديات والحمامات وغيرها

هذا وان الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مدينة الحدائق لمن احسن ماتصبو اليه نفس الانسان . فالخمور محرم بيعها فيها . وممنوع بتاتا تمثيل الروايات التى تمس العفاف ولا يدخل فيها من السكان الا كل من تحلى بشريف الاخلاق ليبقى الوسط راقيا خاليا من كل مايشينه . وفيها يجد السكان من انواع الملاهى الادبية وامكنة الالعاب الرياضية وغيرها ما فيه سلوة لهم .

ويزرع السكان فى حدائق منازلهم الخضر والفاكهة

والزهور . فلا يحتاجون الى شرائها من التجار ولا يستهلكون حاجياتهم المنزلية كالخبز واللحم الذى تذبح حيواناته فى مجزرة البلدية وغير ذلك من أنواع الغذاء والملبس والاثاث الا من الحوانيت التعاونية التى ينشئونها بالمدينة . واذا مست الحاجة الى فتح أى محل تجارى فيها باسم أحد التجار لا يسمح له بذلك الا بقرار من الجمعية العامة للشركة

وتقوم الشركة عادة ببناء المساكن على نفقتها . وكذلك يقوم به الافراد والجماعات التعاونية . وفى وسط المدينة أنشأت الشركة منتزهاً عاماً وحوله الحوانيت والمنشآت العامة الاخرى

ذلك هو النظام المتبع اجمالا فى مدينة الحدائق الأولى وتعمل به تقريباً مدن الحدائق الأخرى فى انجلترا وأمريكا وغيرهما . وقد باعت الشركة المذكورة جزءاً كبيراً من أراضيها لجمعيتين تعاونيتين فى البناء احداهما لتمليك المنـــازل لاعضائها والثانية لايجارها لهم فقط

العلاجات الوقتية لأزمة المساكن

تلك هى مدن الحدائق التى انتشرت فى أوربا وامريكا وفرجت ضائقة المساكن عن كثير من الناس . ولكنها ليست الا واحدا من انواع العلاج التى أوجدتها يد الرحمة فى هذا العصر

لشفاء عدد كبير من الفقراء من بلاء تلك الضائقة . ولنذكر بايجاز شيئا عن بعض تلك الوسائل التى تأتيها البلاد الراقية لحل ازمة المساكن .

(ا) سن معظم حكومات تلك البلاد قوانين لتقدير اجور المساكن ولاستيفائها جميع الشرائط الصحية (١)

(ب) وتألفت للغرض نفسه (نقابات المستأجرين) للدفاع عن مصالح أعضائها ضد الملاك الذين يخالفون قوانين حماية المستأجرين

(ج) وكذلك شيد أرباب المصانع لعمالهم بجوار المصانع مساكن صحية أطلق عليها اسم (مدن العمال) (٢)

(د) ولم تعدم الانسانية من يخفف عنها ويلاتها فأرسلت اليها من أبنائها الأغنياء من ضحوا بثرواتهم كلها أو جلها فى سبيل سعادة الفقراء فوقفوها على بناء المنازل الصحية ذات

---

(١) نذكر من ذلك قانون سنة الصادر فى فرنسا لهذا الغرض

(٢) Cités ouvrières فمثلا مصانع (شنيدر) و (كروب) بالمانيا بنت الاولى لعمالها مساكن بجوار مدينة (كروزو) لسكنى عشرين الف عامل . وبنت الثانيه لهم بجوار مدينة (أسن) مساكن تكفى ستين الف عامل .

الايجار الرخيص لهم . وتخصيص ريعها ببناء منازل أخرى لهم أو بالنفقة منه عليهم فى وجوه البر والاصلاح .

وأول خير سجل التاريخ اسمه اعترافاً بفضله وسبقه الى هذا العمل الانسانى الجليل هو المستر (بيبودى) (١) الأميركى الأصل والذى عاش طويلا بانجلترا وتوفى بها سنة ١٨٦٩ . حيث وقف نصف مليون جنيه من أمواله لبناء مساكن للعمال وتخصيص ريعها بالعمل نفسه .

وقد وقف المسيو (روتشلد) (٢) المالى المعروف فى فرنسا جزءاً عظيما من ثروته لذلك العمل الشريف وخصص ريعه للزيادة منه وبالانفاق فى وجوه البر التى تعود على العمال وأسراتهم بالخير . وهناك غير هذين الفذين كثيرون ممن لا يبتغون من وراء مالهم غير الاصلاح الاجتماعى (٣)

(هـ) ولقد تكونت شركات المساكن الرخيصة الايجار (٤) لسكنى الفقراء . وهى شركات مالية لكن أعضاءها لا يبتغون ربحاً من وراء مالهم بل يرمون بعملهم الى فعل

---

(١) Peabody (٢) Rotshild

(٣) راجع الكتاب الخامس من أزمة المساكن للاستاذ ش جيد ص ١٧ وما بعدها لتقف على بعض من أسماء هؤلاء الكرام

(٤) sociétés d'habitatios à bon marché

الخير لذاته . فبنوا المساكن الصحية وأعطوها للعمال ايجاراً أو بيعاً بأثمان لا تتعدى نفقات البناء لهذا ساعدتها حكومتها بما سهل عليها القيام بمهمتها خير قيام . فقررت لها الهبات والمعونات المالية وأعفت مساكنها وممتلكاتها لزمن معلوم من الضرائب .

ولا تمنح حكومة فرنسا هذه الشركات الميزات المذكورة الا بالشروط الآتية :

(أولا) الا يعود على الشركاء فيها ربح مطلقاً ولا تمنح السهام الا فائدة لا تتعدى ٤ فى المائة

(ثانياً) الا يتعدى ما تأخذه من الايجار قدراً محدوداً طبقاً للقانون الخاص بهذه الشركات

(ثالثاً) ان تكون لوائحها مصدقاً عليها من وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وان تقرر (لجنة حماية المساكن الرخيصة الايجار) المعينة لذلك بأن المساكن مستوفاة للشرائط الصحية

هذا وقد انتشرت هذه الشركات كثيراً فى فرنسا وايتاليا وألمانيا والدانمارك والولايات المتحدة

(و) وللبلديات فى اغلب بلاد أوربا وغيرها شأن كبير فى هذا المضمار . فهى تقوم ببناء المنازل الصحية للفقراء من الأهالى وايجارها أو بيعها لهم بأرخص الاثمان

(ز) ولشركات التعاون المنزلى فى انجلترا وبلجيكا وغيرهما فضل كبير على أعضائها لبنائها المنازل وبيعها لهم الى أجل ومن غير ربح أو اقراضهم من المال ما يحتاجون اليه لهذا الغرض

لمحة وجيزة

عن تاريخ التعاون فى البناء وانواعه ومزاياه

اذا كان الاغنياء وفاعلو الخير قد تسابقوا فى البلاد المتمدينة أفرادا وجماعات الى تقديم الخير للطبقات العاملة بأسكانهم فى أماكن صحية تتوفر فيها عوامل الاقتصاد والرقى الاجتماعى فكذلك قد تألفت للغرض نفسه جماعات تعاونية للبناء

والتعاون هو رسول السلام بين الناس فانه كما يرمى الى القضاء على المنافسات الاقتصادية والسياسية بين الأمم وأبنائها يرمى الى القضاء على المنافسات الاجتماعية بين الناس ليتآخوا ويتحابوا فلا يحقد فقيرهم على غنيهم ولا عاملهم على سيدهم . وبهذا أضاف التعاون الى أدويته الناجعة لما أصاب الحياة الاجتماعية من علل دواءاً آخر هو التعاون فى بناء المنازل فاخرج الفقراء من القبور التى يسكنونها فى الأزقة و(الحارات)

الى حيث يأمنون على صحتهم وأخلاقهم من جراثيم الأمراض وانحطاط النفس من بعد ما كانوا عرضة للعدوى من الملوثين بتلك الشرور من سكان المنزل الواحد والوسط الواحد بسبب الاختلاط . ويعودهم فضيلة التوفير التى تصير ملكة عندهم بعد ما يفرغون من سداد أثمان منازلهم الجديدة . هذا فضلا عن انهم يصبحون ملاكا لدور لم يكن فى امكانهم لولا التعاون الحصول عليها . وهناك فى تلك المساكن التعاونية المقامة فى الخلاء وذوات الحدائق الناضرة يكثر النسل وتقل الأمراض والوفيات ويصبح النشء أصحاء أقوياء والشيوخ فتيانا أشداء . وفى ذلك المجتمع الراقى يتحول الضعف البشرى الى قوة من الاصلاح وهذا ما يرجوه كل مخلص لبنى الانسان

هذا هو التعاون فى البناء وانه لحق على من يقتنعون بمزاياه ان يعملوا على تحقيق أغراضه فيبنون مساكنهم بالأجسام والارواح لتبقى ما بقى الدهر تتوارثها من بعدهم الذرارى والاعقاب .

تاريخ التعاون فى البناء

والتعاون فى البناء هو نوع من أنواع التعاون المالى يتعاون فيه الأفراد فى جمع المال ليقترضوا منه ما يحتاجون اليه لبناء

مساكنهم . فهى اذن صناديق توفير تعاونية أو بنوك تعاونية للاقراض فى البناء .

ويطلق على جمعيات التعاون فى البناء فى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها اسم « جمعيات التعاون فى الاقراض للبناء » أو « جمعيات التعاون فى البنـــاء والاقراض » وقد اختصروا فى انجلترا الاسم فقالوا « جمعيات التعاون فى الاقراض [1] »

وقد ظهر هذا النوع من التعاون فى انجلترا ومنها انتشر فى البلاد الأخرى . ويرجع تاريخ ظهوره فيها الى سنة ١٧٩٣ عقب صدور قانون جمعيات التعاون الأخوى فتألفت على أثره « أندية البناء » . ولم يصدر لجمعيات التعاون فى البناء قانون خاص بها الا فى سنة ١٨٣٦ . غير أن الغرض الحقيقى الذى من أجله كانت تتألف هذه الجمعيات فى ذلك الحين كان سياسيا لا تعاونيا . لأن قانون الانتخابات للمجالس الاقليمية كان يبيح لكل من يملك عقارا قيمته جنيهان أن يكون ناخبا . فكانت الأحزاب السياسية تؤلف الجمعيات المذكورة لتوزع أراضيها

---

(١) التعاون فى البناء للاستاذ ش جيد ص ٢٢

على الفقراء من أنصارهم لتربح بذلك أصواتهم .

ولم تبدأ جمعيات التعاون فى البناء عملها التعاونى بصفة جدية الا عقب صدور قانون سنة ١٨٩٤ الخاص بها .

و يقول الأستاذ جيد فى كتابه (شركات التعاون فى البناء) ان أول جمعية من هذا النوع ظهرت فى أوربا هى جمعية (كوبنهاج) وذلك فى سنة ١٨٦٥ ولها مصانع لعمل ماتحتاج اليه فى مبانيها . وقد ظهر هذا النوع من التعاون فى الولايات المتحدة فى منتصف القرن التاسع عشر .

أنواع التعاون فى البناء

التعاون فى البناء على نوعين :

١ — أما النوع الأول فهو تبادل العمل فى تشييد المنازل بين الذين يريدون امتلاكها . مثل جماعة من فعلة الحفر والنجارين والبنائين وصناع البلاط وغيرهم ممن لهم صلة بصناعة البناء . يقوم كل واحد منهم بأداء ما اختص به من تشييد منازل هؤلاء الجماعة و بعد تمام البناء تحاسب الجماعة بعضها على ما قدمه كل واحد منها لها وقد تأسست فى مدينة (سان لويس[1]) بالولايات

---

(١) Saint-Louis

المتحدة عدة منازل بهذه الطريقة . ويرجع الفضل فى تشييدها الى أحد النجارين اذ اتفق مع ثلاثة عشر عاملا وتاجراً ممن لهم صلة بأعمال البناء واشتروا الأرض اللازمة لاقامة المبانى عليها وكذلك ما يحتاجون اليه من أحجار وأخشاب وغيرها الى أجل . وتبادلوا العمل فى بناء الأربعة عشر منزلا لمدة سنة كانوا لا يعملون أثناءها الا فى أيام البطالة وأحياناً فى المساء بعد الفراغ من أعمالهم وبعد أن فرغوا من بنائها دفع كل واحد منهم على آجال لغيره قيمة ما قدمه له من الزيادة فى العمل .

وبالطريقة نفسها بنى الطلبة بمدينة (براج[1]) قبل الحرب الكبرى بارشاد أحد أساتذة الهندسة فيها وبمساعدة بعض مهندسيها أحد عشر منزلا كبيرا تحوى ٣٦٠ غرفة لسكناهم . واشترطوا أن لا يسكن فيها من الطلبة الا من اشتغل منهم على الأقل ٧٥ يوما فى تشييدها .

ولقد بنى العمال بمدينة (سان دينيس[2]) من أعمال فرنسا ٤٠٠ منزل بالطريقة ذاتها . وكذلك فى كثير من نواحى أوربا والولايات المتحدة شيدت منازل بتبادل العمل بين من يبتغون تملكها .

---

(١) Prague (٢) Saint-Denis

(ثانيا) لكن الطريقة الشائعة فى التعاون فى البناء هى ما كانت بواسطة الجمعيات التعاونية ذات رؤوس الأموال المسهمة وهذه الجمعيات على ثلاثة أنواع :

(١) جمعيات تبنى المنازل لاعضائها على أن يصيروا ملاكا لها بعد دفع ثمنها . ويسمى العضو فيها قبل أن يسدد جميع ثمن المنزل الذى يريد امتلاكه (مرشحا للملكية)

والطريقة المتبعة فى دفع ثمن المنازل هى أن يكتتب كل عضو فى عدد معلوم من الاسهم تعادل ثمن المنزل الذى يريد الحصول عليه . وبعد سداد عدد معين منها تسلمه الجمعية المنزل اذا كان لديها مال كاف لبنائه أو لاقراضه من المال ما يحتاج اليه فى هذا البناء . ويصبح المنزل بمجرد تسلم العضو له ملكا له على شرط أن يستمر فى دفع باقى الثمن الذى يسدده على أقساط شهرية أو أسبوعية أو كل خمسة عشر يوماً . وتعطيه الجمعية بدلا منها سهاما . وتحتسب لباقى الثمن فائدة لمصلحتها يسددها العضو مع الأقساط . ولا يصير المنزل ملكا نهائيا للعضو الا بعد دفع قيمة آخر سهم من السهام التى اكتتب فيها .

ولضمان حقوق الجمعية يجب على العضو لدى تسلمه المنزل أن يوقع على عقد ايجار تنتهى مدته عند تسديد آخر سهم من

الأسهم التى أكتتب فيها . ويعتبر مايدفعه من الأقساط كايجار للمنزل لكنه محسوب له من قيمة سهامه ومن ثمن المنزل . وهذه الطريقة معمول بها فى جمعيات فرنسا (١) وغيرها . وكذلك تأخذ الجمعية المنزل رهنا . وأن يؤمن العضو على حياته لمصلحة الجمعية لتقوم شركة التأمين بدفع باقى ثمن المنزل لها بدلا من العضو اذا توفى قبل تمام سداده ، ولا يفك الرهن الا بعد سداد جميع قيمته .

وأما (العائد) فيوزع على الأعضاء بنسبة ما يدفعه كل واحد منهم من الايجار وذلك الى ان يصير المنزل ملكا نهائيا له

وهذه الجمعيات وقتية تنتهى مدتها وتصبح لا عمل لها بعد أن يصير أعضاؤها ملاكا للمنازل التى تعاونوا للحصول عليها . ولها أن تجدد مدتها اذا وافقت جمعيتها العامة على ذلك

(ب) جمعيات تبنى المنازل لاعضائها لتأجيرها لهم فقط بايجار رخيص . ويبقون ماداموا أعضاء فيها مستأجرين لها . وهى بخلاف الجمعيات الأولى مدتها غير محدودة . وأقل انتشارا

---

(١) راجع اللوائح النموذجية لشركات البناء والاقراض بفرنسا المصدق عليها من وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية فى سنة ١٩٢٦ . ولائحة (المدينة التعاونية) ومركز جمعيتها بمدينة باريس

منها الا أنها أخذت فى الازدياد منذ عهد قريب . وأول جمعية من هذا النوع ظهرت فى انجلترا سنة ١٨٨٨ .

ومزايا هذه الجمعيات أن العضو له من الميزات ما للمالك . اذ لا يمكن للجمعية أن تخرجه من منزله الا اذا خالف ما جاء بعقد الايجار . ولا تزيد قيمة ماعليه عن المنصوص عليه فى العقد المذكور الا اذا قررت الجمعية العمومية للجمعية الزيادة بطريقة عامة .

وللعضو الحق فى فسخ عقد الايجار فى أى وقت شاء مع مراعاة نصوصه .

وأغلب أعضاء هذه الجمعيات من أهل الطبقة الوسطى الذين يهوون التنقل من جهة الى أخرى كلما طابت لهم الاقامة بمكان غير الذى كانوا يعيشون به . بخلاف جمعيات النوع الأول فان أعضاءها من الفقراء الذين يعدون أنفسهم سعداء اذا أصبحوا ملاكا لمساكنهم

وجمعيات التعاون فى ايجار المساكن توزع (العائد) على الأعضاء بنسبة مايدفعه كل منهم من الايجار . فاذا زاد الايجار عما كان محدودا من قبل فهذه الزيادة ترد لهم ثانية لدى توزيع الارباح . فهى اذن طريقة توفير فى مصلحة الاعضاء

ولا يعطى للعضو المنزل الذى يريد استئجاره الا اذا سدد عدداً معلوماً من الاسهم

(ج) جمعيات ذات صبغة مزدوجة . غرضها بناء المنازل لاعضائها ليمتلكوها بعد دفع قيمتها كالطريقة الاولى . أو تأجيرها لهم كالطريقة الثانية

جمعيات التعاون(١) فى البناء والاقراض
فى انجلترا والولايات المتحدة

انتشرت جمعيات النوع الثانى من عهد قريب فى انجلترا والولايات المتحدة. ولاتبنى الآن أغلب الجمعيات فيهما مساكن على حسابها لاعضائها بل تقرضهم مايحتاجون اليه من المال لبناء منازلهم فى أى جهة يريدونها وطبقا لاى نموذج يختارونه . الا أن بعض الجمعيات تشترط الموافقة على النموذج الذى يريد العضو بناء منزله طبقاً له . ولهذا أطلق عليها اسم « جمعيات التعاون فى البناء والاقراض » ويطلقون عليها فى انجلترا أيضاً اسم جمعيات التعاون فى الاقراض »

ولضمان حقوق الجمعية قبل اعضائها تأخذ المنازل رهناً لديها حتى يسدد الاعضاء ما عليهم من ثمنها

---

(١) Building and loan societies

ولهذه الجمعيات نوعان من الاعضاء :

(ا) أعضاء غرضهم التعاون لامتلاك المنازل وهؤلاء يكتتبون فى أسهم بمقدار قيمة المنازل التى يريدون امتلاكها . ففى أغلب جمعيات الولايات المتحدة قيمة السهم فيها ١٠٠٠ دولار فيكتتب العضو فى عدد منها بمثل ثمن منزله ويسددها على أقساط شهرية كل شهر خمسة دولارات من قيمة السهم

(ب) وأعضاء لا يرمون الى امتلاك المنازل بل غرضهم توفير أموالهم لدى الجمعية فيكتتبون فى سهامها ليحصلوا منها على فوائد لهم . ويسددون قيمتها كالاعضاء المرشحين للملكية . وتستعمل الجمعيات أموالهم فى أعمال البناء . وتحتم اللوائح عليهم دفع أقساط السهام التى اكتتبوا فيها فى مواعيد استحقاقها والا يفصلون من عضويتها

ولزيادة ترغيب الافراد فى توفير أموالهم لدى الجمعية بطريق الاكتتاب فى سهامها يوزع عليهم خلاف الفوائد جزء من (العائد)

اسباب نجاح جمعيات التعاون فى البناء فى انجلترا والولايات المتحدة

انتشرت جمعيات التعاون فى بناء المنازل فى انجلترا والولايات المتحدة بأمريكا انتشاراً فاقت به غيرها فى البلاد الاخرى وذلك للاسباب الآتية :

(أولا) تعلق الانجليز والامريكيين بحب المنزل والحرية فيه والاستقلال به

(ثانيا) ارتفاع أجور العمال فى هذين البلدين ساعدهم على سداد ما عليهم من قيمة المنازل فى أمد وجيز

(ثالثا) حرية الوصية . التى يبيحها القانون فى انجلترا والولايات المتحدة . فللفرد فيهما الحرية التامة فى الوصية بجميع ما يمتلكه لمن شاء من ورثته .

ولهذه الاباحة فى القانون تأثير كبير فى نجاح هذه الجمعيات لان الفرد اذا عرف ان القانون يساعده على الوصية بجميع منزله لمن كان يعول أمرهم ويعزهم فى حياته من زوجة وأولاد مثلا فلن يتأخر عن الاشتراك فى هذه الجمعيات لانه ضامن أن ما ينفقه فى سبيل الحصول على المنزل لن يضيع سدى فيأتى بعد وفاته (اذا كان القانون يحرم عليه الوصية بجميع ما يمتلكه ولا يبيح له الوصية الا بجزء منه كالثلث مثلا كما هو الحال فى قانون الاحوال الشخصية فى مصر) فرد آخر من أفراد أسرته غير زوجه وأولاده اذا كانوا أناثاً يرث معهم المنزل

وقد يكون هذا الفرد فى غنى عن الذى ورثه . وقد يكون المورث لا يرغب فى أن يرث منزله غير الذين كان يعول أمرهم

(رابعاً) ومن أسباب انتشار جمعيات التعاون فى بناء المنازل بالولايات المتحدة كثرة السيارات التى تسهل النقل والانتقال بأجور ضئيله وكذلك رخص اراضى البناء فيها .

كيفية توزيع المنازل على الاعضاء

تستعمل جمعيات التعاون فى البناء ثلاث طرق لتوزيع مساكنها على اعضائها :

(أولا) تعطى بعض الجمعيات المنازل لاعضائها تبعا لتاريخ انضمامهم اليها . بحيث تكون الافضلية للأقدمية . ولكن هذه الطريقة تتطلب ان تكون مدة الجمعية وعدد اعضائها غير محدودين فيدخلها بالتوالى اعضاء جدد .

(ثانيا) الطريقة الثانية هى الاقتراع السرى بين الاعضاء .

(ثالثا) واما الطريقة الثالثة فهى المزاد العلنى . وكانت تستعملها جمعيات الولايات المتحدة أولا لكنها بدأت منذ عهد قريب تعود الى طريقة الاقدمية .

ومعنى المزاد العلنى أن المبلغ الذى يريد العضو اقتراضه من الجمعية لبناء منزله يوضع فى المزاد بين الاعضاء الذين هم فى حاجة الى الاقتراض لهذا الغرض فمن يعطى منهم فائدة لثمن المنزل المراد اقتراضه أكثر من الباقين تعطى له الجمعية المبلغ

المطلوب . وكذلك لا تقرض الجمعية المبلغ المذكور الا بعد عمل مزايدة بين الاعضاء فى مقدار ما يخصم من المقترض مقدما للجمعية فائدة عن مدة القرض . فمثلا قدم بعض الاعضاء طلبا للجمعية لاقتراض كل منهم ٥٠٠ جنيه لبناء منزله على ان يسدد فى مدة عشرين سنة فقبل عضو ان يأخذ من الجمعية ٤٧٠ جنيها ويحرر سندا عليه بمبلغ ٥٠٠ جنيه . وقبل ثان ان يكتب لها سندا بمبلغ ٤٦٠ جنيها وقبل ثالث ان يقترض مبلغ الخمسمائة جنيه اذا اعطته ٤٥٠ جنيها فلهذا الاخير تعطى الجمعية المبلغ المطلوب اقتراضه .

مزايا جمعيات التعاون فى البناء

لجمعيات التعاون فى البناء مزايا اقتصادية كثيرة تعود على اعضائها وهى :

(أولا) الاقتصاد بواسطة هذه الجمعيات فى ثمن الاراضى التى تقام عليها منازلها . لأنها تشترى عادة هذه الاراضى بمساحات واسعة وخاصة فى الخلاء حيث تكون الاراضى اقل ثمنا منها فى المدن وحيث يساعد اتساع المساحة على تخفيض ثمن المتر

(ثانيا) الاقتصاد فى اثمان مواد البناء لان الجمعيات تشتريها جملة وبعضها يصنعها لديه كعمل الشبابيك والابواب والطوب

والبلاط ونحوه . وكذلك تساعد الاتحادات الصغيرة والعامة على هذا الاقتصاد فى النفقات وذلك بجمعها طلبات الجمعيات وشرائها جملة .

(ثالثا) التوفير فى أجر رسوم المنازل . لأن الاجر الذى يتناوله أحد الرسامين من الجمعية للنماذج المختلفة التى تختارها لمنازلها قد يعادل مقدار ما يدفعه له الفرد الواحد حين يبنى منزله على حسابه الخاص .

(رابعا) دقة الرقابة على أعمال البناء الذى ينشأ عنها توفير فى النفقات . وخاصة اذا استخدمت الجمعية لديها أحد المعمارين الماهرين فانه يوفر لها كثيرا من الأموال التى كانت تنفق سدى اذا بنى كل فرد منزله على انفراد . لأن الأفراد يكونون عادة عرضة لاستغلال العمال المعمارين لهم الأمر الذى يمكن تلافيه بالطريقة المشار اليها .

(خامسا) الاعفاء من الضرائب على المنازل التى تبنيها جمعيات التعاون فى البناء لمدة معلومة

المعونات الحكومية لجمعيات التعاون فى البناء

لا يمكن جمعيات التعاون فى البناء أن تستمر فى عملها بنجاح من غير الاقتراض نظراً لجسامة مشروعاتها وما تتكلفه من

كبير النفقات . اذ لا يكفى لذلك ما يدفعه أعضاؤها من قيمة ما يكتتبون به فى سهامها .

فلهذا ولما تأتيه هذه الجمعيات من جليل الاصلاح الاجتماعى أمدتها الحكومات بالمعونات والمساعدات . واليك بعض ما تقدمه لها بعض الحكومات فى هذا الصدد :

فى فرنسا صدر قانون فى سنة ١٩٢٢ معدلا لقوانين قبله يرجع تاريخ أولها الى سنة ١٨٩٤ خاصة بجمعيات التعاون فى البناء وشركات المساكن الرخيصة يحتم على الحكومة تقرير معونات مالية سنوياً تقدر حسب الحاجة اليها لاقراض تلك الجمعيات والشركات . كما أنه فوض الى صندوق الامانات والكفالات(١) وصناديق التوفير فى تقديم جزء مما لديها من المال للغرض نفسه

وما تدفعه صناديق التوفير لذلك يكون من الفرق بين ما تدفعه من الفوائد لأرباب الودائع وما تأخذه هى من الفوائد لهذه الودائع .

فى سنة ١٩٢٢ تقرر مبلغ ٥٠٠ مليون فرنك تدفع الحكومة منه خمسيه والباقى تدفعه صناديق الامانات والكفالات والتوفير

---

(١) وهى المبالغ التى يدفعها مستخدمو الحكومة الذين يحتم عليهم القانون دفع كفالات مالية لدى توظفهم بها

وفى ميزانية سنة ١٩٢٣ رصد لهذا الغرض ٣٥٠ مليون فرنك تدفعه الحكومة وحدها لذلك . وهكذا يختلف سنويا ما يرصد فى ميزانية الحكومة للاقراض فى البناء تبعاً للحاجة اليه .

ولا تعطى القروض المذكورة مباشرة لجمعيات وشركات البناء بل تعطى للشركات العقارية أو (البنوك العقارية) التى أوجدتها الحكومة فى سنة ١٩١٢ لتكون واسطة بينها وبين تلك الجمعيات والشركات فتوزع القروض عليها وعلى الأفراد الذين يريدون بناء منازل لهم وكذلك لتقرض منها (مكاتب المبانى الرخيصة) التابعة للبلديات والتى أوجدتها الحكومة الفرنسية فى الوقت الذى أوجدت فيه الشركات العقارية لتقوم ببناء المنازل الرخيصة التابعة للبلديات

وهذه القروض تعطى للجمعيات ولشركات البناء ومكاتبها وكذلك للافراد بفائدة تتراوح بين ٢ و ٢½ فى المائة لمدة تصل الى أربعين سنة

ومن أراد من العمال وغيرهم من أعضاء جمعيات التعاون فى البناء أو ممن ليسوا أعضـــاء فيها الاقتراض لبناء مسكن له فيجب أن يكون لديه خمس نفقات البناء على الأقل ويقترض الباقى من نفقات البناء من الاعتماد المالى الحكومى المخصص

لبناء المساكن .

وتمنح الحكومة للاسرات الفقيرة الكثيرة الأفراد هبات تبلغ قيمتها ثلث نفقات المنازل التى يرغبون بناءها لهم . ويقترضون باقى نفقات البناء من أموال الحكومة المخصصة لهذا الغرض .

ولا تقف المساعدات الحكومية عند هذا الحد بل تتعداه الى التشريع الذى يكفل بقاء المنازل عامة على حالة صحيحة . وكذلك اعفاء المنازل التى تبنيها جمعيات البناء وشركاته ومكاتبه وكذلك الفقراء من الأهالى الذين تساعدهم الحكومة على بناء منازلهم من الضرائب لمدة معينة من الزمن

ولضمانة القروض التى تقدمها الحكومة للبناء تأخذ المنازل رهنا لا يفك الا بعد سداد ماعليها من الديون وتأخذ جمعيات التعاون فى البناء من أعضائها فائدة لهذه القروض بلغت الآن ٧ فى المائة

وجمعيات البناء وشركاته ومكاتبه لا تقصر أعمالها على بناء المنازل فقط بل تشتريها أيضا اذا كانت صحية وصفقاتها رابحة لتبيعها أو تؤجرها للاهالى . وحول كل منزل من المنازل التى تبنيها تترك عادة فضاءا مساحته ٤٠٠ متر ليستعمله الساكن فى زراعة

ما يستهلكه من فاكهة وخضروات

ولا يعطى بأى حال شىء من القروض الحكومية لأصحاب المصانع والشركات التى تؤلف منهم لبناء المنازل لعمالهم . بل هى مخصصة فقط بالهيئات المشار اليها

وفى انجلترا صدرت عدة قوانين خاصة بمساكن العمال أهمها قانوناً سنتى ١٩١٩ و ١٩٢١ اذ قضيا ببناء (٢٥٠٠٠٠٠) منزل على نفقة الحكومة والبلديات فى مدة ٥٥ سنة يكلفهما من المال ١٣٧٥ مليون جنيه تدفع الحكومة من ذلك الثلثين والباقى تدفعه البلديات

وقررت حكومة بلچيكا من سنة ١٩٢٠ — ١٥٠ مليون فرنك سنوياً لتقرض منه شركات التعاون فى البناء كما أنها تقترض أيضاً ما تحتاج اليه من المال لأعمالها من صندوق التوفير العام ومن الأموال الأهلية المخصصة بمعاشات القصر من أبناء المتوفين من العمال

ولقد انفقت حكومة المانيا فى سبيل مساكن العمال من سنة ١٩١٩ لغاية سنة ١٩٢٢ خمسة ملايين وربع مليون مارك

وكذلك لم تتأخر أغلب حكومات أوربا والولايات المتحدة والهيئات الخيرية عن مساعدة العمال والفقراء والاخذ بيدهم

فى هذا الميدان(١). واليك آخر احصاء لجمعيات التعاون فى البناء فى أهم البلاد التى انتشر فيها (٢)

---

(١) وفى مصر وافقت الحكومة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ على فتح اعتماد مالى قدره ٢٠٠٠٠ جنيه لانشاء ١٥٠ منزلا للعمال واختارت جهة معمل البارود بقسم السيدة زينب بمدينة القاهرة لتقيم عليها هذه المنازل على أن يكون كل منزل منها مكونا من دورين لسكنى عائلتين . وهذا الاعتماد الذى فتحته فى ميزانية سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ هو الشطر الاول من المال المطلوب لبناء ٣٠٠ منزل قدر لبنائها ٦٠٧٠٠ جنيه وذلك لتمهيد الارض وشق الشوارع اللازمة ورصفها ومد المجارى واقامة المبانى على أن يقوم قسم العمارة بسكة حديد الحكومة المصرية بتحضير مشروع البناء وتنفيذه طبقا للرسومات التخطيطية التى اعتمدتها لجنة الشؤون الصحية المكونة بأمر الحكومة لفحص مشروع هذه المساكن التى وضع حجرها الاساسى فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩

ووضعت بلدية اسكندرية مشروعا لانشاء مساكن للعمال تسع ٢٥٠٠٠ نسمة ويقسم انشاؤها على عشرين عاما وطلبت البلدية من الحكومة مبدئيا ١١٢٠٠٠ جنيه لانشاء ١٥ عمارة فى ناحية كوم الشقافة لسكنى ١٨٠٠ نفس

وقد وافقت الحكومة فى يناير سنة ١٩٢٨ على أن تحتمل ثلث مصاريف انشاء هذه المنازل بشرط أن تقام طبقا للنماذج التى اعتمدتها لجنة الشؤون الصحية المذكورة واشترطت الحكومة كذلك على البلدية مقابل الاعانة المتقدمة أن ترجع اليها فى طريقة تأجير تلك المنازل وتمليكها

هذا ما حصل فى مصر فى سنة ١٩٢٨ وهى خطوة مباركة نحو الاهتمام بأمر العمال الصناعيين ونرجو أن تتبعها خطوات أوسع من ذلك فلا تقصر الحكومة جهودها على تحسين مساكن العمال فقط بل يجب أن تهتم أيضا بتحسين مساكن صغار الموظفين فتخصص المال الكافى لتحقيق هذه الغاية وتعمل على تأليف جمعيات التعاون على بناء المساكن وتمدها بما تحتاج اليه من المال لتساعدها على انشاء المساكن الصحية لمن يحتاج اليها من أبناء الشعب

(٢) عن الاحصاء الدولى للتعاون لسنة ١٩٢٧

اسم البلد	عدد الجمعيات	مركز الاتحاد العام	تاريخ تأليف الاتحاد	عدد الاعضاء
المانيا	٢٠٠٠ تنضم الى ١٤ اتحادا صغيرا (١)	برلين	١٩٢٤	
الولايات المتحدة	١٢٤٠٣ تنضم الى ٤١ اتحادا صغيرا	أوهيو	١٨٩٣	٩٨٨٦٩٩٧
	١٦٠٠ للتعاون فى تمليك المنازل	باريس	١٩٢١	
فرنسا	٤٢ للتعاون فى ايجار المنازل	باريس	١٩٢٢	
انجلترا	١٨٠٠ (٢) للتعاون فى تمليك المنازل	لوندره	١٨٨٤	٣٦٣٠٠٠٠
	٢٤٥ (٣) للتعاون فى ايجار المساكن الرخيصة	لوندره	١٩٠٧	١٢٧٠٠
ايتاليا	١٧٨ للتعاون فى ايجار المنازل	رومه	١٩٢٦	
تشيكوسلوفاكيا	١١٧ للتعاون فى تمليك المنازل	براج	١٩٢٢	
	٥٩٩ للتعاون فى ايجار المنازل	براج	١٩٠٨	

(١) هذا عدا الجمعيات التابعة لاتحاد « المشروعات الاجتماعية فى البناء » والجمعيات التعاونية التابعة لاتحاد « الجمعيات التعاونية الالمانية لصناعة البناء » ومركز الاتحادين مدينة برلين (٢) التعاون فى البناء للاستاذ ش جيد ص ٣٧ . وهذا هو عددها فى سنة ١٩٠٩ (٣) التعاون فى البناء للاستاذ ش جيد ص ٣١ . وهذا هو عددها فى سنة ١٩٢٢

الباب الخامس

التعـــاون فى مصر

الفصل الأول

أسباب نشأة النهضة التعاونية فى مصر

التعاون فى مصر حديث العهد يرجع تاريخه الى أواخر عام ١٩٠٨ وقد ظهر فيها بفضل المرحوم عمر بك لطفى مؤسس النهضة التعاونية فى هذه البلاد . وكان الباعث على ظهور هذه الحركة فيها هو النقائص المشوبة بنظام الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية فيها . وتتجلى هذه النقائص بالأخص فى الارياف . فان مصر كما هو معروف قوام ثروتها الزراعة منهـا وبها تعيش كل العناصر المقيمة فيها ومنها تستمد المرافق الاقتصادية قوتها . فالفلاح هو المحور الحقيقى الذى تدور حوله الحيـاة المصرية



عمر بك لطفى

ان الفلاح المصرى الذى يشق بيديه أرض مصر و يستخرج كنوزها بائس تعس فهو رغم كده ونصبه لا ينال من تلك الكنوز سوى نصيب ضئيل لا يكفى لسد رمقه . يعيش عيشة البهائم بل منها ما هو أحسن منه حالا . محروم من جميع وسائل الصحة والتعليم وأسباب الراحة والطمأنينة فى الحياة . يسكن أكواخاً حقيرة هى الى الزرائب اقرب ومنها الى المساكن تأويه ومواشيه . مبنية باللبن . قائمة فى أزقة ضيقة تعبث أوساخها وأتربتها بالابصار والانفاس . عارى القدم يصعب عليه اذا ما بلى ثوبه تغييره بجديد

وقد أصبح جسمه مثابة للبلهارسيا والانكاستوما والرمد وغيرها من الأمراض المضنية القاتلة . لو رأيت هذا الفلاح وعائلته أمام مائدة طعامهم وفراشهم ترب الأرض وأكلهم خبز قاس من الذرة أو الشعير وشرابهم ماء قذر يعافه الحيوان يأتدم الكامخ (المخلل) والبصل . لو رأيت ذلك كله لرأيت البؤس مجسما بشكوك اهمال ولاة شأنه بأمره . تحصل الضرائب منه ثم تصرف على غيره ممن لاهم لهم الا نعيم العيش والترف المنكر أضف الى ذلك تفشى الجهل الأمية فى ذلك الوسط . فاذا وجه

شيء من العناية الى تعليمه فتح له كتاب ليعلم أبناءه مبادىء القراءة والكتابة التى لا تكفى لتثقيف عقل ولا لترقية فكر

تلك هى الحالة الاجتماعية التى كان عليها الفلاح وما زال يشكوها الى الآن . وأما حالته الاقتصادية فحظها من التعس أوفى واوفر

النقائص المشوبة بنظام حياة الفلاح المصرى الاقتصادية

يعيش الفلاح المصرى فى قريته عيشة اهل القرون الأولى وحيداً لا معين له . معولا على نفسه الضعيفة بغير ناصح ولا مرشد ونفسه الساذجة لا تمكنه من التفكير والابتكار ولا تستفزه الى التعليم والاختبار . ورث عن آبائه الأولين طريقة الفلاحة فحافظ على أساليبها التقليدية لا يرى خيراً منها ولا يدرك السبيل الى تعديل شيء فيها

وهو يعيش فى وسط كل واحد فيه منفرد فى عمله منعزل عن الهيئات الزراعية التى كونت لارشاده وعونه ثم لا تسعى اليه فى منطقته لفتق ذهنه وارشاده علماً وعملا واخراجه من ظلمات جهله الى نور الادراك والمعرفة

ومن النقائص فى حياته الاقتصادية عدم وجود صناديق زراعية لديه ولا شركات للتوريد والبيع التعاونى

عدم وجود صناديق زراعية

هـذا الفلاح الجاد التعس الذى حرم مزية التعليم وحرم عون الهيئات المرشدة حرم ايضاً من النظم الاقتصادية التى ترقى زراعته وتقيه ضياع كده وتعبه . فليس لديه صناديق زراعية تقرضه ما يحتاج اليه من المال وتمهله حتى يبيع محصولاته لدى تحسن السوق وارتفاع ثمنها فكان عدم وجود تلك الصناديق سبباً فى أن يمد الفلاح يده الى المرابين كلما احتاج الى المال . وكان هؤلاء المرابون ولا يزالون ومعظمهم من الاجانب يغتنمون فرصة احتياجه الى المال فيقرضونه ما يطلبه بفوائد باهظة تصل فى بعض الاحيان مائة فى المائة او اكثر تستحق الدفع حين جنى المحصول . فبديهى أن يعجز ولا يكفى محصوله لسداد دينه فيعمد الدائنون الى نزع أرضه ويحرمونه منها ويصبح أجيراً فى ارضه ذليلا فى بلده . وليت الامر يقف عند اجتذاب ثروة الافراد الى جيوب هؤلاء الاجانب بل ثروة مصر تدخل ضمن ذلك اذ يؤوبون الى بلادهم ومعهم تلك الغنائم التى اجتزوها من جسمانها

كان هذا مصدر التسليف الوحيد للفلاح وغير الفلاح الى

سنة ١٨٧٩ (١) حيث انشئت المصارف من ذلك التاريخ فى مصر فقامت بجانب المرابين تقرض اصحاب الاملاك الزراعية وغير الزراعية بفوائد مرهقة حتى أثقلتهم بالرهون وتراكمت عليهم الديون فانتزعت أملاك كثير منهم وانتقلت تلك الأملاك الى أيدى الدائنين وغيرهم

عدم وجود شركات للتوريد والبيع التعاونى

كذلك لم يكن لدى الفلاح شركات للتوريد والبيع التعاونى الزراعى فكان الفلاح ولا يزال يدافع من احتياجه الى المال يبيع حاصلاته عقب حصدها بأى سعر يقدمه له التاجر وربما باعها قبل حصدها فاذا ما حصدها سلمها اليه بسعر السوق وقت التسليم وفى ذلك غبن له وضياع لأرباح كثيرة منه كان يجنيها لو انتظر حتى يتحسن السوق وترتفع الأسعار. أضف الى ذلك أن الفلاح بمفرده يجهل حالة الأسواق وتقلبات الاسعار فتراه يسلم الأمر لدى بيع حاصلاته الى الظروف والمصادفات. فلو كان هناك شركات زراعية تعاونية لأمدته بالمال الذى يحتاج اليه وأمهلته حتى تتحسن حالة السوق ولأرشدته الى الجهات التى يمكنه أن

---

(١) هذا هو تاريخ تأسيس البنك العقارى المصرى وتأسست بعده بنوك أخرى

فيها بأسعار مرتفعة أو دلته على الوقت المناسب كذلك كانت تقوم تلك الشركات بشراء لوازم زراعته فتنقذه من شراك المرابين وغش التجار واستغلالهم اياه .

اعتماد مصر على الاموال الاجنبية وأزمة سنة ١٩٠٧

أضف الى ماتقدم أن مصر كانت ولا تزال تعتمد فى حياتها المالية على رءوس الأموال الأجنبية فاذا سحبت منها هذه الاموال لاى سبب من الأسباب وقع أهلها فى ضيق مستحكم لا يملكون الخروج منه مثل ما حصل فى سنة ١٩٠٧ حين وقعت البلاد فى أزمة مالية شديدة بدأت فى ذلك التاريخ ولا تزال الى الآن تعانى سكراتها . وسبب هذه الأزمة معروف وهو تزاحم رءوس الأموال الأجنبية بمصر فى عهد الصعود من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٦ وقد دفع ذلك الناس الى المضاربات التى وصلت بالبلاد الى تلك الازمة المشئومة

لهذه الاسباب كلها اتجهت الافكار على أثر وقوع هذه الازمة الى البحث فى علاج هذه الحالة السيئة فرأى المرحوم عمر بك لطفى أن العلاج لهذه الحالة انما هو تأسيس شركات التعاون المالية فى المدن وتأسيس شركات التعاون الزراعى بالقرى . وكان يعتقد بصحة رأيه اعتقادا جازما خصوصا بعد أن دار

دورة فى صيف سنة ١٩٠٨ فى البلاد الغربية وتلقى أصول التعاون على أستاذ من أساتذته الاجلاء وهو المرحوم الطيب الذكر (لويجى لوزاتى)

المنشآت التعاونية التى أسسها المرحوم

عمر بك لطفى وتلاميذه

بث الدعوة

بدأ المرحوم عمر بك لطفى عقب عودته من ايطاليا ببث الدعوة التعاونية فى مصر فأخذ يلقى المحاضرات التعاونية فى مدنها وقراها وكان ذلك من أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ (١) كذلك صار يكتب فى الصحف والمجلات مقالات فى التعاون ولقد راجت هذه الآراء فى بعض الدوائر المصرية فاهتم فريق بفكرة التعاون المالى فى المدن وأسست أول شركة للتعاون المالى بمقتضى أمر عال صدر فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠

واهتم فريق آخر بأمر شركات التعاون الزراعى وفى مقدمته صاحب العظمة المغفور له السلطان حسين الاول (٢) وبعض

---

(١) وهو تاريخ أول محاضرة فى التعاون ألقاها بنادى المدارس العليا بالقاهرة

(٢) كان أميراً وقتئذ ورئيسا للجمعية الزراعية



السلطان حسين

أعضاء الجمعية الزراعية . وقد تكونت فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ بناء عل طلب هذه الجمعية لجنة لبحث مشروع انشاء نقابات زراعية انضم اليها عمر بك لطفى

ووضعت اللجنة المذكورة مشروع قانون للتعاون ونموذجا لعقود شركات التعاون . وبعد اتمام أعمالها سلمت هذه الأوراق للجمعية الزراعية التى رفعتها الى الحكومة للتصديق عليها واصدار قانون بها . ولكن الحكومة لم تشأ فى ذلك الوقت لاسباب مجهولة أن تهتم بالامر والقت بتلك المشروعات فى زوايا النسيان

غير أن عدم وجود تشريع للتعاون فى مصر لم يقعد المرحوم عمر بك عن همته فسعى فى تأسيس النقابات الزراعية بالقرى والبلاد ونجح فى اقناع بعض الاهالى بفوائد التعاون الزراعى كما أنه وصل الى اقناع فريق من سكان المدن بفوائد التعاون المنزلى وبهذه الكيفية تأسس على يده معظم النقابات الزراعية وشركات التعاون المنزلى التى وجدت بالديار المصرية

وقد سعى قبل وفاته فى تأسيس نقابة عامة تربط هذه الهيئات بعضها ببعض وتسعى من جهة أخرى فى تأسيس هيئات جديدة . لكن المنية عاجلته فتوفى فى ٤ نوفمبر سنة

١٩١١ قبل ان يتم ما بدأه غير ان تلاميذه الذين اشتغلوا معه وفى مقدمتهم أخوه المرحوم الاستاذ أحمد بك لطفى المحامى حققوا هذه الفكرة فأسسوا فى شهر ديسمبر سنة ١٩١١ أى بعد وفاته بشهرين نقابة عامة تجمع معظم رجال التعاون فى مصر

وعقب ذلك التاريخ انعقد مؤتمر هليوبوليس وخطب فيه الكثير من الاعضاء طالبا السعى فى تعميم النقابات الزراعية وشركات التعاون ووضع قانون يضمن لها حياتها وانتشارها فكان من وراء ذلك أن قرر المؤتمر فى جمعيته العامة الاخيرة أن يقترح على الحكومة وضع ذلك القانون

ولكن الحكومة لم تفكر فى هذا الامر الا بعد أن صدر قانون خمسة الافدنة الذى يمنع حجز أموال صغار الفلاحين التى لا تتجاوز القدر المذكور ويظهر أنها رأت ان ضمان حياة شركات التعاون الزراعى وانتشارها ضرورى لحياة صغار المزارعين ولتسهل وسائط الاعتمادات المالية التى اعتادوا أن يحصلوا عليها لأعمالهم الزراعية فوضعت الحكومة مشروعاً جديداً قصرته على التعاون الزراعى وعرضته على الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ فأقرته بعد ادخال بعض التعديل عليه لكن ما أدخل عليه من التعديل كان غير كاف لجعله قانوناً تعاونياً صحيحا اذ قيد وجود

الشركات وحلها بيد الحكومة وكان القانون فى حاجة كبرى الى ادخال ما رأت ادخاله عليه اللجنة التى كان يرأسها المغفور له سعد باشا زغلول وكيل الجمعية التشريعية المنتخب وقتئذ والتى كلفت بفحص ذلك المشروع (١)

وقد اهتم رجال الادارة فى الأقاليم عقب صدور ذلك القانون بالسعى فى تأليف شركات التعاون الزراعى طبقاً لاحكامه وذلك بناء على رغبة اللورد كتشنر عميد انجلترا فى مصر حينئذ وقد تألفت شركات كثيرة بلغت نحو الخمسمائة شركة لم يرأغلبها وميض الحياة ولم يوجد الا فى الاوراق واندثرت معالم باقيها سريعاً وصار لا يعلم من أمرها شيئاً هذا فضلا عن أن مفاجأة الناس بالحرب العظمى التى أوقفت الاعمال أوقفت معها ذلك القانون الابتر وحالت دون الاهتمام بأمر النهضة التعاونية

وفى سبتمبر سنة ١٩٢٢ أنشأت الحكومة المجلس الاقتصادى فكلف فى مبدأ الأمر بوضع مشروع قانون لمختلف المنشآت التعاونية الا أنه طلب منه فيما بعد بأن يقصر المشروع على

---

(١) راجع مجموعة مضابط جلسات الجمعية التشريعية لسنة ١٩١٤ ص ٧٩٣ — ٨٧٩

التعاون الزراعى [1] فقدم المجلس هذا المشروع الى الحكومة وأقرته فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ وهو المعروف بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

شركة التعاون المالى بالقاهرة

ولما كان التعاون فى أغلب بلاد العالم وجد قبل التشريع المنظم لحركته كان خلو القانون المصرى من تشريع خاص بالتعاون غير مثن همة المرحوم عمر بك عن السعى الى ادخال المنشآت التعاونية فيها موفقاً فى ذلك بين القانون العادى ومبادىء التعاون وقد نجح فى وضع مبادىء صحيحة للتعاون الزراعى الا أن النظام الذى وضعه لشركات التعاون فى الاستهلاك والتعاون فى الاقراض لم يكن فى مجمله تعاونياً بالمعنى الصحيح كما ستراه مفصلا بعد

وأول شركة تعاونية تأسست فى مصر هى شركة التعاون المالى بالقاهرة وهى الشركة الوحيدة التى وجدت فى مصر للآن من أنواع التعاون فى الاقراض

تأسست هذه الشركة بمساعى المرحوم عمر بك لطفى فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ وصدر بها الأمر العالى فى ٢٧ يناير

---

(١) مجلة مصر الحديثة تاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ عدد ٧٥ ص ٥٩١ وما بعدها

سنة ١٩١٠ برأس مال قدره ٣٤١٢ جنيهاً مقسما الى ٨٥٣ سهما قيمة السهم أربعة جنيهات مصرية دفعت بأكملها وأطلق على هذه الشركة اسم : « شركة التعاون المالى التجارية » وجعل مركزها مدينة القاهرة

وكان عدد أعضائها المؤسسين ٥٢ عضواً من بينهم صاحب العظمة المغفور له السلطان حسين كامل (الأمير وقتئذ) وصاحب السمو الأمير يوسف بك كمال وحضرة صاحب العزة طلعت بك حرب مدير بنك مصر وغيرهم من أفاضل القوم الغيورين على مصلحة بلادهم

وضع عمر بك هذه الشركة تحت رعاية صاحب العظمة السلطان حسين وصاحب السمو الأمير يوسف بك كمال وجعل رأس مالها قابلا للزيادة والنقصان ويتكون من السهام ورسم الدخول وقدره ٥٠ قرشاً يضاف الى الاحتياطى ولا يجوز لأى مساهم فيها أن يمتلك أكثر من مائتى سهم — واختارلها الشكل المدنى والمسئولية المحدودة ولا تعطى السلف فيها الا لمدة لا تزيد عن ستة أشهر

مخالفة هذه الشركة للمبادىء التعاونية

وقد حادت هذه الشركة عن مبادئ التعاون فيما يأتى :

(أولا) لم يتحقق فيها مبدأ الديموقراطية الذى يجعل لكل عضو صوتاً واحداً مهما تعددت سهامه وجعلت التصويت مناسباً للسهام التى يمتلكها العضو

فكل من بيده من سهم الى خمسه أسهم له صوت واحد وكل من بيده مقدار يزيد عن ذلك له صوت عن كل خمسة أسهم يمتلكها لغاية مائة سهم (١)

(ثانياً) توزع الشركة الارباح على أعضائها بنسبة سهامهم لا بنسبة معاملتهم معها كما يحتمه المبدأ التعاونى فتعطى ٥٠ ٪ للشركاء بنسبة ما بأيديهم من الاسهم و ٣٥ ٪ للاحتياطى و ٥ ٪ للمنفعة العامة و ١٠ ٪ لمجلس الادارة (٢)

(ثالثاً) قيمة الاسهم الجديدة التى تقررها الجمعية العامة تكون باعتبار قيمة السهم الاسمية مضافاً اليها الحصة النسبية التى تخص كل سهم فى المال الاحتياطى المقرر فى آخر ميزانية اعتمدتها الجمعية العامة (٣) فمثلا فى سنة ١٩٢٦ تقرر أن يباع السهم فيها بمبلغ ٥٣٦ قرشاً (٤). وهذا يخالف المبدأ التعاونى

---

(١) مادة ٤٥ من قانون الشركة

(٢) مادتى ١٨ و ٦٢ من قانون الشركة

(٣) مادة ٥ من ذلك القانون

(٤) تقرير مجلس الادارة لسنة ١٩٢٥ ص ١١

الذى ينص على أن قيمة السهم تبقى ثابتة لا تتغير

النقابات الزراعية

أنشئت على يدى عمر بك عدة شركات تعاون زراعية وأول شركة من هـــذا النوع هى نقابة شبرا النملة فى مزكز طنطا بمديرية الغربية

تأسست هذه النقابة فى ٢٥ ابريل سنة ١٩١٠ برئاسة المرحوم سليمان بك زكى العبد عمدة هـذه القرية وأنشئت على مثالها فى سنة ١٩١٠ عشر نقابات أخرى ثم أخذت هذه الحركة تزيد حتى بلغ عددها عشرين نقابة أقدمها نقابات نشيل وناهية وسنتماى وكوم النور وأوليلة ومحلة دياى. وسارت فى نظامها على النموذج الذى وضعته لجنة الجمعية الزراعية التى أشرنا اليها مع بعض تعديلات تلائم أخلاق المزارعين بمصر أضافها المرحوم عمر بك

وهـذه النقابات كانت متعددة الأعمال أى تقـوم النقابة بشراء حاجات أعضائهـا الزراعية وبيع حاصلاتهم والانتاج والاقراض وغير ذلك من الاعمال المرتبطة بالزراعة والذى دعا الى اختيار هذا النوع فى مصر والى عدم انشاء نقابة لـكل من هذه الأعمال هو حداثة البلاد فى ممارسة النظام التعاونى . فليس فى

القرى أكفاء يديرون عدة نقابات فى قرية واحدة فضلا عن أن تعدد النقابات ربما نتج منه تنافس ضار

وكانت هـــذه النقابات مدنية ورأس مالها قابل للزيادة والنقصان ومسئولية الأعضاء فيها مطلقة ويتكون رأس المال من السهام والاحتياطى والتبرعات والاعانات . ولا يجوز أن يزيد عدد ما يمتلكه العضو من الحصص عن عدد معلوم وليس لكل عضو فى مداولات الجمعية العامة الا صوت واحد مهما تعددت سهامه . وتوزع الأرباح على الأعضاء كل بنسبة معاملته مع الشركة بعد خصم جزء منها للاحتياطى والاعمال الخيرية التى تعود على أهل القرية عموماً وعلى الاعضاء خصوصاً بالمنفعة العامة

هذا هو النظام الذى قامت عليه النقابات الزراعية . وقد انشئت شركات تعاونية زراعية أخرى فى كثير من القرى خلاف ما تقدم وذلك عقب صدور قانون سنة ١٩١٤ الا أنهـا لم تتبع فى نظامها القواعد التعاونية فضلا عن أن القائمين بأمرها كانوا يجهلون مبادىء التعاون وأصوله ولذلك فشلت هذه الشركات فى أعمالها وسرعان ما اندثرت معالمها ولم يبق الا النقابات التى قامت على النظام الذى وضعه عمر بك .

ولنذكر شيئاً على سبيل المثال من تاريخ أول نقابة تأسست فى مصر على مبادىء التعاون الصحيحة وهى نقابة شبرا النملة (١)

تأسست هـذه النقابة برأس مال قدره ٣٠٩ جنيه و ٦٠٠ مليم ثمن ١٥٤٨ سهم قيمة السهم ٢٠ قرشاً اكتتب فيها ٦٧ عضواً

ولم تقصر هذه النقابة أعمالها على قرية شبرا النملة بل شملت أعمال ست قرى أخرى قريبة منها فصارت بذلك تعمل لمصلحة ٢٠٠٠٠ نفس وهم أهالى القرى السبع . وتبعت فى توزيع الأرباح الطريقة الآتية : ٣٠ ٪ توزع على الأعضاء بنسبة مشترياتهم و ٣٠ ٪ للاحتياطى و ١٠ ٪ للاعمال الخيرية والباقى يصرف فى اعمال أخرى مثل ترقيـة الأعمال الزراعية ونشر التعليم التعاونى وغير ذلك

وكانت تقترض هذه النقابة ما تحتاج اليه من المال من البنك الاهلى فرع طنطا بفائدة ٦ ٪ تقرضها لأعضائها بواقع ٧ ٪ وتودع اموالها فى ذلك البنك بفائدة ٣ ٪ فأفادت بذلك الفلاح الذى كان يأخذ من المرابين بأرباح فاحشة كما انهـا قامت بمشتريات الاسمدة والبذور لهم فضمنت بذلك جودة الاصناف

---

(١) تحولت هذه النقابة الى جمعية فى سنة ١٩٢٩ خاضعة فى ذلك الى أحكام قانون التعاون الجديد رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ والذى سنتكلم عليه بعد

ورخص الثمن . الا انها لم تتخذ اية وسيلة لبيع المحصولات . وقد بذلت النقابة لاعضائها النصائح والارشادات فى ابادة دودة القطن . ولما كان رئيسها من المتنورين المخلصين لحركة التعاون وهـــذا ما يجب ان يتوفر فى مديرى الشركات التعاونية فقد اخذ فى نشر التهذيب التعاونى فى دائرته حتى صار فلاحو هـذه النقابة ارقى بكثير من اخوانهم فلاحى القطر المصرى

(X) مخالفة بعض النقابات الزراعية لمبادىء التعاون

هذه النقابة وغيرها من النقابات الأخرى اتبعت خطة غير تعاونية وهى زيادة قيمة الحصص الجديدة كلما نمت أعمال النقابة . فمثلا سنة ١٩١٨ صار ثمن السهم ٢٧ قرشاً بدلا من ٢٠ قرشاً : ونظرية النقابة فى ذلك أن هذا الفرق بين الثمنين هو نظير ما قامت به النقابة من الوسائل لرقيها ونجاحها وهى خطة تلام عليها وكان الأليق بها لأجل أن لا تحيـــد عن مبادىء التعاون أن تجعل مقابل مجهوداتها رسم اشتراك فى النقابة كخمسة قروش مثلا يدفعه الأعضاء الجدد بدلا من تغيير قيمة السهم التى يجب أن لا تتغير كما نصت عليه مبادىء التعاون

شركات التعاون المنزلى

حتى صدور قانون سنة ١٩٢٧ لم تظهر فى مصر شركات تعاون فى الاستهلاك على مبادىء الروتشداليين وكان كل ما وجد فيها من هذا النوع هى شركات من النوع الثالث الذى تكلمنا عنه فى الفصل الأول من الباب الأول . وهى شركات اتخذت لنفسها ادعاء الصفة التعاونية وذلك للاسباب التى سبق تفصيلها .

وقد أنشئت فى مصر نحو عشرين شركة فى القاهرة والاسكندرية والمدن الأخرى فشل بعضها فى عمله وبقى بعضها يعمل للان .

وقد اختار المرحوم عمر بك لطفى لهذه الشركات الشكل المدنى وجعل مسئولية الأعضاء فيها محدودة

مخالفتها لمبادىء التعاون

واليك بعض ماجاء فى قوانين هذه الشركات مخالفا لمبادىء التعاون ويكفى للوقوف على هذه المخالفات أن نأتى على ماجاء بأحداها وهى « شركة التعاون المنزلى لموظفى الحكومة » بالقاهرة التى أسسها المرحوم أحمد بك لطفى سنة ١٩١٢ فقد جاء فى قانون هذه الشركة ما يأتى :

(أولا) لا تقبل الشركة فى عضويتها الا موظفى

الحكومة وبصفة استثنائية تقبل أيضاً فى عضويتها غير الموظفين بشرط أن لا يزيد العدد عن عشرة فى المائة من مجموع أعضاء الشركة (١)

وهذا النص ينافى مبدأ التعاون القائل : « أن الشركة لا تقصر عضويتها على طائفة معلومة من الناس » .

(ثانيا) تنتخب أعضاء مجلس الادارة من الحاملين لعشر حصص فأكثر (٢) وهذا يخالف مبدأ الديموقراطية التى وضعت شركات التعاون عليه نظامها وقواعدها . فشركة روتشديل وغيرها من الشركات التى اتبعت مبادئها لا تشترط فى عضو مجلس الادارة الا أن يكون سدد قيمة حصة واحدة من حصصه وأن يكون له مدة معلومة فى عضوية الشركة . والقصد من الشرط الثانى أن يكون العضو فى هذة المدة قد تكونت عنده فكرة عن أعمال الشركة حتى يكون على بينة من العبء الذى سيأخذه على عاتقه اذا ما صار عضواً فى مجلس الادارة

(ثالثا) تعطى الشركة ٣٠ فى المائة من أرباحها الصافية لأرباب الحصص (٣) وهذا يخالف مبادىء التعاون التى تحتم أن

---

(١) ماده ٨ (٢) مادة ١٥

(٣) ماده ٣٠

الأرباح لايعطى منها للسهام غير فائدة لاتزيد عادة عن٦٪ وقد تتعدى ال ٣٠٪ هذا القدر بكثير فيكون فى ذلك اجحاف بحق المتعاملين مع الشركة من اعضائها

(رابعا) قيمة الحصـــة فيها ليست ثابتة بل ترفع كلما ازداد الاحتياطى

(خامسا) تحرم هـذه الشركة العضو الذى لا يشترى بضائع فى السنة بمقدار ستة جنيهات مما يستحقه من مبلغ العائد وفى هذا ظلم له اذ ربما انتقل العضو من الجهة التى تعمل فيها الشركة الى بلد أخرى وقد لا تمكنه حالته المالية لاى سبب كان من الشراء منها بمقدار الســـتة الجنيهات . فليس من الصواب اذاً حرمانه مما دفعه من الارباح . لان هذه الارباح كما عرفنا فى الباب الاول مأخوذة منه فيجب عدلا أن ترد اليه

هل تنجح فى مصـر شركات التعـاون الاستهلاكى التى تعمل بالمذهب الروتشدالى

ربما يقال أن مصر ليست بلادا صناعية وغير منتظر نجاح شركات التعاون الاسـتهلاكى الروتشدالية فيها . فجوابنا على ذلك أن الروتشداليين لم يؤلفوا شركاتهم لتقصر منفعتها على طائفة معينة من الناس ولو أن غايتهم فى الاصل كانت ترمى

الى جعل هذه الشركات وسيلة لاصلاح حال الطبقة العاملة فقط — الا أن مبادئهم الحكيمة وقفت هذه الشركات على خدمة الناس عامة بدون مراعاة مركزهم الاجتماعى ولا جنسيتهم ولا ديانتهم فهى تسعى لتحرير المستهلكين عموما من عمال ورأسماليين أى جميع سكان المعمورة من عيوب النظام الاقتصادى الحالى . لاحلال محله نظام تعاونى حيث تكون فيه السيادة للمستهلكين عامة

فأعضاء شركات انجلترا وغيرها من تلك البلاد التى انتشر فيها هذا النوع خليط من جميع الطبقات العاملة والمتوسطة والغنية حقيقة فى بعض الشركات فى فرنسا تقصر عضويتها على أرباب الحرفة الواحدة من العمال مع اتباعها لجميع مبادئ التعاون الاخرى ولكن هذا عد خروجاً أيضاً على تلك المبادئ وهذا سبب من أسباب تأخر حركة التعاون المنزلى فى تلك البلاد . وعلى تقدير أن نجاح هذه الشركات يكون مضموناً فى وسط العمال أكثر من غيرهم وهذا مانسلم به لاحتياج هذه الطبقة الى التوفير أكثر من غيرها . فهذه الطبقة فى المدن المصرية وفيرة العدد تكفى لقيام هذه الشركات بين ظهرانيها ونجاحها فى أعمالها . والعامل يشمل المشتغل فى المصنع والمستخدم فى المحل التجارى

والبنك والموظف فى الحكومة والخدم الذين لا يعيشون فى بيوت مخدوميهم كفراشى مكاتب المحامين وعيادات الاطباء والبوابين ونحو ذلك . أظن أن هذه الطبقة كثير عددها فى المدن المصرية وهى تكفى لنمو أعمال المنشآت التى تقوم بينها اذا هى وفقت فى يوم من الايام الى تأسيسها .

أضف الى ذلك أن الطبقتين العاملة والمتوسطة فى مصر أكثر بؤساً وأرق حالا من تلكما الطبقتين فى البلاد التى تأسست فيها هذه المنشآت . فالعامل المصرى الذى يتقاضى عشرة قروش فى اليوم وخلفه ثلاثة أو أربعة أنفس يعول أمرهم لا يكفيه هذا المبلغ ثمن خبز قفار فان اقتصد منه شيئاً لشراء أدمه وهو لا يتعدى « الطعمية والكامخ والفجل والكرات والنابت » عد نفسه سعيداً . فكيف يعمل لشراء الملابس ودفع ايجار المسكن . ان العامل المصرى فى المدن كزميله فى القرى سواء بسواء فى عدم الاهتمام بأمره من الوجهة الصحية والتعليمية فهذه الحالة السيئة الناشئة من قلة الأجر وغلاء المعيشة تجعله وعائلته معرضين لآلام الجوع وفتك الامراض وتدفعهما فى النهاية الى الأجرام فى سبيل الوصول الى المال

و يعيش صغار الموظفين عيشة لا تعرف للهناء سبيلا لقلة

مرتباتهم وارتفاع أثمان الحاجيات فلا يمكنهم ان يقتصدوا منها شيئاً بعد نفقات مسكنهم ومأكلهم وملبسهم لدفعه فى تعليم أبنائهم والمجانية فى بلادنا تكاد تكون معدومة فى المدارس . ولا يمكنهم أن يدخروا شيئاً ليوم مرض أو جائحة تنتاب أحدهم وكلنا معرضون لهذه الأخطار . وما ينطبق على الموظفين ينطبق على أهل الطبقة الوسطى .

فهؤلاء الناس جميعاً جديرون بأن يؤلفوا منهم جماعات للتعاون فى الاستهلاك على مبادىء الروتشداليين لتقوم فضلا عن توفير المال لهم بانشاء المدارس والمستشفيات والمنازل الصحية وغير ذلك من الاعمال الأخرى التى تعود عليهم بالمنفعة العامة والتى هم فى شدة الحاجة اليها أكثر من سكان البلاد المتمدينة التى قامت فيها الحكومات من ناحية وشركات التعاون من ناحية أخرى بالعمل لما هو فى مصلحتهم حتى وصلت بأهاليها الى درجة من الرقى يلزمنا لبلوغ مستواها الحالى فقط أجيال عديدة على شرط أن نتبع فى أعمالنا للوصول اليها السنة التى اتبعوها من قبل وما زالوا يعملون بها للان والا فسنبقى على ما نحن عليه من التأخر والعناء

ان البؤس قد أوحى الى المعوزين فى أوربا بأن يؤلفوا هذه

الجماعات فكانت سبباً فى سعادتهم وللآن لم ينزل الوحى بذلك على معوزينا كما نزل على اخوانهم فى الغرب . أفلا يجدر بمن عرف منا مزايا هـذه المنشآت أن يسعى فى تأليفها فيؤدى بذلك واجباً عليه نحو الانسانية عامة وأهالى بلاده خاصة

هـذا باب مفتوح على مصراعيه لـكل من يريد حقاً أن يخدم بلاده ولن يكلفه ذلك الا بعض تضحيات قليلة . وهنا هو الميدان التى تظهر فيه الوطنية الصحيحة وطنية العمل لا وطنية الـكلام والصراخ .

النقابة العامة للتعاون الزراعى والمنزلى بالقطر المصرى

انشئت هذه الشركة لتكون بمثابة اتحاد عام غايته : اولا — « تنظيمية » اى نشر الدعوة التعاونية وتأسيس شركات تعاون زراعية فى القرى واخرى منزلية فى المدن . ثانياً — «تجارية» أى شراء ما يلزم الشركات التعاونيـة وكذلك بيع محصولات الشركات الزراعية . ثالثاً — «مالية» أى تقوم بأعمال مصرف مركزى لتسليف الشركات التعاونيه وتدبير المال اللازم لها

اتخذت هذه الشركة لها الشكل المدنى وجعلت قيمة الحصة فيها أربعة جنيهات واجتمع لديها رأس مال مناسب لحركة أعمالها إ كتتب فيه بعض أعضاء الشركات التعاونية والبعض الآخر

— وكانت له أغلبيه المال — كانوا مما يطمعون با كتتابهم فى الأرباح الجزيلة ولو أنهم ممن كانوا يريدون الخير للتعاون . وقد اشتركت هذه الشركة حقاً فى تأسيس جميع النقابات وشركات التعاون التى تأسست فى عهدها وارشدت جميع الذين طلبوا منها معلومات عن التعاون الى ما طلبوه ولكنها بالأسف لم تعش طويلا وأصبح لا يعلم من أمرها شىء

أسباب فشلها

ويرجع فشل هذا النظام المركزى الذى أراد التعاونيون المصريون فى سنة ١٩١١ اقامته على رأس شركاتهم الى أربعة أسباب : —

(أولا) أن الشركات التعاونية لم تمثل فى هذه النقابة العامة تمثيلا صحيحاً فلم يكن فيها مندوبون عن كل شركة كما هو المبدأ التعاونى القائل: «لا يقوم بادارة أعمال الشركة الا أعضاؤها» سواء كان ذلك فى الشركات الصغيرة أو الكبيرة لأن هؤلاء المندوبون أعرف بمصالح شركاتهم من غيرهم وأكثر غيرة على تلك المصالح من الأجانب عنها فهم يعملون لمصلحة هذه الشركات غير متوقعين من وراء ذلك مصلحة ذاتية تعود عليهم كما لو كان مكانهم أجنى عنها .

(ثانياً) مزجت فى هذه الشركة الروح الرأسمالية بالحركة التعاونية مع أن لكل منهما مصلحة تعارض مصلحة الأخرى. فأرباب الأموال يبحثون من جميـــع الوجوه لتثمير مالهم والمتعـاونون بالعكس يعملون للتخلص مما يتقاضاه المالى ربحا لماله . أضف الى ذلك أن الشركات التعاونية فى ذلك الحين لم تكن وفيرة العدد ولا ذات أعمال كبيرة ينتظر من ورائها ربح عظيم يعود على أرباب الأموال . ونحن فى مصر من طباعنـا توقع الخير عاجلا فى كل عمل نشرع فيـه فأن لم يأت بما كنـا ننتظر أهملناه . والنهضة التعاونية يعوز نجاحها الصبر والاناة حتى تبث دعوتها ويعرف الناس مزاياها فيعملون حينئذ لمعاضدتها والأخذ بيدها الى درجات التقدم والرقى .

(ثالثاً) لم تفصل النقابة العامة الهيئة المنظمة عن الهيئتين التجاريه والماليه كما تفعل جميع شركات التعاون على اختلاف أنواعها فى جميع البلدان التى انتشرت فيها هذه الحركة التعاونية فمهمة الهيئة الأولى — أدبية ومهمة الهيئتين الأخريين ماديه . وفى عدم الفصل بينهما توقع لصرف الجهود الى تنمية الجانب المادى واهمال الجانب الأدبى ونحن فى مصر — وحالتنا الاجتماعية فى حاجة كبرى الى الاصلاح — نضع المصلحة المادية فى المحل

الأول غير مهتمين كثيراً بالمصلحة الأدبية .

(رابعاً) لم يكن فى النقابة العامة اخصائيون يقومون بالأعمال التنظيمية والتجارية والمالية التى اخذتها هذه النقابة على عاتقها . ونجاح كل عمل من هذه الأعمال متوقف على الاخصائيين المدربين .

فهذه كلها دروس يجب أن نتعلمها فلا نقع فى مثل هذه الاغلاط مرة أخرى اذا ما اردنا يوماً ما أن ننظم لنا اتحادات مركزية .



معالى فتح الله باشا بركات

محيى النهضة التعاونية فى مصر

(راجع الفصل الثانى من الباب الخامس)

الفصل الثانى

عصر احياء النهضة التعاونية فى مصر

الى سنة ١٩٢٣ لم يكن فى مصر غير النقابات وشركات التعاون المنزلى التى تألفت بناء على ارشادات المرحوم عمر بك لطفى وكان عددها نحو الاربعين نقابة وشركة . وكانت كلها كما عرفنا تخالف فى بعض نواحيها مبادىء التعاون الصحيحة كما ان اغلبها كان عاطلا

وجاء قانون التعاون الزراعى الصادر فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (١) والتى تألفت على اثره حتى صدور قانون التعاون الجديد الصادر فى ٨ اغسطس سنة ١٩٢٧ (١٥٢ شركة) تألفت كلها

---

(١) فكرت الحكومة سنة ١٩٢٣ فى اصدار قانون للتعاون الزراعى وعرضت أصل مشروعه وما أدخلته عليه لجنة الجمعية التشريعية من التعديل ثم صدر به المرسوم الملكى فى ٥ يولية سنة ١٩٢٣ برقم ٢٧ . وكان به عيوب كثيرة تتعارض ومصلحة المتعاونين وقد أتت المذكرة التفسيرية التى تقدمت قانون التعاون الجديد على هذه العيوب بالتفصيل وكذلك أتى كتاب

بواسطة رجال الادارة فى الاقاليم الا بمحض الارادة كالشركات التى أوجدتها الادارة فى سنة ١٩١٤ — وكان عددها نحو الخمسمائة شركة — تألفت بناء على اشارة من اللورد كتشنر عميد دولة بريطانيا فى مصر فلم تلبث أن اختفت وكان أغلبها لا يوجد الا فى الأوراق .

وكان قانون سنة ١٩٢٣ غير تعاونى فى كثير من أحكامه كما أن كثيراً من الشركات التى خضعت له كانت غير عاملة وتقصر التى تعمل من بينها أعمالها على شراء البذور والاسمدة لاعضائها

ولقد ساءت فى هذا العهد الاول الذى تقدم عصرنا الحالى الذى يبتدىء من تاريخ صدور القانون الجديد والذى اطلقنا عليه اسم « عصر احياء النهضة التعاونية فى مصر » — سمعة التعاون فى مصر وذلك :

أولا — لأن أعضاء تلك الهيئات التعاونية لم يجنوا من وراء اشتراكهم فيها ما كانوا يؤملون الحصول عليه من

(التعاون الزراعى) لمؤلفه الدكتور ابراهيم بك رشاد ص ٢٨ — ٣٦ على الكثير من هذه العيوب

ولما تشكلت بمجلس النواب فى ٧ ابريل سنة ١٩٢٤ (لجنة التعاون والشؤون الاجتماعية) وبحثت ذلك القانون كتبت عنه تقريراً فى ٢٠ مايو من السنة المذكورة بما عن لها من التعديل لنصوصه

وجوه الاصلاح المادية والادبية . لأن أغلب القائمين بادارتها لم يكونوا أكفاء فضلا عن اشراف الحكومة عليها كان ضعيفاً

ثانياً — لأن أموال تلك الهيئات كانت غنيمة لمن لاخلاق لهم من مديريها

ثالثاً — وكان تأليف شركات التعاون الزراعى بطريقة هى فى الواقع اجبارية وماتلى تأليفها من عدم انتفاع الزراع بها وضياع أموالهم فيها كان ذلك سبباً فى نفورهم منها وابتعادهم عن معاملتها

لقد كان التعاون فى الرمق الأخير من الحياة . وكان إذن فى حاجة قصوى الى مصلح اجتماعى من ذوى السلطان والنفوذ الأدبى بين قومه لينتشله من هاوية الفناء التى وقع فيها

وكانت مصر فى سنة ١٩٢٦ وعلى رأسها الوفد المصرى بزعامة المغفور له سعد باشا زغلول تجاهد فى سبيل استقلالها . وكان على رأس وزارة الزراعة وقتئذ الوزير الفلاح علماً وعملا معالى فتح الله باشا بركات الذى أطلقنا عليه بحق « محيى النهضة التعاونية فى مصر » وعلى العصر الذى ابتدأه بصدور قانون التعاون الجديد « بعصر احياء النهضة التعاونية فى مصر »

تولى معاليه شئون وزارة الزراعة فوضع لها برنامجا سمى « بالسياسة الانشائية » ويدخل ضمنه جعل مصر بلاداً تعاونية

وذلك بالقضاء على جميع العوامل التى كانت سبباً فى حبوط التعاون فى مصر . وقد أخذ فى تحقيق رغبته بما يأتى :

أولا — بوضع مشروع قانون جديد للتعاون أقره البرلمان فى سنة ١٩٢٧ . وهو القانون الحالى الذى تتمتع به مصر وسيأتى الكلام عليه بعد (١)

ثانياً — وبمساعيه قررت الحكومة مبدئياً معونة مالية وقدرها ٢٥٠,٠٠٠ جنيها مصرياً لاقراض الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك من مبلغ المليون جنيهاً الذى طلبه معاليه للتعاون ووعدته الحكومة به .

ثالثاً — وقد جدد عناصر قسم التعاون بوزارة الزراعه فانتخب له جماعة من الموظفين الأكفاء

---

(١) وضعت وزارة المالية وعلى رأسها وقتئذ دولة محمد باشا محمود أربعة عشر اعتراضا على مشروع هذا القانون بعد أن صدر مرسوم ملكى بعرضه على البرلمان لأقراره وكان ذلك قبل انتهاء الدورة البرلمانية ببضعة أيام وقد نشرنا عدة مقالات بجريدة المقطم رداً على هذه الاعتراضات (راجع اعداد هذه الجريدة الصادرة فى ١ و ٤ و ٨ و ١٥ و ٢٨ يونيه و ٢ يوليه سنة ١٩٢٧) . ولولا أن أقنع صاحب المشروع ذوى الشأن بصحة ماذهب اليه فى مشروع ذلك القانون وعطف المغفور له سعد باشا زغلول رئيس مجلس النواب عندئذ وزعيم الأغلبية فى البرلمان على ذلك المشروع لعطل الى أجل غير مسمى .



الزعيم الخالد المغفور له سعد باشا زغلول

نصير التعاون

رابعاً — وبعد صدور قانون التعاون الجديد قام معاليه فى أواخر أغسطس سنة ١٩٢٧ برحلة تعاونيـة فى الوجه البحرى لنشر الدعوة الى التعاون والعمل على تأليف جماعاته . وبفضـله تحولت أغلب الشركات التعاونية التى كانت مؤلفة طبقاً لقانون سنة ١٩٢٣ الى جمعيات خاضعة للقانون الجديد كما أن كثيراً من الجمعيات الحالية يرجع الفضل فى وجودها اليه . غير أن هذه الرحلة لم تدم الا أياما قلائل اذ عاجلت المنية المغفور له سعد باشا زغلول وذلك فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ فأوقف معاليـه رحلته وتلى ذلك تخليه عن أمور وزارة الزراعة لانقسام دب وقتئذ فى هيئة الوفد المصرى ففقد التعاون بخروجه من الحكم أكبر نصير له اذ كان فى نيته أن ينشىء سنوياً خمسمائة جمعية فى مختلف أنواع التعاون وينشىء لها الاتحادات التى تتولى الاشراف عليها . وحرمت مصر مما كان قد اعتزم تقديمه من المجهودات لرفع شأن التعاون والسير بالبلاد فى طريق الاستقلال الى حيث تتبوأ لها بين الأمم الراقية مكاناً علياً .

قسم التعاون ومجلس التعاون الاعلى

للتعاون الآن فى مصر هيئتان تشرفان عليه وهما

أولا — قسم التعاون

ثانياً — مجلس التعاون الاعلى

قسم التعاون

أما قسم التعاون فقد انشىء بوزارة الزراعة فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٢٣ بمقتضى قرار وزارى تطبيقاً للمادة (١٩) من القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٣ ولم يبدأ عمله الا فى أوائل سنة ١٩٢٤

وقد أعيد تنظيمه بعد صدور قانون التعاون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧. ومهمته تنفيذ احكام القانون وتسجيل الجمعيات التعاونية والنشر عنها وحصر المعلومات الخاصة بها وبمجالس ادارتها ولجان مراقبتها وبحركة اعضائها وحساباتها الختامية ومحاضر جمعياتها العمومية ويقوم أيضاً بأعمال التفتيش والمراجعة على الجمعيات بواسطة موظفيه الذين لهم الحق أيضاً فى جرد الخزائن والمخازن وذلك الى ان توجد اتحادات تعاونية تتولى هذه الاعمال وعند ما تحين الفرصة يصدر مرسوم ببيان قواعد العمل فى هذه الاتحادات.

وعلاوة على الاعمال المذكورة يقوم قسم التعاون بنشر

الدعوة التعاونية واصدار النشرات ووضع اللوائح الانموذجية للجمعيات التعاونية وتعليم الاهالى انظمة التعاون ومساعدتهم فى انشاء الجمعيات وتسييرها لتكون وطيدة الدعائم دائمة التقدم عظيمة الأثر فى حياة الاهالى المادية والاجتماعية . وقد اصدر قسم التعاون مجلة تعاونية اطلق عليها اسم « صحيفة التعاون » وهى تصدر مرة فى كل شهرين وظهر أول عدد منها فى مايو سنة ١٩٢٩

وقد تسجل بقسم التعاون حتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٣٠(١) (٥٠٩ جمعية) منها ٥٠١ فى التعاون الزراعى والباقى فى التعاون المنزلى بنواحى الاسماعيلية والسويس والحوامدية وقد بلغ عدد اعضاء هذه الجمعيات كلها ٢٩٥٣٧ عضوا ورأس مالها ١١٠٦٣٨½ جنيهاً مصرياً وأطلق على جمعيات التعاون الزراعى اسم: (الجمعيات التعاونية الزراعية المصرية للتوريد والتسليف) وهى متعددة الأعمال كما أنها تقوم أيضاً بتوريد الحاجيات المنزلية لأعضائها لكن هذه الجمعيات لم تقم حتى الآن الا بالأقراض والاقتراض لاعمال الزراعة وبتوريد الحاجيات الزراعية والمنزلية للاعضاء ولم تبدأ بعد بالبيع والانتاج والتأمين وغيره نظراً

---

(١) عن احصائيات قسم التعاون

لحداثتها بالاعمال التعاونية . وقد أخذ بعض هذه الجمعيات من سنة ١٩٢٩ فى بيع شىء من حاصلات أعضائها كالفول وتقاوى البرسيم والعسل الاسود وعسل النحل وذلك بمقادير قليلة . ومن غير استمرار .

مخالفة جمعيتى الاسماعيلية والسويس

لقانون التعاون والمبادىء التعاونية

جمعية الاسماعيلية

تسجلت جمعية الاسماعيلية — وكان أصلها شركة — بقسم التعاون فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ لكنها قصرت العضوية فيها على عمال الصنائع اليدوية بالاسماعيلية فخالفت بذلك :

أولا — مبدأ التعاون الذى ينص على فتح أبواب شركات التعاون المنزلى لكل مستهلك . والغرض من هذا المبدأ هو كما عرفنا التقليل من عدد هذه الشركات فى الدوائر التى تعمل فيها لكيلا تنافس بعضها بعضا فتقل بذلك النفقات العامة التى تتطلبها كثرة الشركات فيما اذا الفت كل هيئة من مختلف عناصر الشعب شركة لها . اذ بتقليل عدد الشركات تزداد الارباح التى

توزع على الاعضاء ويحصلون بواسطتها على الممتلكات التى ينتجون منها مايستهلكونه فيستغنون بذلك عن المنتجين والتجار ويصلون من غير ابطاء الى تحقيق أمانيهم وهى الجمهورية التعاونيـــة .

ثانياً — وبحصر هذه الجمعية العضوية فيها على العمال خالفت المادة ٤٦ من قانون التعاون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ واليك نص هذه المادة :

يجب أن تتوافر فى العضو الشروط الآتية :

(١) أن يكون مصرى الجنس

(٢) أن يكون مقيما فى الجهة التى تزاول الجمعية فيها عملها أو تكون مصالحه أو أشغاله فيها ولم يكن محكوماً عليه بالافلاس بالتدليس ولا فى جناية أو جنحة مخلة بالأمانة والشرف

(٣) أن يكون قد قبل كتابة نظام الجمعية الخ

وبعد هذا لاندرى ما قول القضاء فى نزاع ربما وقع بين مصرى من أهالى مدينة الاسماعيلية ومن غير عمال الصنائع اليدويه فيها وبين جمعيتها اذا هو أراد يوما الانضمام اليها مستنداً الى هذه المادة فرفضت الجمعية طلبه .

ثالثاً — ونصت المادة ٥١ من نظام هذه الجمعية على منح

١٠ ٪ من صافى الارباح لصندوق نقابة عمال الصنائع اليدوية بالاسماعيلية فدخلت بذلك فى صفوف شركات التعاون الاشتراكية التى تكلمنا عنها فى الفصل الأول من الباب الاول

جمعية السويس

نصت المادة ٥١ من نظام هذه الجمعيه على منح ١٠ ٪ من صافى أرباحها الى نقابة عمال السويس والبحر الاحمر فانضمت بذلك كجمعية الاسماعيلية الى صفوف جمعيات التعاون الاشتراكية .

لواء التعاون

فى سنة ١٩٢٧ وبعد صدور قانون التعاون الجديد استحضر كاتب هذه السطور من فرنسا لواء التعاون ليهديه الى أول جمعية فى التعاون الاستهلاكى تتألف طبقاً لأحكام ذلك القانون وللمبادىء الروتشدالية تشجيعاً لظهور هذا النوع فى مصر . وكتبنا بالصحف وقتئذ ما يلائم أغراضنا من هذه الناحية . وكنا على استعداد لتقديم اللواء الى جمعية الاسماعلية لولا أن تبين لنا ما انطوى عليه نظامها من المخالفات التى بيناها فأبقيناه لدينا حتى تظهر الجمعية التى ننشدها فنهديه اليها . وتلى

ذلك ابتعادنا عن الأعمال التعاونية لخلاف نشأ بيننا وبين القائم بأدارة التعاون وقتئذ اذ كانت السياسة قد أبعدت عن هـــذه الادارة الدكتور ابراهيم بك رشاد مديرها الحالى

وبعد عودة رشاد بك الى الادراة التعـاونية طلب منا قسم التعـاون فى كتابه المؤرخ ٦ يونيه سـنة ١٩٣٠ موافاته بالعلم التعاونى ليوصى احدى مصانع الاقمشة بعمل نماذج منه ليوزعها على الجمعيات التعاونيه فى مصر فسلمناه اليه وقريباً سيخفق هذا اللواء فوق ربوع هذه البلاد التى نتمنى لها كل مجد وسؤود

مجلس التعاون الاعلى

انشىء مجلس التعاون الاعلى بمقتضى المـادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٧ ومهمته بحث الخطط العامة للحركه التعاونية وفحص الانتفاع بمـا تقدمه الحـكومة او الغير من الاعانات وغيرها ويرأس وزير الزراعة هذا المجلس ولا يقر أمراً من الامور الا بعد أخذ رأيه ولـكن الرأى الذى يبديه استشارى ليس الرئيس ملزماً به

وينعقد المجلس مرة كل ثلاثة اشهر وعند الحاجة. وعقد اول اجتماعاته فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٨ .

ويتكون المجلس الآن من أربع لجان وهى : اللجنة الاقتصادية واللجنة التشريعية واللجنة المالية واللجنة الادارية

التفاتيش التعاونية

فى سنة ١٩٢٨ قسمت مصر الى أربع تفاتيش تعاونية يقوم باعمال كل تفتيش منها مفتش وعدد من المفتشين المساعدين ومراجع للحسابات . ومراكز هذه التفاتيش هى :

١ — الزقازيق وتشمل أعمالها مديريتى الشرقية والدقهلية

٢ — طنطا واختص تفتيشها بمديريات الغربية والبحيرة وجزء من مديرية المنوفية

٣ — الجيزة ويشمل تفتيشها الجيزة وبنى سويف والفيوم والقليوبية وجزء من مديرية المنوفية

٤ — أسيوط ويقوم تفتيشها بالاشراف على مديريات المنيا وأسيوط وجرجا وقنا واسوان

وفى النية انشاء تفاتيش أخرى كلما مست الحاجة اليها

الامتيازات والقروض

منحت المادة (٤٥) من قانون سنة ١٩٢٧ الجمعيات التعاونية امتيازات كما قرر البرلمان فى السنة المذكورة فتح اعتماد مالى قدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه لتسليف الجمعيات التعاونية الزراعية وقد نظم الباب الخامس من ذلك القانون قواعد الاقراض والاقتراض والودائع وقد أودع هذا المبلغ فى سنة ١٩٢٨ ببنك مصر . ولا تمنح الامتيازات الا للجمعيات التى تخضع لذلك القانون ولا تعطى القروض الا للزراعية منها

وكانت شركات التعاون الزراعى التى تألفت طبقاً لأحكام قانون سنة ١٩٢٣ تقترض من مبلغ المائة الألف جنيه التى أودعتها وزارة المالية فى يوليه سنة ١٩٢٢ ببنك مصر لتسليفها لأصحاب المصانع المصرية . وكانت تقترض بفائدة ٥ ٪ وتأخذ لودائعها ٣ ½ ٪

قانون الجمعيات التعاونية المصرية (١)

كانت عيوب قانون التعاون الزراعى رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

---

(١) الوقائع المصرية رقم ٦٧ بتاريخ ٨ اغسطس سنة ١٩٢٧

كثيرة [١] فرؤى من الصواب بدلا من تعديلها سن قانون جديد . ففى ٦ يولية سنة ١٩٢٦ أصدر حضرة صاحب المعالى فتح الله بركات باشا وزير الزراعة وقتئذ قراراً بتأليف لجنة تعاونية استشارية لوضع مشروع لذلك القانون الجديد تكون تحت رئاسته وبسكرتاية الدكتور ابراهيم بك رشاد مدير قسم التعاون وكان من بين أعضائها حضرات : الاستاذ فتح الله حتاتة بك مفتش أول قسم التعاون والدكاترة يحيى أحمد الدردير ومحمد أبو طائلة وتوفيق أحمد وغيرهم من اعضاء البرلمان وممثلى الهيئات الأخرى

وبدأت لجنة القانون عملها من ذلك التاريخ وانتهت منه فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٧. وقد نصت المادة الاولى من قرار تأليف اللجنة على ما يأتى :

« تشكل بوزارة الزراعة لجنة لاعداد مشروع قانون التعاون لانشاء شركات تعاونية زراعية بالقطر المصرى ولاعداد نظام للتعاون يكفل تحقيق أغراضه [٢]

---

(١) راجع المذكرة التفسيرية لمشروع القانون الواردة بملحق الوقائع المصرية الصادرة فى ٤ يولية سنة ١٩٢٧ ص ٢٩ وما بعدها

(٢) راجع مجموعة محاضر جلسات اللجنة التعاونية العليا ص ٥ والموجودة بمحفوظات قسم التعاون بوزارة الزراعة

وقد اهتمت لجنة التعاون الاستشارية فى تشريعها بالتعاون الزراعى أكثر من غيره من أنواع التعاون الأخرى فجاء بقانون التعاون الجديد نقص يمس بعض أنواع التعاون الغير الزراعية كما ستقف عليه بعد .

واليك ما قاله معالى رئيس اللجنة فى هذا الصدد بجلسة ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٦

« لقد أبحنا عمل القانون عاماً لكى يكون واسعاً شاملا يعطى المصريين الفرصة للقيام بجميع أنواع المنشآت التعاونية ولكن عملنا الآن وجل قصدنا هو البدء بالتعاون الزراعى واعطاؤه المنزلة الأولى فى وضع القانون وقد خصصت الحكومة سلفة المليون جنيه لهذا الغرض فقط وانى أريد أن يكون هذا ظاهراً جلياً للهيئة (١) »

واليك ما قاله حضرة سكرتير اللجنة فى هذا الشأن أيضاً :

« وضعت اللجنة الفرعية (٢) هذا القانون وجعلت أساسه

---

(١) مجموعة محاضر جلسات اللجنة الاستشارية ص ٤٥ الموجودة بمحفوظات قسم التعاون بوزارة الزراعة (٢) كانت قد تألفت بجانب اللجنة التعاونية العليا لجنة تعاونية فرعية لتعرض آراءها فيما يتعلق بذلك المشروع على تلك اللجنة

التعاون الزراعى ولكنها راعت عدم حرمان عناصر الأمة الأخرى من التمتع بفوائده فنصت عن الفروع الاخرى بالاجمال(١) »

وبعد أن فرغت اللجنة من أعمالها فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٧ قدمت المشروع الى اللجنة التشريعية لوضعه فى الصيغة القانونية وقد أبقته هذه اللجنة لديها اربعة أشهر قبل تقديمه الى البرلمان

نقد القانون

لقد وقفت السياسة فى وجه مشروع هذا القانون لتأخير صدوره أو لجعله ابترا . فهى التى ابقته وقتا طويلا فى اللجنة التشريعية ولولا تدخل صاحب المشروع والبرلمان فى الأمر لطوى بها الى أجل غير مسمى . وهى التى أوحت الى وزارة المالية بوضع الاعتراضات التى سبق الاشارة اليها . وهى التى وقفت فى سبيل تحقيق كثير من النصوص التى كانت تريد لجنة القانون ادخالها على المشروع فيما يتعلق بأنواع التعاون غير الزراعى . والسياسة هى التى أوحت بعدم الموافقة

(١) دفتر محاضر جلسات اللجنة الاستشارية العليا ص ٤٦

على القروض التعاونية الحكومية اللهم الا اذا كانت للتعاون الزراعى فقط

كل هذه العراقيل التى أوحت بها الروح الاستعمارية هى التى جعلت القانون فى حاجة الى ادخال بعض التعديلات عليه وما أردنا بنقدنا البرىء للقانون الا بيان ما كان لازما ادخاله من التعديلات عليه لولا تدخل السياسة فى الأمر . واليك ما يجب ادخاله على القانون من التعديلات :

أولا — المادة الرابعة والثلاثون

« القروض التى تقدمها الجمعية لاعضائها تكون لاجل قصير أو لأجل متوسط »

لم ينص القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ فى بابه الخامس الخاص بالأقراض والاقتراض على القروض الطويلة الأجل التى تقرض للجمعيات وأعضائها لمساعدتها على القيام بالاعمال التى تحتاج بطبيعتها الى وقت طويل وتستلزم أجلا بعيداً لسداد قروضها

فى الجمعيات التعاونية الزراعية تعطى القروض الطويلة الاجل للاعضاء لبناء المساكر (الضياع) وللفقراء منهم لشراء قطع صغيرة من الاراضى . ولتستعين بها الجمعيات على بناء الشون وتجهيزها بأحدث الآلات وعلى انشاء المحالج ونحوها .

وتعطى القروض الطويلة لجمعيات التعاون المنزلى لتستعين بها على ما لديها من المال لاقامة المصانع وشراء الاراضى

وتشترى مصانع العمال التعاونية بتلك القروض العدد والآلات فوق ما لديها منها أو تستعين بها على تغييرها بأخرى حديثة .

وجمعيات التعاون على بناء المساكن تستعمل القروض الطويلة الأجل فى بناء مساكن أعضائها أو اقراضهم مايحتاجون لبناء تلك المساكن

فهذه الانواع التعاونية التى أتينا عليها حرمت جميعاً من القروض الطويلة الأجل . وتلك عقبة فى سبيل أعمالها وأعمال أعضائها

لهذا نرى من الصواب أن يضاف الى المادة ٣٤ هذه الجملة « أو لأجل طويل » . حتى تستفيد جمعيات التعاون من القروض الطويلة الأجل .

ثانيا — المادة الخامسة والاربعون

« الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقاً لأحكام هذا القانون تتمتع بالمزايا الآتية :

(ا) تعفى من جميع الرسوم النسبية وغيرها مما يستحق على العقود المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها كما أن التصديق على الامضاءات والنشر الخاصين بالعقود المذكورة يكون بلا مقابل

(ب) تعفى من رسوم تسجيل عقود ممتلكاتها أو حقوقها العينية العقارية وكذلك من رسوم التصديق على الامضاءات

(ح) تعفى من تقديم التأمين المؤقت الذى يشترط دفعه مقدماً للدخول فى المناقصات التى تطرحها الحكومة أو السلطات المحلية بشرط أن تكون التوريدات المطلوبة داخلة فى أعمالها

(د) تعفى من الرسوم الجمركية التى تستحق على العدد والآلات التى تستوردها لتأسيسها فى بدء عملها على شرط أن يكون الاستيراد فى خلال السنتين الأوليين لتأسيسها

(هـ) تمنح تنزيلا قدره ٢٥ ٪ من أجور نقل العدد والآلات المذكورة آنفاً على السكك الحديدية التابعة للحكومة

(و) يكون لها الحق فى تخفيض رسوم التحليل فى المعامل الكيمائية للحكومة ويحدد مقدار هذا التخفيض بأمر وزارى يصدره الوزير المختص

(ز) تمنح تخفيضاً قدره ٥٪ على الاقل من أثمان البذور والاسمدة التى تشتريها من وزارة الزراعة لمنفعة أعضائها الشخصية

منحت هذه المادة الجمعيات التعاونيـــة المؤلفة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ بعض الامتيازات على أنها لم تمنحها الضرورى لتشجيعها على الظهور وتنشيطها على الاستمرار بنجاح فى العمل. والتعاون وهو فى مهده فى مصر جدير بكل عطف وحنان جدير بكل حماية له من جانب الحكومة حتى يمكنه أن يشب ويترعوع فى ظلها والا صعب عليه النضال فى معترك الحياة الاقتصادية بجانب المنشآت الرأسمالية :

(١) فأنواع الاعفاء التى منحتها الفقرة (ح) للجمعيات ناقصة وكان الواجب يقضى بأن يضاف اليها امتياز آخر وهو : تفضيل الحكومة والسلطات المحلية عطاء هذه الجمعيات على عطاء الغير اذا تساوى العطاءان فى الاحوال التى يجب فيها عمل مناقصة عامة . اذ فى هذا الامتياز ترويج لاعمال هذه الجمعيات التعاونية وترغيب للناس فى الاقبال عليها لما يجدونه من وافر الثمرات التى تعود عليهم منها

فأغلب الحكومات والسلطات المحلية فى البلاد الغربيـة تستهلك حاجاتها من منتجات الجمعيات التعاونية الزراعية من غير عمل مناقصة عامة ولا تعمل هذه المناقصة الا فى حالة واحدة وهى عجز هذه الجمعيات عن توريد المطلوب منها وذلك فقط

للحصول على الكميات التى لم يكن فى مقدرتها توريدها . فاذا كنا نريد أن نضن بهذا الامتياز على جمعيات التعاون الزراعى وهى فى شدة الحاجة اليه فواجب علينا أن لا نضن به على جمعيات التعاون الصناعى للعمال . لأن رؤوس أموالها ضئيلة لفقر أعضائها ولا يمكنها منافسة المصانع الرأسمالية ليسرها . فاذا لم تجد حناناً عليها من الحكومة أو الجمهور أو منهما معاً ماتت وليدة ونحن فى شدة الحاجة اليها لأنها ستكون احدى الوسائل الكبرى للقضاء على داء البطالة وما يتبعه من جرائم ترتكب فى سبيل الوصول الى المال وفوضوية تنتشر تبرماً من سوء الحال فضلا عن أن وجودها مما يزيد فى ثروة البلاد العامة

ففى فرنسا تعهد الحكومة والسلطات المحلية الى مصانع العمال التعاونية بتوصياتها طبقا لاتفاق ودى بينهما وبدون عمل مناقصات عامة اذا كان ما يراد توريده أو عمله لا تزيد قيمته عن مائة الف فرنك (٤٠٠٠ جنيه تقريباً) . أما اذا زادت قيمته فتعمل عنه مناقصة عامة وتفضل عطاء هذه المصانع على عطاء غيرها اذا تساوى العطاءان . ولهذه المصانع الحق فى حالة قيامها بتنفيذ التوصية أن تأخذ كل خمسة عشر يوماً قسطاً من المطلوب لها على شرط أن لا يتعدى جميع ماتأخذه قبل تتميم العمل أكثر

من نصف ما تستحقه .

فهذه الميزة تعود على الجمعيات التعاونية بفائدة كبرى وكثيرا ما كانت تسهيلات التشريع التعاونى فى البلدان التى انتشرت فيها هذه النهضة سبباً فى ظهور المتعاونات لما تراه من المساعدات التى يمنحها المشرع لها وقد لا تفكر فى الظهور لولاها

لهذا أرى أن يضاف الى الفقرة (ج) ما يأتى : « وأن تفضلها الحكومة والسلطات المحلية اذا تساوى عطاؤها وعطاء غيرها فى الاحوال التى يجب فيها عمل مناقصة عامة . »

(٢) وأحوال الاعفاء المنصوص عليها بالفقرتين (د) و (هـ) لا تستفيد منها الا بعض جمعيات التعاون كالزراعية والصناعية للعمال وبناء المنازل . ولكن جمعيات التعاون المنزلى لا تستفيد منها فى الوقت الحاضر نظرا لانها صغيرة وقليلة . ونظرا لعدم وجود اتحاد غنى لها يقوم بانشاء المصانع التى تحتاج الى العدد والآلات . لان المصانع يعوزها المال الكثير لتأسيسها وتحتاج الى وفرة المستهلكين لمنتجاتها . وقبل هذا وذاك الاخلاص للتعاون وما الاخلاص الامثابرة المتعاونين على معاملة هذه الجمعيات ليسهل بذلك على المصنع تصريف منتجاته . فان لم يضمن الاتحاد هذه الشروط وجب عليه أن لا يخاطر بانشاء

المصانع لانه لو فعل ذلك لعرض أمواله للضياع .

فقلما نرى فى أوربا وغيرها أن الاتحادات الاستهلاكية أنشأت لها مصانع حتى الآن مع العلم بأن من الاتحادات مايجمع حوله آلاف الجمعيات التى تقدر أعضاؤها وأموالها بالملايين ومع هذا لم يقدم أكثرها حتى الآن على هذا العمل الخطير وهو انشاء المصانع . فكيف ببلادنا وهى لم تعرف بعد مزايا التعاون الاستهلاكى لنقص فى التعليم والتهذيب والتمدين ولعدم تقديرنا لمزايا التضامن والاتحاد لنقص فى الاخلاق . فلم يظهر فى مصر حتى الآن من جمعيات هذا النوع إلا ثلاث جمعيات طبقا لاحكام القانون الجديد .

ان جمعيات التعاون المنزلى لا تستفيد الآن للاسباب المتقدمة من الامتيازات التى منحتها الفقرتان (د) و (هـ) للجمعيات التعاونية فمن العدل اذن منحها من الامتيازات ما تستفيد منه كما استفاد من ذلك غيرها كاعفاء بضائعها من الرسوم الجمركية ومن بعض مصاريف نقلها على السكك الحديدية التابعة للحكومة ليشمل العدل والمساواة جميع أنواع التعاون وليسهل عليها القيام بمهمتها على أكمل وجه . على أن هذا الاعفاء على البضائع وقتى حتى يكثر عددها وتتسع حركة اعمالها . حتى

يرى أنها أصبحت فى غير حاجة الى هـذه المساعدة فتمنع عنها

ومما تقدم أرى اضـافة ما يأتى الى الفقرة (د) « وتعفى جمعيات التعاون المنزلى من الرسوم الجمركية التى تستحق على ما تستورده من البضائع اللازمة لها »

ويضاف على الفقرة (هـ) ما يأتى : « وتعفى جمعيات التعاون المنزلى من هذا القدر وذلك من أجور نقل مشترياتها من البضائع على السكك الحديدية التابعة للحكومة »

(٣) ولم يختص اعفاء الفقرة (ز) الا بجمعيات التعاون الزراعى فقط . ونحن نطالب بالمساواة بين جميع أنواع التعاون ومن اللائق تعميم النص على تخفيض الخمسه فى المائة من جميع مبيعات الحكومة التى تحتاج اليها الجمعيات التعاونية الاخرى

(٤) كذلك لم نر فى المادة ٤٥ أثراً لاعفاء المساكن التى تبنيها للاعضاء جمعيات التعاون فى بناء المساكن من الضرائب ولو لوقت معلوم تشجيعاً لها على الظهور[1] وقد حرمت هذه

---

(١) فى سنة ١٩٢٨ وبعد صدور القانون الجديد ألف كاتب هذه السطور جمعية تعاونية لبناء المساكن ووضع لها نظاما واراد تسجيله بقسم التعاون فلم يفز ببغيته . وقد سعى لدى الحكومة لمنح المشروع من الأراضى ما يحتاج اليه لاقامة المساكن عليها فلم يجاب الى طلبه وكانت نتيجة ذلك حبوط المشروع

الجمعيات فى مصر من كل عطف حكومى . ككثير غيرها من أنواع التعاون غير الزراعى .

المادة الخامسة والخمسون

« لا يجوز للعضو أن يملك اكثر من خمس مجموع راس مال الجمعية »

نعرف أن هناك نوعاً من جمعيات التعاون الصناعى للعمال يطلق عليه اسم « مصانع العمال التعاونية الشبيهة بالرأسمالية » وهى التى تعمل بمذهب « فورييه » وتكلمنا عنها فى الفصل الاول من الباب الثانى . فكثير من هذه الجمعيات كانت فى بدء أمرها رأسمالية ثم تحولت بعد ذلك الى تعاونية بطريقة تقسيم الربح بين رأس مال والعمل . حيث يحجز صاحب المصنع لديه ما يخص عماله من الربح بدل أن يوزعه عليهم ويعطيهم مقابله سهاماً . فيصيروا بهذا شركاءه فى المصنع الذى يصبح بعدئذ تعاونياً بعد أن كان رأسمالياً

ففى السنين الاولى من تقسيم الربح بين رأس المال والعمل يكون لصاحب المصنع جل سهامه وليس للعمال الا القليل منها . وقد لاتبلغ نسبة ما يمتلكونه جميعهم الا واحداً فى المائة مثلا مما

يمتلكه صاحب المصنع . فاذا ابقينا نص المادة المذكورة على ما هو عليه نكون بذلك قد وضعنا عقبة فى سبيل ظهور هذا النظام فى مصر

ويكون هـذا النص عقبة أخرى فى سبيل تأليف جماعات تعاونية فى بنـاء المساكن من نوع الجماعات المنتشرة فى انجلترا والولايات المتحدة وهى التى تدخل فى عضويتها رأسماليين لا غرض لهم الا تشغيل أموالهم فى مشروعاتها فتعطيهم جزءاً من العائد غير فوائد سهامهم كما فصلناه فى الـكلام على التعاون فى بناء المساكن .

ولا يوجد فى قوانين هذين البلدين ولا فى أنظمة جماعاتها الخاصة بهذا النوع من التعاون نصاً يقف عقبة فى سبيل الاعضاء الرأسماليين من الاستيلاء على جزء كبير من سهام هذه الجماعات لأنه على أموال هؤلاء الاعضاء يتوقف نجاح مشاريعها

لذلك أرى تعديل هذه المادة بما يأتى :

« لا يجوز للعضو أن يملك اكثر من خمس مجموع أسهم رأس مال الجمعية الا فى جمعيات التعاون الصناعى للعمال التى يراد فيها تقسيم الربح بين رأس المال والعمل . وكذلك فى جمعيات التعاون على بناء المساكن »

المادة الثامنة والخمسون

« يكون لكل جمعية تعاونية مجلس ادارة يدير شؤونها ولجنة مراقبة تكون مهمتها مراقبة سير أعمال الجمعية بانتظام ويتألف كل من مجلس الادارة ولجنة المراقبين من ثلاثة أعضاء على الاقل تنتخبهم الجمعية العمومية من بين الاعضاء طبقاً لاحكام نظام الجمعية

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة وعضوية لجنة المراقبة ولا يتقاضى أعضاء هاتين الهيئتين أجراً على عملهم »

من وقف على ماجاء بالبابين الاول والثانى من هذا الكتاب يعلم أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى انجلترا نفسها حادت منذ زمن عن مبدأ تأدية الاعمال فى مجلس الادارة بدون أجر لأن الاخلاص للتعاون وتضحية المصلحة الذاتية لمصلحته قد لا يجدهما الآن المتعاونون لدى أحد منهم ان لم يكن هناك تعويض مادى يعطى للقائمين بأدارته تنشيطاً لهم على أعمالهم . لهذا وضعت هذه الجماعات مبدأ جديدا فيه قررت اعطاء مكافآت مالية سنوياً لجميع أعضاء مجالس ادارتها

فاذا كان هؤلاء القوم قد فعلوا ذلك فمن باب أولى يجب علينا تقرير هـذا المبدأ الجديد فى مصر لاننا قوم يغلب علينا حب المادة أكثر من غيرها حتى لقد بلغ بنا التطرف فى ذلك أننا نضحى المصلحة العامة فى سبيل الحصول على التافه من المال والجاه

وأما التعاون الصناعى للعمال فالتجارب قد دلت على أن المصانع التى تعمل بمبادىء (فورييير) أى التى لا تعطى جزءاً من صافى أرباحها لاعضاء مجالس الادارة هى التى قد نجحت فى أعمالها أكثر من المصانع المستقلة والاشتراكية وهى التى لا تعطى شيئاً من الارباح لهؤلاء الاعضاء . لذلك أصبح الآن أغلب هـذه المصانع فى فرنسا وغيرها يعمل الان على مبادىء فورييير

ولقد أتى قسم التعاون فى نماذج الانظمة التى وضعها للتعاون الزراعى والمنزلى على شىء من هذا القبيل اذ نصت المادة ٣٠ من نظام التعاون الزراعى والمادة ٣١ من نظام التعاون المنزلى على أن للجمعية العموميـة أن تقرر مكافأة سنوية لـكل من السكرتير وأمين الصندوق

لـكن هذا التعديل الذى أدخله قسم التعاون على المادة ٥٨ وخالفها فيه هو تعديل ناقص ونرى من الصواب تعديل هذه المادة طبقاً لما بينا

المادة السابعة والسبعون

(اذا تبقى شيء بعد سداد كل النفقات وبعد وفاء جميع الالتزامات كان هذا الباقى ربحاً صافياً للجمعية يوزع على الوجه الآتى :

يؤخذ أولا مبلغ للاحتياطى لا يقل عن ٢٥ ٪ من صافى الأرباح ويجوز تخفيض المبلغ الذى يؤخذ لهذا الغرض الى ١٢ ½ ٪ من الارباح متى بلغ الاحتياطى نصف رأس مال الجمعية المدفوع

وأما اذا كانت الجمعية من الجمعيات التى لا رأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب ألا يقل هذا المبلغ عن ٧٥ ٪ من صافى الأرباح ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافى لأن يدفع للاعضاء الذين يملكون أسهماً الفائدة التى قررها نظام الجمعية الداخلى على ألا تزيد هذه الفائدة عن ٦ ٪

وتحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للاسهم بعد استنزال المبالغ التى لم تدفع من ثمن الاسهم ثم يؤخذ بعد ذلك جزء من الارباح ينص عليه فى نظام الجمعية الداخلى لأجل ترقية شؤون البلد القائمة فيه الجمعية من الوجهتين المادية والادبية

والباقى يوزع على الاعضاء بنسبة المعاملات التى أبرمها كل منهم مع الجمعية ويطلق عليه لسم « العائد »)

وانما يهمنا من هذه المادة الفقرة الاخيرة منها فيما يتعلق بتوزيع العائد على الاعضاء بنسبة المعاملات التى أبرمها كل منهم مع الجمعية . فهذا المبدأ التعاونى أصبح الآن فى حاجة الى التعديل فيما يختص بالتعاون على بناء المساكن

ففى انجلترا والولايات المتحدة الآن نوع من شركات التعاون على بنـاء المساكن يسمونها شركات الاقراض لبناء المساكن Building and loan society وهى التى تكلمنا عنهـا فى الفصل الرابع من هذا الـكتاب . ففى هذه الشركات نوعان من الاعضاء . أعضاء يكتتبون فى أسهمها للحصول على منازل منهـا وأعضاء يكتتبون فى أسهمها لتشغيل أموالهم فى مشاريع البناء . وتشجيعاً لهؤلاء على الاكثار من الاكتتاب فى أسهم الجمعيات تمنحهم هذه عدا الفوائد المستحقة لاسهمهم جزءاً من العائد مع أنهم لا يبرمون أى معاملة معها . اذ كلمة « المعاملة » فى المعنى التعاونى وهو المقصود فى هذه الفقرة هو أما شراء العضو حاجاته من الجمعية وأما بيعه بواسطتها حاصلاته أو منتجاته وأما اقتراضه منهـا ما يحتاج اليه من المال وأما سداده ما عليه لها من

ايجار للمنزل الذى يسكنه أو من ثمنه وهلم جراً

فكيف اذن يمكننا التوفيق بين هذا المبدأ الذى نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ وهو الذى يفرض بأن لا يوزع العائد على الاعضاء الا بنسبة المعاملات التى أبرمها كل عضو مع الجمعية ومع ما تفعله شركات الاقراض لبناء المساكن التى توزع جزءاً من العائد على من لا يتعاملون معها وهم الاعضاء المقرضون

لذلك نرى لكيلا يكون ذلك النص الذى جاءت به الفقرة المذكورة عقبة فى سبيل ظهور هذا النوع من التعاون فى مصر ان يضاف فى آخرها الجملة الآتية :

« واذا كانت الجمية جمعية مساكن وفيها أعضاء مقرضون فيوزع عليهم جزء من العائد طبقاً لنص نظام الجمعية »

تصحيح الاخطاء المطبعية

الخطأ	الصواب	صفحة	سطر
coparativé	coopérative	٨	١٤
المشـ ع	المشرع	١٠	١
يتقاضلها	يتقاضاه	١٣	٨
الجمهور	الجمهورية	١٦	٥
ش ٢٢ حيد	ش جيد	١٨	١٥
narks	marks	١٨	٢٢
التعاون ٢٢ ش	التعاون ش ج	١٨	٢٣
ولتقسم	ولتقسم	٢٤	١٥
وأنشىء المستودع المذكور بمدينة	هذه الجملة مكررة ولا يصح قراءتها	٢٥	٥
منشسر			
التعاونية يجب	التعاونية العمل فيها يجب	٦٠	٣
تفصليا	تفصيليا	٦٤	١٧
Fouriér	Fourrier	٦٦	١٦
روتشديل (١)	روتشديل (٢)	٦٨	١١
روتشديل (٢)	روتشديل	٦٨	١٢
تلاميذ	تلاميذه	٧٠	٩
الفنية	الغتية	٧٦	٨
Willin	William	٨٠	١٦
العائد	الربح الصافى	٨٨	
سل	ترسل	٨٩	٩
وشركات	شركات	١٠٢	١٣
عقده	عقد	١٠٨	٨
مؤتمره	مؤتمر	١٠٨	٩
فوربير	فورييه	١١٢	٧
مشهوره	مشوره	١٢٩	٨
كا	كما	٢٠٨	٨
يدافع	بدافع	٣٨٢	٨

فهرست

المقدمة

الباب الاول

التعاون الاستهلاكى ص ١ — ١٠٨

النهضة التعاونية الاستهلاكية الآن ص ١ — ٤

الفصل الاول

أقسام شركات التعاون الاستهلاكى ص ٤ — ٦٤

القسم الاول : الشركات التى تعمل بالمذهب الروتشدالى . التعريف . رأى أنصار التعاون الاستهلاكى الروتشدالى فى النظام الاقتصادى الحالى . أغراض التعاون الاستهلاكى الروتشدالى وأمانيه وبرنامجه . كيف تتوصل الشركات الى تحقيق البرنامج التعاونى . أعمال مكتب الاتحاد . رأس مال مكتب الاتحاد . الاتحاد . الدور الاول من البرنامج التعاونى . رأس مال الاتحاد . الدورين الثانى والثالث من البرنامج التعاونى . الجمهورية التعاونية . الجمهورية الدولية التعاونية . الاشتراكية والتعاون الاستهلاكى الروتشدالى . العقبات التى ستؤخر وقتياً — تحقيق البرنامج التعاونى . العقبات الاقتصادية . العقبات السياسية . العقبات الاجتماعية . التوفيق بين المستهلكين والمنتجين . أنواع جمعيات التعاون الاستهلاكى ومبادئها . قواعد البيع . كيف تؤسس الشركة . الشروط الاولية اللازمة لتأليف الشركة . قانون الشركة . ادارة الشركة . قانون الشركة . ادارة الشركة . الجمعية العمومية . مجلس الادارة . مجلس

الرقابة شروط الانضمام الى الشركة . رأس المال . استعمال رأس المال
القسم الثانى : شركات التعاون المنزلى الاشتراكية
القسم الثالث : شركات التعاون المنزلى التى تقصر غرضها على المصلحة الفردية . كيف ينجح التعاون الاستهلاكى

الفصل الثانى

تاريخ النهضة التعاونية الاستهلاكية فى انجترا ص ٦٥ — ١٠٨

العصر الذى تقدم أون . عصر أون وتلاميذه وحوانيت الاتحاد وتاريخ روبرت أون والدكتور كنج . أسباب فشل حوانيت الاتحاد . تاريخ شركة روتشديل وبرنامجها . تنفيذ جمعية روتشديل لبرنامجها التعاونى . اتحاد منشستر . ادارة اتحاد منشستر . رأس مال الاتحاد . كيف يبيع الاتحاد الى الشركات . تحقيق اتحاد منشستر للبرنامج التعاونى . بنك الاتحاد . شركة التأمين التعاونية . الاعمال الخيرية التى يأتيها الاتحاد . جمعية التعاون للاتجار بالجملة الاسكتلاندية . مكتب الاتحاد ولجانه . أعمال الشركات الاستهلاكية الروتشدالية فى انجلترا . الاتحادات النسوية التعاونية

الباب الثانى

التعاون الصناعى للعمال ص ١٠٩ — ١٥٦

التعاون الصناعى للعمال ص ١٠٩
تعريف شركة التعاون الصناعى للعمال ص ١١٠

الفصل الاول

لمحة تاريخية عن تاريخ ونظام التعاون الصناعى للعمال

ص ١١١ — ١٤٥

سان سيمون وفوريير . بوشيز وقواعده . بلان وقواعده . الانقلاب

السياسى الفجائى فى فرنسا وحل الشركات التعاونية فيها . الاتحاد العام لشركات التعاون الصناعى للعمال . مذكرات غرفة المشورة . المعونات المالية الحكومية المقررة فى فرنسا لمساعدة شركات التعاون الصناعى للعمال . شروط القرض . الامتيازات التى منحتها حكومة فرنسا لشركات التعاون الصناعى للعمال . أقسام شركات التعاون الصناعى للعمال . الشركات المستقلة . الشركات الاشتراكية . مصانع العمال التعاونية الشبيهة بذوات رؤوس الاموال . كيفية تقسيم الارباح فى الشركات الصناعية للعمال .

الفصل الثانى

التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا ص ١٤٦ — ١٥٦

لمحة تاريخية عن نشأة ونظام التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا وأسباب عدم انتشار هذا النوع من التعاون . الاشتراكيون المسيحيون ودخول نظام التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا . الفوارق بين شركات التعاون الصناعى للعمال فى انجلترا وفرنسا . أسباب عدم انتشار التعاون الصناعى للعمال كغيره من أنواع التعاون الأخرى . قلة أموال جمعيات التعاون الصناعى للعمال . المساواة فى توزيع الارباح . تحويل المصانع التعاونية الى رأس مالية

الباب الثالث

التعاون الزراعى ص ١٥٧ — ٢٧٣

الفصل الاول

لمحة تاريخية عن نشأة التعاون الزراعى وأقسامه ص ١٥٧ — ١٧٦

التعريف . التعاون الزراعى هو أحد أنواع التعاون فى الانتاج . لمحة

تاريخية عن نشأة التعاون الزراعى. أنواع جمعيات التعاون الزراعى . جمعيات التعاون فى استئجار الاراضى . الاصلاح الزراعى وجمعيات التعاون فى استعمار الاراضى .

الفصل الثانى

جمعيات التعاون فى شراء حاجات الزراع

النقابات الزراعية فى فرنسا ص ١٧٧ — ٢٠٧

أغراض هذه الجمعيات . الوقاية من الربا . رخص الثمن . جودة البضائع . كيف تجمع الشركات طلبات الاعضاء . كيفية البيع وتوزيع الارباح . أعمال هذه الجمعيات

النقابات الزراعيـة فى فرنسا . تعريف النقابة الزراعية . أسباب نشأة النقابات فى فرنسا . الغرض من النقابات . مجلس الادارة . الجمعيـة العامة . أعضاء النقابة . أنواع النقابات . رأس مال النقابة . اتحادات النقابات . أعمال النقابات . الاعمال الفنية المـادية . المعونات المالية التى قررتها الحـكومة الفرنسية للنقابات .

الفصل الثالث

التعاون فى البيع ص ٢٠٨ — ٢٦٠

التعاون فى بيع الحبوب والقطن

التعاون فى بيع الحبوب فى ألمانيا . مخازن الحبوب فى الولايات المتحدة وروسيا . المساعدات الحـكومية فى المانيا لجمعيات التعاون فى بيع الحبوب

التعاون فى بيع الحبوب فى النمسا . فوائد المخازن التعاونية . عوامل نجاح المخزن التعاونى

التعاون فى بيع الحبوب فى فرنسا . استهلاك الحكومة لغلال النقابات والجمعيات . طرق البيع التعاونى للغلال وأفضلها

التعاون فى بيع القطن فى الولايات المتحدة بأمريكا . شركة أوكلاهوما مزايا شركات التعاون فى بيع القطن

الفصل الرابع

التعاون فى الانتاج الزراعى ص ٢٤٠ — ٢٦٠

التعاون فى الانتاج الزراعى فى الدانمارك

معامل الالبان التعاونية فى الدانمارك . جمعيات العلف التعاونية . نظام معمل الالبان التعاونى . كيفية جمع الالبان وفحصها . المجازر التعاونية . أسباب ظهورها . جمعيات تصدير البيض التعاونية . أسباب ظهورها فى الدانمارك كيفية جمع البيض وفحصه وتصديره . ما تعمله الجمعية لتحسين البيض وكيفية دفع الثمن . جمعيات تربية المواشى التعاونية

الفصل الخامس

صناديق التعاون فى التأمين الزراعى ص ٢٦١ — ٢٧٣

الفرق بين التأمين فى الشركات التعاونية والتأمين فى الشركات الرأسمالية . اهتمام الحكومات بشركات التعاون فى التأمين الزراعى

التعاون فى التأمين الزراعى فى فرنسا . التأمين من نفوق المواشى . لجنة الخبراء ومهمتها . كيفية دفع قيمة التأمين لمن تموت ماشيته . التعاون فى التأمين الزراعى من الحريق والاصابات والآفات الجوية . المعونات المالية الحكومية لصناديق التعاون فى التأمين الزراعى

الباب الرابع

التعاون فى الاقراض ص ٢٧٤ — ٣٧٥

الفصل الاول

التعاون فى الاقراض فى المانيا ص ٢٧٤ — ٣١٤

أنواع التعاون فى التسليف . التعاون فى الاقراض الزراعى . نظام مصارف رايفايزن . مبادىء مصارف هاس . ادارة المصرف . الجمعية العامة . مجلس الادارة . مجلس الرقابة . المراجع . حل الجمعية . الاتحادات العامة والمصارف الرئيسية . ادارة الاتحادات الصغيرة . أعمالها . مواردها . ادارة اتحاد هاس العام . موارد الاتحاد . أعمال اتحاد هاس . المصارف التعاونية . مصارف شولز أو بنوك الشعب . نظام بنوك التعاون التى على مبادىء شولز . أعمال المصرف

الفصل الثانى

التعاون فى الاقراض الزراعى فى فرنسا ص ٣١٥ — ٣٢٧

أعضاء الصناديق الزراعية . مساعدة الحكومة الفرنسية للتعاون فى الاقراض الزراعى . فائدة القروض . لجنة توزيع القروض على مصارف التعاون الاقليمية . مراقبة الحكومة لاعمال مصارف التعاون الأقليمية والقروية . اشراف الصناديق الاقليمية على الصناديق القروية . المعونات الحكومية لجمعيات التعاون فى الانتاج الزراعى . أنواع التسليف التعاونى الزراعى فى فرنسا . ضمانة القروض

الفصل الثالث

التعاون فى الاقراض فى ايطاليا ص ٣٢٨ — ٣٤٢

بنوك الشعب . الصناديق الزراعية . مدارس الزراعة المتنقلة

الفصل الرابع

التعاون فى بناء المساكن ص ٣٤٣ — ٣٧٥

مدينة الحدائق الاولى ونظامها . العلاجات الوقتية لازمة المساكن . لمحة وجيزة عن تاريخ التعاون فى البناء وأنواعه ومزاياه . تاريخ التعاون فى البناء . أنواع التعاون فى البناء . جمعيات التعاون فى البناء والاقراض فى انجلترا والولايات المتحدة . كيفية توزيع المنازل على الاعضاء . مزايا جمعيات التعاون فى البناء . المعونات الحكومية لجمعيات التعاون فى البناء .

الباب الخامس

التعاون فى مصر ص ٣٧٦ — ٤٤٢

الفصل الاول

اسباب نشأة النهضة التعاونية فى مصر ص ٣٧٦ — ٤٠٧

النقائص المشوبة بنظام حياة الفلاح المصرى الاجتماعية . النقائص المشوبة بنظام حياة الفلاح المصرى الاقتصادية . عدم وجود صناديق زراعية . عدم وجود شركات التوريد والبيع التعاونى . اعتماد مصر على الاموال الاجنبية .

وأزمة سنة ١٩٠٧ . المنشآت التعاونية التى أسسها المرحوم عمر بك لطفى وتلاميذه . بث الدعوة . شركة تعاون المالى بالقاهرة . مخالفة هذه الشركة للمبادىء التعاونية . النقابات الزراعية . مخالفة بعض النقابات الزراعية لمبادىء التعاون . شركات التعاون المنزلى . مخالفتها لمبادىء التعاون . هل تنجح فى مصر شركات التعاون الاستهلاكى التى تعمل بالمذهب الروتشدالى . النقابة العامة للتعاون الزراعى والمنزلى بالقطر المصرى . أسباب فشلها

الفصل الثانى

عصر احياء النهضة التعاونية فى مصر ص ٤٠٧ — ٤٣٩

أعمال معالى فتح الله باشا بركات الملقب بمحيى النهضة التعاونية فى مصر . الزعيم الخالد سعد باشا زغلول نصير التعاون . قسم التعاون . مخالفة جمعيتى الاسماعيلية والسويس لقانون التعاون والمبادىء التعاونيـــة . لواء التعاون . مجلس التعاون الاعلى . التفاتيش التعاونية . الامتيازات والقروض . قانون الجمعيات التعاونية المصرية . نقد القانون

b125-189x
i13869528

10000089201

HD
2956
L37
1930

AUG 1972